دور الدولـــة فى حل الأزمة المالية العالمية



اللواء/ الدكتور
محيى محمد مسعد
المحامى والمستشار القانونى والأقتصادى
الأستاذ المحاضر للدراسات القانونية والأقتصادية
بجامعة لإسكندرية والمعاهد العليا



دور الدولة

في حل الأزمة العالمية 2008

اللواء الدكتور

محيى محمد مسعد

باحث قانوني واقتصادي

2010



رقم الإيداع : 14376 / 2009
الترقيم الدولي : 4- 035 – 438- 977

الإهداء

إلى أنصار أوهام العولمة (*) .
لقد تكشفت الحقائق وسقطت الأقنعة .
وإلى تلاميذهم في مصر ..

أفيقوا قبل فوات الأوان.

(*) أنظر مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق، الطبعة الأولى 1999 - مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع – الاسكندرية، وكذلك الطبعة الثانية 2004، دار المطبوعات الجامعية – الاسكندرية، وأيضاً الطبعة الثالثة 2010، المكتب الجامعي الحديث- الاسكندرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

((كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم .....))

(الحشر : 7)

((نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً))

(الزخرف : 32)

((الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور))

(الحج : 41)

((وجعلني مباركاً أين ما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً))

(مريم : 31)

((ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون))

(البقرة : 177)

صدق الله العظيم

مقدمة الكتاب

عاد التوهان يصيب الناس فى عام 2008، من أوسع الأبواب بطبيعة الأمر، بعد أن ضرب الزلزال أركان المال والاقتصاد فى الولايات المتحدة ثم أوروبا قبل أن ينتقل إلى دوائر شديدة الارتباط بالاقتصاد الغربى خاصة اليابان. اعترف دون افتعال أننى ليست من خبراء شئون المال مكتفيا بمتابعة تحليلات الخبراء فى الصحف المختصة والقنوات الجادة من مختلف الاتجاهات .

وكأن صاحبى استشعر أمر حيرتى أو أراد أن نجتهد معاً وإذ به يعلن تو دخوله من الباب الذى على يمين قاعة المكتب كالمعتاد مجلسنا، إنه لايملك إلا الحيرة هو أيضاً، مضيفاً أنه وجد بعض الضوء فى آراء الأساتذة الدكاترة: محمد حامد دويدار، وعادل أحمد حشيش، وأحمد بديع بليح، والسيد عبد الخالق، وحازم الببلاوى ، وأحمد يوسف الشحات، كنت أخشى أن يدفعنى إلى حلبة شئون المال والاقتصاد ولكنه لم يخطئ .

"أنا مثلك أتحرك فى الضباب ولكننى أتصور أن هناك بعض النواحى المغمورة وكلها يمت إلى عالم السياسة الدولية والفكر النقدى الموضوعى الجاد؟ ".

صديقى أصاب .. وكنت أيضاً بدأت أتحسس طريقى إلى الدائرة السياسية والتحليل المالى والاقتصادى المتخصص ولذا وبدون مقدمات تساءلت عن مسألة عودة اللاعب المغيب منذ نحو عقدين وكأن السوق أو بالأحرى الأسواق المالية هى صاحبة الحل والربط ومفتاح تغيير أمور الدنيا تساءلت ، سألت صاحبى : كيف يفسر عودة عامل الدولة إلى الصف الأمامى من اهتمام العالم والناس اللى تحت وكذا الناس اللى فوق؟

صاحبى يتحمس " أيوه كده .. الدولة .. أين كانت الدولة ؟ ولماذا هذا الحماس المفاجئ ؟ .

صاحبى يتحدث بلغة الشباب الذين عايشوا العالم منذ تفردت الولايات المتحدة بما تصورت أنه مفاتيح الإقتصاد والحكم ومصائر الانسانية تساؤل الشباب يتجه إلى تاريخ الرأسمالية والتساؤل عن أطوارها- لو كانت لها ثمة أدوار قبل سيادة السوق فهل يمكن أن نتصور أنه كانت هناك مرحلة لم يتفرد فيها سوق المال وما يتحكم فيه من شهوات فى مصائر الناس والشعوب والأمم ؟ .

حاجتنا الماسة اليوم فى رأيى أن ندرك حقيقتين من صميم التاريخ الحديث والمعاصر منذ عصر الإكتشافات البحرية فى القرن الخامس عشر حتى اليوم .

الحقيقة الأولى أن مؤسسات الرأسمالية منذ نشأتها فى أوروبا نمت وترعرعت فى إطار الدول التى شرعت فى اكتساح القارات ونهب الموارد وكذا حماية تحويلها فى مختلف المؤسسات الصناعية الغربية ومن اللافت أن كبرى طفرات الرأسمالية فى أوروبا بين القرنين السادس عشر والعشرين تحققت إما فى إطار دعم الدولة لها أو كجزء لا يتجزأ من مؤسسات الدولة وقد امتزجت مصالح التنمية الصناعية والتراكم المالى مع الحروب والفتوحات التى صاحبت تقسيم العالم حتى منتصف القرن العشرين.

هكذا كان الأمر فى فرنسا وألمانيا وروسيا وانجلترا وكانت من أعلام رموزه كولبير وبيسمارك وبطرس الأكبر، ولكن الأمر اختلف تماماً عندما استقلت ولايات بريطانيا الأمريكية وكوّنت الدولة الجديدة باسم الولايات

المتحدة الأمريكية لتكون رائدة للإنسانية وحاملة التجديد فــي كــل نــواحى الحياة، وهكذا نشأت رأسمالية من نوع مختلف وضعت بين أيدى الأفراد فى مختلف مجالات الانتاج ومنهم أصحاب الملايين والبلايين فــي عــصرنا – ساحة الاقتصاد والمال ومن اللافت أن الدولة الجديدة فى هذه القارة الجديــدة .. والتى أطلقوا عليها الإدارة لم تبرز فى ساحة الاقتصاد والمــال إلا بعــد الأزمة المالية والاقتصادية الكبرى 1929– 1932 عندما قفز إلــى الأمــام فرانكلين روزفلت ليعلن العهد الجديد الذى مثل بدايات رأســمالية اجتماعيــة أمريكية لم تكتمل .. من هذا الرافد الثانى الأمريكى على وجه التحديد نشأت فكرة هيمنة المال على الاقتصاد والمضاربات فى السوق المالية .

هكذا باختصار شديد هنا يعود كاتب هذا الكتاب ليؤكد أنه ليس مــن أهل الخبرة فى هذا المجال وإنما محاولة لترتيب بعض معطيــات التــاريخ الحديث والمعاصر .

صاحبى يقاطعنى "طيّب يا أخى هذا تاريخ اعترف أننى لم أسمع به إلا من بعيد ربما أيام الدراسة الجامعية بشكل متقطع.. ثم ماذا ؟ "..

ثم هناك الحقيقة الثانية استجابة لسؤال صاحبى الحقيقة الثانية تبدأ منذ نهاية نظام القطبية الثنائية الأمريكية –السوفيتية عام 1991وتفرد الولايــات المتحدة بأمور الدنيا.. وقد صاحب هذه القفزة ظهور أفكار وشعارات صاغت عقلية الأجيال الجديدة "نهاية التاريخ" أى نهاية الأجيال التى شاهدت صياغة النمطين الأوروبى ثم الأمريكى للإقتصاد كما عرضنا له سابقا وإذا كان هذا التاريخ ولىّ إلى غير رجعة فإن الجديد فى تاريخ العالم يجــب أن يدركــه الناس – أى الأجيال الجديدة – على أن النمط الأمريكى دون شريك.. ومــن هنا ظهرت فجأة فكرة، "اقتصاد السوق" بدلا من الاقتصاد الرأسمالى علــى

تتوع أنواعه تمثل كل منها نسبة متفاوتة من الأهمية من القطاع العـام إلـى جانب القطاع الخاص إلى الاشتراكى مرورا إلى الاقتصاد الاشتراكى مرورا بالاقتصاد متعدد القطاعات وقد اقتربت فكرة اقتـصاد الـسوق بالموجـات الفكرية والحركات الاجتماعية فى أوربا الغربية والولايات المتحدة التى ترفع شعار المنع ممنوع، وبالتالى ترفض مكانة مركز السلطة المجتمعية أى الدولة وسلم القيم الأخلاقية المجتمعية على أنواعها، وقد تواكبت هذه الأفكـار فـى دائرة تهميش الدولة إلى حد إنكار حاجة المجتمعات المختلفة إليها كل هذا فى جو من إعلان ما أطلقوا عليه عصر ما بعد الحداثة تتفق فيه القيم والمراجع حسب القراءات والأهواء الشخصية .

صاحبى يتداخل للمشاركة فى تطوير هذه الفكرة الثانيـة يتـساءل: الدولة موجودة هنا وهناك أليس كذلك؟

– نعم الدولة موجودة هنا وهناك أو على الأقل هناك أشـكال مـن السلطة المجتمعية المركزية تسعى لتعريف الناس بأنها دولة، هذا بالطبع إلى جانب الدول العريقة المعروفة فى الشرق والغرب، المهم أن هذه المؤسـسة التى استمرت عَبر تاريخ الإنسانية دون انقطاع أصبحت تمارس دورها بين امواج من انزواء الولاء وارتفاع شأن القوى المغايرة ومن بينها وفى المقـام الأول القوى المسيطرة على الأسواق والاستهلاك دون قيود بعد أن زال شبح سيطرة مفاهيم ورؤى وإرادة المجتمع فى المقام الأول ومركز الحكم فيه أى الدولة .

هكذا دخلنا أو على الوجه الأدق، دخل القطاع المتقدم مـن الـدول الثرية لعالمنا المعاصر، أعلى مراحل تحقيق الفلسفة الحضارية التى صاغها روّاد الغرب فى مرحلة انطلاقه، ألا وهى: الإنتاج بلا حدود، والاستهلاك بلا

حدود، والتمتع بلا حدود، سادت أيديولوجية الفرد مالك الكـون وتـشابكت الشهوات والأطماع بلا حدود فى غاية من النهم لايعرف الحدود.

من هنا بدأ الزلزال، الشعب الأمريكى يقترض، يستهلك، دون ضمان ولا حساب، وكأن أبواب الجنة انفتحت فجأة، هذا بينمـا دولتـه، أى الإدارة الأمريكية، تعلن عصر الحرب الاستباقية دون حساب منذ التـسعينات مـن القرن العشرين وحتى الآن ، إلى أن ضرب الزلزال .

صاحبى يتساءل، بعد صمت وتأن هناك من يقول إن هـذه الأزمـة معناها نهاية الرأسمالية، على الأقل كما عرفناها فى عصرنا، ثم هناك مـن يتحدث عن عودة إلى الاشتراكية أو اشتراكية من نوع جديد، لاشـك أنـك سمعت هذه الأقوال، ماالقول ترى .. "

كنت أتوقع مثل هذا السؤال، هذا وكان مسار حديث اليوم، قد ابتعـد عمدا عن ساحة التساؤلات الحاسمة، أو كما يقولون أحيانا الأيديولوجية .

– اللافت فى أزمة الاقتصاد الأمريكى وامتدادها للعالم إنهـا، فجـأة بعثت إلى الحياة اللاعب المركزى فى عالم السياسة الذى أرادوا تهميشه بـل وتغيبه من ساحة العمل والفكر، عادت الدولة لتقوم بدور المطافئ فجأة ودون سابق إنذار ولا تفسير عقلانى مقبول، قررت الإدارة الأمريكية ضـخ 700 بليون دولار لإنقاذ المنكوبين، والمنكوبين هنا هم كبرى المؤسسات الماليـة والمصرفية وكذا تحركت دول أوروبا الغربية واليابان، ثم روسيا والـصين لصيانة ودائع مواطنيها هذه المرة ، على وجه التحديد .

وفى هذه الفوضى وبين أجواء الفوضى واللاوضوح نقرأ سـطورا دالة للكاتبة هيلين جودمان عن محنة وطنها [أنه أى الرئيس بـوش سـوف

يغادر دون أدنى اعتراف بالذنب فى حرب العراق، ولا فيما يتعلق بتدهور البيئة. ولا الضربات الاستباقية ضد أسلحة دمار شامل لم يكن لها وجود على الاطلاق، إن الرجل الذى قسّم العالم إلى الخير والشرلم يواجه أبداً مسئوليته المعروفة عن خطيئة الحرب الأولى ضد العراق إلى أن جاءت النهاية الثانية لسنوات بوش. ألا وهى هذا الانهيار المأساوى، وها نحن ننقذ المؤسسات التى أطلقوا عليها أنها هى التى حركّت الأسلحة المالية للتدمير الجماعى] (*).

وفى ضوء ما تقدم، سوف تنقسم الدراسة فى هذا الكتاب إلى فصل تمهيدى وثلاث أبواب وخاتمة، على النحو التالى :

الفصل التمهيدى : الجذور التاريخية للأزمة العالمية عام 2008 م .

الباب الأول : الأزمة الراهنة بين المالية التقليدية والمالية الوظيفية .
الباب الثانى : أسباب الأزمة الراهنة وآثارها على الاقتصاد العالمى.
الباب الثالث: الأزمة الراهنة والدول النامية.

خاتمة الكتاب .

(*) واشنطن بوست ، 2008/9/27 .

الفصل التمهيدى

الجذور التاريخية للأزمة العالمية عام 2008

هناك اتفاق على أن الأزمة الراهنة وسواء وصفناها بأنها أزمة مالية كما يذهب إلى ذلك الساسة الأمريكيون ومعهم بعض الخبراء الاقتصاديين، أو هى أزمة اقتصادية كما يصفها بعض الثقات من كبار المفكرين الاقتصاديين، فهى بكل المقاييس أزمة عالمية، وذلك لأنها تعدت حدود الاقتصاد الأمريكى مؤثرة سلباً فى الاقتصاد الأوروبى وفى الاقتصاد الأسيوى وفى مقدمته الاقتصاد الصينى بالإضافة إلى الاقتصاد الأفريقى والعربى .

وأزمة بهذا الحجم لا يمكن أن تكون وليدة ظروف طارئة خاصة بالإقتصاد الأمريكى وحده، أو نتيجة تغليب الاقتصاد الإفتراضى على الاقتصاد الواقعى والانغماس فى عالم المضاربات الزاخر بالمخاطر والذى شبهه البعض بأنه أشبه "بكازينو" تمارس فيه كل أنواع القمار الاقتصادية، التى يقوم بها مجموعة من المغامرين من رؤساء البنوك الكبرى ومديرى المؤسسات الرأسمالية العملاقة .

وفى تقديرنا أن هذه الأزمة العالمية أزمة اقتصادية بالأساس بمعنى أن هناك خللا جسيماً فى نموذج الرأسمالية المعولمة الذى طبقت قواعده فى العقود الأخيرة وامتدت ممارسته إلى كل بلاد العالم بفضل موجات العولمة المتدفقة فى ظل مذهب "الليبرالية الجديدة" الذى روجت له أساساً الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بل وفرضته فرضا

على مختلف البلاد النامية وبدون مراعاة لظروفها الخاصة، وبغض النظر عن آثاره السلبية على التوازن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

غير أنه خطئ من يظن أن الخلل الذى اعترى هيكل النموذج الرأسمالي مسألة طرأت حديثا، لأن التحليل النقدى للموقف، يؤدى بنا إلى نتيجة مهمة هى أن هذا الخلل صاحب النموذج الرأسمالى منذ نشأته. وتكمن المشكلة أساسا فى قضية السوق وهو الفضاء الاقتصادى الذى ابتدعته الرأسمالية، وهل يترك مطلق العنان ينظم نفسه بنفسه وفق آلية العرض والطلب، كما ذهب إلى ذلك أنصار الرأسمالية الأوائل، أو ينبغى وضع قيود ما على حرية السوق المطلقة. وإذا اتفق على أهمية وضع القيود فما هى طبيعتها، وما هى الآليات التى يمكن بناء عليها تنفيذها فى الواقع ؟

والحقيقة أن هذه الاشكالية أبرزها بشكل غير مسبوق المفكر الاقتصادى الشهير "كارل بولانى" صاحب الكتاب التأسيسى "التحول الكبير" الذى صدر فى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1942، وأصبح منذ هذا التاريخ المرجع فى الموضوع حتى الوقت الراهن.

استطاع كارل بولانى أن يقدم عن السوق نظرية متكاملة من حيث نشأتها التاريخية، ووظائفها الاقتصادية وطريقة عملها، ولكن نظرا لنزعاته الاشتراكية تحفظ على فكرة حرية السوق المطلقة التى روّج لها غلاة الفكر الرأسمالى وحذر منها مبكرا، مقررا بوضوح أنها يمكن أن تؤدى إلى مخاطر شتى .

وقد أخذ الخيط منه مفكر أمريكي من أصول أوروبية تماما مثل كارل بولاني وهو "جوزيف شومبيتر" مؤلف كتاب "الديمقراطية والاشتراكية والرأسمالية" والذى صاغ عن الرأسمالية عبارة شهيرة مفادها أنها تحمل في ذاتها بذور فنائها لأن التناقض الجوهرى الكامن فيها هو جماعية عملية الانتاج من ناحية وفردية الاستحواذ على الفائض من ناحية أخرى.

ويعنى ذلك بكل بساطة أن عملية الانتاج التي يـشارك فيهـا آلاف العمال والفنيين والمهندسين ذهب الفائض المتحقق منها إلى أيدى مجموعـة قليلة العدد من الملاك الرأسماليين أو مديرى المشروعات والبنوك.

ويمكن القول أنه لو أردنا التتبع التاريخى لجذور المشكلة لوجـدناها فى المعركة العلمية والأيديولوجية الكبرى بين العلماء الاجتمـاعيين الـرواد الذين أقاموا صرح العلم الاجتماعى الحديث والذين انقسموا إلـى مدرسـتين المدرسة المحافظة التى تريد الإبقاء على النظام الرأسـمالى والـدفاع عنـه ومحاولة إصلاح سلبياته بالتدريج وعبر آليات المـساومة والتفـاوض بـين أطراف العملية الانتاجية ونعنى الرأسماليين والعمال، والمدرسة الثورية التى تسعى إلى الانقلاب على النظام الرأسمالى عن طريق ثورة الطبقة العاملـة وإقامة اقتصاد اشتراكى بديلا له .

وتتضح الصورة بجلاء لو تتبعنا النشأة التاريخية لعلم الاجتماع فـى اوروبا، فقد صاحبت نشأته على يدى "أوجست كونت" معركة فكرية كبـرى بين "الوضعية " باعتبارها أيديولوجية الطبقات البرجوازية المحتكرة للسلطة فى المجتمعات الأوروبية، وبين الاشتراكية باعتبارها أيديولوجيـة الطبقـة العاملة التى كانت قد أخذت تتزايد فى حجمها. وبثقل وزنها مع اتساع نطاق الثورة الصناعية، وتحويل المجتمعات الزراعية الى مجتمعات صناعية، فقد أخذت هذه الطبقة تعى بنفسها شيئا فشيئا، إلى أن تبلور وعيها الطبقى نتيجة ازدياد علمية الفكر الاشتراكى وابتكاره أدوات تحليل متقنة، خصوصا نتيجة لاسهامات كارل ماركس الذى استطاع أن يكشف بعمق وجلاء عن الميكانيزم الذى يقوم عليه جماع الاقتصاد الرأسمالى ممثلا فى "فائض القيمة" ولم يقف جهد "ماركس" عند حد التحليل العلمى للاقتصاد السائد، وإنما قـدّم للطبقـة العاملة النظرية الثورية التى تستطيع بتبنيها واعتمادها كسلاح طبقى أن تفك

أغلالها وأن تثور على النظام الرأسمالى الذى يقوم على استغلال الإنسان للإنسان .

نشأ علم الاجتماع إذن وسط معركة ضارية، وقد تركت هذه المعركة بصماتها عليه وعلى التطورات اللاحقة فى ميدانه، حتى يمكن القول إنه لايمكن فهم التيارات الحديثة والمعاصرة فيه بغير الاستعانة بالمنهج التاريخى لاعادة تكوين صورة المجتمع الأوروبى طوال القرن التاسع عشر بكل مكوناتها من صراع القوى السياسية – واحتدام الصراع الطبقى بين الطبقة البورجوازية والطبقة العاملة .

كما أنه لا بد من الاستعانة بمناهج علم اجتماع المعرفة، لكى نربط الأفكار والنظريات الاجتماعية لأقطاب الفكر الاجتماعي فى هذا العصر باتجاهاتهم السياسية وأوضاعهم الطبقية من ناحية، وببنية المجتمع من ناحية أخرى، وبغير أن نخوض فى غمار هذه الدراسة التى تحتاج إلى بحث مستقل، يمكننا أن نجمل الاتجاهات الرئيسية فى نظرية المجتمع فى القرن التاسع عشر فى اتجاهين رئيسيين، وهما اتجاه التوازن واتجاه الصراع .

كان لاتجاه التوازن رواد هم أقطاب الثورة المضادة فى الفكر الأوروبى التى نشأت كرد فعل للثورة الفرنسية، وهؤلاء لم يكتفوا بشجب الثورة الفرنسية وما ترتب عليها من تصدع المجتمع الفرنسى، ولكنهم – أبعد من ذلك– نادوا بضرورة العودة إلى الأوضاع السابقة على الثورة، أى بعبارة مختصرة أحياء، النظام القديم، الذى قضت عليه الثورة وهو النظام الاقطاعى! .

وقد ورث عالم الاجتماع الفرنسى الشهير، اميل دوركايم– الذى ينسب إليه تأسيس علم الاجتماع الحديث – تراث نظريات التوازن وحاول أن يضفى عليها السمة، العلمية الموضوعية، وأقام مشروعا علميا متكاملاً يمكن توصيفه بأنه رد غير مباشر على الفكر الاشتراكى العلمى، لأنه قدم فى الواقع ثلاث أفكار أساسية تعد نقضا للأفكار الماركسية .

الفكرة الأولى هى أنه فى أى مجتمع هناك ما يطلق عليه الوعى الجمعى، وهو – كما يعرفه– دور كايم مجموع المعتقدات والمشاعر المشتركة بين معظم الأعضاء الذين ينتمون إلى مجتمع معين، وتكون هذه المعتقدات والمشاعر نسقاً محددا من ضروب التشابه ، بحيث يصبح لهذا النسق حياته الخاصة .

ويريد دور كايم فى الواقع بفكرة الوعى الجمعى الإيحاء بأن ما يجمع أعضاء المجتمع أكثر مما يفرقهم، وأنه ليس هنا سوى نمط واحد من المعتقدات والمشاعر يسود فى المجتمع، والغاية من هذه النظرية ضرب فكرة "الوعى الطبقى" فى الفكر الماركسى "باعتبارها احدى أدوات تحليله الأساسية"، ذلك أن فكرة الوعى الطبقى تقوم على أساس التحليل الطبقى للمجتمع، بما يتضمنه ذلك من تصنيف للطبقات الاجتماعية المتصارعة، ورصد لعلاقات الصراع بينها، وتحديد لنوعية الوعى الطبقى لدى كل منها، والذى يرتكز على الأيديولوجية الخاصة بكل طبقة .

أما الفكرة الجوهرية الثانية عند دور كايم فهى "التضامن" وهو يفرق بين "التضامن الآلى" الذى يسود فى المجتمعات القديمة والذى يقوم على أساس التماثل بين أعضاء المجتمع، و "التضامن العضوى" الذى يسود فى المجتمعات المتقدمة، والذى يقوم على أساس التباين.

وهدف دور كايم –فى تفسيرنا– من التركيز على فكرة التضامن ضرب فكرة " الصراع " وهي من الأفكار الاساسية فى التحليل الاشتراكى العلمى

والفكرة الجوهرية الثالثة فى نظرية دور كايم هى فكرة "الجماعات المهنية" التى اقترح فى الطبعة الثالثة من كتابه الشهير" تقسيم العمل الاجتماعى" انشاءها لحل الصراع فى المجتمع، وهى تتشكل فى رأيه من ممثلين للرأسماليين والعمال والحكومة فى تنظيم واحد للقضاء على ما يسميه الأنانية والشرور! ومن الواضح أن الغرض من هذه الجماعات المهنية

ضرب فكرة الأحزاب الثورية العمالية التى تمثل الطبقة العاملة والتى تقـود نضالها ضد القوى الرأسمالية .

وإذا كان ما قدمناه يمثل لمحة أساسية عن اتجـاه التـوازن فـى النظرية الاجتماعية الحديثة فإن ما يقابله هو اتجاه الصراع الـذى يـرفض نموذج التوازن الذى يصوغ منظوره استراتيجية جماعة حاكمة ما ويقـوم بدور التأييد لقيمها ودوافعها، ويلعب دور التبرير لكل الاجراءات التى تلجـأ إليها هذه الجماعة الحاكمة فى إطار ما تطلق عليه زيـادة فاعليـة وسـائل الضبط الاجتماعى .

وإذا كان المجتمع بالنسبة لأنصار اتجاه التوازن عبارة عـن نـسق طبيعى فهو بالنسبة لمنظرى الصراع عبارة عن صراع سياسى محتدم بـين جماعات متصارعة فيما بينها فيما يتعلق بأهدافها أو بنظراتها الاجمالية للحياة. .

ومؤيد الصراع – إذا ما كان فوضويا– قد يعارض أى فكر تتعلـق بثبات السلطة أو باستقرار النظام ، أما إذا كـان ماركـسيا ملتزمـا فإنــه لايعارض فكرة النظام فى ذاتها، ولكنه يتطلع لتطبيقها فـى المـستقبل بعـد تحطيم المجتمع الطبقى، واقامة المجتمع الاشتراكى على انقاضه، وعلى ذلك فالنظام يمكن تحقيقه، ولكن ليس باصطناع وسائل الضبط الاجتماعى، ولكن عن طريق إعادة التنظيم الاجتماعى بصورة جذرية للحياة الاجتماعية كلها .

هكذا يتكلم تاريخ الفكر الاجتماعى الحديث وهو يبرز الحقيقة التـى مبناها أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ليست إلا فـصلا جديـداً مـن فصول الصراع العنيف بين أنصار التوازن الذين يريـدون الابقـاء علـى النموذج الرأسمالى بغض النظر عن سلبياته وأنصار الصراع الذين يرِيدون اعادة الصياغة الجذرية لهذا النموذج فى ضوء علاقة متوازنة بين واجبـات الدولة فى الرقابة على الاقتصاد وحرية السوق المطلقة .!

الباب الأول

الأزمة الراهنة بين المالية التقليدية والمالية الوظيفية

تمهيد :

وفى ضوء دراستنا فى الفصل التمهيدي، يمكننا القول أن الإنسان اجتماعى بطبعه يميل إلى الحياة فى جماعات صغيرة أو كبيرة على حسب الأحوال، وتعتبر القبيلة والمدينة والإمارة والدولة والمنظمات الدولية كلها أشكالاً له. وترتبط الحاجات الإنسانية باعتبارها حاجات اجتماعية ارتباطاً كاملاً بالتطور الحضارى للمجتمع الانسانى. ويميز فى هذه الحاجات عموماً بين حاجات فردية أو خاصة تنشأ نتيجة لوجود الإنسان كفرد ويترك له إشباعها، كحاجته إلى المأكل والملبس والمأوى ، وحاجات جماعية أو عامة تنشأ نتيجة لوجود المجتمع ويهم الكافة إشباعها، كالدفاع والأمن والعدالة، ومن هنا كانت هناك فكرة وجود سلطة عامة تتكفل بقضائها. وبينما كانت التجمعات التى سبقت قيام الدولة لها ماليتها العامة التى نظمتها كل جماعة تبعا لظروفها الخاصة، فقد نشأت مالية الدولة بنشأة الدولة ذاتها.

وباستثناء بعض الحاجات الجماعية الأساسية التى لايمكن بطبيعتها لغير سلطة عامة قضائها كالدفاع والأمن والعدالة ، لاتوجد بين الحاجات الأخرى فوارق موضوعية تجعل إشباع بعضها قاصراً على السلطات العامة، واشباع البعض الآخر قاصراً على الجهود الخاصة، فما يعتبر من قبيل الحاجات العامة يختلف من بلد إلى آخر، ومن وقت إلى آخر فى البلد الواحد تبعا لاختلاف الأوضاع والظروف السائدة فى كل حالة. ومتى اعتبرت الحاجة عامة تعين اشباعها عن طريق أداء خدمة عامة يتولاها أحد أجهزة

الدولة. وهو أداء يقتضى القيام بنشاط مالى يمثل فى مجموعه موضوع علم المالية العامة.

وغنى عن البيان أن قيام الدولة باشباع حاجة عامة لايقتضى بالضرورة قيامها بانتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباعها، وإنما يعنى أن نفقات السلع والخدمات اللازمة لذلك تغطى من الإيرادات العامة .

ويعتمد نطاق الخدمات التى تقوم أجهزة الدولة بأدائها قضاء للحاجات العامة وبالتالى نطاق النشاط المالى للدولة على طبيعة المجتمع ومرحلة التطور التى يمر بها، ففى المجتمعات الاشتراكية تتسع دائرة الخدمات العامة حتى تكاد تغطى كل أو معظم جوانب النشاط الاقتصادى، بينما تضيق دائرة هذه الخدمات فى المجتمعات الرأسمالية وإن كان نطاقها فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة أوسع مما كان عليه فى هذه المجتمعات خلال القرن الـ 19 . كما يختلف نطاق الخدمات العامة فى الاقتصاديات المتقدمة عنه فى الاقتصاديات المتخلفة بسبب مانفرضه ضرورة تعجيل النمو الاقتصادى على الدولة فى هذه الأخيرة من مسئوليات جسيمة فى مختلف ميادين الإنتاج والخدمات. وإذا كان تحديد الحاجات العامة التى تتكفل الدولة بإشباعها يخضع فى المقام الأول لاعتبارات وظروف سياسية. فإن تحديد وسائل إشباع هذه الحاجات يخضع أساسا لاعتبارات وظروف اقتصادية .

ويميز فى الخدمات العامة بطبيعتها بين خدمات غير قابلة للتجزئة كخدمات الدفاع والأمن والعدالة تتميز بالشمول والدوام ويتعين على أجهزة الدولة كفالتها للجميع دون استثناء ولا يصلح نظام الأثمان لسد نفقاتها مما يقضى تغطيتها بالوسائل الضريبية. وخدمات قابلة للتجزئة كالنقل والمواصلات يكون الانتفاع بها اختياريا كما تسمح قابليتها للتجزئة بقياس

مدى انتفاع الشخص بها وتقدير ثمن هذا الانتفاع. وهى خدمات يمكن أن تترك للجهود الخاصة وقد تضطلع بها الدولة إذا اقتضى ذلك مصلحة عامة، كما لو أحجمت عنه الجهود الخاصة أو قلت كفاءتها أو تقاضت لذلك أثمانا تقلل من فرص الانتفاع بها. بيد أن الدولة قد ترى أن لخدمة عامة قابلة للتجزئة كالتعليم والرعاية الصحية أهمية بالغة لتقدم المجتمع فترفعها إلى مرتبة الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة فتصبح إلزامية مجانية تغطى تكاليفها بأكملها بالوسائل الضريبية. وهو اتجاه متزايد النمو لدى السلطات السياسية فى المجتمعات المعاصرة .

ويستخدم اصطلاح التفضيل المالى للتعبير عن اختيار الدولة لوسائل اشباع الحاجات العامة تمييزا له عن التفضيل الاقتصادى الذى يتعلق باختيار الفرد لوسائل اشباعه، فرغم تشابه ذلك النشاط الذى يضطلع به كل من الفرد والدولة من حيث اضطرارها للقيام بسلسلة من الاختيارات بين وسائل الاشباع المحدودة فى سبيل تحقيق أقصى منفعة ممكنة، فإن لكل من النشاطين طبيعته وخصائصه التى تميزه. ففضلاً عن تباين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة –إذ تستند الأولى إلى معيار سياسى بينما تستند الثانية إلى معيار اقتصادى– تختلف طبيعة اختيار الدولة واختيار الفرد تبعا لاختلاف نطاق وسائل الاشباع المتاحة لكل منها، واختلاف أسلوب الأداء وآثار الانفاق العام على حجم الدخل القومى وكيفية توزيعه. ويرتبط التفضيل المالى بالسياسة المالية للدولة باعتبارها مجموعة القرارات التى تتخذها الدولة بشأن اختيار الحاجات العامة وتحديد الموارد اللازمة لاشباعها .

وفى ضوء ذلك، سوف تنقسم دراستنا فى هذا الباب إلى فصلين على النحو التالى :

الفصل الأول : المالية التقليدية.

الفصل الثانى : المالية الوظيفية .

الفصل الأول
المالية التقليدية

مقدمة .

يتحدد الدور الذى تؤديه الدولة فى حياة أى مجتمع تبعا للفلسفة السياسة والاقتصادية والاجتماعية السائدة فى كل عصر، وينعكس كما ونوعاً على النشاط المالى للدولة والأهداف التى يراد له تحقيقها. وقد شهد علم المالية العامة تطورا كبيرا فى فكرته وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التى تعاقبت على التجمعات المعاصرة وتطور دور الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ففى المراحل المبكرة لتطور الاقتصاديات الرأسمالية لعبت الدولة دوراً حيويا فى تنمية الصناعة ودعم الإنتاج. إما مباشرة عن طريق تحمل مخاطر المشروعات فى فترة الإنشاء حتى تصبح مريحة ثم بيعها للرأسماليين الأفراد كما حدث فى اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر. وإما بطريق غير مباشر بتقليل المخاطر التى تواجه المشروعات الخاصة لاسيما عن طريق توفير الأيدى العاملة وخفض أثمان المواد الأولية ومنح الاعفاءات الضريبية والإعانات وتقديم تسهيلات النقل والتسويق والائتمان وفرض الحماية الجمركية كما حدث فى انجلترا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر وفى الولايات المتحدة وألمانيا خلال القرن التاسع عشر. وبذلك كان توفير الشروط الأساسية للنمو الاقتصادى فى المراحل الأولى لتطور الاقتصاديات الرأسمالية الغربية يمثل حاجة عامة يتعين على الدولة اشباعها ويوسع بالتالى من نشاطها المالى .

وعندما تخطت الاقتصاديات الرأسمالية مرحلة تـركيم رأس المـال والتحول الصناعى– وهى مرحلة اختلفت زمنيا من بلد إلى آخر – انحـسر دور الدولة وارتبط فى مرحلة تالية بما يعرف بدور الدولة الحارسـة . ـى يقتصر على تهيئة إطار عام يقوم فيه الأفراد بممارسـة نـشاطهم الخـاص بحرية تكاد تكون تامة .

وكانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقيـة وصـدى النظريـة الاقتصادية التقليدية التى تقوم على قانون ساي (Say) وما يتفرع عنه مـن افتراض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائيا إلى التوازن المـستقر عنـد مـستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. ومن ثم يخلص إلى إبعاد الدولـة عن مجال النشاط الاقتصادى والاجتماعى ليقتصر دورها بصفة أساسية على توفير الخدمات ذات الطابع الجماعى كخدمات الدفاع والأمن والعدالة وبعض المرافق العامة الأساسية التى لاتجتذب النشاط الخـاص بـرغم ضـرورتها للجماعة.

وبذلك تقيد دور المالية العامة –فى ظل النظرية الماليـة التقليديـة– بتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات هذه الخدمات مع توزيع أعباء الدولة توزيعاً عادلاً دون أن يكون لها أى غرض اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى آخر .

وترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وايراداتها على نحو ما تقدم قيام المالية العامة على عدة قواعد مالية أهمها حيـدة الماليـة العامـة، ووجوب ضغط حجم الميزانية العامة من حيـث الايـرادات والمـصروفات بالقدر الذى يمول وظائف الدولة المحدودة، واعتماد الإيرادات العامة أساسـا على الضرائب، وتقدير هذه الإيرادات تبعا للنفقات العامة التى يسمح بها دور

الدولة، وضرورة توازن الميزانية سنوياً بمعنى أن تغطى النفقات العامة عن طريق الايرادات العادية دون الالتجاء إلى القروض العامة أو زيادة الإصدار النقدي.

وعلى أساس هذه القواعد بنيت المالية العامة والسياسة المالية للدول الرأسمالية عموما خلال القرن التاسع عشر وإلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بعدة سنوات من القرن العشرين فكان توازن الميزانية غاية أساسية ، وكانت النفقات العامة تكاد تقتصر على خدمات الدفاع والأمن والعدالة وبعض المرافق العامة الأساسية، ولا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومي. كما كانت الإيرادات العامة تستمد فى معظمها من الضرائب لا سيما الضرائب غير المباشرة بحجة أن الضرائب المباشرة وخصوصاً التصاعدية منها أكثر وقعا على الادخار وهو العامل الرئيسي للتقدم والنمو الاقتصاديين اللذين يعتمدان أساساً على تكوين رأس المال وزيادة انتاجية الاقتصاد وإنتاجه.

وفى ضوء ما تقدم، يمكن القول أنه يلزم دراسة أكثر من مدرسة اقتصادية تعارض تدخل الدولة فى المجال الأقتصادى إلا فى أضيق الحدود، ونعرض فيما يلى لأهم هذه المدارس الاقتصادية، ولوجهة نظر كل منها من حدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى، وأثر ذلك على أزمة عام 2008 – وذلك على النحو التالى :

المبحث الأول – وجهة نظر الطبيعيين

المبحث الثانى – وجهة نظر التقليديين

المبحث الثالث – وجهة نظر التقليديين الجدد

المبحث الرابع – وجهة نظر المحافظين

المبحث الخامس – سقوط أصنام الرأسمالية

المبحث الأول
وجهة نظر الطبيعيين

تتمثل وجهة نظر الطبيعيين (Physiocrats) من حدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى فى رفض تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود، ولعل من أسباب تبنى وجهة النظر هذه أن أحوال المزارعين قد ساءت فى فرنسا، بسبب انخفاض دخولهم على أثر تطبيق سياسة التجاريين والتى كانت تنادى بجعل أثمان السلع الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة وبسبب القيود[1] التشريعية الأخرى التى فرضتها الدولة فى ذلك الوقت على حرية التجار وحرية المنتجين وحرية العمال ، وسواء فيما يتعلق بالتجارة الداخلية أو التجارة الخارجية[2] .

ونظراً للمساوئ التى صاحبت تطبيق أفكار التجاريين (منذ القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر) والتى كانت تنادى بضرورة تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وذلك على أساس أن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال والسفن والمال فقد كانت أفكار الطبيعيين بمثابة صرخة تنادى بضرورة الرجوع إلى الطبيعة، نظراً لأن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادى وتسيره بانتظام بالغ تماماً كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم الدورة الدموية فى جسم الإنسان، ووفقا لهذه الفلسفة، يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها فى النشاط الاقتصادى (ويرجع الطبيعيون العيوب الملحوظة فى التنظيمات الاقتصادية الى الجهل بالقوانين الطبيعية وإلى تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية) [3] .

ويجب على الدولة أيضاً أن تترك تصرفات الأفراد الحرة تحكم سير الأحداث الإقتصادية، انطلاقاً من سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، وذلك

من خلال احترام الدولة للملكية الفردية كحق مقدس، ومن خلال احترام الدولة أيضا لحرية الانسان فى استعمال ملكيته كيف يشاء، واختيار المهن التى يريد القيام بها، لقد كان أحد الطبيعيين "فانسوت كورنى" " Vincent Cournay " هو صاحب العبارة المشهورة " دعه يعمل ، دعه يمر "[4] .

وإذا كانت هذه العبارة تمثل علماً على مذهب الحرية الاقتصادية كما يرى البعض[5] فإنها لا تعنى أن الأفراد أو حتى الدولة سيتخذون موقفاً سلبياً، بل العكس هو الصحيح، فيتعين على كل فرد أن يبذل غاية جهده لتحقيق مصلحته الخاصة، دون خشية اصطدام هذه المصلحة مع مصلحة المجتمع ككل؛ كذلك يجب على الدولة أن تعمل على الغاء كافة الحواجز المصطنعة فى وجه حرية النشاط الاقتصادى، وأن تضمن وتحمى الملكية والحرية الخاصة وأن تعاقب كل من يهددها. ويجب على الدولة أن تقوم ببعض المشروعات العامة كالطرق والقنوات وغيرها [6] .

ونخلص من كل ما سبق إلى أن الطبيعيين قد نادوا بعدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود، وهى الحدود التى تضمن وتحمى وتشجع الملكية الخاصة والحرية الخاصة ؛ وأن اطلاق العنان للأفراد لن يؤدى إلى الفوضى لأن هناك يد خفية تعمل على خلق توازن مستمر بين المصالح .

المبحث الثانى
وجهة نظر التقليديين

أولاً : مضمون وجهة نظر التقليديين

لقد عبّر عن وجهة نظر التقليديين "Classicalists " فيما يتعلق بحدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، أفضل تعبير توماس جيفرسن " Thomas Jefferson " عندما قال " أن الحكومة الأفضل هى التى تسيطر على القليل من الأنشطة الاقتصادية " [7] .

وهكذا يرى التقليديون أن الدور المناسب للدولة يجب أن يقلص ليصبح دور الدولة الحارسة، وذلك على أساس أن كفاءة النشاط الاقتصادى تتوقف على تحقيق الحرية الكاملة للأفراد فى اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة للتأثير على آلية السوق[8] ولذلك نجد أن آدم سميث "Adem Smith" يطالب بإزالة كل العقبات والقيود فى وجه النشاط الاقتصادى، وذلك حتى يتحقق نظام الحرية الطبيعية، كما يطالب أيضاً بترك كل فرد حراً فى متابعة تحقيق مصلحته الفردية ، وبمباشرة كافة الأنشطة الاقتصادية بالطريقة التى يختارها ما دام ممتثلاً للقوانين: أما واجب الدولة فهو كقاعدة عامة الإمتناع عن التدخل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد؛ وطبقاً لنظام الحرية الطبيعية، فإن على الدولة أن تقوم بالغاء الجهاز التنظيمى الذى استندت إليه السياسة التجارية ، وأن تكفل حرية مرور السلع داخل الدولة وأن تحرر تجارتها الخارجية ، أما الأعمال الايجابية التى يتعين على الدولة القيام بها فهى ثلاثة :

أ- حماية الوطن من اعتداءات الدول الأخرى من خلال مرفق الدفاع.

ب- حماية أفراد الوطن من ظلم واعتداء الآخرين داخل الوطن من خلال الشرطة والقضاء .

ج- انشاء وإدارة بعض الأشغال العامة التى لايمكن أن يكون من مصلحة الأفراد القيام بها، نظرا لانخفاض العائد منها على الرغم من أهميتها بالنسبة للمجتمع، كمرفق البريد[9]، وعلى الرغم من هذا الاتجاه المقيد لتدخل الدولة فى المجال الإقتصادى، إلا أن آدم سميث بطبيعته الانجلوسكسونية وما تمتاز به من اتجاه عملى يتمثل فى اخضاع المبادئ إذا لزم الأمر لمقتضيات الظروف، قد أورد بعض الاستثناءات على حرية الأفراد فى مباشرة نشاطهم الاقتصادى ووافق على تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى فى بعض الحالات كما وافق على الحد من الحرية الطبيعية التى يتمتع بها الأفراد إذا استلزم هذا الصالح العام، وقد قدم سميث العديد من الاستثناءات التى يجوز فيها للدولة أن تتدخل فى المجال الاقتصادى منها :

(1) تدخل الدولة لحماية بعض الصناعات الوطنية .

(2) فرض ضريبة جمركية على بعض السلع الأجنبية، لتحقيق نوعا من المساواة فى القدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية.

(3) تقييد حق البنوك الخاصة فى إصدار أوراق بنكنوت زهيدة القيمة. خشية من زيادة المعروض النقدى وارتفاع الأسعار: وذلك على اساس وجوب تقييد حرية بعض الأفراد، إذا كان فى هذه الحرية ما يهدد أمن المجتمع[10]،[11].

ومع كل ما سبق نجد أن بعض الكلاسيك ينادى بضرورة وضع قيود دستورية على تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وتختص المحكمة الدستورية، بتحديد التدخل غير الدستورى من الدولة فى المجال الاقتصادى ؛

والبعض الآخر ينادى بوضع قيود على حدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى، كأن لايزيد الانفاق العام للدولة عن 25% من الناتج القومى الإجمالى، وضرورة تخفيض الضرائب، حيث يرى الاقتصاديون التقليديون أنصار جانب العرض " Syppey – Siders " أن من شأن تخفيض الضرائب أن يشجع النشاط الاقتصادى وأن يزيد من كفاءته ، لكى يولد دخولاً أكثر من قيمة الضرائب التى تم تخفيضها ، ويرى ميلتون فردمان "Milton Friedman" أن العجز فى الموازنة العامة للدولة لايمكن أن ينخفض من خلال زيادة أسعار الضرائب وبالتالى الايرادات الضريبية، وذلك على أساس أن الحكومة ستقوم بانفاق كل زيادةِ فى هذه الايرادات، ويرى بالتالى ضرورة تخفيض الإنفاق العام بصورة مباشرة، وذلك لكى يمكن تقليص دور الدولة فى المجال الاقتصادى " [12] .

ثانيا : مبررات التقليديين لعدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود :

يقدم التقليديون مجموعة من المبررات التى تدعم وجهة نظرهم فى عدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود، ومن هذه المبررات، ما يلي[13] .

1- قيام الحكومة بتقديم بعض السلع والخدمات التى يمكن أن يقوم القطاع الخاص أو الأفراد بتقديمها، من شأنه أن يثبط الأفراد على القيام بهما، ومما يؤدى إلى احتكار الدولة لإنتاج هذه السلع والخدمات ، وهذا قد يضر بالأفراد سواء كمستهلكين أو كمنتجين كما أن التقليديين يرون أن الإخفاقات التى تواجه اقتصاد السوق، إنما ترجع إلى تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، وسوف تختفى هذه الإخفاقات فى حالة امتناع

الحكومة عن التدخل فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتبنى سياسة تجارية حمائية، يؤدى إلى تقوية الوضع التنافسى للشركات المحلية وزيادة قوة النقابات العمالية ، كما يترتب على تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى من خلال السياسة المالية والنقدية أن يؤدى إلى عدم الاستقرار فى السوق .

2- كما يرى التقليديون أنه فى حالة تعرض الاقتصاد القومى لبعض الاضطرابات فإن تدخل الحكومة لعلاجها سوف يؤدى إلى اضافة العديد من الاضطرابات إلى الاقتصاد .

3- كما يترتب على إفتقار الحكومة لبعض المعلومات المحددة والتى يعرفها صانع القرار الخاص، فإن السياسات التى تتبناها الحكومة لعلاج إخفاقات السوق من شأنها أن تجعل الوضع أكثر سوءاً .

4- يجب على الحكومة ألا تسمع لأصوات أغلبية الناخبين والتى قد ترغب فى توسيع نشاط الحكومة لإنها إن فعلت ذلك فإنها ستكون مستبدة بالحرية الفردية: فيجب أن لاتكون الحكومة أداة تستخدمها جماعات الضغط لحماية مصالحها وقمع الأفراد الآخرين.

5- كما يرى التقليديون أن من مبررات عدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى، منع استغلال جماعات المصالح لتدخل الدولة فى بعض المجالات بطريقة تؤدى إلى زيادة أرباح هذه الجماعات من خلال ما يعرف باسم " Rent Seeking والذى يعنى سعى مجموعة من الأفراد أو الشركات لاستخدام الحكومة ونظامها القانونى ، بهدف تحقيق مصالح خاصة لهذه المجموعة دون غيرها، كأن تستخدم قوة الحكومة في زيادة الطلب على المنتجات التى يقوموا بعرضها، وذلك من خلال قيام الحكومة

باتخاذ بعض الإجراءات التى تحمى هذه المنتجات من المنافسة ، وعلى ذلك يتم استخدام النظام القانونى فى الدولة لكى يخدم مصالح بعض رجال الأعمال ، وليس المستهلكين.

6- منع استغلال بعض الموظفين لنفوذهم ، يُعد من ضمن المبررات التى يسوقها أنصار المذهب التقليدى ، لتقييد تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وذلك على أساس أن توسيع دور الحكومة فى المجال الاقتصادى، قد يؤدى إلى استغلال بعض الموظفين فى الحكومة لنفوذهم وسيطرتهم على اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، الأمر الذى يزيد من دخولهم فى مقابل الإضرار بالصالح العام، وبالتالى تكون آثار التدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى عكسية على الاقتصاد القومى .

7- الاتساع الكبير لدور الدولة فى المجال الاقتصادى يعنى ضرورة تزايد الإنفاق العام للدولة لمواجهة هذا الاتساع فى دور الدولة ، وهذا يقتضى ضرورة زيادة الموارد المالية للدولة، مع ما يترتب على ذلك من آثار معاكسة على الاقتصاد القومى، سواء تم زيادة الايرادات العامة للدولة من خلال زيادة الضرائب والتى قد تكون معوقة للاستثمار والعمالة أو من خلال الاقتراض من الخارج أو من خلال الاصدار النقدى ، ولذلك يرى التقليديون أن الأفضل للأقتصاد القومى عدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى .

المبحث الثالث
وجهة نظر التقليديين الجدد

لقد تطورت وجهة نظر التقليديين الجدد "Newclassiclists" من تأييد التدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى لعلاج اخفاقات السوق إلى رفض التدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى لعلاج اخفاقات السوق على أساس أن جهاز السوق والمبادرة الفردية ، قادرين على مواجهة اخفاقات الرأسمالية ، وسنوضح ذلك فى العنصرين التاليين :

أولاً : تأييد التدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى لعلاج إخفاقات السوق :-

يرى التقليديون الجدد أن الحكومة الديمقراطية يجب أن تقدم طريقاً وسطاً بين الرأسمالية المفرطة وبين الاشتراكية والشيوعية الدكتاتورية، ولذلك فالتقليديون الجدد يرغبون فى الانتفاع بالدور الهام الذى تلعبه الرأسمالية فى تراكم الثروة . وفى ذات الوقت الحفاظ على درجة عالية من الأمن والعدالة لكل الأفرد[14] .

ومن وجهة نظر التقليديين الجدد فإن اقتصاد السوق يعانى من مجموعة من الإخفاقات التى تتطلب ضرورة تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى لعلاج هذه الاخفاقات وتتمثل هذه الإخفاقات فى الآتى :

1- الافتقار إلى المنافسة الكاملة .
2- عدم الاستقرار .
3- عدم العدالة .
4- الآثار الاجتماعية غير المرغوبة .

وتستطيع الدولة أن تعالج هذه الإخفاقات إما بالتدخل المباشر بالإنتاج وإما باستخدام الأدوات المالية والنقدية المختلفة.

ونرى أن أفكار التقليديين الجدد هذه سادت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على يد الفريد مارشال Alfred Marshall كما يتبنى هذه الأفكار عدد من الاقتصاديين المعاصرين[15] .

ثانيا : رفض التدخل الحكومي في المجال الاقتصادى :

ترتب على الازمة الهيكلية الحادة التى تعرضت لها الدول الرأسمالية فى بداية السبعينات من القرن العشرين تحولاً كبيراً فى أفكار التقليديين الجدد "الليبراليون المعاصرون" على يد مدرسة شيكاغو "المدرسة التقليدية" التى قاد لوائها ميلتون فريدمان " M. Friendman ومدرسة جانب العرض والتى قاد لوائها لافر " Laffer " . (انظر ص 151) .

فقد نسبت هاتان المدرستان للتدخل الحكومى كافة الأزمات والمشكلات التى تعانى منها الاقتصادات الرأسمالية ، ولذلك فقد طالبا بضرورة تحجيم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، وبضرورة إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الرأسماليين[16] ووفقاً للتقليديين الجدد المعاصرين، فإن الدولة مطالبة برفع يدها عن الشئون الاقتصادية. وبدلا من تركيز الدولة على العدالة واعادة توزيع الدخل والثروة فإنه يتعين على الدولة أن تركز على الكفاءة والنمو وذلك على أساس أن العدالة لايمكن أن تتحقق إلا إذا كان هناك ازدهار اقتصادى ، وأن الجهود السابقة لتحقيق العدالة من خلال المدفوعات التحويلية أدت إلى ضعف آلية السوق ذلك نظرا لأن السياسات التى يتم تبينها لتعزيز العدالة غالباً ما تكون مقدمة لمصلحة جماعات المصالح ، وذلك فإن تخفيض أو الغاء الأنشطة الحكومية ربما يكون من الناحية الفعلية مفيدا لجماعات الأقل أهمية فى المجتمع ، ويكون

بالتالى أكثر تحقيقا للعدالة . وأكثر من ذلك فإن السياسات الاجتماعية التـــى تطبقها الدولة فى ظل اقتصاد السوق مثل إعانات البطالـــة والرقابـــة علـــى الأسعار والخدمات المدعومة والتى توجه لمحدودى الدخل كالتعليم والصحة والسكان وغيرها أدت إلى تزايد العجز بالموازنة العامة للدولة ، وتم تمويـــل هذا العجز من خلال الائتمان المصرفى وطبع البنكنوت الأمر الذى أدى إلى تزايد المعروض النقدى وارتفاع معدلات التضخم وترتب على تمويل ذلـــك العجز من خلال الاقتراض الداخلى سحب جانب مـــن المـــدخرات المحليـــة الحقيقية لتمويل الانفاق الحكومى الاستهلاكى مما أضعف الانتاج، أكثر مـــن ذلك فإن الدولة قامت بزيادة أسعار الضرائب لمواجهة الإنفاق العام المتزايـــد وبالتالى فإنها تؤثر سلباً على الادخار والاستثمار وزيادة الإنتاج ولذلك كـــان من الضرورى أن تمتنع الدولة عن التدخل فى المجال الاقتـــصادى وذلـــك للقضاء على كل هذه السلبيات؛ وأن الدور الرئيسى الذى يجب أن تضطلع به الحكومة هو التحكم فى المعروض النقدى من خلال السياسة النقديـــة ، كمـــا أنهم ينادون بضرورة تخفيض أسعار الضرائب ، وذلك لزيادة جانب العرض ، والذى يتحقق بسبب اتجاه الأفراد والشركات لزيادة استثماراتهم على أثـــر تخفيض أسعار الضرائب، وليس من شأن ذلك أن يزيد العجز فى الموازنـــة العامة للدولة، بل على العكس سيؤدى ذلك إلى زيادة الايرادات العامة ، نظراً للآثار التوسعية التى تنجم عن تخفيض الضرائب فى مجال الإنتاج والـــدخل والتوظف ، وذلك وفقا لمنحنى لافر ، والذى يقرر أنه إذا كان معدل الضريبة صفر فإن الحصيلة ستكون صفراً وإذا كان معـــدل الـــضريبة 100% فـــإن الحصيلة ستنعدم تماماً وبين هذين الحدين توجد محطة وحيدة على المنحنى يمكن عندها تعظيم الحصيلة وسرعان ما تبنت الدول الغربية هـــذه الأفكـــار وقامت بخصخصة شركات القطاع العام وقامت بتخفيض أسعار الضرائب ، وانتشرت هذه الأفكار فى جميع أنحاء العالم [17].

وهكذا فإن التقليديين الجدد يطالبون بذات الأفكار التى طالب بها من قبل التقليديين، وهى أن تكون الدولة حارسة ولا تتدخل فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود[18] ويحاول التقليديون الجدد تطبيق هذه الأفكار فى الدول النامية من خلال المؤسسات النقدية الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية ، وذلك عند لجوء هذه الدول للاقتراض من هذه المؤسسات أو للأقتراض من المؤسسات المالية والدولية الأخرى[19] .

نخلص مما سبق أن التقليديين الجدد كانوا يطالبون فى البداية بتدخل الدولة فى المجال الاقتصادى لعلاج أخفاقات السوق ، ولكن فى الوقت المعاصر فإن التقليديين الجدد" الليبرالية المعاصرة " يطالبون بضرورة تحجيم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلى أضيق الحدود ، لأن من شأن هذا التحجيم أن يحقق الكفاءة والعدالة والنمو أما تدخل الدولة فى المجال الاقتصادي على نحو واسع أدي إلى كل المشكلات التى عانت منها الدول الرأسمالية أثر تطبيق الأفكار الكينزية التى كانت تنادى بتدخل الدولة الواسع فى المجال الاقتصادى، ويرى التقليديون الجدد فى الوقت المعاصر أن المجال الذى يمكن أن تتدخل فيه الدولة هو مجال السياسة النقدية لضبط حجم المعروض النقدى وذلك لخفض معدلات التضخم، والمجال الثانى هو ضرورة خفض أسعار الضرائب وذلك لتشجيع الادخار والاستثمار ولزيادة الانتاج وبالتالى زيادة جانب العرض من خلال ضبط الطلب الكلى وزيادة العرض الكلى تحقق الكفاءة الاقتصادية وتحقق العدالة وتتزايد معدلات النمو، ولقد تم تطبيق هذه الأفكار فى العديد من الدول خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين .

المبحث الرابع
وجهة نظر المحافظين

تتمثل وجهة نظر المحافظين "Conservatives " فى ضـرورة أن تكون هناك حكومة قوية قادرة على قمع أى اعتداء عليها . ولكن يجب على هذه الحكومة أن لا تتدخل فى المجال الاقتصادى إلا فى أضـيق الحـدود ، ويرى المحافظين أن الشر الأعظم فى الحكومة هو اتجاهها لإضعاف السلطة والفضيلة ، من خلال تشويه العائلات والكنائس ، فالحكومة تهدد الـشخص عندما تقيده من خلال فرض سياسة معينة عليه، والدور الملائـم للحكومـة يتألف بصفة اساسية من الآتى :

- الحفاظ على الأخلاق .
- الحفاظ على الثقافة .

ومن شأن تدخل الحكومة للحفاظ على الأخلاق الثقافية أن يؤدى إلى تحسين سلوكيات الأفراد وبالتالى تحقيق الاستقرار الاجتماعى ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى رفع معدلات التنمية بدون تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى ، إلا فى أضيق الحدود ، كذلك يؤدى إلى ظهور مجتمع قوى تعم فيه السلطة كل المؤسسات لأن المجتمع يحكم نفسه بنفسه [20] .

ويرى المحافظون أن مشكلة المجتمع الرأسمالى تتمثل فـى أن هـذا المجتمع قد حلت فيه الثروة والتحرر محل الفضيلة والأخوة كقيم اساسـية ، وترتب على ذلك ظهور الصراع والعديد من المشكلات الأخرى فـى هـذا المجتمع، كفقدان الدين لأهميته عند الأفراد ، وكفقدان الـشعور بالانتمـاء ، وانتشار الدعارة والرشوة وتجارة المخدرات وغير ذلك من أمراض اجتماعية وما يترتب عليها من آثار ضارة، وبالتالى يتعين على الحكومـة أن تتبنـى

- برامج تهدف إلى حماية الأفراد والمجتمع من هذه المشكلات وذلـك حتـى لايحدث انحلال اجتماعى ، ويقع المجتمع فى دائرة الخطر المحدق [21].

نخلص من ذلك إلى أن المحافظين يرفضون تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود، ويرون أن الدور الرئيسى للدولة يجب أن يتمثل فى الحفاظ عى الأخلاق والثقافة في المجتمع، لأن من شـأن ذلـك أن يقوى العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، ويقضى على التحلل والفـساد المصاحب للنظام الرأسمالى وبالتالى تصبح الدولة قوية ، ويجب على الدولة أن تتبنى برامج لمحاربة كافة صور الفساد الاجتمـاعى التـى تهـدد بقـاء المجتمع قوياً .

المبحث الخامس
سقوط أصنام الرأسمالية

فى ضوء دراستنا فى المباحث الأربعة السابقة ، يمكننا القول أن هؤلاء الذين لم يتمكنوا حتى اليوم من ادراك طبيعة وحجم وحقيقة ما يحدث للنظام المالى الأمريكى والعالمى لابد من إحالتهم إلى تصريحات جون ليبسكى نائب مدير صندوق النقد الدولى وهو اقتصادى أكاديمى بارز حيث وصف ما يحدث بأنه [تحركات زلزالية لم تشهد نظم المال العالمية مثيلا لها من قبل] وحول تعدد الأزمات العالمية فإن بان كى مون الأمين العام للأمم المتحدة فى كلمته أمام الجمعية العامة أكد أن العالم يواجه ثلاث أزمات كبرى" الأزمة المالية العالمية – أزمة الطاقة العالمية –أزمة الغذاء العالمية ، كما أكد حقيقة شديدة الأهمية لتفهم حقيقة هذه الأزمات بقوله [أن ما يواجهه العالم اليوم يمثل أزمة من نوع مختلف وهى لاتعرف حدودا وتؤثر على جميع الأمم والدول ، كما تعقد جميع مشكلات العالم الأخرى ، ولذلك فهى تمثل تحديا للقيادة العالمية].

وتكتمل جوانب أخرى من الصورة بتأكيدات دومنيك ستروس مدير صندوق النقد الدولى من أن ما يحدث لا يمكن وصفه بغير كلمة "انهيار" وأن مايحدث للاقتصاد فى شكل عام هو بداية ركود اقتصادى شديد، كما أكد أن الصراحة تفرض القول [أن ما يحدث هو نتيجة فشل تنظيمى لم يضمن الحماية من مخاطر مفرطة فى عمل النظام المالى العالمى خصوصا فى أمريكا] .

(1) اليمين الأمريكى واعلان الحرب الأيديولوجية :

وتجسد الخلافات فى الكونجرس حول خطة الأنقاذ المالى الصراع الساخن والمشتعل على الساحة العالمية بين المتعصبين والمتطرفين فى اليقين

بقداسة وعصمة آلهة السوق وعبادتها كما تعبد الأصنام ، وبين المؤمنين بالرأسمالية كما هى فى الواقع والتطبيق المدركين لمخاطر الفوضى والانفلات مما يدفع للإيمان واليقين بأن حرية الأسواق المطلقة خرافة كبرى من صنع البعض ، وأنها مجرد أصنام لا تشفع ولا تنفع فى مواجهة الكوارث والزلازل الاقتصادية والمالية ، وأن الرسل والآباء الأوائل من صناع الأصنام الرأسمالية قد أكدوا دائما أن حرية السوق يجب أن تتم فى سياق أخلاقى وهو ما يعنى بالضرورة صياغة القواعد والنظم الضامنة لعدم الانفلات وغياب التقيد بالحفاظ على الأموال ، واحترام أصول المعاملات السليمة والدقيقة ويجسد حقيقة طبيعة الصراع الدائر فى الكونجرس الأمريكى تصريحات بارنى فرانك رئيس اللجنة المالية الديمقراطى فى مجلس النواب القائلة أن ما يحدث داخل الحزب الجمهورى من مواقف يعد بمثابة [حرب ايديولوجية] وأن الاتفاق على خطة الانقاذ يعتمد على قدرة الرئيس بوش على "اخماد التمرد" داخل حزبه وتكشف تعقيدات الزلزال الأمريكى المالى والاقتصادى سلوك هنرى يولسون وزير الخزانة الأمريكية خلال الاجتماع المغلق الذى عقده الرئيس بوش وكبار المسئولين وقيادات الكونجرس، وحضره المرشحان الجمهورى والديمقراطى المتنافسان على الرئاسة باراك أوباما وجون ماكين، حيث تسرب للصحافة أن وزير الخزانة ركع على ركبتيه بعد نهاية الاجتماع وطلب من قيادات الكونجرس سرعة اقرار الخطة والموافقة عليها لإنقاذ أمريكا وعلى الرغم من وصف ما حدث بالمزاح والمداعبة فإنه يعكس بوضوح التعقيدات الحادة والكارثية لما يحدث.

وتتصاعد الفوضى العارمة فى الدوائر العليا لاتخاذ القرار فى امريكا التى يرجع جانبا رئيسيا منها –إلى [الحرب الايديولوجية] وترجع جوانب رئيسية أخرى منها إلى اختلافات جوهرية وحقيقية حول مدى جدية خطة

الانقاذ العاجل الأمريكية وامكاناتها فى الصمود للأجل الطويل ، مع تأكيد البعض أنها خطة تعتمد على تمويل فشل الاغنياء وفساد ادارتهم وتنظيمهم فساد أعمالهم من جيوب دافعي الضرائب الأقل غنى ، والأقل قدرة الذين يحتاجون إلى أموال الضرائب لتوفير المزيد من الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمرافق العامة بكل أهميتها لنشاط البشر، كما أن الخطة لا تتضمن إلا تقديم مساعدات مباشرة وضمانات ضئيلة للغالبية العظمى من المقترضين الذين واجهوا الضغوط الحادة العنيفة فى أزمة الرهن العقارى وكذلك القروض الاستهلاكية على اختلاف انواعها وهى قروض بالغة الضخامة وتهم عموم الشعب الأمريكى .

وقد أوضحت مجلة الأيكونوميست، ضخامة تكاليف خطة الانقاذ العاجلة البالغ قيمتها 700 مليار دولار ، وأن ذلك يعادل 6% من الناتج المحلى الأمريكى السنوى البالغ نحو 11 تريليونا و 900 مليار دولار ، وأكدت أن أزمة القروض الأمريكية عميقة الجذور وتصاعدت حدتها مع السنوات الأخيرة حيث تبلغ الديون العامة الخاصة 300% من الناتج المحلى الاجمالى فى الوقت الراهن منذ عام 1980، وهو يزيد على المعدل السائد فى فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد تزامن ذلك مع ارتفاع قيمة القروض الاستهلاكية من 71% من الناتج المحلى الاجمالى عام 2000إلى 100% فى عام2007 ، وهو ما يعنى أن معدل الزيادة فى السنوات السبع الأخيرة يزيد على مجمل معدلات الزيادة على امتداد الأعوام العشرين السابقة ، مما يفسر إلى حد بعيد ضخامة القروض المتعثرة والرديئة ، وغياب حساب المخاطر المصرفية .

وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى وتحديدا داخل القارة الأووبية فإن هناك اعتراضات حادة على خطة الانقاذ العاجل الأمريكية

تتصدرها المانيا الحليف القريب والوثيق الصلة بالإدارة الأمريكية بحكم أمور كثيرة يعززها التوجهات اليمينية للحكومة الألمانية والحزب الحاكم ، حيث وصف وزير مالية المانيا الخطة بأنها خطة انجلوسيكسونية تراعى المصالح الأمريكية وتسعى إلى تحقيق الأرباح الكبيرة للشركات الأمريكية كما قام الرئيسى الفرنسى ساركوزى بتصعيد الهجوم بشكل غير مباشر فى أحاديثه الأخيرة التى يطالب فيها بأن تكون الرأسمالية " أخلاقية " وهى الدعوة نفسها التى أطلقها البابا بيوس الحادى عشر عندما تحدث عن أزمة " وول ستريت" المالية عام 1929، كما تضمن حديث الرئيس الفرنسى ، على الرغم من انتمائه لليمين بشكل قاطع عن ضرورة عودة الرأسمالية وتوجيهها إلى ما سماه بوظيفتها الحقيقية فى خدمة التنمية وقوى الانتاج وليس قوى المضاربة قاصدا بشكل واضح النظام المالى وأعماله، مطالبا باعادة بناء الرأسمالية المالية من خلال التنظيم الأكثر فعالية وقدرة .

(2) الدكتاتورية الاقتصادية .. ومخاطر سطوة المديرين :

وتشرح الأيكونوميست أبعاد واقع رأسمالى فى الدول الصناعية الكبرى عموما ويبرز بشكل واضح فى الولايات المتحدة الأمريكية ويرتبط بتحكم مفهوم "الديكتاتورية الاقتصادية" فى النظام الاقتصادى والمالى العالمى، ويتضح ذلك من تحكم قلة قليلة وسيطرتها على مجمل النشاط والأعمال وتحدد الأيكونوميست هذه القلة القليلة بكبار المديرين فى المنشآت والشركات الكبرى وفى مقدمتها المؤسسات المالية والمصارف والبنوك فى ظل ماتملكه من "القوة العظمى" لتصريف الأمور وإدارتها وتوجيهها ، وهو مايمكن وصفه بالمحاكاة الفعلية لأساليب المافيا فى إدارة الأشياء والأموال دوما خارج سياق الالتزام بالقانون وبالتالى فإن الديكتاتورية الاقتصادية العالمية لا ترتبط فقط وبصورة أساسية بمن يملكون الأموال ويملكون

الأصول بالمفهوم التقليدى للملكية الخاصة، بـل أصـبحت تـرتبط بطبقـة المديرين خاصة الطبقة العليا منهم، وكأن ما يحدث نوعا من انقلابات القصر الحاكم الصامتة التى يجرد فيها الملك من كل سلطاته ولا يبقى له إلا الجلوس الرمزى فوق العرش ، وعلى امتداد السنوات الماضية أصبح كبار المديرين طبقة مغلقة تتحكم تماما فى الاقتصاد والمال وكأنها مجتمع ماسونى مغلـق الأبواب والنوافذ يكتنف أعماله الكثير من السرية والغموض وتتعمق علاقاتها وتشابكاتها مع كامل النسيج المؤثر والفعال للدولة والسلطة والحكـم –علـى الأخص فى أمريكا– كما أن هذه الطبقة الـسوبر لاتقتـصر المزايـا التـى يحصلون عليها مقابل عملهم على الأجور والرواتب والمكافآت والمعاشـات الضخمة، بل تمتد وفقا لقاعدة أصبحت راسخة للحصول على جانـب مـن المزايا فى صور أسهم وسندات لهذه الشركات مما يحـولهم تـدريجيا إلـى رأسماليين وملاك كبار ، لابد وأن يصبحوا مع الزمن من كبار الرأسـماليين وقد تعمقت هذه الظاهرة بشكل كبير مع شيوع ظاهرة الشركات المـساهمة وتداول الأسهم فى البورصة لتعامل المشترين والبائعين العاديين وتحولها فى العرف الاقتصادى الرأسمالى إلى ما يسمى الشركات العامة بحكم أن ملكيتها غير مغلقة على فئة محددة من المالكين ومفتوحة أمام ملكيـة العمـوم فـى معاملات البورصات على امتداد العالم ويستثنى من ذلك القيـود الحكوميـة المقررة فى البلدان الرأسمالية على نسب الملكية خاصة للأطراف الخارجيـة والأطراف التى لا تحمل جنسية الدولة .

(3) الإنهيار وسقوط صنم حرية الأسواق :

وتثير أحاديث الديكتاتورية الاقتـصادية وتحكمهـا فـى الأعمـال والأنشطة خاصة داخل النظام المالى العالمى الأمريكـى تحديـدا أحاديـث مستفيضة فى نطاق الفكر الرأسمالى حول مخاطر سيطرة القلة على الأسواق

وسطوتها على الأعمال فى غياب الدور الرقابى والإشرافى للسلطة العامة وتحت مظلة المفاهيم التقليدية لحرية الأسواق والقائلة بقدرتها الذاتية على التصحيح والتصويب خارج نطاق التدخل الحكومى خاصة أن أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين والزلزال المالى عام 2008 يثيران مشكلة شديدة التعقيد ترتبط بفقدان الثقة فى القائمين والمسيطرين على النظام المالى الأمريكى والعالمى، وهو ما دفع جانباً رئيسياً من مناقشات الكونجرس الأمريكى حول خطة الأنقاذ العاجل لأن يتركز حول الشفافية والقواعد الضامنة للرقابة والإشراف المباشر، ولكن هذا لايعنى على الإطلاق الاقتناع أمريكيا وأوروبيا وحتى أسيويا فى اليابان والصين وكوريا ودول النمور الأسيوية وغيرهم، بأن البديل المطروح والمطلوب "للرأسمالية المالية" هو "اشتراكية المالية" بمعنى الملكية المسيطرة والغالبة للدول عن طريق الحكومات للنظام المالى بقدر ما يعنى ضرورات ضمان الشفافية والرقابة الدقيقة واللصيقة للنظام المالى إلى حدود التدخل المباشر للتصويب والتصحيح فى الوقت الملائم والمناسب لمنع الأزمات والانهيارات والكوارث، خاصة أن خبرات الكساد الكبير تشير إلى أن تأخر الرئيس الأمريكى روزفلت فى فرض تصويبات وتصحيحات تحت دعاوى اليمين وحرية الأسواق تسبب فى تفاقم المشكلات وتعقدها ولم يبدأ وقف النزيف والانهيار إلا بتدخل حكومى واسع النطاق والمدى على مجمل الساحة المالية ومجمل الساحة الاقتصادية والنقدية بمتغيرات تشريعية جذرية لا تراعى فقط ضرورات مساندة أصحاب رأس المال ولكنها تراعى بصورة ضخمة وكبيرة ضرورة مساندة ومساعدة القاعدة الكبيرة من الأمريكيين الأقل قدرة مادية لمواجهة ضغط الحياة والارتقاء بمستوى معيشتهم من خلال شبكة من الخدمات العامة متسعة تستوعب فى الوقت الراهن جانبا رئيسيا من الإنفاق العام وتصل نسبتها إلى نحو 25% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى.

(4) التأميم والوصاية .. ضمانة وحيدة للإنقاذ:

ومما يؤكد أن الزلزال الراهن الذى يعصف بأمريكا لايقتصر على مجرد إعصار داخل أركان النظام المالى ، أن العمالقة والديناصورات من المؤسسات المالية والمصارف والبنوك وشركات الإقراض العقارى وشركات التأمين بقى منها على الساحة وضمن ركوب قوارب النجاة الجزئية أو الكلية تلك فقط التى وافقت وزارة الخزانة ومجلس الاحتياط الفيدرالى "البنك المركزى" على مساندته ومساعدته بتأميمها واخضاعه للوصاية والاشراف المباشر أو وضعه تحت الوصاية القضائية وتصفيته تصفية منظمة حفاظا على حقوق المودعين والمتعاملين ، وعلى الرغم من كل خطط الإنقاذ ومئات المليارات المنفقة بالفعل على امتداد شهر سبتمبر2008، وقبله للدعم والمساندة فإن يوم الخميس 25 سبتمبر 2008 شهد أكبر انهيار مصرفى فى التاريخ الأمريكى حيث أغلقت السلطات الفيدرالية مصرف واشنطن ميوتشيدال "وامو" الذى تزيد أصوله على 300 مليار دولار وتم بيعه بقيمة اسمية لا تتعدى 109 مليار دولار إلى بنك " جى بى مورجان " الأمريكى مقابل تحمله عشرات البلايين من الدولارات تشكل الخسائر المرتبطة بأصول الرهن العقارى المرتفعة المخاطر والمتعثرة ، ويضيف الانهيار الجديد لبنك وامو المزيد من الوقود المشتعل ماليا ليس فقط للأسواق الأمريكية ولكن للكثير من الأسواق العالمية والمتعاملين بالكثير من الدول ، حيث تقدر المصادر المالية أن الخسائر المتوقعة للمستثمرين الأجانب والأمريكيين لاسيما البنوك المركزية المختلفة من حملة الأسهم الممتازة وسندات المصرف المنهار لنحو 30 مليار دولار من إجمالى الخسائر المقدر بنحو 67 مليار دولار يضاف إليها خسائرهم الناجمة عن افلاس بنك " ليمان براذرز " فى منتصف سبتمبر 2008 والبالغ نحو 120 مليار دولار من

السندات غير المضمونة المستحقة على البنك المفلس علما بأن الاتفــاق مــع "جى بى مورجان" تشيز استثنى من الصفقة السندات غير المضمونة والأسهم الممتازة بما يعنى تلاشيها وضياعها.

وتتأكد طبيعة الزلزال المالى الأمريكى، كما يتأكد أن الزلزال المالى مازال فى بدايته الصعبة والقاسية ما يتكشف مــن حقــائق حــول خــسائر الديناصورات العملاقة المالية ، وأن خسائرها تفوق كل التوقعات والتقديرات على الرغم من أرقامها الفلكية المعلنة ، ويوضح الأبعاد المأساوية للخسائر، ما يتم حاليا من عمليات تصفية وبيع لأنشطة وأصول بنك " ليمان بــرادرز" المفلس الذى كان بمثابة عملاق صناعة الاستثمار المصرفى الأمريكى حيث قام بنك نومورا اليابانى بشراء نشاط الوساطة المالية وبنك الاستثمار التابعين لــ "ليمان برادرز" فى أوروبا والشرق الأوسط بقيمة رمزية قدرها دولاران فقط لاغير مقابل ضمان نومورا الابقاء على المــوظفين والعــاملين، كمــا اشترت نومورا معظم نشاطات ليمان المفلس فى آسيا والمحيط الهادى بمبلغ زهيد يبلغ225 مليون دولار مع التعهد بالإبقاء على العاملين المحليين، ويقدم ذلك الوضع تأكيدات لاشك فيها عن المخاطر شــديدة الارتفــاع للأعمــال المصرفية الأمريكية والاهمال الكامل للقواعد والأصول المصرفية الحاكمــة للائتمان المصرفى .

(5) **كارثة انفلات المشتقات المالية** :

وعلى الرغم من الأحاديث المكثفة والإتهامات المرســلة للــصناديق الاستثمارية السيادية المملوكة للدول وتأثيراتها السلبية على صــناعة المــال الأمريكية والعالمية إضافة للحديث عــن الفــوائض البترولــية المتــصاعدة والمتنامية بمعدلات عالية خلال العامين الأخيرين ودورها فى أسواق المــال

فإن الأحاديث المكثفة أيضا تدور حول "الأموال السهلة" التى اسهمت السياسة الضريبية لإدارة بوش على امتداد السنوات الثمانى لرئاسته بتوليدها وإتاحتها للأغنياء والمؤسسات والمنشآت والشركات فى ظـل التخفيـضات المتتاليـة للضرائب على الأكثر ثروة والأكثر غنى والأكثر ربحا وما نتج عنها مـن فوائض مالية ضخمة تدفق الجزء الأكبر منها لصناعة المال وسـاعد علـى تعميق المضاربات، وعلى توفير سيولة غير مـسبوقة أخلـت بالتوازنـات والتشابكات الاقتصادية والآلية النقدية، وضغطت مع غيرها مـن العوامـل المالية الدولية للعمل وفقا لقواعد أقل انضباطا وأقل التزاما بالمعايير السليمة فى ظل السيولة الضخمة المتوفرة الباحثة عن فـرص للـربح والتوظيـف وضاعف من تعقيدات المشكلات وتراكمها التوسعات الخطيرة فى معـاملات المشتقات المالية وما تتيحه من حدود مخاطرة عالية للغاية تخرج عن حدود كل صور التأمين المتعارف عليها، حيث أن الأموال المدفوعة بالفعل لإتمام التعامل فى المشتقات المالية تبلغ 1% فقط من القيمة الاجمالية للتعامل مما يعكس أوضاعا غير حقيقية فى معاملات النظـام المـالى ، وقـد تـسببت المشتقات المالية فى أزمات عالمية حادة وعميقة وعلـى امتـداد العـامين الماضيين على سبيل المثال، فإن دول الأوبيك تزيد من إنتاجهـا بمعـدلات تفوق احتياجات الاستهلاك العالمى، وتؤكد كل المؤشرات أن هناك فائـضا من المعروض من النفط فى السوق العالمية يتجاوز الطلب نحو مليون برميل يوميا على الأقل ، ومع ذلك وخلافا لقواعد العرض والطلب فإن أسعار النفط ترتفع بشكل متصل وبمعدلات مرتفعة، وكان الاتهـام دائمـا يتجـه إلـى المضاربات فى بورصات العقود الآجلة أو المستقبلية للنفط ، أو ما يـسمى بالنفط الورقى Oil Paper وما يعنيه من مجرد مـضاربات ماليـة علـى تعاقدات افتراضية مستقبلية تديرها شبكة محكمة من المـضاربين المـاليين

العالميين وتحقق لهم أرباحا يومية بمليارات الدولارات على حساب الاقتصاد العالمى والاستقرار والتنمية والتقدم .

ونخلص مما تقدم ، إلى أن :

مايتم الحديث حوله بكثافة فى الوقت الراهن عن هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادى والتدخل السافر والمباشر للحكومات فى حرية الأسواق بالدعم والضبط والسيطرة والرقابة من خلال التأميم والوصاية والتصفية والإفلاس لايعكس فقط المفهوم التقليدى لرأسمالية الدولة فى نطاق الخبرات البارزة للدول الصناعية الكبرى ومثالها ماقامت به حكومة حزب العمال البريطانى من تأميمات كبرى للصناعات الاستراتيجية فى الستينيات من القرن العشرين وكذلك ما يتم فى فرنسا تحت ضغط اليسار والاشتراكيين من سيطرة ملحوظة وتدخل واضح فى النشاط الاقتصادى حد كثيرا من حرية الأسواق بمفاهيمها التقليدية المتطرفة ، ولكن ما يتم بلورته حاليا وتتكشف ملامحه المبدئية من خلال الصدام الأيديولوجى بين الحزبين الأمريكيين الكبيرين الجمهورى والديمقراطى وما يدور فى أوروبا والعالم من جدل – يثبت عمق أزمة الرأسمالية المعاصرة وتفاقم مشكلاتها إلى حدود كارثية تفرض على الجميع والكافة مراجعات جذرية للفلسفات والنظم والتطبيقات وكأن عجلة التاريخ تعيد كافة مؤشرات سقوط الامبراطورية السوفيتية والمعسكر الاشتراكى – و لكن سيناريو اليوم – يتم على الأرض الأمريكية والأوروبية ؟! .

الفصل الثانى
المالية الوظيفية

مقدمة :

وقد نبهت الأزمات الدورية التى تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية لاسيما أزمة 1933/1929 وأزمـــة 2008وهبوطهـــا بمـــستويات الانتـــاج والتشغيل فى هذه البلدان على نطاق لم تعرفه من قبل، والتى كشف التحليـــل الكينزى عن طبيعتها وأسبابها، إلى خطأ الأسس التى يقوم عليهـــا المـــذهب الاقتصادى التقليدى فى صورته السائدة حتى أواخر العقد الثالث من القـــرن العشرين .

وكانت نظرية كينز نقطة تحول فى الفكر الاقتصادى وبالتـــالى فـــى المبادئ المالية . وقد بدأ التحليل الكينزى بنقد التحليل التقليدى ورفض قانون ساى الذى يتضمن أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عنه من افتراض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائياً نحو التشغيل الكامل ، وخلـــص إلـــى أن مـــستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلى الفعال ، وأن الطلب لا يتجدد تلقائياً عند المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية .

ومتى كان توازن التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائيا كا تذهب النظريـــة التقليدية ، فلا بد أن تخرج المالية العامة والسياسة الماليـــة وغيرهمـــا مـــن السياسات الاقتصادية عما رسمته لها النظرية التقليديـــة لتحقيـــق التـــوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامـــل للمـــوارد الإنتاجيـــة الميسورة عن طريق التأثير على الطلب الفعال فى الاقتصاد والحيلولـــة دون قصوره أو تقلب مستواه.

وعلى هذا النحو أصبحت الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادى عبر الدورات حاجة عامة يتعين على الدولة اشباعها. فإذا أضفنا إلى ذلك مسئولية الدولة عن تحقيق معدل معين للنمو الاقتصادى فى المدى الطويل ، وتقليل التفاوت الشديد فى توزيع الثروات والدخول السائد فى النظام الرأسمالى تحت تأثير الفكر الاشتراكى الناهض لإقامة نوع من التوازن الاجتماعى فى الاقتصاد، وتحقيق أفضل استخدام للموارد القومية، أمكن تصور مدى اتساع دور الدولة الرأسمالية الحديثة وبالتالى اتساع نشاطه المالى وازدياد ارتباطه بالاقتصاد القومى- مما حمل كثيراً من الكتاب تفضيل استخدام اصطلاح الاقتصاد المالى أو الاقتصاد العام بدلا من المالية العام للتعبير عن الدراسات التى تتناول النشاط المالى للدولة فى أبعاده الجديدة. بيد أن هذا الاتجاه من شأنه -كما يرى آخرون- أن ينكر على علم المالية العامة ماحققه من تطور نتيجة لتخلصه من الطابع الإدارى التقليدى ويبقى عليه محصورا فى نطاقه القديم .

وبذلك تخلت المالية العامة والسياسة المالية عن قواعدها التقليدية واتخذت مفهوما وظيفيا . فلم تعد مالية محايدة تستخدم لأغراض مالية مجردة، وإنما أصبحت أداة رئيسية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد .

وقد تركز الاهتمام فى بداية نظرية كينز حول مشكلة الاستقرار الاقتصادى فى المدى القصير ومواجهة التقلبات الدورية التى تتعاقب على النظم الرأسمالية ، ثم تناول التحليل مؤخرا شروط التوازن فى المدى الطويل فى اقتصاد حركى وأصبح تأمين أوضاع النمو المستقر هدفا عاما للمالية العامة والسياسة المالية فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . كما حل التوازن العام للاقتصاد القومى فى مجموعة محل التوازن الحسابى لإيرادات

الميزانية ونفقاتها، حيث أصبح التجاء الدولة إلى العجز المنظم بالميزانية وسيلة التوسع الاقتصادى فى فترات الركود والبطالة ، كما أصبح تحقيق فائض بالميزانية ضروريا لضبط عوامل التضخم فى فترات الرخاء .

وكذلك تطور دور الدولة واتسعت وظائفها على النطاقين المحلى والدولى وازدادت النفقات العامة بازدياد نشاط الدولة فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات والتعاون الدولى تبعا لتطور الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. فضلا عن مسئولية الدولة فى إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة فى النظام الرأسمالى تحت تأثير الفكر الاشتراكى الناهض لإقامة نوع من التوازن الاجتماعى فى الاقتصاد .

وأخيراً فقد كانت قاعدة أسبقية تقدير النفقات على الإيرادات متفقة مع دور الدولة الحارسة فى الماضى وما يتضمنه من ضغط النفقات العامة وسهولة تغطيتها اعتمادا على سلطة الدولة القانونية الواسعة فى الحصول على الايرادات . أما وقد ازدادت النفقات العامة تبعا لتطور دور الدولة واتساع وظائفها فلم يعد من المنطقى تقدير النفقات قبل الايرادات وإنما يجب تقديرها فى حدود تلك الإيرادات ، لأن سلطة الدولة فى الحصول على الإيرادات ليست مطلقة تعتمد على سلطتها القانونية فحسب، وإنما محدودة تعتمد فى المقام الأول على الامكانيات الاقتصادية والإدارية لكل بلد إلى جانب فكرة السيادة.

وإلى جانب الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عرف العالم فى القرن العشرين نوعان آخران من الاقتصاديات . اقتصاديات متخلفة كانت فى معظمها جزءاً من الاقتصاد الرأسمالى ومازالت تقوم بجهود المرحلة الأولى للتطور الاقتصادى . واقتصاديات اشتراكية وكانت بدورها متخلفة تقوم ببناء أساس المجتمع الاشتراكى عن طريق الأداء المخطط للاقتصاد القومى.

وغنى عن البيان أن المالية العامة تختلف فى النظم الاقتصادية الرأسمالية عنها فى النظم الاشتراكية تبعا لاختلاف دور الدولة فى كل منهما .

ففى الاقتصاديات الرأسمالية الحرة ، حيث تسود المشروعات الخاصة هيكل الانتاج ، تتجه المالية العامة بصفة أساسية نحو موازنة ومساندة الاستثمار الخاص وسد أى ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادى إلى جانب شئون المرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وبعض الصناعات الاستراتيجية التى تتولاها الدولة .

أما فى الاقتصاديات الاشتراكية التى تأخذ بمبدأ الملكية العام لوسائل الانتاج فإن المالية العامة تضطلع بدور أوسع نطاقا تبعا لاتساع نطاق القطاع العام وقيام أجهزة الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادى إلى جانب وظائفها التقليدية، الأمر الذى يتضمن قيامها بالجانب الأكبر من النشاط المالى فى المجتمع، بينما تتضاءل أهمية القطاع الخاص حتى لاتكاد تعدو بعض النشاط الحرفى والمهنى الحر. وتتميز الميزانية العامة فى هذه الدول بضخامة دورها فى التمويل وفى توزيع وإعادة توزيع الدخل وفى الرقابة التى تمارسها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى .

وكذلك يختلف دور المالية العامة فى الاقتصاديات المتخلفة عنه فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تبعا لاختلاف دور الدولة فى كل منهما. فبينما يغلب الطابع التعويضى على المالية العامة والسياسة المالية فى البلدان المتقدمة ، يحتل تعجيل النمو الاقتصادى المقام الأول بين أهداف السياسة الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، ويلقى على عاتق الدولة فى هذه البلدان أعباء جسيمة فى النهوض بعملية التنمية المتوازنة للاقتصاد القومى ، تنعكس على نشاطها الحالى سواء عن طريق توفير الايرادات اللازمة لتمويل نصيب

الحكومة من الخطط أو البرامج الإنمائية فى مختلف ميادين الإنتاج ، أو عن طريق تقوية حافز العمل والادخار والاستثمار الخاص فى الحدود والمجالات المرغوبة أو المقبولة اجتماعيا ، وذلك إلى جانب مسئولية الدولة فى تـوفير الخدمات ذات الطابع الجماعى وغيرها من المرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة .

وفى ضوء ما تقدم ، يمكن لنا أن نعرض للآراء المؤيـدة للتـدخل الواسع للدولة فى المجال الاقتصادى من خلال ما يلى :

المبحث الأول : النظرية الكينزية .

المبحث الثانى: وجهة نظر أنصار دولة الرفاهية ودور السياسة المالية.

المبحث الثالث : نهاية زمن الرأسمالية المالية وبداية عصر رأسمالية الدولة .

المبحث الأول
النظرية الكينزية

إذا كانت وجهة نظر الطبيعيين والتقليديين ، والتقليديين الجدد تتمثل فى رفض تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود، فإن وجهة نظر كينز كانت على العكس من ذلك ، حيث نادى بضرورة التدخل الواسع للدولة فى المجال الاقتصادى ، وذلك على أساس أن توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية القائمة ، وشرط لنجاح السعى الفردى، وبذلك لم يكن كينز عدواً للرأسمالية القائم على الحرية الفردية واقتصاد السوق ولكنه كان يريد انقاذها من الاضمحلال والزوال[22] خاصة بعد الاضطرابات وأزمة الكساد العالى الكبير والحروب النقدية التى تعرضت لها الدولة الرأسمالية فى الفترة من 1929 حتى 1933 ، إن الإتجاه الكينزى يطالب الدولة بالتدخل فى المجال الاقتصادى ليس فقط من خلال السياسية المالية أو السياسة النقدية. وإنما أيضا من خلال القيام بالأعمال العامة وانشاء المرافق، لأن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى هو العامل القادر على تنمية الطلب الفعال ، حيث أنه ينمى فى ذات الوقت كل من الاستهلاك والإستثمار. وهذا كاف لزيادة معدلات التشغيل (التوظيف) والنمو والاستقرار. [23]

ومنذ ذلك الوقت زاد تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى فى البلدان الرأسمالية الصناعية ، حيث امتلكت الدولة بعض الصناعات الهامة ، مثل صناعة الحديد والصلب وزاد الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة والسكان والضمان الاجتماعى وتم دعم المواد التموينية لمحدودى الدخل وزاد الإنفاق الاستثمارى فى مجال الأشغال العامة ، وزاد الإنفاق على الصناعات الحربية كما زاد الإنفاق العسكرى وقفز الإنفاق

العام كنسبة من الناتج المحلى إلى 47% فى المانيا الاتحادية عـــام 1975 ، 46.9% فى بريطانيا ، 35.4% فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 27.3 % فى اليابان فى ذات العام (1975) ولقد تأثرت دول العالم الثالث بالفلسفة الكينزية ، حيث ظهرت نظريات للتنمية تعطى للتدخل الحكومى فى المجال الاقتصادى دوراً قيادياً لمواجهة التخلف وتحقيق النمو الاقتصادى [24].

نخلص مما سبق إلى أن جوهر نظرية كينز، تتمثل بصفة أساسية فى رفض المفهوم الكلاسيكى السائد منذ آدم سميث، والقائل أن التشغيل الكامــل مضمون تلقائياً، حيث يرى كينز أنه ليس بوسع اقتصاديات الـــسوق الحـــرة المحافظة على التشغيل الكامل والازدهار فى جميع الأوقات، فقد تتردى تلك الاقتصاديات فى حالات من الكساد، وتظل فيها فترات طويلة ، ومن غيـــر الممكن خلال الأجل الطويل أن يتمكن اقتصاد السوق من القضاء على هـــذا الكساد، ومن هنا جاء اقتراح كينز بوجوب اضطلاع الحكومة بدور هام فـــى إزالة نقص الطلب من خلال التمويل بالعجز بهدف اصلاح الكساد [25] .

إن المقارنة بين الأزمات الكبرى يفيد فى الفهم والتحليل وهـــو مـــا يفسر الاهتمام الشديد للكثير من الكتّاب والاقتصاديين بأن يعقدوا مقارنة بين الأزمة المالية العالمية الحالية 2008 وبين الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين ، وهذا يدفعنا للتعرض للنظرية الكينزية بشىء من التفصيل، وهـــذا ما سوف يتم فى الصفحات القادمة :

الثورة الكينزية والكساد العظيم

(1) الكساد الكبير :

بسبب ضغط الأحداث الذى لا يلين على الأفكار الاقتصادية والضغط الهائل " للكساد الكبير " كانت حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين هى الحقبة التى شهدت أكبر التجديدات ، ولا سيما فى الولايات المتحدة كان هناك تصد

مباشر للانخفاض فى أسعار المنتجات الصناعية والزراعية ، وتـم تـوفير فرص العمل فى مجال الإغاثة والأشغال العامة وفى العـام1935م جـاء تعويض البطالة وتأمين الشيخوخة . ولكن بقى مع ذلك الفشل الذريع للنظـام برمته. وفى العام 1936 ، وهوالعام الرابع من تطبيق " النيوديل " ، وبعـد قدر ضئيل من الانتعاش المؤقت للغاية ، كانت النفقات الشخصية منخفضة ، وكان17 فى المائة من قوى العمل الأمريكية مازالت تعانى البطالة ، وكان "الناتج القومى الاجمالى " الحقيقى لايتجاوز 95 فى المائة عن مستواه للعام 1929 الذى بات بعيدا الآن ، وذلك على الرغم من الزيادات السنوية الكبيرة التى كان رجال السياسة جميعا يعدون بحدوثها . وشهد العام 1937 هبوطـا حادا آخر ، ونظرا لأنه كان هناك كساد بالفعل ، تطلب الأمر بالبحث عـن اسم جديد ، فسمي تراجعا . وكان التراجع كسادا داخل كساد .

ولم يكن باستطاعة الأرثوذكسية الكلاسيكية أن تجيب عن شيء مـن ذلك. فهى ترى (كما سبق أن ذكرنا) أن الاقتصاد يحقق توازنـه فـى ظـل العمالة الكاملة ، ومن العمالة الكاملة يأتى تدفق الطلب الذى يؤازر التوازن . " قانون ساى " . وحالات القصور المؤقت ممكنة ، بل مقبولة ولكن لا يمكن قبول شئ يستمر ،كما كان الوضع بحلول العام1936، فهو سـنوات سـت عجاف كاملة بلا نهاية . ومنذ كان توماس روبرت مـالتس قـد رأى ذلـك بالنسبة لإجمالى إفراط الإنتاج على أنه المقابل لنقص فى الطلب[26] . قد نظر إليه فى هذا الصدد على أنه ربما يأخذ بمنطق " خَالِف تُعرف" ، وعلى أنـه مخطئ بغير شك . وظلت الحقيقة المقبولة إلى جانب ساى ودافيد ريكاردو ، ورفض ما كان الجميع يسمونه أكذوبة وقصور الاستهلاك، أو نقص الطلب . وإذا كان نقص الطلب لا يمكن أن يحدث ، فمن الواضح أنه لايمكن أن تكون هناك حاجة إلى إجراء حكومي لتعزيز الطلب. وإلـى جانـب أنـه غيـر

ضرورى، فإنه ينتهك قواعد المالية العامة السليمة، والحكومة، مثل الأسرة ، تعيش فى إطار إمكاناتها – أو ينبغى لها ذلك .

وربما كان ممكنا فى الحقيقة خفض أسعار الفائدة بموجب إجراء من بنك مركزى ، ولكن بحلول منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين كانت هذه الأسعار قد هبطت بالفعل إلى ما يقرب من مستوياتها الاسمية ، ولم يعد فى الوسع مواصلة تشجيع الاقتراض والاستثمار بالضغط على هذا الوتر .

ومن هذه الظروف –وليس فى الوسع رؤية مدى قوته إلا على ضوئها– جاءت بتأثير هائل أعمال جون مايناردد كينز (1883– 1946) . وكانت الأساسيات التى دعا إليها بسيطة ومعدة بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد من عقالها الكلاسيكى . وقد رأى كينز أن الاقتصاد الحديث لايجد بالضررة توازنه فى العمالة الكاملة ، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن فى وجود البطالة – ما يسمى " توازن العمالة الناقصة" ، وأن قانون "ساى" لم يعد ساريا ، إذ يمكن أن يكون هناك عجز فى الطلب . لذلك فإن الحكومة تستطيع وينبغى لها أن تتخذ خطوات للتغلب على هذا الوضع أما فى حال الكساد فإن قواعد المالية العامة السليمة يجب أن تستجيب لهذه الضرورة .

وكان توازن العمالة الناقصة ، والتخلى عن " قانون ساى " ، ودعوة الحكومة للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب – هو جوهر النظام الكينزى .

(2) **ألمانيا**:

وكان أقل ما يسترعى النظر فى هذه الثورة هو عدد الأشخاص الذين توقعوها . فقد كان هناك كينزيون قبل كينز بزمن طويل ، منهم ادولف هتلر، الذى لم يكن تقيده أى نظرية اقتصادية ، وشرع فى تنفيذ برنامج واسع النطاق للأشغال العامة عندما تقلد السلطة فى العام 1933 ،

وكان أوضح مظاهره مشروع إنشاء الطرق السريعة. بعد فترة من الزمن تبع الإنفاق على الأشغال المدنية الإنفاق على الأسلحة . وكان النازيون أيضا غير مبالين بالقيود على الايرادات الضريبية، فقد كانوا يسلمون بفكرة التمويل بالعجز . وخرج الاقتصاد الألمانى من الركود المدمر الذى كان يعانيه فى السابق. وبحلول العام 1936 كان قد قضى تقريبا على البطالة، وهو ما كان له أثر كبير فى وصول هتلر إلى السلطة .

ولكن العالم الاقتصادى لم يبد اعجابه بهذه الخطوات . ولم يكن هتلر ونظام الاشتراكية الوطنية نموذجا جديرا بالاحتذاء ، كما ان الاقتصاديين المتحدثين بصوت أعلى من المعبرين عن الحكمة المالية كانوا عندما يزورون الرايخ فى تلك السنوات يتنبأون جميعا بحدوث كارثة اقتصادية . وكانوا يرون أنه نتيجة للسياسات الاقتصادية المتهورة ، إن لم تكن خالية من العقل سوف ينهار الاقتصاد الألمانى، وستفقد الاشتراكية الوطنية بريقها وتختفى. وانضم هينريخ برونتج، رئيس الوزراء فى الفترة 1920 – 1922 والذى شهد عهده البطالة والبؤس السابقين ، إلى جامعة هارفارد حيث كان يذكر لكل من يسمع له أن ثمة نتائج خطيرة ستنجم عن تخلى المانيا عن سياستها التقشفية المتشددة ، وهى السياسات التى كان يرفض بعناد أنه كان لها أى ارتباط بحالة اليأس التى أفضت إلى نهوض الفاشية .

(3) **الثورة السويدية** :

وكانت السويد أكثر تحضرا وأكثر ارتباطاً بالفكر الاقتصادى المتفتح المعنى بالأوضاع الجارية. فهنا ظهر جيلان من الاقتصاديين اليقظين شرعا فى المناقشة الانتقادية للأفكار الاقتصادية فى ارتباطها بالأمور العامة. ثم تجاوز هؤلاء الاقتصاديون المناقشة إلى التعليم والكتابة ، وحملوا مفاهيمهم وسياساتهم إلى مجالات السياسة العملية والإدارة العامة .

وكانت الشخصية المؤسسة للجيل الأول ، نــت فيكــسيل (1851- 1926)، وهو باحث يتبع التراث الكلاسيكى والنفعى ولكــن بعقــل شــديد الاستقلال والأصالة ، وبموجبه يخرج عن النطاق المتوقع ، ويمضى أحيانــا إلى الخروج الصريح عن المألوف ، وقد تعرض لانتقادات قاسية لدعوتــه المبكرة لتحديد النسل .

وكانت آراء فيكسيل هى الارهاصات لجانب كبير مــن المناقــشات اللاحقة وعلى وجه التحديد فقد رأى قبل تشمبرلين وروبنسون أن الاحتكــار والمنافسة هما النهايتان المتطرفتان لطيف يضم أشكالا عدة مــن تنظيمــات السوق . ذلك أن هذا الموقف وغيره من المواقف غير المتــسمة بــالاحترام تجاه المفاهيم الأرثوذكسية قد وضعته طوال حياته فى نزاع مــع جوســتان كاسيل (1866 - 1944)، عميد الاتجاهات الاقتــصادية المحافظــة فــى السويد، وفى أوروبا إلى حد ما . وكان كاسيل مدافعا دؤوبــا عــن النظــام الكلاسيكى، وقاعدة الذهب ، وأن يكون دور الدولة محدودا بقدر كاف ، إن لم يكن فى أضيق نطاق ، ونظرا لأن كاسيل كان ملتزما بقوة بآرائه الخاصــة، وكانت هذه الآراء تلقى تأييدا كبيرا من جانب المحافظين فــى كــل أنحــاء أوروبا ، فقد أثار رد فعل ديكالكتيكيا قويا . وما حدث من خــروج الــسويد على الأرثوكسية الاقتصادية إنما يرجع بدرجة كبيرة إلى وجــود معــارض أرثوذكسى بهذه القوة.

وكان من البارزين فى معارضة كاسيل جيل ثان من البــاحثين ذى العقول المستقلة بدرجة ملحوظة ، مثــل جونــار ميــردال (1899-   ). وبروتيل جو أولين (1899- 1979) وابريك ليندال (1819- 1960) وايرك ف. لندبرج (1907 -   )، وداج همرشولد (1905-1961) ، الذى أصبح

فيما بعد أمينا عاما للأمم المتحدة ، ومات في أثناء شغله لهذا المنصب . وقد كانوا على معرفة كاملة بالنظرية الاقتصادية ، ويبدون معارضة قوية لقيودها ، وكانوا جميعا يوجهون جهودهم للمشاكل العمليــة للاقتــصاد والمجتمــع والسياسة في السويد. مع ازدياد الكساد عمقا وجهوا اهتمامهم بوجه خــاص إلى ما نتج عنه من انكماش الأسعار ، وتناقص الانتاج، وازدياد البطالــة ، ومحنة الزراعة . وفي اطار المجتمع السويدي المدمج كان الاقتصاديون على ارتباط وثيق ، بل يومي مع الزعماء السياسيين والمسؤولين الحكوميين ، أو كانوا يقومون بأنفسهم بهذا الدور . ونتج من هذا الارتباط رؤية عريــضة للحد من المشاق وتحسين السير الاجمالي للاقتصاد. وشمل ذلك مــا كــان بمعايير ذلك الوقت نظاما متطورا للتأمينات الاجتماعية. وكذلك دعم الأسعار الزراعية ، كما شمل ما يعتبر استكمالا وتصحيحا للمؤســسات الرأســمالية والتنافسية المعتادة ، وهو نظام محكم البنيان للتعاونيات الزراعية الاستهلاكية .

غير أنه كان من الأمور التي تحظى بأهمية راهنة كبرى ، العمــل على استخدام ميزانية الحكومة لدعم الطلب والعمالــة.. وقــد أدى الكــساد بالباحثين الاقتصاديين في ستكهولم إلى التخلي عن الأمل في أن يؤدي تحرك البنك المركزي لخفض أسعار الفائدة إلى إحداث التوسع اللازم في الاستثمار والإنفاق الاستثماري وحجم الطلب . وكان ذلك مرة أخرى عزفا على الوتر لا طائل من ورائه. وكانوا يرون بدلا من ذلك أنه في الأوقات الطيبة ينبغي أن تكون الميزانية متوازنة ، ولكنها في أوقات الكساد يجب أن تكون غيــر متوازنة قصدا حتى تؤدي زيادة المصروفات على الدخل إلى دعم الطلــب والعمالة.

كان هذا كله يقال وينفذ في ستكهولم في الثلاثينيــات مــن القــرن العشرين قبل كينز بوقت طويل ، وإذا أراد العــالم أن يكــون دقيقــا فــي

مصطلحاته عند تحديد مرجعيته الحديثة فإن هذه الأفكار لاينبغى أن تنسب إلى كينز ، بل إلى " الثورة السويدية ".

(4) بريطانيا والولايات المتحدة :

وقد تسربت التطورات الجارية فى الفكر السويدى إلى بريطانيا والولايات المتحدة. فى نظر عالم تزعجه الفكرة القائلة إن الاشتراكية والشيوعية هما البديلان الوحيدان للرأسمالية ذات التشدد أرثوذكسى، فإن السويد بما لديها الآن من نظام متطور للرفاهة الاجتماعية، وتعاونيات استهلاكية وزراعية، وتقبلها بشكل عام لتعديلات وتحسينات التشدد الكلاسيكى، وميزانيتها الداعمة للطلب، كان يجرى تصويرها على أنها " الطريق الوسط "[27]. ولكن كما لاحظ بن ب. سليجمان[28] ظل حاجز اللغة. لمدة طويلة حائلاً دون انتقال تلك الأفكار. ولم يكن من المتوقع أن تأتى الأفكار الاقتصادية العظيمة من بلدان صغيرة.

وكان هناك سابقون لكينز فى الولايات المتحدة أيضا. فى العشرينات من القرن العشرين قام وليم تروفانت فوستر (1879 – 1950)، وواديل كاتشينجز (1879–1967)، وكان أولهما من الباحثين الاقتصاديين المعروفين بخروجهم على المألوف والثانى من العباقرة المبكرين فى الحملات الكبيرة لترويج الاستثمار فى الأعوام التى سبقت أو أعقبت الانهيار فى عام 1929، قاما بنشر سلسلة من الكتب تحث الحكومة بقوة على التدخل لدعم الطلب وتعزيزه، وكان هدف هجومهما هو "قانون ساى" والمعتقدات الاقتصادية التى استند إليها: "لقد كان هؤلاء السادة فى مجال النظرية الاقتصادية [أصحاب النظرة الكلاسيكية فى الاقتصاد] لا يقدمون أكثر من الافتراض، حتى دون أى محاولة للإثبات، بأن تمويل الإنتاج نفسه يزود الناس بوسائل الشراء[29] .

ولم تمض أفكار فوستر وكاتشينجز جميعا دون أن تكن لها جاذبية عامة ، ففى السنوات الأولى للكساد حظيت بقدرمن القبول والمناقشة من جانب القراء العاديين ، لكنها بين الاقتصاديين المرموقين لم تكن أكثر من مثال للأخطاء الشائعة السطحية، وكان يشار إليها فى التعليم اليومى على أنها تبين الاتجاهات التى يأخذها مثل هذا الخطأ [30] .

وأخيرا فقبيل كينز كان هناك تطبيق عملى للغاية فى الولايات المتحدة لما سيصبح وصفته الرئيسية ، ألا وهو أنه ينبغى أن تكون هناك نفقات حكومية يجرى تمويلها عن طريق الاقتراض من أجل دعم الطلب والعمالة. وطوال الجانب الأكبر من ثلاثينات القرن العشرين اعتمدت الحكومة الفيدرالية على التمويل بالعجز، وابتداء من العام 1933 زاد ذلك بالإنفاق من أجل الإغاثة المباشرة والأشغال العامة وغيرها من وسائل التوظيف الحكومى، هذا الأخير عن طريق "الإدارة الفيدرالية للإغاثة فى حالات الطوارئ" و "إدارة الأشغال العامة" و "إدارة الأشغال المدنية" وإدارة تقديم الأعمال"، وبحلول العام 1936، بعد ثلاث سنوات كاملة من "النيوديل"، وما يمكن أن يوصف بأنه سنوات كينز، لم تكن الإيرادات الفيدرالية تمثل غير 59 فى المائة من المصروفات، أى ما يزيد قليل عن نصفها . وكان العجز 4.2 فى المائة من الناتج القومى الاجمالى "الجارى[31]، كما أن الظروف القاسية، وهى القوة التى لا راد لها فى السياسة الاقتصادية ، كانت قد تطلبت بالفعل ما كان كينز يدعو إليه . غير أن ما كان لازما لم يلق القبول . والظروف ليست عذرا للخطأ فى الشئون المالية . ونتيجة لذلك ، رأى الكثيرون ، لم يكن فرانكلين د. روزفلت استثناء منهم ، إن سياسة كينز الاقتصادية ليست عملا اقتصاديا حكيما ، وإنما هى ترشيد محنك لما تبين أنه لا مفر منه سياسياً.

(5) النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود :

وشملت الدعوة المبكرة للسياسة الكينزية محاولات قوية للإقناع من جانب كينز نفسه ، ففى بيان مشهور بعنوان " خطاب مفتوح إلى الرئيس" . نشر فى جريدة نيويورك تايمز فى 31 ديسمبر 1933 ، خلال السنة الأولى من " النيوديل " ، أبلغ الإدارة الجديدة أنه" يوجه أكبر الاهتمام إلى زيادة القوة الشرائية الوطنية الناتجة عن المصروفات الحكومية التى تمول بالقروض[32]". فى السنة التالية عقد اجتماعا غير عادى مع روزفلت للدفاع عن وجهة نظره ، لكنه لم يوفق ، غير أنه لم يكن لأى من هذه الجهود السابقة من الأهمية ما كان لنشر كتابه " النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" فى عام 1936[30]، الذى كان حدثا فى تاريخ علم الاقتصاد شبيها فى دلالته بنشر كتاب ثروة الأمم فى العام 1776، والطبعة الأولى من رأس المال فى العام 1867، وكان هذا الكتاب ، كما أراده كينز ، ضربة قاتلة للاستنتاجات الكلاسيكية[34] بشأن الطلب والانتاج والعمالة وما ينتج عنها من سياسات .

ولعله أصبح من الجلى الآن أن جانبا كبيرا من قبول النظرية العامة لا يرجع فقط إلى " الكساد الكبير " وإخفاق الاقتصاد الكلاسيكى فى التعامل مع هذا الحدث الذى كانت اضطراباته تتفشى وتنتشر ، ولكنه يرجع أيضا بدرجة كبيرة إلى قوة حجة كينز فى شؤون الاقتصاد وسلامة تحليله، وإلى ما يوحى به تعبيره واتخاذه للمواقف من أصالة واثقة ، وينبغى أن نؤكد بوجه خاص على الثقة. وليس هناك باحث اقتصادى فى أى وقت كان ينظر إلى نفسه بقدر ما نظر كينز إلى نفسه وما كان هناك يقين أكبر مما كان يبديه من يقين. كما أن تأثيره كان يدين بالكثير لخلفيته الشخصية وسمعته ومكانته. ولو

أن النظرية العامة جاءت من شخص يفتقر إلى هذه المؤهلات فربما ذهبت دون أن تترك أثرا. ولنذكر شيئا عن تلك المؤهلات فى السطور التالية:

ومن الصعب أن نتصور أن أسرة كينز ومؤهلاته الأكاديمية كان يمكن أن تخدمه على نحو أفضل مما فعلت، فوالده، جون نيزيل كينز، كان أستاذا للاقتصاد بجامعة كامبريدج ذا سمعة ممتازة. وعلى امتداد خمس عشرة سنة كان يشغل منصب المسجل، أى كبير الموظفين الأدرايين فى الجامعة، وكانت والدة ماينارد كينز، فلورنس آداكينز، من زعيمات المجتمع المتحمسات وأصبحت فيما بعد عمدة لكامبريدج، وقد عاش كلاهما لما بعد حياة إبنهما الشهير، وحضروا جنازته فى كنيسة ويست منستر فى ابريل 1946.

ولقد تلقى جون مايناردكينز تعليمه فى ايتون ، ثم فى جامعة كامبريدج حيث كان من زملاء دراسته ليتون استراتشي وليونارد وولف وكلايف بل ، وفيما بعد قام مع فيرجينيا وولف وفانيّا بل وعدد من الآخرين، بتشكيل مجموعة "بلومزبيرى" فى لندن، وهى المجموعة التى حظيت بشهرة كبيرة ويمكن أن يقال إن ما حظيت به من شهرة كان أكثر مما تستحق. وكان هؤلاء الأصدقاء بالنسبة لكينز فرصة للانفتاح على عالم ونوع من الحوار يتعارضان مع المفاهيم المتشددة فى الفكر الاقتصادى ، وكان كينز بالنسبة لأصدقائه صلة غير مرجحة ، بل وتدعو للاستغراب ، مع علم الاقتصاد والشؤون السياسية العملية .

بعد أن حصل كينز على درجته العلمية من كامبريدج فى العام 1905، تقدم لامتحانات " الخدمة المدنية " ، وكان أداؤه سيئا فى علم الاقتصاد: "كنت بوضوح اعرف عن الاقتصاد أكثر مما يعرفه من يمتحنوننى"[35]. وبعد هذا الفشل الرسمى، اشتغل لفترة من الوقت فى " مكتب

الهند"،[*]، وألّف كتابا فى نظرية الاحتمالات ذات طابع تقنى رفيع ، واستقبل استقبالا حسنا ، شرع فى إعداد كتاب آخر عن عملة الهند وماليتها ، ثم عاد إلى كامبريدج مستعينا بمنحة وفرها له بصفة شخصية الأستاذ آرثر بيجو.

ثم أن حرب الفترة 1914 -1918 والسنوات التى أعقبتها جاءت لكينز بالشهرة، وكذلك بالثقة التى أصبحت منذ ذلك الحين تميز حديثه العام وتكسبه قدرة كبيرة على التأثير، بل فى نهاية الأمر قدرة لاتقاوم ، واشتغل لمدةُ ثلاث سنوات فى" "وزارة الخزانة" حيث اكتسب سمعة مهمة لكفاءته وسعة حيلته فى التعامل مع مكاسب بريطانيا من الصرف الأجنبى وحصيلة القروض، وايرادات الأوراق المالية الأجنبية التى تصادر وتباع فى الخارج . كذلك فى توزيع الحصيلة الزائدة على الواردات اللازمة ، والنفقات فيما وراء البحار ، وفى توجيه ومساعدة الفرنسيين والروس بشأن المسائل نفسها ، وهكذا أصبحت له شهرة كبيرة فى نهاية الحرب لقدرته فى السياسات الاقتصادية والادارية بحيث وقع عليه الاختيار ليكون عضوا فى الوفد البريطانى " لمؤتمر باريس للسلام " فى العام 1919، وهى مهمة ذات قدر من الأهمية والتميز لايستهان به .

وجاء كما كان متوقعا تماما سلوك ذلك الأخصائى الشاب – كان عمر كينز آنذاك ستة وثلاثين عاما – الذى دخل فى علاقة مع أشخاص يبعثون على الرهبة، مثل الحاضرين فى "مؤتمر باريس" دافيد لويد جورج[†]،

---

[*] من المعروف أن كينز اشتغل فى الهند فى صدر حياته فترة من الوقت ، وقدتناول فى كتابه عنها الإصلاح النقدى فيها .

[†] دافيد لويد جورج : [1863 – 1945] ، سياسى انجليزى رأس الوزارة فى الفترة ما بين العامين 1916–1922، ومثل بلاده فى "مؤتمر فرساى" .

وكليمنصو(**). وودرو ويلسون – المكلفين بمهمة تبعث على الرعب وهـــي ضمان سلام العالم، فالشخص الذى يقع عليه الاختيار ويلقى هذه الحظـــوة لا بد أن يستمتع بما ينشأ عنها من شعور بالرضا عن الذات، وحسد من جانب الآخرين الذين لم يواتيهم مثل هذا الحظ الطيب . كان من واجبـــه أن يقـــدم المشورة بكل المراعاة المناسبة ، وعليه أن يقبل النتيجة وأن يدافع عنهـــا ، حتى إن لم تكن موضع ترحيب ، أو حتى إذا كانت تفتقر إلى الحكمة أو تتسم بالغرابة ،باعتبار أنها أفضل ما يمكن الوصول إليه . فالتصرف على نحـــو آخر يكون معناه إنكار الحكمة فى اختياره والنيل من مكانته هو . وقد غادر كينز ، الذى لم يكن بحاجة إلى أى تعزيز لإيمانه بنفسه ، باريس فى يونيـــو 1919، بعد أن فاض به الاحتقار لكل ما جرى . فقد عاد إلى انجلترا ليؤلف كتاب [الآثار الاقتصادية للسلام](36) خلال فترة الشهرين التاليين . ونشر ذلك الكتاب فى انجلترا فى وقت لاحق من ذلك العام ، وبيعت منـــه 84 ألـــف نسخة فى طبعته البريطانية ، وتمت ترجمته إلى لغات عدة ، وما زال يعتبر أهم وثيقة اقتصادية تتعلق بالحرب العالمية الأولى والفترة التى أعقبتها .

وكان هذا الكتاب أيضا ، كما قيل كثيرا، واحدا من أبلـــغ المؤلفـــات اللاذعة التى كتبت فى أى وقت . وقد صور الجو السائد فى " مؤتمر باريس " على أنه جو انتقامى وقصير النظر وبعيد كل البعد عـــن الواقعيـــة، كمـــا وصف أيضاً كبار رجال السياسة – ويلسون هذا " الدون كيـــشوت الأعمـــى والأصم "(37) وكليمنصو الذى لديه " وهم واحد هو فرنسا– وخيبة أمل واحدة هى البشرية (38)، ووصف لويد جورج فى عبارة حذفت فى آخر لحظة بأنه

(**) جورج كليمنصو : (1841 – 1929) ، سياسى فرنسى ، رأس وزراء فرنسا مرتين فى 1906–1909 و 1917– 1920 ، ومثل بلاده فى مؤتمر فرساى .

هذا الزمار المترنح، وهذا الزائر نصف الآدمـــى لعـــصرنا مـــن الغابـــات المسحورة من الأزمنة القديمة "[39] .

غير أن شروط التعويضات هى التى استدعت الاســتنكار المهنـــى لكينز . وقد رأى أن ألمانيا لاتستطيع أن توفر المبـــالغ المطلوبـــة مـــن أى حصيلة للصادرات يمكن تصورها ، وأن الجهد وما ينتج عنه من اضطراب تجارى ومالى سيكونان بمنزلة عقبة ليست للعدو المهزوم وحده ، بل كذلك لأوروبا بكاملها. ومن هذا الاستنتاج أكثر من أى مصدرآخر ، جاء الـــرأى الذى تردد فى العشرينيات والثلاثينيات بأن شروط السلام كانت فى الواقـــع شروطا ونتيجة لذلك فإنه لم يعد ينظر إلى ألمانيا على أنها دولة متعدية لقيت عقوبتها ، بل على أنها ضحية وكانت تلك هى التركة التى خلفها كينز .

ثم كان هناك أثر أبعد . فبعد الحرب العالمية الثانيـــة فـــى القـــرن العشرين رفض الجميع فكرة فرض تعويضات على ألمانيـــا فـــى صـــورة تحويلات مالية. إذ قيل أن الخطأ الذى شهر به كينز يجب ألا يتكرر. وبـــدلا من ذلك ينبغى فى هذه المرة بمزيد من التعقل، أن تكن التعويضات عينيـــة، وفى المقام الأول فى صور مصانع ومعدات ، ومن المؤسف أن التعويضات فى هذه الصورة فيما عدا أنها لم تكن عملية إلى حد ما ، تبـــين أنهـــا أشـــد اضرارا وقسوة . فالعمال ومجتمعات بكاملها كـــانوا يـــشاهدون المـــصانع والآلات التى يتوقف عليها رزقهم تفكك وتحمل بالقطارات والسيارات وتنقل بعيدا. وبدا لتلك اللحظة على الأقل أن المستقبل قد ولى. وكانت تلك ممارسة ظالمة حقا ، لم يخفف من وطأتها غير المشاكل العملية المتعلقة بنقل المصانع واستعمالها فى مكان آخر .

وفى العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين كـــان كينـــز مفرطا فى الكتابة، ويبدى اهتماما بالفنون، وكان رئيسا لمجلة نيوستيتـــسمان

آند نيشن، وعضوا فى "اللجنة الحكومية لبحث الشؤون المالية والـصناعية"، ورئيسا لمجلس ادارة إحدى شركات التأمين ، وزميلا بـ " كينجز كولـدج " بجامعة كامبريدج ، وأمين الصندوق فيها ، وقام بالمضاربة، ولكن مضارباته فى البداية كانت فشلا ذريعا – وقام بانقاذه والده وزملاؤه من حى المال فى لندن (السيتى) – ثم ضارب بنجاح بعد ذلك بأمواله الخاصة ، ثم بالنيابـة عن " كينجز كولدج " على ضوء ضبط الـنفس المعتـاد فـى مثـل هـذه التصرفات.

وفى العام 1925 ترتب على مسألة قاعدة الذهب، والخطر الذى بدأ واضحا لما سماه الموسم العاصف ، دخوله فى نزاع جدلى واضح مع وزير الخزانة فى ذلك الوقت، ونستون تشرشل . وكان النزاع حول عودة الجنيـه الاسترلينى ، بعد تدهوره فى فترة الحرب،إلى قيمته القديمة بالذهب، وهـى 123.27 قمحة من الذهب الخالص ، وسعر تعادله القديم مع الدولار وهو 4.187 دولار للجنيه الإسترلينى . وكان ذلك ما تتطلبـه الحكمـة الماليـة والأعراف ، ولكن الجنيه ذا القيمة المرتفعة سيستخدم أيـضا فـى تـسعير منتجات التصدير البريطانية ، بما فى ذلك الفحم على الأخص ، وبذلك يرفع سعرها لما يقرب من 10 فى المائة فوق الأسعار فى السوق العالمية. وكـان تأثير ذلك فى الصادرات والواردات هو العكس تماما من السياسة التى اتبعها روزفلت بعد ثمانى سنوات لشراء الذهب وخفض سعره ، والمقابل لـسعر الدولار المرتفع فى منتصف الثمانينات من القرن العشرين .

ولكى تظل الصادرات البريطانية قادرة على المنافسة كان لابد مـن انخفاض أسعارها ، ومعها التكاليف ، وفى مقـدمتها الأجـور . وبالتـدريج وبصعوبات عدة ، وبعد إضراب طويل ومرير فى حقل الفحم ، " الإضراب العام" الكبير فى مايو 1926، تم تخفيض الأجور. ومازالت عودة بريطانيـا

إلى الذهب في العام1926 تعد واحدة من أوضح القرارات الخاطئة في تاريخ الأخطاء الاقتصادية الطويل والمثير .

وكان كينز شرسا في معارضته ، وخاصة في نقده لتشرشل الذى كانت لديه هو أيضا ، كما تبين فيما بعد شكوك قوية بشأن حكمة هذا الإجراء وقد تساءل كينز " لماذا قام هو [تشرشل] بهذا الشيء الأحمق ؟ " ثم أجاب على سؤاله بقوله " أنه ليست لديه قدرة غريزية تمنعه من ارتكاب مثل هذه الأخطاء .. لقد أصابته بالصمم الأصوات الصاخبة للداعين إلى النظريات التقليدية في شؤون المال .. كما أخطأ مستشاروه خطأ جسيما في مشورته"[40]، ولما كان كينز قد عثر من قبل على عنوان جديد فإنه لم يتردد في استعماله مرة ثانية . قد حملت المقالة التى شملت هذا الهجوم عنوان " الآثار الاقتصادية للسيد تشرشل".

(6) *رسالة فى النقود* :

وأخيرا فى العام 1930 ، نشر كينز كتابه المؤلف من مجلدين والمعنون "رسالة فى النقود"، واستقبل هذا الكتاب استقبالا حافلا باعتباره عملا محوريا فى عصره وقد تضمن تاريخا آسرا للنقود ، والفكرة المثيرة التى مفادها أن الذهب يدين بتميزه لجاذبية فرويدية، والحساب الذى يؤخذ منه أن مجموع التراكم العالمى لهذا المعدن منذ بداية الدنيا وحتى الوقت الحاضر يمكن (ومازال يمكن دون شك) أن يحمل عبر المحيط الأطلسى فى سفينة واحدة .

كما تضمن الكتاب أيضا أفكاراً كانت ارهاصاً لكتاب "النظرية العامة": "يمكن أن يفترض –وكثيرا ما افترض– أن حجم الاستثمار يكون بالضرورة مساويا لحجم الادخار. ولكن عند التأمل يتبين أن الحال ليست كذلك"[41]. وهنا وردت بعبارة هادئة نقطة أصحبت لها أهمية كبرى فيما بعد،

وهى: أنه لا يمكن الاعتماد على أن كل الدخل سيتدفق عائداً فى صورة طلب على السلع والخدمات، وفقا لما نص عليه " قانون ساى"، وبعضه يمكـن أن يضيع عن طريق مدخرات غير مستخدمة أو غير مستثمرة.

ولكن كينز وصل فى مسائل أخرى إلى استنتاجات فى هذا الكتاب لم يلبث أن هاجمها بعنف فى النظرية العامة ، فهو لم يتناول العوامل التى تؤدى إلى التغيير فى الناتج ما يرتبط به من عمالة فى الاقتصاد برمته، وهو أمـر اعترف به : " إن هذا التطور الديناميكى (أى التغيرات التى ذكرت للتـو) ، باعتبارها عنصرا متميزا عن الصورة الفورية ، ظل بعيـدا عـن الكمـال ومشوشا إلى أقصى حد " [42] .

وكان كينز صافى التفكير، وواسع الحيلة فى استخدام النثر الإنجليزى بقدر سعة حيلة أقرانه سميث وبنتام ومالتس ومل ، الأب والابن ، ومارشال وفلبن. فربما باستثناء ريكاردو كانت تلك سمة مميـزة لكـل ذوى الأهميـة الكبيرة فى تاريخ الفكر الاقتصادى المتكلمين بالانجليزية، غير أن النظريـة العامة للعمالة والفائدة والنقود كتاب معقد سيئ التنظيم غامض فـى بعـض المواضع، وهو وما أدركه كينز بنفسه حيث ذكر أن الجمهـور العـام" وإن كانت موضع ترحيب فى النقاش، لايعدو يلتقط الكلمات من وراء الأبـواب " فى هذا الجهد ذى الطبيعة التقنية بالضرورة ، والذى يهدف إلى اقناع زملائه من الباحثين الاقتصاديين. ولم يستجيب لدعوة كينز للإنـصات غيـر عـدد ضئيل للغاية من أشخاص من خارج من يجعلون البحث الاقتصادى مهنتهم.

ومع ذلك فإن الأفكار المحورية، كما ذكرت من قبل ، ليست عسيرة الفهم نسبيا. والمشكلة الحاسمة فى الاقتصاد ليست هى كيفية تحديد أسـعار السلع، ولا هى كيفية توزيع الدخل الناشئ عن ذلك ، وإنما المسألة الرئيسية هى كيف يتحدد مستوى الناتج والعمالة[43]. فعندما يزيـد النـاتج والعمالـة

والدخل، يقل ما يستهلك من الزيادات الإضافية للـدخل- وبـصياغة كينـز التاريخية، فإن الميل الحدى للاستهلاك يتناقص ، ومعنى ذلك أن المـدخرات تزيد . ليس هناك ما يؤكد ما كان الاقتصاديون الكلاسيكيون يقولون به مـن أنه، يسبب أسعار الفائدة المنخفض ، فإن هذه المدخرات سوف تـستثمر ،أى أنها سوف تنفق. فهى قد يحتفظ بها من غير إنفاق لأسباب تحوطية متنوعـة تكون انعكاساً لحاجة الفرد أو المؤسسة إلى الأصول السائلة أو لرغبة فيها ، ومرة أخرى بعبارة كينز، تفضيله للسيولة. وإذا تم ادخار الإيراد ولم ينفق ، فإن أثر ذلك يكون إنقاص مجموع الطلب على السلع والخـدمات – الطلـب الاجمالى الفعال – وبالتالى على ناتج العمالة . وهذا الانخفاض سيستمر إلى أن تقل المدخرات. وذلك يحدث عند الضغط ، من أجل زيادة الميل الحـدى للاستهلاك، بل حتى عند فرض هذه الزيادة، ذلك عن طريق إنقاص الدخل. وعند ذلك فإن المدخرات التى نقص حجمها يـستوعبها مـستوى الإنفـاق الاستثمارى الذى يهبط بسرعة أقل .

وكما هى الحال فى وجهة النظـر الكلاسـيكية ، فـإن المـدخرات والاستثمارات يجب أن تكونا متساويتين ، فالمـدخرات يجـب أن توازنهـا الاستثمارات ، والفرق هو أن كلتيهما لم تعدا بالضرورة ، أو حتى فى العادة مساوية إحداهما للأخرى فى حالة العمالة الكاملة . ولكى تصبح المـدخرات مساوية للاستثمارات ، وبذلك نضمن إنفاق المدخرات ، فـإن ذلـك ربمـا يتضمن دخولا متناقصة وحرماناً . وينتج عن ذلك أن حالـة التـوازن فـى الاقتصاد لا تتحقق مع العمالة الكاملة الإلزامية، بل يمكن أن تتحقق فى وجود مستويات مختلفة بل قاسية من البطالة. وأصبح ذلك معروفا باسـم تـوازن العمالة الناقصة ، كما كان شيئا يمكن رؤيته بالعين المجردة وغير المدربـة فى العام 1936 .

وكانت هناك نغمة نشاز أخرى من جانب كينز. فعندما تحدث البطالة فى السياق الكلاسيكى، وبعيداً عن أولئك العمال الذين يكونون فى عملية تغيير الوظائف أو خارج العمل بسبب عدم توافر المهارات والمتطلبات، كان السبب المقبول هو أن الأجور تكون أعلى مما يجب أن تتسم بجمود مفرط وتكون نقابات العمال ومطالبها من الأسباب الظاهرة لذلك والعائد من اضافة عمال جدد أى الايرادات الحدية من زيادة قوة العمل ، لا تكفى لدفع الأجور المطلوبة . فإذا انخفضت الأجور على الرغم من أى مقاومة فإن العمال العاطلين سيعودون إلى العمل . ولكن مع كينز لم يعد الأمر كذلك ، فما يصدق بالنسبة لصاحب العمل الفرد لايصدق على الجميع. لنتذكر أن هذه ما يسميه الاقتصاديين أكذوبة التركيب ، وذلك عندما يتحدثون عن الاتجاه إلى المضى من البسيط إلى المركب ، مثل الشؤون المالية للأسرة إلى الشؤون المالية للدولة . فلو أن أصحاب الأعمال جميعا خفضوا الأجور فى وقت وجود بطالة ، فإن تدفق القوة الشرائية -اجمالى الطلب الفعال- سينقص بالسرعة نفسها التى تنخفض بها الأجور. ثم يؤدى نقص الطلب الفعال إلى زيادة البطالة. ولا يمكن أن تعزى البطالة إلى ارتفاع الأجور، ولا إلى نقابات العمال. وقد كانت هناك على الأقل موافقة على هذه السياسة بالتحديد من جانب هربرت هوفر ، وكذلك من جانب فرانكلين روزفلت الذى جاءت موافقته من خلال "قانون الإنعاش الوطنى". فقد عارض كلاهما تخفيض الأجور. وقد عمد الاقتصاديون وفقا لعقيدتهم الكلاسيكية، إلى انتقاد الرئيسين بشدة، ولكن كينز رأى أن كليهما كان على صواب .

ومع التشخيص جاء العلاج – فلم يعد فى وسع الحكومات أن تنتظر حتى توفر قوى التصحيح الذاتى العلاج اللازم ، فتوازن العمالة الناقصة يمكن أن يكون ثابتا ومستمراً . ولم يعد باستطاعتها الانتظار حتى تؤدى البطالة إلى خفض الأجور . فذلك يمكن أن يفضى إلى توازن عند مستوى

أكثر انخفاضا للناتج والعمالة . ولا يمكن أن يعـول علـى أسـعار الفائـدة المنخفض لزيادة الاستثمار والإنفاق الاستثمارى ، فهى ربما لاتؤد إلى تعزيز تفضيل السيولة . فلماذا يتخلى المرء عن الميزات المتعـددة المتمثـل فـى الاحتفاظ بالنقود السائلة فى مقابل عائد اسمى ؟ بل أقوى مـن ذلـك هنـاك الحقيقة الواضحة للغاية فى المشهد الاقتصادى الحالى ، وحتى أسعار الفائدة المنخفضة بشدة عندئذ لم تؤد إلى تنشيط الاستثمار فى وجود طاقـة زائـدة كبيرة وعدم وجود عائد معقول .

وبذلك ظل هناك سبيل واحد – سبيل واحد لا غيـره . هـو تـدخل الحكومة لرفع مستوى الانفاق الاستثمارى ، أى قيام الحكومـة بـالاقتراض والإنفاق من أجل الأغراض العامة . أى العجز العمدى . فهذا وحده يمكـن أن يؤدى إلى كسر توازن العمالة الناقصة عن طريق إنفاق – إنفـاق عـن رضا – مدخرات القطاع الخاص التى لم تنفق . وكان ذلك تأكيدا قويا لحكمة ما كان يجرى عمله بالفعل تحت ضغط الظروف .

(7) سمات الثورة الكينزية :

هذا هو صلب ما سمى " الثورة الكينزية " . وكينز لم يعرضها بهذا الشكل . فالمناقشة الاقتصادية التى أعقبت نشر "النظرية العامة " تـصادفت بلا نهاية وبشئ من المتعة مع ما فى الكتاب من تعقيدات وغموض ، وكـان هناك قدر من الأرتياح لدى رجال المهنة لإحاطة أفكار الكتاب بحجاب مـن الأحاجى والألغاز ، وهو ما بذل الباحثون المطلعون جهدا للتمكن منه ، ومن العسير أن يتوقع من الشخص العادى أن يفهمه .

وهناك سمة من سمات "الثورة الكينزية" مضت دون أن يشير إليهـا الكثيرون: فالاقتصاديون الذين تأثروا بألأشياء الكثيرة التى تغيرت لم يتوقفوا ليتأملوا فى الكثير الذى تبقى دون تغيير. ومن الآن فصاعدا ستكون الدولـة

مسؤولة عن الأداء الإجمالى للاقتصاد. ولاشك فى أنه سيكون هناك اختلاف بشأن التدابير التى ينبغى أن تستخدم، كما سيكون هنـــاك اخـــتلاف بـــشأن مسؤولية الحكومة أو على الأقل مسؤولية البنك المركـــزى. ومـــضى دون رجعة الاعتقاد بأن العمالة الكاملة التلقائية تتحقق عند الأسعار الثابتـــة، مـــع استبعاد فترات الظروف الاستثنائية. ومع ذلك فإن التعليم والجدل حول كيفية تحقيق العمالة الكاملة وثبات الأسعار سيصبحان الآن فرعا خاصا مستقل من فروع علم الاقتصاد ، يسمى الاقتصاد الكلى(*). وفى تقليص غير مستـــساغ بوجه خاص أصبح بعض الاقتصاديين يشيرون إلى تخصصهم علـــى أنـــه "كلى" . وظل بعيدا عن كينز ودون ازعاج منه ما سوف يـــسمى الاقتـــصاد الجزئى(**)، أو فى لغة مهنية دارجة منفرة بالمثل، مجـــرد "جزئـــى". ففـــى الاقتصاد الجزئى ظلت السوق على حالها ، كم ظل على حالـــه كـــل مـــن مؤسسة الأعمال والمنظم، كذلك ظل على حاله كل من الاحتكار ، والمنافسة ، والمنافسة غير الكاملة ونظرية التوزيع، فهنا بايجاز ظل النظام الكلاسيكى بلا مساس تقريبا. وهذا االنظام يعمل وفى نطاق تدفق موجه من الطلب ، فى داخل هذا التدفق الموجه ظلت الحياة الاقتصادية بلا تغير يذكر . وظل توزيع القوة بين الشركات ونقابات العمال وفرادى العمال والمستهلكين على النحـــو الذى كان يتصوره الاقتصاد الكلاسيكى . ليست هناك حاجة إلى أن تتـــدخل الدولة فى هذه الأمور بأكثر مما كانت تتدخل فى الماضى .

لقد رفع كينز كابوس الكساد والبطالة عن عـــاتق الرأســـمالية ، أو هكذا كانت رؤيته ، وبذلك أزال السمة التى لم تستطع أن تفسرها والتى كما رأى ماركس – لم يكن باستطاعتها أن تتخطاها . ولكن هذا كان كل شئ أو

(*) Macroeconomics

(**) Microeconomics

حتى الجانب الأكبر منه . وعندما ننظر إلى " الثورة الكينزية "على هذا النحو نرى أنها ليست مجرد شئ محدود ، بل شئ محافظ بشدة .

وفى العام 1935، فى يوم الاحتفال برأس السنة ، وردا على رسالة من جورج برناردشو يدعو فيها للانتباه إلى نقطة آثارها ماركس، أجاب كينز بقوله: "غير أنك حتى تفهم وجهة نظرى يجب أن تعرف أنى أعتقد أنى أؤلف كتابا عن النظرية الاقتصادية سيؤدى إلى جعل العالم يفكر بطريقة ثورية للغاية فى المشاكل الاقتصادية، واعتقد أن ذلك لن يحدث على الفور بل خلال السنوات العشر المقبلة"[44]. ولم يكن هذا التوقع بلا مبرر تماماً. فقد حدث تغيير. لكن على النقيض من التغير الذى تنبأ به ماركس وحث عليه ،كان الإنجاز الذى حققه كينز هو مدى ما سمح به من بقاء الأمور على حالها .

وفى العقدين التاليين، وخاصة فى الولايات المتحدة ، اكتسب اسم كنيز نغمة راديكالية ملحوظة. وفى مجتمع الأعمال والبنوك أصبح ينظر إلى الكينزيين على أنهم أعداء للنظام القائم مثلما ينظر إلى الماركسيين ، بل إن خطرهم أكثر وضوحا وحضوراً ، وهنا نجد أحد الثوابت الأساسية الأخرى فى الحياة الاقتصادية : فبين الكارثة الخطيرة فى النهاية والإصلاحات التى ربما تحول دونها، كثيرا ما يكون التفضيل لأوليهما .

(8) الكساد العظيم فى الثلاثينات من القرن العشرين والركود العظيم الراهن 2008:

إن المقارنة بين الأزمات الكبرى يفيد فى الفهم والتحليل وهو ما يفسر الاهتمام الشديد للكثير من الكتاب والاقتصاديين بأن يعقدوا مقارنة بين الأزمة المالية العالمية الحالية وبين الكساد العظيم فى ثلاثينات القرن العشرين الذى تبع الانهيار العظيم فى بورصة وولى ستريت فى نيويورك ، ويرى البعض أن حالة الركود المعلنة رسميا فى الولايات المتحدة هى فى

الواقع الكساد العظيم فى القرن العشرين ، ولكن البعض الآخر اختار وصف الركود العظيم . وبالرجوع إلى ما نشر فى الصحف وإلى ما كتبه المراقبون والاقتصاديون وأحصائيات البنك المركزى الأمريكى عن الأزمتين ، نجد أن أمريكا كانت مصدر المتاعب للعالم الخارجى فى كل الأحوال ، وقد أقر الرئيس أوباما بدور أمريكا فى الأزمة العالمية الحالية حينما كان فى لندن لحضور مؤتمر مجموعة العشرين فى أوائل ابريل 2009، وبالرجوع إلى التاريخ كان الاقتصاد فى أمريكا مزدهرا فيما قبل خريف 1929 وبعد متاعب عام 1921 – 1922 . وبعد هذا بدأ انحداره حيث هبط انتاج الصلب ابتداء من منتصف عام 1929 ليعلن عن موجة ركود اقتصادى عصف بكل المؤشرات الايجابية السابقة وما كانت تتضمنه من انتاج السيارات كان قد ارتفع وازدادت أرباح الشركات فى قطاعات أخرى وازدهار الائتمان . مع تسابق البنوك فى منح قروض بغير مراعاة ملاءة المقترضين واستعملت البنوك ومؤسسات الأوراق المالية وسائل الألاعيب والنصب لإغراء الآلاف من المخدوعين لشراء أسهم هبطت أسعارها بسبب المضاربات على أمل ارتفاعها فى المستقبل ، وهذا لم يحدث ، ولعبت المضاربات دورها وازداد هبوط البورصة وازدادت معها خسارة المستثمرين واهتزت البنوك وهبطت سيولتها حين توقف المقترضون عن الدفع، وضعف الائتمان ، وعمق من الأزمة تراجع سوق العقارات السكنية وهى سوق زئبقية غير مستقرة هبطت كثيرا فى سنة 1929 وتبعها انهيار البورصة العظيم فى هذه السنة ، وهذا هو ما حدث فعلا فى الأزمة الحالية باستثناء أن سوق العقارات كانت قد وصلت إلى حد الغليان فى أمريكا ودول أخرى كما هو معروف وانفجرت بعد توقف الملايين من مالكى العقارات عن دفع أقساط ديونهم العقارية مما تبع استيلاء البنوك على العقارات الضامنة للقروض وهبوط أسعار الأوراق المالية التى كانت بنوك الاستثمار تصدرها غطاء للقروض العقارية والمسماة

Mortgage Backed Securities مما نتج عنه هبوط أسهم هذه البنوك فى البورصة إلى الحضيض وتحملها خسائر فلكية لم يكن لها نظير فى أى أزمة أخرى وهو ما يوضحه بشكل كامل انهيار بنك ليمان برازرز وبنك بير ستيرنز ، وبنك واشنطن ميوتيال ، وتعثر شركتى فانى ماى وفريدى ماك وهما أكبر شركتين للتمويل العقارى (ما يزيد على نصف القروض العقارية فى أمريكا كانت مضمونة من هاتين الشركتين).

والعادة أنه بعد انهيار البورصة بدرجة كبيرة وهبوط معدل الطلب الكلى مما نتج عنه هبوط فى الانتاج يحدث ركود فى السوق ، فإذا لم تستطع السوق استعادة قوتها وامتزج هبوط الانتاج بمزيد من الهبوط فى الطلب والانتاج فإن السوق تغرق فى كساد يجلب البؤس ليس للأفراد فقط بل للأمة جمعاء، فيرتفع معدل البطالة إلى درجة كبيرة ويرتفع عدد المعدمين وقد ترى طوابير الخبز مثلما حدث فى الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين. ويذكر عن الرئيس رونالد ريجان أنه فرّق بين الركود والكساد (وانه يميل إلى أن يخلط الجد بالهزل) يقول : الكساد يكون عندما تفقد وظيفتك ، والركود يكون عندما يفقد جارك وظيفته، وهو بهذا يعبر عن روح الأنانية فى النفوس البشرية فى النظام الرأسمالى المطلق .

وقد لاحظ الاقتصاديون والمراقبون أن حالات غليان السوق فى الماضى بمعنى انتشار ظاهرة الفقاعات أى الرواج المفتعل للمعاملات والارتفاع المصطنع للأسعار والذى يتبعه انهيار البورصة قد نتج عنهما كساد. بعكس الحال منذ الخمسينات من القرن العشرين، فإن الركود قد ساد مع امتداد البطالة لسنوات ، وعلى هذا فإن غالبية الكتاب لا يتوقعون أن تغرق الولايات المتحدة فى كساد مثلما كان الحال بعد انهيار البورصة فى سنتى 1792 و1929 (إلا إذا حدثت مفاجآت جديدة)، ولكن من المتوقع أن

ينتج عن الوضع الحالى سقوط أو اختفاء قطاعات ومراكز اقتصادية فى أمريكا، وافتقار أو اغتناء مدن وأقاليم فيها .

ورغم الأسباب التفصيلية للكساد العظيم ليست نهائية حتى يمكن توقع وتحليل توجهاتها في الأزمة الحالية، إلا أنه يمكن القول بأن سقوط البورصة فى سنة 2008 لم يكن سببا لانهيار سوق العقارات وانهيار بنوك الاستثمار، إذ أن العكس هو الصحيح وهو ما حدث مؤخرا عندما هبطت بورصة وول ستريت بعد اعلان وزارة العدل الأمريكية بأن البطالة وصلت إلى ثمانية ونصف فى المائة بعد أن كان المتوقع أنها لن تصل إلى هذا الحد قبل آخر سنة 2009 ، كما أن انهيار البورصة فى سنة 1929 لم يكن سببا فى الكساد العظيم إذ أن هذا حدث عندما انهار النظام المصرفى بسبب تأخر حكومة الحزب الجمهورى برئاسة هبرت هوفر فى انقاذه واهمالها تطبيق اللوائح أو وضع قيود جديدة على نشاط البنوك وأيضا تقاعس البنك المركزى الأمريكى عن تأدية واجبه فى الرقابة ، وهو ذاته ما كان أحد أسباب الأزمة الحالية التى بدأت مؤشراتها الحقيقية فى سنة 2007 فى عهد الرئيس جورج بوش، مما يهدد النظام المصرفى بتكرار ما حدث فى الكساد العظيم للتأخر فى مواجهة الأصلاح ومما دفع بحكومة الرئيس اوباما إلى وضع خطتين الأولى بتخصيص ما يقرب من 800 مليار دولار لمساعدة البنوك الكبيرة مثل سيتى جروب وجى بى مورجان تشيس، وبنك أوب امريكا، وهى كلها شركات قابضة وكان الأفضل ادراج البنوك التى تتبعها فى الخطة. كما قررت الحكومة مساعدة الشركات التى كان يخشى أن يؤدى افلاسها إلى زيادة البطالة مثل الشركات العملاقة فى صناعة السيارات جنرال موتورز، وكرايسلر. وفورد والثانية وهى فى حدود تريليون دولار ومائتى مليار دولار لشراء الأصول السامة التى ترهق ميزانية البنوك لانعاشها حتى تزداد

سيولتها وتقوم بمنح القروض للأفراد والمشروعات لإخراج الاقتصاد من حال الركود الحالية، واعادة جدولة القروض العقارية التى توقف المدينين فيها عن الدفع منعا من استيلاء البنوك عليها ، كما أدرجت الحكومة فى الخطة الثانية مشروعا يمكن معه لشركات الاستثمار الكبيرة اصدار سندات بما يسمى بسندات صناديق المعونة، يساهم فيها الشباب نظير فائدة يخصص ايرادها لزيادة سيولة البنوك وتحريك عجلة الائتمان ويشبهها المراقبون بسندات الحرية التى أصدرتها الحكومة الأمريكية خلال الحرب العالمية الأولى لمساعدة المجهود الحربى وبهذا تعطى الفرصة لافراد الشعب فى أن يحصلا على ربح من معونة الحكومة للبنوك التى يتم تمويلها من الضرائب المدفوعة من الشعب .

وقد أعلن الرئيس أوباما أخيرا نيته فى وضع قيود محددة على عمليات البنوك واستصدار لائحة جديدة لمنح جهات الرقابة مثل البنك المركزى ووكالة الرقابة على الأوراق المالية SEC ووكالة التأمين الفيدرالى FDIC سلطات جديدة، وياليته فعل هذا عندما قدم المعونة الأولى للبنوك فإن كثيرا من الشركات ذات السمعة الطيبة قد بدأت عملها فى سوق السندات، وبدأت الثقة فى السوق المصرفية تعود رغم تذبذب أسعار الأوراق المالية ارتفاعا وانخفاضا، هذا معناه أن التحسن يرجع إلى أن المستثمرين بدأوا ينفضون الخوف من قلوبهم (بعكس الحال فى الثلاثينيات) ويستعيدون ثقتهم كأثر لمجهودات حكومة الرئيس أوباما الكاسحة والبنك المركزى لإعادة الائتمان إلى قواعده سالما. وهذا لم يحدث فى الكساد العظيم إلا بعد سنوات من الصفقة الجديدة التى وضع اسمها الرئيس روزفلت. كما سبق القول وانتعش الاقتصاد خلال الحرب العالمية الثانية حين كانت العمالة تقترب من

الكمال بسبب تشغيل المصانع للانتاج الحربى ، لكن كانــت بعــض الــسلع المدنية توزع ببطاقات التموين .

وقد لجأ البنك المركزى إلى خطة وقائية بمفاجــأة البنــوك الكبيــرة بحملات تفتيشية وضعها تجيت ما يسمى باختبار التحمل لتقرير ما إذا كانت هذه البنوك تستطيع الصمود لو طال أمد الركود الحالى، وكانت النتيجة كمــا أعلن البنك المركزى ، أن هذه البنوك تبدو فى حالة أفضل مما تصور .

(9) تراجع مركز امريكا عالميا وبدء حقبة الاقطاب المتعددة :

أن هناك شبه اتفاق كبير بين الاقتصاديين والكتّاب علــى اخــتلاف آرائهم وتحليلاتهم فى أسباب الأزمة الاقتصادية الحالية فى أمريكا على بروز احتمال راجح وكبير أن أمريكا بعد انتهاء الأزمة لن تستعيد مركزها القيادى فى العالم باعتبارها القوة العظمى الاقتصادية، وهى كانت قد فقدت بالفعــل مركزها واحترم العالم لها باعتبارها القوة السياسية العظمى الوحيدة الرافعــة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وذلك بسبب حربى العراق وافغانــستان. ويبدو أن هذا هو الأثر الطبيعى للأزمات العالمية مثلما حدث بعد أول كساد امريكى فى سنة 1792 وبعد الكساد العظيم بعد انهيار البورصة فــى ســنة 1929 (على النحو السابق بيانه) من سقوط القوى العظمى فى ذلك الوقــت ونشوء قوى جديدة، وقد اخذ فريد زكريا، الكاتب الأمريكى (وهو أصلا من الهند)، ورئيس تحرير مجلة (نيوزويك انترناشــيونال) مــن هــذه الحقيقــة التاريخية موضوعا لكتابه الذى صدر فى عام 2007 بعنوان [العــالم بعــد أمريكا] .

فهو يتفق مع بعض المراقبين على أن الصين والهند تسرعان الخطى نحو مشاركة أمريكا فى القيادات الاقتصادية العالمية فــى خــلال الخمــس

وعشرين سنة المقبلة، والغالب أن التغيير لن يقتصر على القائد فقط بل لابد وأن يشمل النظام الرأسمالى المطلق الذى نخر فيه السوس والفساد .

والتاريخ يعيد نفسه فإن انجلترا خرجت من القرن التاسع عشر خلال الفترة من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية القوة الاقتصادية والسياسية العظمى، وامتدت مستعمراتها من الشرق إلى الغرب وأصبحت امبراطورية لاتغرب عنها الشمس ثم تراجعت لتحل أمريكا وروسيا محلها بعد الحرب العالمية الثانية لتتقاسما القيادة، أمريكا أصبحت قائد العالم الحر فيما سمي المعسكر الغربى، والاتحاد السوفيتى صار قائدا للدول الشيوعية (باستثناء كوبا وبعدها الصين) فيما سمى بالمعسكر الشرقى وانغمست الدولتان فى حرب باردة وتسابقا فى التسلح وبناء ترسانات من الأسلحة شديدة الدمار، وكل منهما لها دول تسير فى فلكها وتمدها بالسلاح لتحارب بعضها بدلا من اشتباك فعلى مباشر بين الدولتين العظميين. ولكن يبدو الآن أنه ليست هناك قوة أو قوى فعالة يمكن أن تتولى القيادة فى الوقت الحاضر، فإن الأزمة المالية قد تعدت شواطئ الولايات المتحدة لتصيب الدول المتقدمة والنامية على السواء وقد أبرزت الأزمة أن هناك خللا كبيرا فى البنيان الاقتصادى والسياسى فى الدول المتقدمة –وعلى رأسها أمريكا وانجلترا الشريكتان فى حملة التبشير بما يسمى الآن برأسمالية المتحدثين بالأنجليزية أو الرأسمالية الانجلو امريكان التى تناصر القوى على الضعيف كشفت عنه أزمة العقارات فى امريكا ونتيجة لسيطرة مجموعة المحافظين الجدد على الحكومة الأمريكية الذين رفضوا التدخل لحماية النظام المالى والاقتصادى .

أما انجلترا فهى تعانى أسوأ ركود فى أوربا الغربية لأسباب عدة نشرتها الصحافة أحدها العبء الثقيل لدين الخزانة البريطانية الذى تراكم على مر السنين نتيجة تلاعب وإهمال البنوك البريطانية خاصة فى عهد

جورج براون رئيس الوزراء البريطانية حين كان وزيرا للخزانة لمدة عشر سنوات وقد اضطر براون بعد توليه رئاسة الوزارة ، كما فعل بوش إلى أن يضخ عشران المليارات من الاسترلينى لتدعيم رءوس أموال البنوك الانجليزية بما أضاف إلي عجز الميزانية إلى حد غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية بدون أى بادرة تفيد بطء غرق الاقتصاد .

(10) فشل قوى السوق وحتمية تدخل الدولة :

لا يمكن لأحد أن يجزم أن هذه المحاولات من جانب الحكومة الامريكية والبنك المركزى ستؤدى مباشرة إلى انهاء الركود الحالى حتى لا يتحول إلى كساد وفى هذا نشرت "النيويورك تايمز" فى 10 ابريل 2008 أن هناك حالة تشاؤم بين بعض المتشككين في قدرة الاقتصاد الأمريكى على أن يهب من كبوته إذ أنهم يخشون أن ارتفاع مؤشرات وول ستريت الأخيرة قد يعقبه هبوط كبير آخر خاصة مع استمرار ارتفاع معدل البطالة وتوقع هبوط نسبة مبيعات المحلات التجارية فى المرحلة القادمة . ولكن بصرف النظر عن نتائج البورصة، وهى دائما تتفاعل مع مجريات السوق فإن التركيز يجب أن يكون على الجهاز المصرفى لمنع انهياره وهذا هو الهدف الرئيسى من المعونات المقدمة من الحكومة والبنك المركزى ، ومن محاولة أوباما وضع قيود جديدة لأنشطة البنوك و لهذا فإن الأمر يتطلب من حكومة أوباما العمل الدائب ومحاسبة المسئولين عن عمليات النصب والخداع التى تمت فى عهد بوش ، وتشديد القوانين واللوائح المصرفية والعمل على تطبيقها فعلا .

وقد أعلن البنك المركزى تخفيض سعر الفائدة الأساسية إلى ما يقرب من الصفر وأنه قد خصص مبلغ تريليون دولار للمساعدة فى استقرار الجهاز المصرفى منعا من تكرار ما حدث بعد سنة 1929 من انهيار الجهاز المصرفى الذى كان سببا رئيسيا للكساد العظيم [على النحو السابق بيانه]،

ولشراء الأوراق المالية المضمونة بالقروض العقارية، وقد ساعد هذا علـــى تخفيض الفائدة إلى 4.63 فى المائة على القروض العقارية لمدة ثلاثين سنة.

والواقع أن البورصة، برغم أنها كانت ولا تـــزال آلـــة للطـــامعين والمضاربين بلا شرف أو خوف من سلطان القانون، هى مـــرآة للأصـــولية الجامدة فى الموقف الاقتصادى، وهذا هو وصف نادى بـــه جـــون كينيـــث جالبرث، أحد العمالقة فى علم الاقتصاد والذى عاصر الأزمـــات الأمريكيـــة والعالمية منذ عشرينات القرن العشرين، وكان قبل وفاته أستاذا للاقتصاد فى جامعة هارفارد. فى كتابه الانهيار العظيم فى سنة 1929 والصادر فى سنة 1954 .

وبرغم ادعاء الأصـــوليين الرأســـماليين ومعظمهـــم مـــن الحـــزب الجمهورى وطائفة المحافظين أنهم يفهمون السوق أكثر من غيرهم ، إلا أنهم ، كما ذكر جالبريث ، كانوا يستعملون التعاويذ فى معالجة السوق ، فإنه كما قال ، إنه فى سنة 1929، كان الناس فى داخل البورصة وفى خارجها لديهم اعتقاد جازم فى قوة التعاويذ بمعنى القدرة على تجاوز وتجاهـــل المعـــايير السليمة والدقيقة للأعمال والأنشطة واستبدالها بالوهم وعنصر عدم الانضباط والتسيب للسماح بالخطأ والفساد أن يسود ويتحكم ، ولما انهارت السوق تبين لمن يعملن فى البورصة الخطر الكبير الذى يهدد الايرادات العملاقة ، ورأوا أن الوسيلة الوحيدة للانقاذ أن يقوم كبار رجال الأعمال بأن يؤكـــدوا مـــرارا وتكرارا بأن السوق بخير (وهذا ما كانت حكومة بوش تردده وقت غليـــان السوق إلى فترة بعد انهيار سوق العقارات) وأن يؤكدوا أن البورصة ما هى إلا زبد يذهب جفاء وأن ما ينفع الناس ويبقى علـــى الأرض هـــو الانتـــاج والعمالة والانفاق .

ويصعب على المرء أن يصدق أن الأستاذ جالبريث كان يقصد فعلا أن الرأسمالية المطلقة تعتمد على التنجيم بقدرما أراد أن يشجب الأصولية

الرأسمالية التى ترفض التدخل لتنظيم السوق وحمايته أو انقاذه من الألاعيب والمناورات والغش والطمع وعمليات النصب ، لكنه قد يكون مصيبا بشأن التنجيم إذا تذكرنا ما نشر فى الثمانينات من القرن العشرين أن الرئيس رونالد ريجان كان هو وزوجته نانسى يلجأن إلى المنجمين قبل اتخاذ قراراته السياسية والاقتصادية، وأليست اليد الخفية التى يدعى الرأسماليين أنها تهب دائما لانقاذ السوق من غير تدخل الحكومة هى التنجيم بعينه؟ . ولكن كذب المنجمون ولو صدقوا، فإن الأزمة الحالية تعود أصولها إلى أيام ريجان الذى أدت سياسته الضريبية المسماة سبلاى سايد التى اعتمدت على زيادة العرض بتخفيض الضرائب على كبار أغنياء الدولة لتشجيعهم على الاستثمار إلى اغتناء الأغنياء وافقار الفقراء، وقد ألغى كثيرا من اللوائح المقيدة للمضاربات والمعاملات غير المشروعة، واعتنق فلسفة الاسراف فى الانفاق العام لانعاش الاقتصاد وتوفير العمالة على حساب زيادة الدين العام وفشلت هذه الفلسفة فى تحقيق الغرض إذ كان الانفاق موجها لتمويل سباق التسليح بين أمريكا والاتحاد السوفيتى الذى أراد ريجان تحطيمه ومسح الشيوعية من العالم وصولا إلى الارماجيدون حين ينتهى العالم يوم القيامة بانتصار الخير وهو أمريكا على الشر وهو الاتحاد السوفيتى بأى ثمن بدون اشتباك عسكرى مباشر، ويظهر أن ريجان كان يعتقد أن يوم القيامة سيحل فى عهده ، فهل كان كما يقول البعض أنه السيد المسيح القادم لانقاذ العالم من قوى الشر ؟ وارتفع عجز الميزانية حيث أن حصيلة الضرائب قد هبطت كثيرا بسبب تخفيضها على الأغنياء والشركات العملاقة، وانهارت البورصة فى سنة 1987 نتيجة للمضاربات غير المشروعة فى مدة رئاسته الثانية .

ويشير البعض إلى أن أزمة سنة 1929 تختلف عن أزمة سنة 2008 فى نقط جوهرية فإن ملايين من الأمريكيين ذاقوا الجوع والتشرد بعد انهيار

البورصة سنة 1929، وبعد أن ارتفعت البطالة إلى 25 فى المائة فى كثير من الولايات ومنها نيويورك وفى كل بلاد العالم وازدادت طوابير الخبز كثافة وطولا، وقد أجمع الاقتصاديين الذين هاجموا سياسة الرئيس هوفر الذى كان رئيس وقت أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين أن تأثير الأزمة كان يمكن أن يكون أقل قسوة لو كان الاقتصاد يقوم على أعمدة قوية، ولكن سوق الأعمال كان مخلخلا ، والنظام المصرفى كان يقوم على أسس واهية فى سنة 1929.

* * *

ولا نقاش فى أن الحال فى عام 2008 يختلف عنه فى سنة 1929، فإن هناك قوانين ولوائح ومؤسسات رقابية وتأمينية تقوم بالتفتيش والحماية لم تكن موجودة فى تلك السنة أو لم تكن تملك السلطة اللازمة، الفضل فى هذا يرجع إلى الرئيس روزفلت الذى أعاد تنظيم الجهاز المصرفى واستصدر القوانين لتدعيم البنك المركزى بسلطات اضافية للاشراف على البنوك ومحاسبتها، ومده بالمفتشين الاكفاء وجعله مؤسسة مستقلة عن التدخل الحكومى، وأنشأ نظام التأمين الاجتماعى لمنح معاشات لكل فرد فى الدولة عمل فى القطاع الخاص أوالعام بعد وصوله سن الخامسة والستين، ثم انشئت بعد هذا مؤسسة لتأمين ودائع الأفراد فى البنوك المشتركة فى مدة الخطة بحد اقصى قدره مائة الف دولار (رفعها الرئيس اوباما إلى 250 الف دولار لمدة محدودة) وهو ما تقوم به الآن شركة قطاع عام اسمها الشركة الفيدرالية لتأمين الودائع، وقد عدلت القوانين المنشئة لهذه المؤسسات على مر الأيام بما يلزم لحماية الاقتصاد، ولكن البنك المركزى لا يستطيع أن يقف أمام سياسة الحكومة الفيدرالية بل انقلب الوضع واصبح البنك يسير فى اتجاه هذه السياسة بدلا من أن يكون مرشدا لها، كانت هذه هى سياسة جرينسبان رئيس مجلس ادارة محافظى البنك لمدة ثمانية عشر عاما ، والذى أغمض

عينيه حين قام الرئيس كلينتون بالغاء القانون الذى كان يمنع بنوك الائتمــان من التعامل فى البورصة لحسابها ، وكان هذا خطأ كبيرا، أغرى البنوك إلى المضاربة فى البورصة بأموال المودعين والمــساهمين ممــا جــر عليهــا الخراب ، كما أيد جرينسبان سياسة بوش فى عدم التدخل فى السوق لإنقــاذ الشركات العقارية وبنوك الاستثمار ، ويمكن القول أن قيام حكومات الحزب الجمهورى بإطلاق الحبل على الغارب للقطاع الخاص بدون مراعاة صالح الأفراد ودافعى الضرائب كان سببا فى الأزمة الحالية ، والواقع أنــه لــولا وجود هذه المؤسسات الأمريكية وقوة كيان الاقتصاد الأمريكى لفاقت أزمــة 2008 كارثة سنة 1929 .

المبحث الثانى
وجهة نظر أنصار دولة الرفاهية
ودور السياسة المالية

انتشرت أفكار دولة الرفاهية فى بادئ الأمر بعد الكساد العالمى الكبير عام 1929 [على النحو السالف إيضاحه فى المبحث الأول] ثم بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف الأساسى من هذه الأفكار تخفيف الآلام المصاحبة للرأسمالية وبالتالى الحد من جانبية الاشتراكية .

ويميل أنصار دولة الرفاهية إلى الإعتقاد بأن رفاهية الفرد أهم من أن تترك لمجرد عمليات قوى السوق ، وذلك نظراً لأن الفقر وعدم القدرة على تلبية الحاجات ليس بالضرورة دليل على عجز الأفراد الشخصى، فقد يتعرض العمال إلى العمل بأجور زهيدة أو إلى البطالة أو إلى الفقر دونما خطأ ارتكبوه، لذلك يكون من اللازم على الدولة أن تقوم بتأمين حصول كل فرد على حاجاته الأساسية كتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والسكن والرعاية الطبية والنقل العام، كما تلتزم الدولة أيضاً بتحقيق التشغيل التام لقوة العمل وبالتوزيع العادل للدخل والثروة وكل ذلك يدعو إلى أن تقوم الدولة بدور فى الاقتصاد أكثر اتساعاً ونشاطاً مما يسمح به الفكر الرأسمالى الذى لايؤيد تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى والفكر الكينزى[45]، وهكذا فإن أنصار دولة الرفاهية يطالبون الدولة بأن يكون تدخلها فى المجال الاقتصادى أكثر اتساعاً مما يسمح به الفكر الكينزى؛ ولا يقتصر تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى وفقاً لأنصار دولة الرفاهية على تقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد ولكنه يمتد أيضا إلى تخصيص الموارد على نحو أكثر فعالية ، وإلى تقليل الجوانب السلبية لحالات عدم الكفاءة فى السوق، وإلى علاج اخفاقات السوق

، والهدف من كل هذا التدخل فى العمل هو إسعاد الفرد وإشباع احتياجاته[46] وذلك لعلاج حالات الظلم الناجمة عن رأسمالية عدم التدخل .

(1) تطور السياسة المالية :

أصبحت السياسة المالية تحتل مكاناً مسيطراً في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وغنى عن البيان أن كل نظرية مالية وما يتولد عنها من سياسات خاصة بالنفقات والايرادات والميزانية إنما تصدر عن نظرية اقتصادية معينة .

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية للمذهب الاقتصادى التقليدى الذى يقوم على قانون ساى (Say) وما يتفرع عنه من افتراض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائيا إلى التوازن المستقر عند مستوى التغيير الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. ومن ثم يخلص إلى إبعاد الدولة عن مجال النشاط الاقتصادى والاجتماعى ليقصر دورها بصفة أساسية على ضمان خدمات الدفاع والأمن والعدالة . وبذلك يتقيد دور السياسة المالية – فى ظل النظرية التقليدية بتوفير الايرادات اللازمة لتغطية نفقات هذه الخدمات دون أن يكون لها أى غرض سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى آخر .

ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وايراداتها على نحو ما تقدم قيام السياسية المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها : حيدة السياسة المالية ، ووجوب ضغط حجم الميزانية بحيث لا تمثل النفقات العامة سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومى واعتماد الايرادات العامة أساسا على الضرائب ، وتقدير هذه الايرادات تبعا للنفقات العامة التى يسمح بها دور الدولة، وضرورة توازن الميزانية سنويا بمعنى أن تغطى النفقات العامة عن طريق الايرادات العادية (الضرائب والرسوم ودخل الدومين العام) دون الالتجاء إلى القروض العامة أو زيادة الإصدار النقدي.

وقد نبهت الأزمات الدورية التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية، لاسيما أزمة 1929/1933 [وآخرها أزمة 2008] وهبوطها بمستويات الدخل والعمالة فيها إلى الحضيض. والتي كشف التحليل الكينزى عن طبيعتها وأسبابها، إلى خطأ الأسس التي يقومْ عليها المذهب الاقتصادى التقليدى فى صورته السائدة حتى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين .

وكانت نظرية كينز نقطة تحول فى الفكرالاقتصادى وبالتالى فى المبادئ المالية . وقد بدأ التحليل الكينزى بنقد التحليل التقليدى ورفض قانون ساى الذى يتضمن أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عنه من افتراض اتجاه النظم الرأسمالية تلقائيا نحو التشغيل الكامل ، وخلص إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج فى النظام الرأسمالى إنما يتوقف على الطلب الكلى الفعال ، وأن الطلب لايتحدد تلقائيا عند المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية .

ومتى كان توازن التشغيل الكامل لايتحقق تلقائيا كما تذهب النظرية التقليدية، فلا بد أن تخرج السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية عما رسمته لها النظرية التقليدية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية الميسورة عن طريق التأثير على الطلب الفعال فى الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه . وتتمتع السياسة المالية فى هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادى، على حين لاتملك السياسة النقدية فى ذلك إلا تأثيرا محدودا غير مباشر .

ففى فترات الكساد ، حيث يقل الطلب عن المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، يتعين تكييف نفقات الدولة وإيراداتها بما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة تيار الإنفاق العام مع الالتجاء إلى العجز المنظم فى الميزانية واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على

الاستهلاك والاستثمار حتى يزيد التشغيل والانتاج وتخف حدة الركـــود أو يقضى عليه . أما فى فترات التضخم حيث يزيد الطلب زيادة تفـــوق قـــدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل ، فلابد أن تتجه السياسة المالية إلى تقييد الطلب عن طريق خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض بالميزانية لامتصاص جانب من القوة الـــشرائية وحجزه عن التداول حتى يمكن وقف الضغط التضخمى وإعـــادة التـــوازن والاستقرار إلى النظام الاقتصادى .

وبذلك تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية واتخذت مفهومـــا وظيفيا فلم تعد سياسة محايدة تستخدم لأغراض مالية محددة ، وإنما أصبحت أداة رئيسية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق التأثير علـــى مستوى الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد .

وقد تركز الاهتمام فى بداية نظرية كينز حول مـــشكلة الاســـتقرار الاقتصادى فى المدى القصير ومواجهة التقلبات الدورية التى تتعاقب علـــى النظم الرأسمالية ، ثم تناول التحليل مؤخرا شروط التوازن فى المدى الطويل فى اقتصاد حركى ، وأصبح تأمين أوضاع النمـــو المـــستقر " insnring conditions of stable growth" هدفا أساســـيا للـــسياسة الماليـــة فـــى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (*) .

(*) عنى هارود ودومر "Harrod & Domar " بدراسة احتياجات النمـــو المـــستقر (stable growth) وبيان معدل نمو الدخل الذى يحافظ على حالة التوازن من عام لآخر فى اقتـــصاد حركى ورغم اختلاف دراستيهما فى التفاصيل إلا أنهما يتفقان فى الجوهر .

- وقد أوضح الكاتبان أن للاستثمار دور متشابك أو خاصية مزدوجة فى عملية النمو. فهو مـــن جهة يخلق الدخل ومن جهة أخرى يزيد الطاقة الانتاجية للاقتصاد بزيادة أرصدة رأس المال فيه. وبينا أن تحليل كينز يفترض أن رصيد رأس المال محدود ويناقش آثار الاستثمار فى خلق الدخل، وهو افتراض قد يكون صحيحا فى الفترة القصيرة، غير أن الاهتمام

كما حل التوازن العام للاقتصاد القومي فى مجموعه محل التـوازن الحسابى لإيرادات الميزانية ونفقاتها. حيث أصبح التجاء الدولة إلى العجـز المنظم بالميزانية وسيلة للتوسع الاقتصادى فى فترات الركود والبطالة، كمـا أصبح تحقيق فائض بالميزانية ضروريا لضبط عوامل التضخم فى فترات الرخاء .

وكذلك تطور دور الدولة واتسعت وظائفها على النطـاقين المحلـى والدولى وازدادت النفقات العامة بازدياد نشاط الدولة فى مختلـف ميـادين الإنتاج والخدمات والتعاون الدولى تبعا لتطور الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فضلا عن مسئولية السياسة الحالية فى اصـلاح سـوء توزيع الدخل والثروة فى النظام الرأسمالى تحت تـأثير الفكـر الاشـتراكى الناهض لإقامة نوع من التوازن الاجتماعى فى الاقتصاد .

وأخيرا فقد كانت قاعدة أسبقية تقدير النفقات على الايرادات متفقة مع دور الدولة الحارسة فى الماضى وما يتضمنه من ضـغط النفقـات العامـة وسهولة تغطيتها اعتمادا على سلطة الدولة القانونية الواسعة فـى الحـصول على الإيرادات. أما وقد ازدادت النفقات العامة تبعـا لتطـور دور الدولـة

بالمدى الطويل يقتضى مراعاة حقيقة أن الاستثمار الـصافى يـضيف إلـى الطاقـة الإنتاجية للاقتصاد التى تستمر فى النمو طالما كان هناك استثمارا صافيا.

- وخلص الكاتبان إلى أنه ما لم يتوسع الدخل الحقيقى والانتاج كذلك بمعدل يتناسب مـع معدل توسع الطاقة الانتاجية لرأس المال فـإن الطاقـة الزائـدة أو العاطلـة تـؤدى بالمنظمين إلى انقاص الانفاق على الاستثمار مع ما يؤدى إليه ذلك من هبوط الـدخل والعمالة لفترات لاحقة. وبذلك يبتعد الاقتصاد عن توازن النمو المستقر . فـإذا أريـد تجنب عدم التوازن والبطالة فى المدى الطويل وجب أن ينمو الدخل بالمعدل الكـاف تماما (Just sufficient) لضمان الاستخدام الكامل لرصيد رأس المـال المتزايـد ، ويعرف المعدل المطلوب بمعدل نمو التشغيل الكامل أو معدل نمو الطاقة الكاملة (fall capacity rate of growth)

راجع R. Cheltiah, Fiscal Polioy in Underdeveloped Countries, pp.44 ff.

واتساع وظائفها فلم يعد من المنطقى تقدير النفقات قبل الايرادات وإنما يجب تقديرها فى حدود تلك الايرادات لأن سلطة الدولة فى الحصول على الإيرادات ليست مطلقة تعتمد على سلطتها القانونية فحسب كما يمكن أن تصورها قاعدة أسبقية النفقات على الايرادات ، وإنما محدودة تعتمد فى المقام الأول على الإمكانيات الاقتصادية والادارية لكل بلد إلى جانب فكرة السيادة.

وإذا كان الاتجاه من الإنفاق إلى الايرادات – رغم ازدياد النفقات العامة – يبدو ممكنا فى الاقتصاديات المتقدمة التى تملك جهازا انتاجيا ضخما ، بسبب قوة جهازها الإنتاجى من جهة وقدرة الجهاز الضريبى على توفير الايرادات اللازمة لتغدية النفقات العامة من جهة أخرى . فإن تدعيم التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة التى تفتقر إلى جهاز إنتاجى يتمتع بالقوة والمرونة يلقى على عاتق الحكومات أعباء جسيمة تفوق طاقة الجهاز الإنتاجى والمقدرة الاقتصادية والإدارية للجهاز الضريبى مما يفرض الاتجاه من الايرادات إلى الإنفاق فى هذه البلدان .

وغنى عن البيان أن السياسة المالية تختلف فى النظم الاقتصادية الرأسمالية عنها فى النظم الاشتراكية تبعا لاختلاف دور الدولة فى كل منهما. ففى الاقتصاديات الرأسمالية الحرة حيث تسود المشروعات الخاصة هيكل العمالة والإنتاج تتجه السياسة المالية أساسا –رغم ازدياد أهميتها تبعا لتطور دور الدولة فى السنوات الأخيرة– نحو موازنة ومساندة الاستثمار الخاص وسد أى ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادى، عن طريق التاثير على مستوى الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد، مع اضطلاع الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وبعض الصناعات الاستراتيجية. بينما تتخذ السياسة المالية فى الاقتصاديات الاشتراكية دوراً أكثر ايجابية تبعا لاتساع نطاق القطاع العام واضطلاع

الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى هـذه البلـدان واتجاه السياسة المالية إلى التطابق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام .

(2) دور السياسة المالية فى الدول النامية :

ينصرف تحليل كينز إلى الدول الرأسمالية التـى اسـتكملت نموهـا الاقتصادى وكونت جهازا إنتاجيا قويا مرنا يستطيع إنتاج كميات ضخمة مـن المنتجات قد يقصر الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد عن اسـتيعابها بـسبب زيادة الادخار على الاستثمار ، حيث يؤدى نقص الطلب عن مستوى التشغيل الكامل فى فترات الكساد إلى تدهور الانتاج وانتشار البطالة مع وفرة الموارد الانتاجية وقدرة الجهاز الإنتاجى على تشغيلها ، كما تؤدى زيادة الطلب زيادة كبيرة تفوق قدرة الاقتصاد على الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل من جهة أخرى إلى التضخم كما يحدث فى فترات الحروب أو الانتعاش عبر الدورات ومن هنا كانت ضرورة توجيه السياسة المالية بهذه البلدان فى المقـام الأول نحو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التـشغيل الكامـل لموارد المجتمع الانتاجية الميسورة عبر السنين لاستبعاد البطالة من جهـة والاتجاهات التضخمية من جهة أخرى عن طريـق الحيلولـة دون قـصور الطلب الكلى الفعال أو تقلب مستواه ، وذلك بالتعويض عن تقلـب الإنفـاق الخاص بزيادة الإنفاق الحكومى أو خفضه على حسب الأحوال ، مع تنسيق السياسات الاقتصادية الأخرى لمساندة السياسة المالية فى سبيل تحقيق اهداف الإنتاج والعمالة فى الاقتصاد .

وقد أغرى تطور السياسة المالية فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بعض الكتاب بالتوصية بتطبيق الآراء والأساليب الكينزية فى الدول النامية. غير أن الأوضاع والظروف السائدة فى هذه البلدان تختلف أساسا عن تلـك التى يفترضها كينز. فالبلدان النامية عموما تعانى من ضعف وعدم مرونـة

جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة. ومتى كانت هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوى يتمتع بالكفاية والمرونة ، فإن أى توسع فى الطلب النقدى لن يؤدى إلا إلى ارتفاع تضخمى فى الأسعار .

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوى ، وهو جوهر عملية التنمية ، يعتمد أساسا على تركيم رأس المال المنتج فى الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد أن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية فى الدول النامية التى تتطلع إلى تنمية اقتصادياتها وغنى عن البيان أن الاستقرار ضرورة للتقدم غير أن تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى هذه البلدان لا يتطلب خفض الادخار كما قد يحدث فى اقتصاديات الرأسمالية المقدمة وإنما يتطلب زيادة الادخار وتركيم رأس المال المنتج فى الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات فى وقت واحد .

وإذا كانت الدول الرأسمالية المتقدمة قد تمكنت من بناء اقتصادياتها اعتمادا على استغلال المستعمرات وخفض الأجور ومستوى معيشة الطبقات العاملة واستغلالها لصالح رأس المال الخاص مع تركز الثروات والدخول بأيدى قليلة ، ولم تتحقق فيها عدالة نسبية إلا فى مراحل لاحقة وبصورة تدريجية ، كما تحقق التقدم فى تجارب أخرى عن طريق فرض قيود تحكمية شديدة على إنتاج سلع الاستهلاك وزيادة الضغط على الطبقات العاملة فى ظل تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة، فإن التقدم عن طريق الاستغلال أو عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الإنسانية المعاصرة ، كما أن روح هذا العصر لم تعد تسمح بالتفاوت الشديد فى الثروات والدخول الذى يمكن أن يعتبر ضروريا إذا أريد الاعتماد أساسا على الاستثمار الخاص.

ويكاد ينعقد الاجماع على أهمية السياسة المالية فى مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية عموما بسبب ضخامة المسئوليات التى يلقيها تدعيم التنمية على عاتق الحكومات فى هذه البلدان ، وقصور الجهود الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التى تعترض تقدمها ، مع ضعف الجهاز النقدى بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيراً لأدوات السياسة النقدية التقيلدية كتغيرات سعر الفائدة وشروط الائتمان.

وإلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف رئيسى أول للسياسة المالية فى الدول النامية التى تتطلع إلى اللحاق بركب التقدم الاقتصادى والاجتماعى المعاصر، تستهدف السياسة المالية فى هذه البلدان تقليل التفاوت الشديد فى توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. كما تستخدم كأداة هامة لمواجهة ما قد تعرض له من ضغوط تضخمية أو تقلبات اقتصادية. وغنى عن البيان أنه لابد للسياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية فى أى بلد أن تتضمن توفيقا بين مختلف الأهداف المنشودة لمواجهة ما قد يثور بينها من تعارض دون أن تغفل أيا منها اغفالا تاما .

(3) السياسة المالية وتكوين رأس المال :

تستمد السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية معناها واتجاهاتها من مطالب وأهداف الجماعة التى تخدمها ، وإذا كان من الطبيعى أن تتجه السياسة المالية فى البلدان المتقدمة التى استكملت نموها الاقتصادى بصفة أساسية نحو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل لمختلف موارد المجتمع الانتاجية، فلا بد ان تتجه السياسة المالية فى الدول النامية التى تناضل من أجل تنمية اقتصادياتها فى المقام الأول نحو تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل عملية التنمية .

وترجع أهمية دور السياسة المالية فى مواجهة مشكلة تكـوين رأس المال فى الدول النامية إلى جسامة المسئوليات التى تقع على عاتق حكومات هذه الدول فى تنمية اقتصادياتها وضخامة الاحتياجات الرأسـمالية اللازمـة لتمويلها من جهة، وضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه وارتفاع الميل الحدى للاستهلاك بسبب انخفاض الدخول وإغراء نماذج الإستهلاك السائد فى الدول الغربية المتقدمة من جهة أخرى . ويكاد يجمع الكاتب على أن كـسر دوائر الفقر والتخلف التى تحكم الاقتصاديات القليلة النمو يتطلـب قيامهـا بوضع وتنفيذ خطط أو برامج إنمائية قوية شاملة متكاملة على اساس مبادئها الخاصة وانتهاج سياسة مالية فعالة لاستخلاص مدخرات كافية من دخولهـا المتاحة لتمويل عملية التنمية [نظرية الاعتماد علي الذات].

وتضطلع السياسة المالية بوظيفتين أساسيتين في مواجهـة مـشكلة تكوين رأس المال فى الدول النامية تتناول الأولى تعبئـة المـوارد الماليـة اللازمة لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية التى تتولاها الحكومات بصورة أو أخرى، وتختص الثانية بالدور التوجيهى للسياسة الماليـة ومـا تتضمنه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة والعمل والادخار، ورغم ما قد يثور بين أهدف السياسة المالية فى مواجهة مشكلة تكوين رأس المـال من تعارض حيث يميل التركيز الشديد على أحد الهدفين إلى تعويـق بلـوغ الآخر، إلا أنهما متكاملان إلى حد كبير بمعنى أن قلة الاهتمام بأحدهما قـد تؤدى إلى قيام ظروف معوقة للتنمية الاقتصادية .

وتعتبر المسئوليات الكبرى التى تقع على عاتق الحكومات فى تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية أهـم مظـاهر عمليـة تكوين رأس المال فى البلدان النامية فى الوقت الحاضر سواء اقتصر نشاطها على توفير مستلزمات التنمية الاساسية فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية التى لا تجتذب الاستثمار الخاص وترك تنفيذ باقى البرامج أو الجزء الأكبـر

منها للمشروعات الخاصة مع تشجيعها علـى تنفيـذها كمـا يـشاهد فـى الاقتصاديات الرأسمالية، أم قامت إلى جانـب تـوفير مـستلزمات التنميـة الأساسية التى لا غنى لزيادة إنتاجية الاقتصاد فى مجموعـه بتنفيـذ كافـة البرامج أو الجزء الأكبر منها مباشرة مع توجيه ونمراقبة القطـاع الخـاص لضمان تنفيذ ما يترك له من أجزاء البرامج كما يحدث فـى الاقتـصاديات الاشتراكية .

وقد نبهت منظمة الأمم المتحدة وفروعها ووكالاتها المتخصصة إلى أهمية دور الاستثمار العام فى تنمية الاقتصاديات النامية لاسيما فى المراحل المبكرة للتنمية سواء فى توفير مستلزمات التنمية الأساسية أو فى المجـالات الحيوية الأخرى كبناء الصناعات الثقيلة وغيرها من الـصناعات الأساسـية التى تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة يغلب ألا تعطى عائداً سريعاً كافياً أو مشاركاً. وبينت أن العوامل التى تحكم حجم شكل الاستثمار إنما تتبـع فـى المقام الأول من ظروف البيئة الاجتماعية والسياسية فى كل بلد، كما تعتمـد على مجال وقوة المبادأة الفردية وعلى الإمكانيـات الاقتـصادية والإداريـة للبلدان المعنية وقدرتها على تعبئة الموارد الانمائيـة الـضرورية ونـوع الاستثمار المطلوب .

والواقع أن السنوات الأخيرة قد شهدت ميلاد متزايد لقيام حكومـات الـدول النامية بوضع خطط أو برامج إنمائية موجهة والاضطلاع بـدور رئيـسى مباشر فى تنفيذها بسبب قصور الجهود الخاصة عن النهوض باقتـصادياتها فضلا عما يؤدى إليه الاعتماد أساسا على الاستثمار الخاص. وتركز الثروات والدخول بأيدى قليلة فى عصر لم يعد يسمح بالتفاوت الشديد فى التوزيـع. ومن هنا كان استخدام السياسة المالية فى تعبئة مـوارد الادخـار القـومى وتكوين رأس المال لحساب الدولة وفى تقليل التفاوت الاقتصادى فى المجتمع

فى وقت واحد إلى جانب أثرها فى مواجهة الضغوط والتقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها هذه البلدان بوجه عام .

ويتحقق تكوين رأس المال عن طريق السياسة المالية بزيادة الايرادات العامة على النفقات الحكومية الجارية، عن طريق زيادة ايرادات الدولة من الضرائب والرسوم وما فى حكمها ومن دخل المشرعات والأملاك الحكومية أو زيادة القروض العامة وعجز الميزانية، أو عن طريق ترشيد سياسة الإنفاق لتقليل ما قد تتضمنه النفقات العامة من عناصر الضياع، واستخام فائض الايرادات العامة على النفقات الحكومية الجارية فى تمويل مشروعات التنمية .

وتغطى الوسائل المالية والضريبية المتاحة لتعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية دائرة واسعة تشمل الضرائب على الثروات والدخول والضرائب على السلع والخدمات مقابل استغلال الموارد الطبيعية، كما يمكن أن تشمل وسائل أخرى تتضمن التزاما بالوفاء كالقروض الاختيارية والقروض والمدخرات الإلزامية . وتعتمد القدرة على زيادة الضرائب فى هذه البلدان إلى حد كبير على درجة كفاية الجهاز الضريبى وامكانيات التقدير والتحصيل إلى جانب حجم الدخل القومى وكيفية توزيعه ونصيب الفرد منه وطبيعة الإنفاق الحكومى والرغبة فى تجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة .

كما تلجأ كثير من الدول النامية إلى التوسع النقدى كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية بسبب صعوبة تعبئة موارد رأسمالية كافية عن طريق الضرائب والقروض. وقد أثار الالتجاء إلى عجز الميزانية العامة المبنى على التوسع النقدى كأداة لتمويل التنمية بهذه البلدان كثيرا من الجدل بسبب ما قد يؤدى إليه من اتجاهات تضخمية نظراً لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك وضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجى بها .

وإلى جانب الوسائل المالية والضريبية المتقدمة تعتبر المشروعات العامة أداة هامة لزيادة الموارد المتاحة للدولة، فالأرباح تشكل المورد الرئيسى لتكوين رأس المال فى سائر المجتمعات. والحاجة إلى تحقيق أرباح كافية وإعادة استثمارها لا تقل إلحاحا فى المشروعات العامة عنها فى المشروعات الخاصة. ويمكن زيادة أرباح أو فائض المشروعات العامة عن طريق التوسع فى إقامة هذه المشروعات وزيادة كفايتها الإنتاجية وتطبيق سياسة مناسبة لأسعار ما تقدمه من سلع وخدمات .

وأخيرا فإن ترشيد سياسة الإنفاق العام وخفض أو منع زيادة الإنفاق الجارى على الخدمات العامة لا سيما الخدمات غير المتصلة مباشرة بعملية الإنتاج وتجنب الإسراف بوجه عام يمكن أن يهئ الدول النامية توفير مزيد من الموارد الاقتصادية لأغراض التنمية .

إن استخدام السياسة المالية لتعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ليس فكرة نظرية مجردة. فقد اعتمدت التنمية اليابانية فى مراحلها المبكرة على قيام الحكومة بتوفير رأس المال اللازم للأشغال العامة والتوسع الصناعى عن طريق الضرائب المرتفعة لا سيما على الزراعة والقروض الالزامية على التجار وعن طريق التوسع الائتمانى الذى لم يكن له أثر تضخمى بقدر ما قابله من نمو القطاع النقدى فى الاقتصاد، وتمكنت من بناء نموها الصناعى دون تضخم كبير .

وغنى عن البيان أن استخدام السياسة المالية كأداة رئيسية لتعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية فى الدول النامية لا يعنى بالضرورة أن تتخذ الاستثمارات كلها أو معظمها شكل المشروعات العامة. فعملية الادخار هى التى تتم جبرا، أما عملية الاستثمار فيمكن أن تضطلع المشروعات الخاصة أو التعاونية أو المختلطة بجانب كبير منها عن

طريق الاقراض أو المشاركة الحكومية تبعا لظروف واختيار كل بلـــد. لا يوجد ما يمنع من الجمع بين الادخار الجماعى والاستثمار الخاص ، وإن كان الغالب عملا أن تستخدم المدخرات الجماعية فى معظمها لتمويل مشروعات عامة أو شبه عامة .

ولا يقتصر دور السياسة المالية فى مواجهة مـــشكلة تكـــوين رأس المال على تحصيل الايرادات اللازمة لتمويل نصيب الحكومة من الخطط أو البرامج الإنمائية، وإنما تستخدم كذلك كسلاح للتمييز بين أوجـــه الاســـتثمار والإنفاق وأداة لتقوية حوافز العمل والادخار والاستثمار الخاص فى الحـــدود والمجالات المرغوبة أو المقبولة اجتماعيا .

فالضرائب يمكن أن تشجع قيام صناعات جديدة وتحميها بعد إقامتها، وتستطيع تشجيع صناعة السلع الاستهلاكية أو منح الأولية للاســـتثمار فـــى صناعة السلع الإنتاجية، كما تستطيع تشجيع أو تثبيط الاستثمار الأجنبـــى . وكذلك يجب أن يوضع أثر الضرائب على حوافز العمل والانتاج موضـــع الاعتبار شأنها شأن حافز الادخار والاستثمار. وتعتبر القروض والمدخرات الإلزامية أدوات مالية تكميلية أو بديلة لزيادة الضرائب يمكن أن تسهم – فى حدود معينة – فى تعبئة الموارد الرأسمالية دون تضحية كبيرة بحوافز العمل والإنتاج بسبب ما تتضمنه من التزام بالوفاء حيث يعنى الأفراد بما يملكـــون من أصول مثلما يعنون باستهلاكهم الجارى .

(4) السياسة المالية والتفاوت الإقتصادى :

وتستهدف السياسة المالية فى تأثيرها علـــى الـــدخل والثـــروة فـــى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تحقيق درجة مناسبة من إعـــادة التوزيـــع بواسطة الضرائب والإنفاق الحكوميين لإيجاد نوع من التوازن بين ما تتطلبه الإعتبارات الإنسانية من مشاركة أكثر عدالة فى الرفاهية الاقتصادية ومـــا

تقتضيه اعتبارات الكفاية من تفاوت كاف فى الجزاء كحافز اقتصادى للجهود والمهارات الخاصة . وقد تكفل تطور الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة فى معظم هذه الدول مؤخرا بتقليل التفاوت فى توزيع الثروات والدخول بين الأفراد إلى حد كبير. كما تسهم التحويلات الحكومية والضرائب على السلع الترفيه وإعفاء أو إعانة سلع الاستهلاك الشعبى فى تضييق الهوة بين الدخل لتحقيق هدف السياسة المالية فى إعادة التوزيع.

، وتتميز الدول النامية عموما بتفاوت شديد فى توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد يفوق.ما يمكن أن يشاهد فى معظم الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لإعادة التوزيع فى تلك البلدان. وهى سياسة تمليها اعتبارات اجتماعية واقتصادية أكثر عمقا منها فى الاقتصاديات المتقدمة بوجه عام وتعتمد آثار مالية إعادة التوزيع redlatributive finance فى البلدان النامية على حجم التركز القائم فى الدخل والثروة وعلى قدرة النظم الضريبية على قطع هذا التركز .

وقد بينت دراسة بعض خبراء الأمم المتحدة أن دور مالية إعادة التوزيع كأداة للسياسة الاقتصادية فى الدول النامية التى تسعى إلى تنمية اقتصادياتها يمتد إلى جذور مشكلة الإنتاجية فى الاقتصاد. فتركز الثروات والدخول بأيدى قليلة يفسر إلى حد كبير علة ضعف القدرة على العمل وانخفاض انتاجيته بسبب انتشار الفقر والجهل والمرض وبقدر ما تمول الضرائب الإنفاق على التعليم والتدريب وتحسين الصحة العامة وظروف العيش وغير ذلك من عناصر الاسثمار البشرى على حساب الاستهلاك الترفى والمضاربة والأكتناز التى تميز الطبقات الغنية فى هذه البلدان بوجه عام فإنها " ترفع إنتاجية قواها البشرية وتسهم فى تعجيل نموها الاقتصادى والاجتماعى" .

وتضيف الدراسة أن مالية إعادة التوزيع تبدو أكثر فائدة وأقل كلفة في البلدان النامية منها في الدول المتقدمة بسبب اتجاه الطبقات الغنية في تلك البلدان عادة نحو الإسراف والمضاربة على الأطيان والعقارات والاكتناز وعدم اقبالها على الاستثمار المنتج في تنمية الطاقة الانتاجية للاقتصاد. وعندئذ تكون آثار الضرائب التصاعدية على الحوافز المادية والإقدام والمخاطرة في الاقتصاديات النامية أقل ضرراً منها في الاقتصاديات المتقدمة.

وأخيراً فإن الدول النامية التي تسعى إلى تنمية اقتصادياتها غالبا ما تواجه أسواقاً محلية أضيق من أن تستوعب إنتاج صناعاتها الوطنية الناشئة، وعندئذ تميل مالية إعادة التوزيع -بقدر ما تسهم في زيادة الإنتاجية والدخل الحقيقي لغالبية السكان- إلى توسيع نطاق الأسواق المحلية ونقل الطلب من الكماليات المستوردة إلى منتجات محلية أكثر ضرورة. ويعتمد مقدار ما يوجه من القوة الشرائية إلى تحول عن الاستهلاك الترفي والمضاربة والاكتناز أو التي تخلقها زيادة الانتاجية إلى تكوين رأس المال بقدر ما يسمح به لرفع معيشة السكان على مراحل التنمية الاقتصادية وأفضليات الجماعة المعنية .

والواقع أن حجة التفاوت وإن كان لها بعض الوجاهة في مجتمع إقطاعي أو رأسمالي من نوع ما وجد في القرون الماضية، إلا أن روح العصر الذي نعيش فيه لم تعد تسمح بالتفاوت الشديد في التوزيع. يضاف إلى ذلك أن سوء توزيع الدخل في الاقتصاديات الرأسمالية التي استكملت نموها الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى قصور الطلب الكلي الفعال عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل لمختلف موارد المجتمع الإنتاجية وعندئذ يكون تقليل التفاوت الكبير في توزيع الدخل ضرورة اقتصادية تمليها المحافظة على التشغيل الكامل إلى جانب ضرورته الاجتماعية .

أما فى الاقتصاديات الاشتراكية حيث يملك أو يسيطر القطاع العام على كل أو معظم ادوات الانتاج فى الاقتصاد؛ فإن الدولة تقوم عادة بوضع حد أقصى لما يجوز أن يمتلكه الأفراد من ثروات مغلة للدخل –عقارية كانت أو منقولة– مع تنظيم استخدامها، وهى المصدر الرئيسى للدخل بالنسبة لذوى الدخول المرتفعة، ووضع حد أدنى للدخل الشخصى يكفى لتوفير الحاجات السياسية لصاحبه ورفع مستوى إنتاجيته، وحد أقصى لا يسمح للدخول الشخصية عملا بتجاوزه. كما تسهم الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة والضرائب والمعونات السلعية والتحويلات الحكومية فى تضييق الفوارق المادية بين الأفراد .

وغنى عن البيان أن التوزيع الأمثل للدخل فى أى نظام اقتصادى لا يعنى المساواة التامة فى توزيع الدخل الأهلى بين الأفراد. فتساوى الدخول من شأنه أن يقوض الحوافز الاقتصادية فى المجتمع. كما أن الاعتماد على المشروعات الخاصة بدرجات متفاوتة فى عملية الانتاج يقتضى السماح بدرجات من التفاوت فى الثروة تكفى لتمكين الأفراد من إنشاء وإدارة المشروعات الانتاجية فى نطاق ما يسمح به القطاع الخاص . والنظم الاشتراكية لاتنكر الحوافز المادية وانما تحفز الأفراد ماديا ومعنويا على العمل والادخار، فتكيف الجزاء تبعا لاختلاف جهود الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم الخاصة واختلاف القيمة الاجتماعية للعمل الذى يؤدونه. كما تشجع الأفراد على الادخار واستثمار مدخراتهم فى المجالات المرغوبة أو المقبولة اجتماعيا كالسندات الحكومية والودائع الادخارية والتأمينات ونحو ذلك مع تقييد أو منع المليكة الخاصة لأدوات الإنتاج الرئيسية .

فإذا انتقلنا من المصالح الاقتصادية إلى المصالح الاجتماعية والسياسية لتقليل التفاوت الاقتصادى وجدنا أن روح العصر الذى نعيش فيه

لم تعد تسمح بالتفاوت الشديد فى توزيـــع الثـــروات والـــدخول ومـــستويات الاستهلاك بين الأفراد. رغم أن الثروات والدخول الكبيرة قد لا تكفل ســوى مجالا محدودا لمالية إعادة التوزيع فى كثير من الدول النامية بسبب قلة عدد ذى الثروات والدخول الكبيرة وكثرة عـــدد المعـــدمين وأصـــحاب الـــدخول المنخفضة من جهة، وضعف الإدارة الضريبية من جهة أخرى، إلا أن تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى يعتمد على تقليل التفاوت الاقتصادى بين أفراد المجتمع أكثر بما يعتمد على مقدار ما يمكن تحويله من الثـــروات والدخل . والسياسة المالية التى تقلل التفاوت الاقتصادى تقلل فى نفس الوقت ما يثيره من صراع طبقى وعدم استقرار سياسى .

ولا شك أن تنمية الاقتصاديات النامية تكون ضعيفة الأثر فى توفير أسباب الحرية والاستقرار إذا تركزت ثمارها بأيدى قليلة. بل إنه لابد لنجاح التنمية الاقتصادية فى أى بلد من إشراك الجماهير فيها وهو أمر لا يتحقـــق إلا بتوزيع أكثر عدالة لثمارها بين مختلف الفئات البانية للاقتصاد .

(5) السياسة المالية والاستقرار الاقتصادى :

غيرت نظرية كينز أساس المالية العامة وألقت ضوءاً جديـــداً علـــى العلاقة بين التمويل الحكومى وبين الدخل والعمالة فى الاقتصاد ، وأبـــرزت قدرة برامج الإيرادات والنفقات الحكومية على التأثير على مستوى النـــشاط الاقتصادى عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد.

وهـــذا هـــو جـــوهر مفهـــوم الـــسياسة الماليـــة التعويـــضية (Compensatory flacal policy) التـــى نـــشأت لمواجهـــة التقلبـــات والاقتصاديات فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، ومقتضاها أن برامج الايرادات والنفقات الحكومية فى هذه البلدان يجب أن تتجه فى المقام الأول نحو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع

الانتاجية فى مواجهة ما تتعرض له من تقلبات عبر السنين ، عن طريق الحيلولة دون قصور الطلب الكلى الفعال أو تقلب مستواه وذلك بالتعويض عن تقلب الإنفاق الخاص بزيادة الإنفاق الحكومى أو خفضه بما فى ذلك استحداث عجز أو فائض بالميزانية على حسب الأحوال لاستيعاب البطالة التى تنشأ عن قصور الطلب الفعال فى محيط من وفرة الموارد الانتاجية وقدرة الجهاز الانتاجى على زيادة الدخل والعمالة، أو استبعاد الاتجاهات التضخمية التى تنشأ عن زيادة الطلب الفعال زيادة كبيرة تفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج .

غير أن التحليل الكينزى ليست له قيمة كبيرة بالنسبة لدعم الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية سواء تعلق التطبيق بالفترة القصيرة أو بالمدى الطويل بسبب اختلاف بنيان الاقتصاد القومى فى هذه البلدان عنه فى الدول المتقدمة واختلاف العوامل التى تسبب التقلبات الاقتصادية أو تؤثر فيها فى كل منها. فبينما تنشأ التقلبات الدورية التى تتواتر على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عن تقلبات الطلب الفعال فى الاقتصاد، تنشأ التقلبات الرئيسية التى تتعرض لها الدول النامية أصلا فى تلك الدول ثم تنتقل إليها من خلال التجارة الدولية بسبب اختلاف البنيان الراهن لاقتصادها القومى ولعلاقاتها الاقتصادية الخارجية وضعف سيطرتها على مستوى النشاط الاقتصادى به نتيجة لامعانها فى التخصص فى الانتاج الأولى مع ارتباطها الكبير بالتجارة الدولية، مما يجعلها شديدة الحساسية لما يحدث فى أسواق صادراتها ومصادر وارداتها من تقلبات، بينما تملك الدول المتقدمة جهازا انتاجيا قويا يتمتع بدرجة كبيرة من المرونة، ويتميز الجهاز الانتاجى فى الدول النامية عموما بالضعف والجمود وقلة المرونة وعدم القدرة على تشغيل الموارد العاطلة بما يقلل استجابته لتغيرات الطلب الفعال فى الاقتصاد. ومن

هنا كانت السياسة المالية التعويضية أقل أثراً في اقتصاديات التصدير الأولى منها في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة .

ففي فترات الانكماش ينخفض مستوى الانتاج والعمالة في الدول الرأسمالية المتقدمة ويقل طلبها على المواد الأولية – وتشكل أسواقها الرئيسية – فيقل حجم صادرات الدول النامية منها كما تنخفض أسعارها بنسبة أكبر بسبب قلة مرونة عرضها بما يؤدى إلى تدهور الدخل والعمالة بها . كما تنخفض أسعارها بنسبة أكبر بسبب قلة مرونة عرضها مما يؤدى إلى تدهور الدخل والعمالة بها . وفي مثل هذه الظروف يكون مجال السياسة المالية التعويضية بزيادة تيار الإنفاق العام عن طريق التمويل بالعجز لمواجهة الانكماش محدودا للغاية فضلا عما يكتنفها من مخاطر . فتوسع الطلب الداخلي بهذه البلدان لن ينجح في إنعاش صناعات التصدير – حيث يتركز الدخل والعمالة – متى كان وجودها يرجع إلى انخفاض الطلب الخارجي ، وعندئذ تؤدى زيادة القوة الشرائية إلى زيادة الطلب على الايرادات بسبب ارتفاع الميل للاستيراد فيها . ولما كانت الصادرات منخفضة، فإن زيادة الواردات من شأنها أن تؤدى إلى اختلال التوازن الخارجي ما لم تتوافر احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي لتمويلها . كما يؤدى تقييد الايرادات لتجنب عجز ميزان المدفوعات إلى اتجاه الزيادة في الطلب نحو المنتجات المحلية مما قد يقلل البطالة إلى حد ما، غير أنه يؤدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية بدرجة أكبر من زيادة الانتاج والعمال بسبب ضعف وجمود الجهاز الانتاجي وقلة مرونة العرض وعدم قابلية الموارد للانتقال .

وبذلك تؤدى زيادة الثقة الشرائية نتيجة لزيادة تيار الانفاق العام والتمويل بالعجز في فترات الانكماش في الدول النامية إلى ارتفاع الأسعار المحلية دون أن تسهم كثيراً في زيادة الانتاج والعمالة بسبب اختلال بنيانها الاقتصادي وضعف وجمود جهازها الانتاجي وعدم وجود طاقات إنتاجية

عاطلة يتوقف تشغيلها على مجرد توسع الطلب النقدى بها ، بينما تؤدى زيادة الإنفاق العام مع التمويل بالعجز فى الدول الصناعية المتقدمة إلى ارتفاع مستويات الانتاج والعمالة بسبب ما تتميز به اقتصادياتها من قوة وتنوع ومرونة ، مما فسر علة عجز السياسة المالية التعويضية عن مواجهة الانكماش فى تلك البلدان .

أما فى فترات الرخاء فإن ارتفاع مستوى الانتاج والعمالة فى الدول المتقدمة يزيد طلبها على المواد الأولية ، فيزداد حجم صادرات الدول النامية منها كما ترتفع أسعارها بسبب قلة مرونة عرضها ، مما يؤدى إلى ارتفاع دخلها وانخفاض البطالة السافرة والمقنعة إلى حد ما ، غير أن ارتفاع مستوى الطلب الفعال فى هذه البلدان لا يؤدى إلى استيعاب البطالة بقدر ما يؤدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية بسبب عدم توافر الجهاز الانتاجى اللازم لتشغيل الموارد العاطلة .

وتعتبر السياسة المالية التعويضية بزيادة الضرائب – لاسيما الضرائب على الصادرات – وتقليل الإنفاق العام مع تكوين فائض بالميزانية أقوى أثراً فى ضبط التضخم فى الدول النامية من السياسة العكسية فى مواجهة الإنكماش بهذه البلدان . وقد أثبتت تجربة الهند خلال الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين وفى أعقابها ما يمكن أن يكون للنظام الضريبى الملائم من أثر فعال فى تقييد سير التضخم فى الدول النامية وبقدر ما ينشأ التضخم عن ارتفاع مفاجئ فى الصادرات يكون فرض الضرائب عليه أكثر فعالية من رفع مستوى الضرائب عموماً .

وينصح الدول النامية عادة بتكوين احتياطيات كافية من النقد الأجنبى فى أوقات الرخاء لتمويل الأشغال العامة والواردات فى أوقات الكساد .وقد قام كثير من هذه البلدان بزيادة الضرائب على الصادرات وتعديل أسعار الصرف خلال الانتعاش الذى صاحب الحرب الكورية لامتصاص بعض

المكاسب العفوية فى قطاع التصدير وتوفير قدر كاف من النقد الأجنبى غير أن احتياطات التثبيت لا تستطيع مواجهة أى انكماش حاد تتعرض له البلدان المنتجة للمواد الأولية، كما أن الحاح التنمية الاقتصادية فى هذه البلدان يجعل من الأفضل استخدام هذه الموارد فوراً فى تكوين رأس المال الإنمائى وبناء الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بدلا من تجميدها انتظاراً لموجات الانكماش .

يضاف إلى ذلك أن جانبا كبيرا مما يؤول إلى الدول النامية من زيادة فى حصيلة صادراتها من المنتجات الأولية فى فترات الرخاء يعود بالتالى إلى الدول المتقدمة من خلال ارتفاع أسعار ما تستورده منها من منتجات صناعية، فضلا عن حاجتها إلى زيادة وارداتها من هذه الدول لمواجهة فى التضخم قوى فترات الرخاء .

وغالبا ما تتعقد محاولات تدعيم الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية بسبب المركز التحكمى للاستثمارات الأجنبية فى انتاجها الأولى وميلها إلى تأمين أرباحها فى الخارج وانتهاج السياسات اتى تحددها مراكزها الرئيسية فى الدول الرأسمالية المتقدمة وبما يخدم مصالحها دون مراعاة الظروف أو احتياجات البلدان التى تعمل فيها .

وغنى عن البيان أن استخدام السياسة المالية التعويضية لمواجهة التقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها الدول النامية من شأنه أن يزيد حدة ما تتعرض له مالية الدولة من عدم استقرار فى هذه البلدان . فحصيلة ضرائب الصادرات تتقلب بطبيعتها تبعا لتقلب حجم أسعار الصادرات ، وتعديل فئاتها يؤدى إلى زيادة حدة تقلبات ايراداتها ، حيث يقترن ارتفاع حجم وأسعار الصادرات وارتفاع فئات الضرائب عليها ، كما يقترن انخفاض حجم أسعار الصادرات برسوم صادرات منخفضة. وكذلك تزداد حدة عدم استقرار الايرادات الحكومية نتيجة لأثر تقلبات الصادرات على حجم الايرادات ، حيث يقترن ارتفاع حصيلة الصادرات بازدياد حجم الواردات بسبب وفرة

النقد الأجنبى ومن ثم بارتفاع إيرادات ضرائب الاستيراد ، كما يقترن تدهور حصيلة الصادرات وما تغله من نقد أجنبى بانخفاض الواردات وإيرادات الحكومة من الضرائب عليها.

وقد أوضح المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لمنظمة الأمم المتحدة أن إبقاء الدولة المتقدمة على مستويات مرتفعة النشاط الاقتصادى فى بلادها وزيادة طلبها على المادة الأولية مع تحرير تجارتها يعتبر أنجح مساعدة تستطيع هذه الدول تقديمها لتدعيم الاستقرار الاقتصادى فى الدول النامية.

وإذا كانت السياسة المالية التعويضية فى الدول النامية تستطيع مع غيرها من الوسائل تخفيف بعض آثار التقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها هذه البلدان لاسيما فى فترات التضخم، فلا شك أن السبيل الرئيسيى إلى حمايتها مما تتعرض له من تقلبات إنما يكون بتنمية اقتصادياتها عن طريق التصنيع وما يتضمنه من تحريرها من حالة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومن هنا كان نتيجة السياسة المالية فى الدول النامية بصفة أساسية نحو تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد القومى يخدم فى نفس الوقت أهداف الاستقرار الاقتصادى بها عن طريق دعم وتنويع انتاجها وبالتالى تقليل حساسيتها للتقلبات الخارجية. وينصح لهذه البلدان بأن تضمن برامجها الإنمائية بنسبة كافية من المشروعات التى يمكن تعجيل أو تأخير تنفيذها عبر الدورات حتى تتسم عملية التنمية بدرجة من المرونة فى مواجهة التقلبات التى تتعرض لها اقتصادياتها .

وكما يمكن أن تسهم السياسة المالية فى مواجهة موجات التضخم والانكماش التى تتعرض لها الدول النامية نتيجة التقلبات الاقتصادية

الخارجية على نحو ما تقدم، تعتبر السياسة المالية من جهة أخرى أداة فعالة لمواجهة ما يغلب أن يصاحب التنمية الاقتصادية فى هذه البلدان من ضغط تضخمى لاسيما بامتصاص الأرباح الاستثنائية للمنتجين والتجار وتقييد الاستهلاك المحلى فى حدود الانتاج أو العرض المتاح.

وأخيرا فإن الوظيفة الاستقرارية للسياسة المالية لا تقتصر على الاقتصاديات الرأسمالية وحدها، وإنما تتعداها إلى الاقتصاديات الاشتراكية. فرغم أن هذه الأخيرة لاتتعرض للتقلبات الاقتصادية التى تتوارد على النظم الرأسمالية بحكم قيامها أساساً على التخطيط الشامل إلا أنها كثيرا ما تتعرض لاختلال ما يجب أن يتوافر من تناسق بين التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية بسبب عدم الدقة فى وضع أو تنفيذ الخطط الإنمائية. وعندئذ تلعب الضرائب دورا هاما فى إعادة التوازن بين التدفقين الحقيقى والنقدى.

* * * * * * *

وبعد العرض المتقدم بيانه، يثور تساؤل هام وجوهري، هل التزمت الدول الرأسمالية المتقدمة بهذه المبادئ العلمية السابق بيانها خلال السنوات الأخيرة، وما هى النتائج التى ترتبت على عدم الالتزام بها على مستوى الاقتصاد العالمي؟

ويتناول المبحث الثالث ، محاولة الإجابة على هذا السؤال.

المبحث الثالث

نهاية زمن الرأسمالية المالية
وبداية عصر رأسمالية الدولة

ومع الخسائر الفلكية والتكاليف الباهظة والمرعبة للأزمة العالمية فإن سوق المال الأمريكية والعالمية افتقدت إلى " رمانة الميزان" التى كانت دائما تضمن انضباط المعاملات وانتظامها والمتمثلة فى " الثقة والأمـان" فـى الأسواق والمؤسسات والمصارف ودخل الجميع إلى نفق " نقـص الـسيولة المالية " المظلم مع ارتفاع المخاطر وضخامة خـسائر أصـحاب الأمـوال وأصبح المنقذ الوحيد والملاذ الأول والأخير لتوفير السيولة فـى الأسـواق المالية هى البنوك المركزية والقروض الحكومية الميسرة الـشروط التـى تتغاضى عن المعايير الصارمة والدقيقة للائتمان لمنع الإفلاس والسقوط .

وبحكم ضخامة الأزمة وكارثية المخاطر المترتبة عليها على مجمل الأوضاع الاقتصادية فى أمريكا وأوروبا والدول الصناعية المتقدمة وكـذلك الدول النامية، وما تعنيه مؤشراتها من احتمالات قويـة لوقـوع الاقتـصاد العالمى فريسة للكساد العظيم بكل آلامه ودماره وقسوته فإن المحصلة الأولية للأزمة تضمنت الاعلان عن فشل ونهاية عصر "الرأسمالية الماليـة" بكـل أرباحها الخيالية والمصطنعة التى تتحقق بالدرجة الأولـى والأسـاس مـن المضاربات حيث اكتشف العالم بصورة صادمة وفجائية أن أمواله وأعمـال أسواقه المالية ومصارفه تدار بعقلية وقواعد "كازينوهات القمار" وكأن أسواق المال تحكمها نفس قواعد الاقتصاد الأسود أو الاقتصاد الخفى التى تديره فى كل العالم عصابات الجريمة المنظمة الخارجة عن القانون والرافضة لقيـوده وضوابطه وآفاق العالم على الحقيقة المروعة والمرعبة التى تؤكد أن أسواق المال والمؤسسات المالية والمصارف تقامر بأموال الآخرين وعندما تخـسر

فإن كلفة الخسارة يسددها دافعى الضرائب من مجموع المواطنين فى صورة برامج ودعم ومساندة حكومية يتم دفعها فى اللحظات الأخيرة لإنقاذ مجمل الأوضاع الاقتصادية من الوقوع فى براثن الكساد التضخمى بكل ما يعنيه من إفلاس وتصفية للأصول المستثمرة وفقدان للوظائف والبطالة والمعدلات المروعة والمرعبة للتضخم وانفلات الأسعار التى تقف الغالبية العظمى بلا حيلة فى مواجهتها وتقع الغالبية معه بصورة فجائية فى دائرة الفقر والاحتياج والعجز عن مواجهة متطلبات الحياة الضرورية .

(1) الأرباح الخيالية ورأسمالية كازينوهات القمار :

وفى أمريكا الاقتصاد الرأسمالى الأول عالمياً فإن احتدام الأزمة وعلى امتداد أقل من شهر لم تتضمن فقط اشهار افلاس الرأسمالية المالية ، وتغيير صورة وشكل وول ستريت، والاعلان عن ولادة جديدة لسوق المال والمؤسسات المالية والمصارف ، ولكنها أكدت معانى جديدة لاقتصاد السوق والحرية الاقتصادية عندما ارتبطت الأزمة بغياب الشفافية وعدم احترام قواعد الائتمان المصرفى فى تحديد المخاطر والتحوط لمواجهتها وعندما ارتبطت الأزمة أيضاً بتأكيد غياب الرقابة الحكومية اللازمة والضرورية والتراخى فى فرض الضوابط والقيود على الأعمال والمعاملات المالية مع الإفراط فى الحرية والتحرير ، وإن الثمن الفادح والباهظ تمثل فى تغافل المؤسسات المالية والمصارف والأسواق عن قواعد ومعايير الكفاءة مع التضحية بقواعد الرشاد الاقتصادى بهدف تحقيق الأرباح الطائلة والخيالية فى الأجل القصير والأجل المتوسط بغض النظر عن الرؤية المستقبلية طويلة الأجل ومقتضياتها واحتياجاتها التنظيمية والفنية والإدارية والمحاسبية حتى امتلأت قوائمها المالية عبر سنوات بتجاوزات فادحة وفاسدة خرجت عن نطاق تدقيق المحاسبين والمراجعين ولم تكلف الأجهزة

الرقابية المالية للدول نفسها بمراجعتها وضبطها مادام الازدهار قائم على الأرباح الخيالية التى تتحقق لكبار المساهمين وكبار الرؤساء والمديرين .

وقد جاء كل ذلك بمباركة تشريعات أصدرها الكونجرس الأمريكى الخاضع لسيطرة فكر اليمين وفى مقدمتها تشريع صادر فى أكتوبر عام 1999 يقضى بإلغاء القيود الشديدة التى كانت مفروضة على قطاع المال الأمريكى منذ الكساد العظيم فى الثلاثينيات من القرن العشرين ووفقا لهذا التشريع فان حرية التنافس تم السماح بها فى كل أنواع الخدمات المالية – القروض – الاستثمار – التأمين " ومع عام 2000 انفجرت فقاعة شركات البرمجيات الأمريكية وانهارت أسعار أسهمها فى البورصة بشكل حاد ، وتواصلت تداعيات الأزمة حتى عام 2002 . ووصلت حصيلة خسائر المتعاملين فى البورصة على أسهم هذه الشركات إلى نحو 7 تريليونات دولار وبدأت الجذور الحقيقية للأزمة المالية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وما ارتبط بها من بوارد ركود اقتصادى عميق استغلته إدارة الرئيس بوش الإبن لتأكيد توجيهات اليمين المحافظ الاقتصادية حيث قامت بتخفيضات حادة ومتوالية لأسعار الفائدة للدولار وخلال عامين فقط انخفض سعر الفائدة الرئيسية من 6.5% إلى 1% فقط لاغير مما صنع المناخ الملائم للعديد من الفقاعات فى الاقتصاد الأمريكى كان فى مقدمتها " الفقاعة العقارية" التى تسببت فى مضاعفة أسعار العقارات بنسبة لا تقل عن 100% خلال سبع سنوات ابتداء من عام 2000 وما ارتبط به من الحاجة إلى توفير سيولة مالية ضخمة بأساليب وأدوات مالية مبتكرة لا تعكس حقيقة معاملات الأسواق بقدر ما تعكس تسييلا للعقود العقارية فى معاملات داخلية بين المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين وشركات الاقراض العقارى

بالتغاضى عما تتضمنه من درجات عالية من المخاطر غير المضمونة وغير المحسوبة بالدقة الائتمانية اللازمة والمطلوبة .

وفى ظل هيمنة الرأسمالية المالية على الاقتصاد الأمريكى والأوربى والعالمى فإن صناعة المال الأمريكية مارست نموذجا احتكارياً فريداً دفعها للوقوع فريسة لعقلية المقامرين فى كازينوهات القمار بالاندفاع الطائش لتحقيق الربح بعيداً عن القواعد والنظم الرأسمالية ، حيث تشير مجلة الإيكونوميست البريطانية الشهيرة إلى أن صناعة المال الأمريكية حصلت على 10% من أرباح الشركات عام 1980 مقابل قروضها وخدماتها المالية المختلفة لهذه الشركات فى حين أن حصة صناعة المال الأمريكية تضاعفت أربعة أضعاف مع عام 2007 وتبلغ تقديرات أرباح صناعة المال المباشرة فى العقد الأخير 1.2 تريليون دولار، ومع هذه الأرباح الخيالية والمجنوعة فإن صناعة المال تحولت إلى الصناعة الرأسمالية الأولى وتراجعت أهمية القطاعات الانتاجية والخدمية الحيوية وأصبح تدوير المال فى الأسهم والسندات والمشتقات المالية المبتكرة ومضاربات المعادن النفيسة والنفط يأتى فى مقدمة الأنشطة الرأسمالية ويتفوق على ما عداه من حيث الأرباح والمعاملات والأهمية .

ومع الارباح الخيالية والطائلة لصناعة المال الأمريكية فإن ضخامة تكلفة كوارثها وأزماتها بالغة الضخامة كما أن تكلفة الانقاذ عالية للغاية ، وتشير تقديرات خدمة بلومبيرج الاقتصادية الأمريكية المتخصصة إلى أن الأزمة المالية لأسواق المال والمرتبطة بالاعلان عن افلاس بنك ليمان براذرز رابع أكبر البنوك الاستثمارية الأمريكية يوم 16 سبتمبر 2008 أدت إلى خسائر لحملة الأسهم فى بورصات العالم المختلفة تقدر قيمتها بنحو 3.6 تريليون دولار فى ثلاثة أيام وارتفعت إلى 4 تريليونات دولار فى أربعة أيام، كما تشير إلى أن أصحاب الأسهم فى بورصات العالم المخلتفة خسروا

خلال عشرة أشهر من الأزمة " نوفبمر 2007 – أغسطس 2008" نحو 19 تريليون دولار من قيمة الأسهم ويوضح هـذه الـصورة القاتمـة الـسوداء الانخفاضات الحادة المفاجئة لقيمة اسهم المؤسـسات الماليـة والمـصارف الأمريكية التى دخلت دائرة الأزمة حيث خسر سهم "ايـه أى جـى" شـركة التأمين الأمريكية العالمية العملاقة 93% من قيمته فى ظل أحاديث التعثـر المالى خلال شهرين وخسر السهم 61 % من قميته الـسوقية فـى الفتـرة الأخيرة من عام 2008 عندما تصاعدت وتيرة أحاديث الافـلاس وقبـل أن يعلن مجلس الاحتياط الفيدرالى ووزارة الخزانة التدخل لمساندة الشركة بضخ سيولة جديدة تبلغ 85 مليار دولار كما فقد سهم مصرف جولـدمان سـاكس الأمريكى العملاق 45% من قيمته قبل الاعلان عـن خـضوعه لاشـراف الإدارة الأمريكية بشكل مباشر ، بالإضافة إلى مصرف مورجان سـتانلى ، فى ظل هذه الهزات العنيفة فى الأسواق المالية فـإن المؤسـسات الماليـة الأمريكية فقدت نحو 1.2 تريليون دولار من القيمة السوقية لأسـهمها منـذ أغسطس 2007 وهو ما يعادل أرباحها داخل السوق الأمريكية فقـط مـن تعاملها مع الشركات خلال العقد الأخير من الزمن بخلاف خسائرها المذهلة المروعة من القروض الرديئة سيئة السمعة الاستثمارية التجارية وخـسائره المذهلة المروعة من القروض الردئية سيئة السمعة الاستثمارية والتجاريـة وخسائرها فى المضاربات وأسواق المال والمعادن وكارثية خـسائرها فـى القروض العقارية بما يحتم زيادة رأسمالها بمبالغ طائلة .

ولا يقل عن ذلك أهمية خسائر سوق العمـل والمرتبطـة بوظـائف الكفاءات العالية حيث فقد مائة ألف وظائفهم فى القطاع المالى مذ بداية عـام 2008 وهناك 50 الف وظيفة أخرى فى الطريق للضياع ومع افلاس بنـك ليمان برانرز فان 26 ألف وظيفة اختفت من خريطة القطاع المالى الأمريكى

(2) امريكا والهيمنة الاقتصادية الحكومية :

ومع السقوط المدوى لامبراطورية صناعة المال الأمريكيــة بكــل خسائرها وفضائحها المالية والأدارية والتنظيمية والفنية التى سيتكشف الكثير من فسادها ووجها القبيح خلال الفترة القريبة المقبلة بعد أن تهدأ صــرخات الهلع والفزع من الافلاس والخسائر والفوضى، فإن هناك واقعا جديدا لايمكن إنكاره يفرض نفسه على صناعة المال الأمريكية، ولا بد أن تكون له تأثيراته وتفاعلاته العاجلة على خريطة صناعة المال العالمية بشكل ســريع وقــوى خاصة بعد خضوع مصرف جولدمان ساكس ومصرف مورجــان ســتانلى للاشراف المباشر للادارة الحكومية الأمريكية وما تعنيه من تخليهمــا عــن وضعهما كآخر بنكين مستقلين للأعمال فى " وول ستريت" شارع البورصــة فى نيويورك والمال" فى اعلان غير مسبوق عن تدخل حكومى واسع النطاق ومباشر فى الأنشطة المالية بخضوعه للوصاية المباشرة لمجلــس الاحتيــاط الفيدرالى الذى هو البنك المركزى الأمريكى وكذلك اشراف وزارة الخزانــة والجهات المسئولة عن مراقبة ومتابعة أسواق المــال والمؤســسات الماليــة وبالقدر نفسه من الأهمية فإن نهاية وضعية بنوك الأعمال المستقلة والخاصة يعنى انتهاء عهد المصارف الاستثمارية الأمريكية بمفهومها التقليدى والدارج المرتبطة بالدرجة العالية من حرية الحركة وحرية التصرف وبالقدر الأدنى من القواعد والضوابط المصرفية وبداية عهد جديد لخضوع كل المــصارف للقاعدة المصرفية الصارمة والمنضبطة والاشــراف الحكــومى المباشــر، وبالتدخل المباشر فى تعيين القيادات والمديرين وكبار المسؤلين وعزل كل المسئولين والقيادات السابقة التى تسببت فى الكارثة والأزمة والانهيار .

وترتبط نهاية عصر الرأسمالية المالية بتطبيق ما يطلق عليــه فــى أمريكا خطة " الهيمنة الاقتصادية الحكومية " وهى خطة تصل فى جوانبهــا

الرئيسية والمهمة إلى تأميم عمالقة المؤسسات المالية ومؤسسات الاقـراض العقارى والمصارف وهو ما يسميه البعض بوضعها " تحت الوصاية " من باب التهذيب والتحشم الرأسمالى وحتى لا يصاب اليمين المحافظ واليمـين المتطرف المتعصب للنظريات والمفاهيم الجامدة لاقتصاد السوق بالـصدمة وحتى لا يتعرض عبدة الحرية الاقتصادية للذعر وخيبة الأمـل خاصـة أن أصحاب رصاصة الرحمة لصناعة المال الأمريكية هـم غـلاة المـدافعين بأقصى درجات الدفاع عن الحرية الاقتصادية المطلقـة والمـؤمنين بأشـد درجات اليقين بقدرة اقتصاديات السوق على تصحيح الأخطاء والوصول إلى بر الأمان فى غياب التدخل الحكومى بأدنى درجاته وأبسط أساليبه.

وفى أحاديث الهيمنة الاقتصادية الحكوميـة علـى صـناعة المـال الأمريكية فإن الأكثر أهمية لا يرتبط بفرض الوصاية التـى هـى التـأميم بالمفاهيم الاقتصادية الدارجة والمتعارف عليها دوليا ولكن المهم هو الإنهاء شبه الكامل لحرية القطاع الخاص ودوره فى صناعة المال وإنهاء مفهـوم المصارف والمؤسسات المالية المستقلة الخاصة حتى كشركات مساهمة التى جرى العرف فى النظم الرأسمالية على تسميتها الشركات العامـة بحكـم أن المساهمة مفتوحة فيها للكافة والجميع من خـلال معـاملات البورصـة ولا تقتصر ملكيتها على افراد أو فئة محددة صغيرة وهو ما يعنى وضـع قيـود صارمة على حقوق الملكية الخاصة فى هذه الصناعة الرأسـمالية المهمـة ويكشف عن اقتناع خطير فى الدولة الرأسمالية الأكبر والأقوى عالمياً بعـدم كفاءة رأس المال الخاص لإدارة صناعة المال وتوجيهها أو بالأصح يعلق الجرس فى رقبة الملكية الخاصة ويمنعها من الاقتراب وحتـى فـى حالـة اقترابها فإن ما يفرض عليها من قيد ورقابة وتدخل مباشر يصل إلى حـدود الاعلان عن عدم أهليتها ونقصان هذه الأهلية إلى حدود خضوعها للوصاية

أو التأميم شبه الكامل بمعانى الملكية وبمعانى الإدارة وبمعـــانى المـــسئولية والتنفيذ والرقابة الصارمة إلى الأعمال وتقييدها من المنبع .

وما صدر من قرارات بالوصاية والتأميم واشهار الإفلاس لـــصناعة المال يعكس ضخامة تكاليف خطط الإنقاذ والاصلاح ، ووفقا لمـــا أعلنتـــه الإدارة الأمريكية فإن خطة إنقاذ النظام المالى والمصرفى تبلغ تكلفتها 700 مليار دولار ، وفى الوقت نفسه فإن وزارة الخزانة طلبت من الكونجرس أن يتم رفع الحد الاقصى للدين الحكومى الفيدرالى إلـــى 11.3 تريليـــون دولار ويبلغ الحد الأقصى حالياً 10.6 تريلون دولار مما يعنى عمليا أن تقـــديرات التكلفة الحقيقية المحتملة لمواجهة الأزمة وتداعياتها التى مازالـــت مفتوحـــة على احتمالات كثيرة تصل إلى 1.8 تريليون دولا وهو ما يرفـــع التكلفـــة لأكثر من 250% من التكلفة المعلنة رسميا فى الوقت الراهن .

(3) رأسمالية الدولة وقيود الملكية الخاصة :

ما قامت به الإدارة الأمريكية المنتمية لليمين المحـــافظ المتطـــرف سياسيا واقتصاديا وعقائديا فى الفترة الأخيرة من حكم الرئيس بوش الابـــن، يعلن عن بداية حقبة جديدة للمفاهيم الاقتصادية الرأسمالية الواقعية والعمليـــة فى مواجهة الأزمات الكبرى بالتبنى الواضح والصريح والتطبيقـــى لمفهـــوم رأسمالية الدولة الحديثة بعد عقد من الخصخصة العشوائية والواسعة النطاق فى مجال الصناعة الرأسمالية الأولى ، وهى صناعة المال وهى ظاهرة لا تعكس فقط ظروف الأزمة المالية الكبرى وتداعيات أزمة الائتمان المصرفى ونقص السيولة الشديد ولكنها تعكس أيضا ظـــاهرة تنـــامى دور " صـــناديق الاستثمار السيادية " فى الاقتصاد العالمى ، وهى تلك الصناديق الاستثمارية المملوكة للدول صاحبة الفوائض المالية وما تملكه هذه الصناديق من أصول عالمية مباشرة وغير مباشرة تتنامى بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأخيـــرة

وهى صناديق الأكبر منها صناديق سيادية لدول عربيـة خليجيـة وأيـضا صناديق سيادية لدول آسيوية فى مقدمتها الصين وحذرت كثير من الكتابات الغربية من دور هذه الصناديق الاستثمارى عالميا ووصـفتها بالرأسـمالية الرديئة بحكم تصنيفها للدول مالكة هذه الصنادق بأنها دول غير ديمقراطيـة كانت دائما تصنف على الجانب الآخر ما تسميه بالرأسمالية الجيدة، متمثلا فى الاستثمارات المملوكة لشركات ومؤسسات وأفراد فى الدول الديمقراطية والمملوكة للقطاع الخاص بشكل محدد، ولكن الأزمة الطاحنة أضـافة إلـى الواقع الدولى الانتقال لعصر رأسمالية الدول بأبعاد متكاملة شاملة تتضمن ما يلى :

(1) تأميم صناعة المال واخضاعها للإشراف والملكية والوصاية الحكوميـة مع الالتزام بضمان سلامة المعاملات والأعمال وكفاءتها وتوفير السيولة المالية اللازمة لنشاطها وضمان القروض المتعثرة حماية للمتعاملين كما حدث فى فقاعة الرهن العقارى حتى لا يفقد المزيـد مـن المـواطنين الامريكان مساكنهم وحتى لا يؤدى تعثرهم إلى حرمانهم من الائتمـان المصرفى بكل صوره وأشكاله مع اخضاع النشاط ومعاملاته وأعمالـه للرقابة الشديدة والتدخل الحكومى المباشر فى الإدارة .

(2) التشدد فى الاجراءات الحمائية المفرضـة علـى تـدفق الاسـتثمارات الخارجية المباشرة وتقييدها إلى حدود الحرمان مـن تملـك الأصـول الانتاجية والخدمية وفى مقدمتها الأصول المالية .

(3) بروز الدور المهيمن المسيطر للدول على النشاط الاقتصادى من خـلال التدخل المباشر فى الإدارة وفى تسيير الأعمال وكأنه اعلان عن فيتـو قاطع وصارم لدور الملكية الخاصة فى قطاعات حيوية وإستراتيجية من النشاط الاقتصادى هو ما يعيد إلى الأذهـان مفـاهيم سـيطرة الدولـة الرأسمالية على المرافق والخدمات العامة والأنشطة الرئيسية وتـدخلها

المباشر بالتنظيم ووضع القيود على مباشرة الأعمال وتدخلها المباشر بالتأميم والملكية [راجع المبحث الثاني من هذا الباب].

(4) أعادت الأزمة العالمية الكبرى تأكيد أن الرأسمالى الكبير الوحيد القادر على تحمل التكلفة الباهظة للأزمات يتمثل فى الدولة فقط لا غير وأن الأزمات الخانقة الحادة لابد وأن تتحمل الحكومات تكاليف مسئوليات العلاج والحل المباشر بحكم أن القطاع الخاص مهما يكن عملاقا ومهما يكن قويا وكبيرا -كما فى حالة صناعة المال الأمريكية- لا يقوى وحيدا على مواجهة أزماته وعثراته الكبرى، وإن الحكومات مسئولة عن استخدام كل أساليب ووسائل الاصلاح والعلاج المالية والتشريعية والاجرائية والتنظيمية والرقابية .

(5) أن تأخر الحكومات فى التدخل المباشر يتسبب فى تصاعد الأزمات واتساع نطاقها وتردد البنك المركزى الأمريكى ووزارة الخزانة فى منع افلاس بنك ليمان براذرز لدعاوى ايديولوجية ترتبط باقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية دفع الأزمة المالية إلى حافة الهاية .

(6) أن المفاهيم التقليدية التى سادت لعقود طويلة فى النظم الرأسمالية المتقدمة والقائلة إن مصالح الشركات الكبرى والعملاقة التى تحولت لشركات ديناصورية متعددة الجنسية تشكل المصلحة الحقيقية للدولة قد أصبحت مفاهيم بالية قديمة ومتخلفة فى ضوء خبرة تأميم العمالقة الكبار وتقليم أظافرهم لضمان المصلحة العامة ومنع الأوضاع الاقتصادية من الانهيار والفوضى .

وعلى الرغم من سخونة ايقاع الأحداث الامريكية والعالمية وما فرضته من فلسفات ومفاهيم حديثة فإن ذلك لا يمكن أن يعنى على الإطلاق أن الرأسمالية أعلنت الكفر بالملكية الخاصة والمبادرات الخاصة ودورها وأهيمتها فى صناعة التقدم والابتكار والأرباح وتوسيع نطاق التنافسية ورفع

معادلات الكفاءة والرشاد والاقتصاد ولكنه تصويب يعيد مفاهيم اقتـصاديات السوق والحرية الاقتصادية إلى صوابها ورشدها الرأسمالى الصحيح والدقيق القائم، إن كل ذلك مرهون بمصالح المستهلك ليس من منظور الفرد ولكن من منظور مجموع ومجتمع المستهلكين، أن الإضرار بهذه المصالح خط أحمـر لايمكن السماح بتجاوزه وتخطيه .

لقد هلل العالم الرأسمالى وأنصاره لنظرية فوكوياما المفكر الأمريكى الذى أعلن عن نهاية التاريخ بـسقوط الـشيوعية وانهيـار الأمبراطوريـة السوفيتية والمعسكر الاشتراكى واستقرار بوصلة التاريخ ومساره فى أحضان الرأسمالية بمفهومها التقليدى الجامد اقتصاديا بميراثها التاريخى المتصل القائم على سيادة الغرب حضارته وفلسفته على العالم من خـلال الـدور القائـد للامبراطورية الأمريكية الصاعدة وجاءت الأزمة لتثبت أن نظرية فوكوياما خارج سياق التاريخ والجغرافيا وإن مكانها الطبيعى والعملى فـى متـاحف التاريخ جنبا إلى جنب مع نظريات ماركس وانجلز ولينين.

لقد تناسى العالم بسرعة مخيفة كارثة النمور الاقتـصادية الآسـيوية التى كان محورها أسواق المال والمصارف والمؤسـسات الماليـة وفـساد القروض وفساد الدول والحكومات والإدارة مع غياب الشفافية وإهمال الكفاءة وحساب المخاطر وكان المصدر الرئيسى للقروض الرديئة سـيئة الـسمعة البنوك الأوربية والبنوك الأمريكية وأدوات التلاعب والفـساد فـى الأزمـة وكانت هى البنوك المحلية فى الدول الآسيوية وخلال عقد من الزمان فقط لا غير انتقلت عدوى الأزمة بتفاصيلها الدقيقة بوقائعها المكررة إلى أمريكا القوة الأعظم والأكبر وأصابت الصناعة الرأسمالية الأولى فى مقتل وانهت زمـن الرأسمالية المالية وأعلنت بدء رأسمالية الدولة بعد أن تحولت صناعة المـال إلى كازينو للقمار تدار بعقل ومنطق الجريمة المنظمة الباحثة عـن الـربح الفاحش بغض النظر عن الثمن والتكاليف .

الخلاصة

نخلص من كل ما سبق إلى أن الفكر الإقتصادى الرأسمالى قدم لنـــا آراء متعددة فيما يتعلق بحدود تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى حيث ذهب كل من الطبيعيين والتقليديين والتقليديين الجدد والمحافظين إلى ضرورة عدم تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى إلا فى أضيق الحدود لأن من شأن التدخل الواسع أن يضعف الإقتصاد، فكلما كان تدخل الدولة أقل في الاقتصاد كلمـــا كان الاقتصاد أكثر قوة وهناك اختلافات محدودة فيما بينهم بالنسبة لأســلوب التدخل، وفى الجانب المقابل نجد بعض الاقتصاديين الرأســماليين يطـــالبون بضرورة التدخل الواسع للدولة فى المجال الاقتصادى وذلك لتحقيق التشغيل الكامل والذى قد لا يتحقق تلقائياً وللقضاء على اخفاقات اقتــصاد الــسوق. ويرون أنه كلما كان تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى أوسع كلمـــا كـــان الاقتصاد أقوى لمدة أطول، وهم يختلفون فيما بينهم فيما يتعلق بحجم التدخل ووسائله، حيث يذهب أنصار دولة الرفاهية إلى توسيع تـــدخل الدولـــة فـــى المجال الاقتصادى إلى حدود بعيدة عما يطالب به كينز وأنـــصار المـــذهب الكينزى، ذلك لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد .

مراجع الباب الأول

(45) المرجع السابق ، ص 153 – 145 .

(46) انظر د/ عادل أحمد حشيش ، د/ مصطفى رشدى شيحة : مقدمة فى الاقتصاد العام ، مرجع سابق ، ص 45– 56. .

(1) د/ أحمد بديع بليح: محاضرات فى الاقتصاد المالى، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة 1982، ص 21.

(2) د/ أحمد جامع: الرأسمالية الناشئة، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ، ص 144، 115 .

(3) د/ عبد الرحمن يسرى أحمد: تطور الفكر الاقتصادى، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1987، ص 143، 159.

(4) د/ فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسى الجزء الأول مدخل للدراسات الاقتصادية دار النشر المغربي، الدار البيضاء– المغرب، بدون تاريخ، ص 102 .

(5) د/ أحمد جامع: الرأسمالية الناشئة، مرجع سابق، ص 124 وانظر أيضا: هذا المعنى فى :

- Emesto screpanti and stefano Zamagni.
- An Outline of the History of Economic Trought " .
Charendonpress oxford. New York 1993 pp. 46-47.

(6) د/ احمد جامع ، المرجع السابق 124

(7) انظر فى ذلك :

- Barry Clark .
- Political Econony Acomparative approach ".
- Praeger publishers, New York USAG 1991, p. 106,

(8) انظر هذا المعنى فى : د / عاطف حسن النقلي: مبادئ الاقتصاد المالى ، مكتبة النصر، الزقازيق. 2002 ، ص 6 .

(9) د. أحمد جامع: الرأسمالية الناشئة ، مرجع سابق، ص 127، 128 .

(10) المرجع السابق ، ص 128 ، 129 .

(11) للمزيد من المعلومات عن وجهة نظر آدم سميث أنظر :

- Eynesto screpanti and stefano zamagni.
-" An Outline of the History of Economic Thought " op. cit. pp. 54 –71

(12) Ibid pp. 110 , 111 .

(13) Ibid pp. 106 -107 .

(14) Bary Clark
-"Political Economy Acomparative approach" op. cit p. 119.

(15) Ibid , pp. 119 -121 .

(16) انظر :

د/ رمزى زكى: الليبرالية المتوحشة، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى 1983، ص 88–105 .

وانظر أيضاً :

د/ محمد عابد الجابرى: هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديـدة فـى بلـد متخلف" دراسة منشورة فى " اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر "والذى نظمته الأمم المتحدة بالقـاهرة ، 11–13 نوفمبر، 2001 م ، ص 58–68، نيويورك، 2002م

(17) المرجع السابق ص 89 –94 .

(18) انظر: د/ أحمد رشاد موسى: "دور الدولة فى النظام الاقتصادى المعاصـر" دراسة مقدمة للمؤتمر العلمى الـسنوى الحـادى والعـشرين للاقتـصاديين المصريين، "دور الدولة فى مصر فى ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة" الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع، القاهرة، 1999، ص 4 .

(19) انظر: د/عاطف قبرص "إعادة النظر فى دور الدولة فى التنمية الاجتماعيـة والاقتصادية". دراسة منشورة فى "اجتماع الخبراء حـول الحكـم والتنميـة الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، مرجع سابق، ص 118– 136 .

وانظر أيضا : د/ رمزى زكى: الليبرالية المتوحشة، مرجع سابق ، ص192 – 232 .

(20) Barry Clark

- Political Economy", Op. Citr, pp , 115 – 116

(21) Ibid , pp. 117 – 119.

(22) د / فتح الله لعلو: "الاقتصاد السياسى" مرجع سابق ، ص 136.

(23) د/ عادل أحمد حشيش، د/ مصطفى رشدى شيحة: مقدمة فى الاقتصاد العام، دار المعرفة الجامعية– الاسكندرية 1990، ص 49–50 .

(24) د/ رمزى زكى: "الليبرالية المتوحشة " مرجع سابق ، ص 48–49 .

(25) د/ محمدعمر شابرا: "الاسلام والتحدى الاقتصادى" المعهد العالمى للفكر الاسلامى والمعهد ، العربى للدراسات المالية والمصرفية – عمان – الأردن ، 1996 ، ص 94 .

(26) د عبد الرحمن يسرى: تطور الفكر الاقتصادى؛ مرجع سابق

(27) وذلك جزء من عنوان كتاب ماركيز و. شيلد Sweden: the Middle Way (نيوهافن: ادارة النشر الصفحة 529 وما بعدها. وهذا العمل الضخم يتضمن اعجابا كبيرا له ما يبرره بالاقتصاديين السويديين .

(28) وليم تروفانت فوسترو وواديل كاتشينجز . The Road to Plenty (بوسطن : هوتون ميفلن 1928) . الصفحة 128 .

(29) ولكن هذا لم يكن رأى الجميع، إذ أن جون وليامز (1887 –1980) الذى كان لمدة طويلة استاذا يحظى بالاحترام فى جامعة هارفارد متخصصا فى شئون النقود والأعمال المصرفية – وكان أيضا من المسؤولين فى" بنك الاحتياط الفيدرالى " فى نيويورك – كان يثير اهتمام تلاميذه وانزعاج زملائه بقوله إن أفكار فوستر وكاتشينجز لا يمكن تجاهلها .

(30) من قبيل المقارنة نذكر أن العجز الذى دارت حوله مناقشات حامية فى العام 1986 كان حوالى 4.9 فى المائة من الناتج القومى الاجمالى.

(31) أورده فى هارفارد فى The Life of John Maynard Keynes (نيويورك هاركورت بريس 1951). الصفحة 447 .

(32) The General Theory of Emploment Interest and Money (نيويورك هاركورت – بريس) قد حذف كينز الفاصلتين من عنوان كتابه، ولكن المعلقين عليه كانا يضعونهما فى كل الأحوال تقريبا.

(33) أشير هنا من جديد إلى أننى، كما فعل كينز، استخدم عبارة، كلاسيكى للتعبير عن الفكر الأرثوذكسى الذى ساد من آدم سميث وريكاردو وما بعدهما، وبحلول عصر كينز كانت الإشارة الشائعة هى إلى الاقتصاد النيوكلاسيكى (الاقتصاد الكلاسيكى الجديد) على اعتقاد أن هذا يعتبر خطوة أرقى من الاقتصاد الكلاسيكى، غير أنه لم يتضمن انفصالا حادا عن الحجج الأقدم عهدا، ولمن يأخذ التعبير الجديد إلا بالتعديلات البسيطة وتعبير الاقتصاد الكلاسيكى وصف أكثر انطباقا على التيار التقليدى للتفكير حتى عصر كنيز على الأقل .

(34) كينز ، ورد فى هارود. الصفحة 121.

(35) The Economic Consequences of the peace (نيويورك: ه ار كورت وبريس وهووى 1920 – 2920).

(36) كينز ، The Economic consequences of the peace ، الصفحة 41.

(37) كينز، المرجع نفسه، الصفحة 32 .

(38) كينز، وردت فى هارود، الصفحة 256.

(39) جون ماينارد كينز Essays in Peration وردت فى كتاب روبرت ليكاتشمان The age of Keyness (نيويورك راندوم هاوس، 1966) الصفحة 47 .

(40) جون ماينارد كينز A treatise on Mony (نيويرك هاركوت بريس، 1930)، المجلد الأول، اصفحة 172 .

(41) كنيز The General Theory of Employment Interest and Money الصفحةVII.

(42) وذلك يؤدى إلى الاهتمام فيما بعد بمعدل التوسع الذى أطلق عليه اسم النمو .

(43) وذلك أضر ضررا غير قليل بالفهم الاقتصادى فإن الاقتصاد كل لا يتجزأ، ففصل الاقتصاد الكلى عن الاقتصاد الجزئى يحول دون التقدير الصحيح للأثر القوى للاقتصاد الكلى فى تطورات الاقتصاد الجزئى، وفى تطور الشركات الحديثة والنقابات العمالية، والتفاعل بين الأجور والأسعار بوجه خاص .

(44) كينز، وردت فى هارود الصفحة 462 .

الباب الثانى
أسباب الأزمة الراهنة

تمهيد :-

قد يكشف التاريخ في المستقبل القريب أو البعيد أن المسئول الأول والأخير عن الإعصار المالى والكارثة الأقتصادية العالمية، هو اليمين المحافظ الأمريكى صاحب الأيديولوجية الأصولية المسيحية الصهيونية، خلال فترة سيطرته وسطوته على حكم العالم وتصريف شئونه في فترتى الرئاسة للرئيس جورج بوش الابن على امتداد السنوات الثمانى التى حكم فيها، ولكن الأكتشاف الذى يزلزل أركان العالم سيرتبط باليقين بان الإعصار والكارثة نتاج تخطيط دقيق ومحكم طويل الأجل كانت إحدى حلقاته تفجير برج التجارة العالمى في نيويورك وتفجير قدس الأقداس للعقل الاستراتيجى والعسكرى في البنتاجون مقر وزارة الدفاع في العاصمة واشنطن بهدف اسكات العقل الأمريكى وتغييبه وقيادته إلى مصير مجهول، وهو الأمر الذى تحدث عنه الكثير من أهل الرأى والفكر والتخصص في أمريكا خلال الفترة الماضية بإلحاح وإصرار حتى تفيق أمريكا من غفلتها وتنجح في فك أسرها من القوى الشيطانية التى تحكمت في مقدارتها ومقدرات العالم وقادته إلى القاع والهاوية .

فى تفسير وتحليل الزلزال العالمى المدمر مالياً واقتصادياً، هناك يقين تتصاعد حلقاته يوما بعد يوم بأن ما حدث وما زال يحدث يندرج تحت بند الجرائم الكبرى المتقنة إعدادا وتخطيطا وتنفيذا، ولا يقتصر هذا اليقين على ضخامة وفداحة الخسائر ولكنه يرتكز على عدم معقولية الأحداث وتداعياتها،

وبعدها التام والكامل عن أبجديات علـم الاقتـصاد وتطبيقاتـه المـشروعة والسليمة، وما يصطدم بمحاولات التفسير والتحليل العلمية من وقائع وأفعال مؤثمة وغير مشروعة ودفع العديد من المفكرين الاقتصاديين للحديث عـن " المؤامرة" بمعنى فعل الفاعل المجهول والمستتر، وكان ذلك ما توصل إليـه بول كروجمان الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعـام 2008 بعد سلسلة طويلة من الكتابات الدقيقة والمتأنيـة اسـتخدم علـى امتـدادها النظريات والأدوات الاقتصادية العلمية لمحاولة التفسير والتحليـل وعنـدما شعر بعجزها وقصورها توصل لنتيجة نهائية بان الأمر كاملاً يقع في " دائرة المؤامرة" والملفت للنظر انها نفس النتيجة التى توصل إليها أهل السياسة من أصحاب النفوذ والسطوة ومن بينهم بيرشتاينبروك وزير المالية الألمانى الذى ضرب بعرض الحائط كافة ملاءمات السياسة والدبلوماسية ليؤكد في حـديث لمجلة نيوزويك الأمريكية أن الأزمة غير مسبوقة وهى بـذلك أشـبه بـــ" الأحجية والألغاز" نافياً القدرة على التوصل لحلول مناسبة اسـتناداً للقواعـد المعروفة مما يحتم الدخول في دوامات " التجربة والخطأ" وهى كلمات تعنى المؤامرة والتخطيط الشيطانى والنصب والاحتيال وكل ما فى مفردات العالم السفلى وعالم الظلام من معان وتعبيرات .

ويوماً بعد يوم ينحسر حدة الجدل الصاخب عالميا حـول توصـيف الأضاع الراهنة للاقتصاد العالمى . وقد حسمت الكثير من جوانب الجدل مع المزيد من المؤشرات والتقديرات التى تؤكد بالفعل أن الاقتصاد العالمى دخل لمرحلة الانكماش الفعلى بمعنى تناقص الناتج المحلى الإجمالى العالمى الذى يقدره صندوق النقد الدولى بمعدل 1% خلال عام 2008 في حين يصل البنك الدولى في تقديراته الأكثر تشاؤما إلى إمكانية نقصانه بمعدل 2% وهو مـا يعنى ان النمو السلبى يمكن أن يرتفع لضعف تقديرات الصندوق ويعزز ذلك

تحليلات أشد تشاؤماً من خبراء ومسئولين مرموقين دولياً من بينهم بول فولكر المستشار الاقتصادى للرئيس الامريكى أوباما والرئيس السابق لمجلس الاحتياط الفيدرالى- البنك المركزى-الذى يؤكد أن الاقتصاد العالمى ربما يتدهور بوتيرة أسرع من تلك الوتيرة التى شهدها العالم خلال الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن العشرين [على النحوالسابق ايضاحه بالباب الأول]، يضاف لذلك التحذيرات الصادمة والمتكررة لمدير صندوق النقد الدولى ورئيس البنك الدولى المؤكدة ان العالم يمر بأوقات " صعبة وعصيبة" ، وأن خطط الانقاذ الطارئة غير كافية لمواجهة الأعصار المالى والاقتصادى المدمر وترتفع نبرة التشاؤم من الكساد العظيم الذى يولد من رحم الانكماش الكبير مع المؤشرات الأولية للربع الأول من عام 2009، القائلة بانكماش الاقتصاد الأمريكى بمعدل 7% وحديث جون بنسكى المدير العام المساعد لصندوق النقد الدولى بان الانكماش للاقتصاد العالمى مستمر حتى عام 2011 وكل ذلك يصب في خانة الجزم وتأكيد أن خطط الانقاذ العظيمة الناجحة لا وجود لها حتى الآن ، وان العالم مازال عاجزاً عن فك طلاسم وألغاز يوم القيامة الاقتصادى والمالى التى ما زال الكثير منها مستعصياً على الفهم والحل

وفى ضوء ما تقدم، سوف تنقسم دراستنا في هذا الباب إلى أربع فصول، على النحو التالى: -

الفصل الأول: نهب أموال العالم وثرواته .

الفصل الثانى: الجريمة الاقتصادية المنظمة.

الفصل الثالث: مافيا الفساد الرسمية .

الفصل الرابع: دور الشركات متعددة الجنسيات في ازمات العالم .

الفصل الأول
نهب أموال العالم وثرواته

لا يعتمد اليقين بمسئولية اليمين الأصولى الانجيلى فى امريكا خصوصاً ، وعلى امتداد خريطة العالم عموما على غيبيات في التحليل ولا يبحر في البحار المظلمة لنظريات المؤامرة التى يخشاها العالم وينكرها بالخوف والرهبة من نتائجها وافعالها، ولكنه يعتمد على منهج علمى دقيق يملك الأدوات والمعلومات الكاشفة عن تخطيط متكامل الحلقات يملك القدرة على التنقيب بحكم امتلاكه لسلطة القرار في البيت الأبيض الأمريكى، ولكنه تخطيط شيطانى بكافة المعايير والمقاييس لأنه يصب في خانة قوى العالم الخفية والمستترة وهى دائما وأبدا قوى القهر والظلام، وهى كذلك قوى الخطأ والخطيئة التى يحركها التعصب الأعمى والأحقاد التاريخية والايديولوجية والعقيدية المريضة، والأخطر من كل ذلك أنها تغلف شرورها واحقادها وانحرافاتها بالحديث عن نفسها باعتبارها صاحبة رسالة سماوية مقدسة وتبيع للمريدين بضاعة ساذجة ووهمية باعتبارهم أهل الخلاص والنجاة من كل شرور الأرض ومفاسدها وأهل التمتع بالفردوس الالهى العظيم.

وقد أجمع كل الخبراء والمحللين من أهل الأرض على أن تفجير الاعصار المالى والكارثة الاقتصادية، يرتبط بالانفلات المذهل والمروع في عالم المال والأموال خارج نطاق كل القواعد والنظم المتعارف عليها لقرون عديدة مضت، وهو الأمر الذى ما كان يمكن أن يتم الا بقبول الدول الكامل بتغييب سلطات الرقابة والمتابعة والملاحقة وان يصل القبول إلى مرحلة تقنين غياب الدولة بأجهزتها وسلطاتها عن ميدان المال والأموال وتشريع

دور الدولة باعتبارها " شاهد ما شفش حاجة" بحكم أن الدولة شر وأن أصحاب المال والمتعاملين في الأموال هم فقط الأخيار وبحكم أيضاً أن الأسواق تملك "قوتها الخفية" القادرة على التصويب والتصحيح في مواجهة الأزمات والمصاعب والمشكلات، وأن اليد الخفية-والتى هى اليد السحرية فقط لا غير تملك ما لا تملكه الدول الشريرة التى يعنى تدخلها إعاقة مبادرات القطاع الخاص وقدراته الابداعية على توليد الأرباح والمنافع والثروات في غياب منغصات القيود والرقابة والمتابعة، وهو ما تحول منذ زمن الرئيس رونالد ريجان الأمريكى ورئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر إلى مهمة تبشيرية مقدسة على امتداد أرجاء المعمورة وتحول إلى نصيحة خلاص بشرى لا يأتيها الباطل من قريب أو من بعيد وتمت زراعة الوهم واشتد عوده مع سقوط الامبراطورية السوفيتية والمعسكر الاشتراكى وما تبعها من إحالة ملف الشيوعية والاشتراكية الى متاحف التاريخ أو إلى مقالب نفاياته .

(1) إثارة الفزع والرعب .. واختطاف العالم سياسيا واقتصاديا:

وقد اكتملت حلقات الرسالة المقدسة بإعلان الحرب ضد الإرهاب وضد الفاشية والاصولية الاسلامية في أعقاب احداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001، التى تزايد الوعى واليقين الأمريكى بانها احداث مصنوعة ومخططة ومرسومة من قوة طاغية تملك الكثير والكثير من النفوذ والسلطات في أمريكا وعلى امتداد قارات العالم، وقبل أن تنتهى سنوات الحكم العجاف لليمين المحافظ في البيت الأبيض الأمريكى كان لابد أن يثمر التخطيط النافذ استراتيجياً وعقائدياً وحضارياً عن نجاح مبهر وبالضربة القاضية وبنفس أسلوب الصدمة القاتلة للحادى عشر من سبتمبر في اختطاف ثروة العالم وأمواله، وتحريكها إلى مستقر جديد يستطيع من خلال امتلاكها

والسيطرة عليها أن يعيد صياغة مجرى احداث العالم وتاريخه علـــى مهــل ويعتمد ذلك على ألف باء الاقتصاد وحساباته وتقديراته القائلة بأن الخـــسارة لابد وأن تقابل مكسباً لأن الأموال والثروات لا تفنى ولا تخلق مـــن العـــدم بحكم قواعد الكيمياء ولكنها تنتقل مكانياً وجغرافياً وبشرياً.

كما تنتقل من الأفراد إلى غيرهم من الأفراد وتنتقل مـــن الـــشركات والمؤسسات والمنشآت الى غيرها وكأنها نظرية الأوانى المـــستطرقة، ففـــى النهاية بقدر حجم الخسائر على طرف فإن هناك على الطرف الأخرى مـــن يكسب وهناك أيضاً على هذا الطرف من يقدر علـــى اســـتغلال الظـــروف الكارثية لتحقيق ثروات طائلة ومنافع ضخمة .

ويعنى ذلك في التحليل الاقتصادى والمـــالى النهـــائى أن ضـــخامة وكارثة الخسائر في أمريكا وعلى امتداد خريطة العالم يقابلها فـــي الطـــرف الآخر ضخامة لحجم وقيمة المكاسب والأرباح والمنافع والثروات التى يحققها البعض الآخر، الذى تحضر للإعصار والكارثة وعلم مسبقاً بحدوثها كما هو الحال تماما في تفجير مركز التجارة العالمى والبنتاجون والأحاديث الصحفية والاعلامية التى ترددت عن الغيـــاب الكبيـــر لليهـــود العـــاملين بـــشركات ومؤسسات تعمل من خلال مركز التجارة العالمى، وظلت هذه الأخبار معلقة في الهواء حتى اليوم بغير تدقيق أو حتى محاولة للنفى أو التأييد وهو نفـــس الشيء الذى يحدث في الوقت الحاضر بالرغم من تحويل المؤسسات الماليـــة والبنوك العملاقة والديناصورية التى أعلن عن افلاسها وتلك التـــى تعثـــرت وأوشكت على الافلاس الفعلى الى المباحث الفيدرالية الأمريكية، ولكن الفاعل مازال مجهولاً وكافة المتسببين في الجريمة الكبرى مازالوا خـــارج دائـــرة الاشتباه الجنائى بحكم أن القوانين لا تجرم أفعالها بل تضمن التستر عليهـــا وما خرج إلى دائرة الضوء والضجة الاعلامية المحمومة يقتصر فقط لاغير

على الأموال الضخمة التى كان يحصل عليها كبار الرؤساء والمديرين في المؤسسات المالية والبنوك المناسبة وغيرها، وهو ما يعنى اختزال كافة الجرائم والممارسات الشيطانية والتلاعب في الميزانيات والأعمال والأنشطة الى مجرد عنوان جماهيرى جذاب هو جشع القلة وغياب الرقابة فقط لا غير وهو ما يكاد يعادل اختزال أحداث الحادى عشر من سبتمبر في أربع كلمات أيضا هى اعلان الحرب ضد الارهاب ويبقى دائما الفاعل الحقيقى مجهولا يملك كامل الحصانة التى تمنع الاقتراب والتصوير

(2) المشتقات المالية الشيطانية .. وحصانة ممارسة التدليس والغش:

وهناك إجماع كامل بين المحللين والمختصين على أن بيت القصيد المسئول عن الأزمة يكمن في المشتقات المالية المسمومة، وهى تلك الأدوات المالية المستحدثة والجديدة التى لا تعبر عن قيم مالية حقيقية متوفرة بالفعل في صورة أصول لمؤسسات ومصانع ومنشآت، كما هو الحال في الأوراق المالية التقليدية المتعارف عليها مثل الأسهم والسندات والتى يتم التعامل عليها بكامل قيمتها بيعا وشراء في بورصات العالم المختلفة، ويتم تسوية معاملاتها يوميا بكافة الصور المتعارف عليها وهى بذلك معاملات حقيقية يتم الوفاء بقيمتها فى التعامل باموال حقيقية نقدا أو بالائتمان المصرفى، وتعد في النهاية والبداية جزءا من معاملات الاقتصاد الحقيقى العالمى وتسرى عليها قواعد عمليات البيع والشراء التقليدية المتعارف عليها، وحتى لو كانت شراء أو بيعا بالأجل فإن الإئتمان المصرفى يتولى ضمانه كامل القيمة المطلوب سدادها وفى الآجال الزمنية المتفق عليها مع اتمام، نقل الملكية من البائع للمشترى وهى بذلك معاملات وعمليات تدخل تحت مظلة الاقتصاد النقدى والمالى المتعارف عليه فى علم الاقتصاد وتدخل في حسابات الناتج المحلى الاجمالى وفى حسابات موازين المدفوعات، وتقبل دائما الرصد الدقيق والمتابعة

المتصلة حتى أن خرجت عن شرور رقابة الدولة اللصيقة للبورصات واسواق المال وتمتعت بالقدر الأكبر من الحرية والمرونة وتسلحت بالتعتيم وعدم الشفافية خلافا لكافة الأحاديث الجوفاء التى يرددها أهل القطاع الخاص في المنتديات والاعلام العالمى والمحلى.

أما الاختراع الشيطانى المستحدث الذى فتح مغارة على بابا العالمية على مصراعيها أمام قراصنة المال والثروة من قوى الظلام العالمية القاهرة بكل تنظيماتها السرية، فقد ارتبط بالمشتقات المالية المسومة وهى نوعية مستحدثة من الأدوات المالية غير حقيقية وافتراضية بالأساس وفى النهاية، وتصطنع فكرة البيع والشراء وهى لا تتم ولا تكتمل منذ اللحظة الأولى للتعامل ولا تعترف بالتالى بسداد القيمة بحكم أن التعامل افتراضى لا يمكن أن يكتمل أو يتم، وبهذا فإن هذه الأوراق الافتراضية تتعامل على صفقات غير حقيقية في المعادن النفيسة وغير النفيسة وفى النفط وفى السلع الزراعية والصناعية وتبنى على عقود بين طرفين لشراء وبيع كميات محددة، ينص على انها غير قابلة لللتسليم أو التسلم وبذلك فهى غير موجودة أو على الأقل غير متوفرة للتسليم والتسلم وبالتالى فإن ما يدفع من القيمة الحقيقية لا يتجاوز 1% ويصل احيانا إلى 3% ويتم تداولها في بورصات امريكا وبريطانيا أساساً وبين المؤسسات المالية والبنوك، وتتركز الارباح في مقدار الزيادة في القيمة الافتراضية للصفقات وهو ما يتم سداده في معاملات البائعين والمشترين، اما القيم الاصلية للصفقة فهى ليست محلا للسداد او للدفع، وللتدليل على مدى السموم التى صنعتها المشتقات المالية يتم دائما الاشارة الى الأوراق المالية البترولية اى التعامل عالمياً في صفقات بترولية وهمية عبر نظام المشتقات وهو الذى تسبب في ارتفاع اسعار النفط بمعدلات مجنونة حتى وصل الى 147.37 دولار مع يوليو 2008 على الرغم من

توفر المعروض وانخفاض الطلب، وعلى الرغم من ارتفاع المخزون بالدول الصناعية الكبرى ووصول الأمر إلى اوضاع التشبع والفائض البترولي بالاسواق العالمية ولكن المضاربة بنظام المشتقات صنعت هذه الفقاعة السعرية البترولية خارج سياق التحليل الاقتصادى المتعارف عليه في كافة نظريات اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية .

(3) القروض الرديئة .. والمشتقات الائتمانية المجنونة :

وقد امتدت المخترعات والتحديثات بشكل جنونى إلى الائتمان المصرفى وقلبت قواعده رأسا على عقب، ليصبح الاحتيال والنصب عنوانا رئيساً لمعاملاته وتم نسف كافة قواعد المخاطر الائتمانية من خلال مظلة فاسدة متكاملة تسمى المشتقات الائتمانية، وركزت بصورة محمومة على معاملات السوق العقارية في ظل ضخامة معاملاتها بالدول الصناعية الكبرى، ومن خلال عمليات توريق الدين العقارى الأصلى وقد تم توليد مشتقات مالية جديدة تعتمد فقط لاغير على الورقة المالية الأصلية وتعددت حلقات التوريق وتوليد أوراق مالية جديدة وبقيم جديدة تصل إلى حدود المضاعفة، واعتمد ذلك على عمليات تزوير مكتملة الحلقات ومتصلة بشكل دقيق ارتبطت باعادة تقدير العقار الاصلى ورفع سعره بمعدلات كبيرة وبشكل دائم ومتصل حتى يمكن أن يكون هناك سند واقعى حتى ولو كان وهميا للأوراق المالية الوليدة بالقيم الاضافية الجديدة ، وقد تضخمت معاملات المشتقات الائتمانية والقائمة أساسا على عمليات مقايضة الديون بين المؤسسات المالية والبنوك في امريكا وأوروبا وغيرها وتحديدا تلك الديون الرديئة التى عجز المقترضون عن سدادها تحت مظلة نظام فاسد يسمى التأمين على الديون المتعثرة لتوفير الغطاء الشكلى لإتمام المعاملات المسمومة.

وكان لابد وأن يصب ذلك في النهاية في خانة المدين الأصلى بحكم أن حصوله على صك بقيمة مرتفعة لعقاره يعنى رفع قدرته على الاقتراض بضمان الأصل العقارى وأهليته للحصول على قروض جديدة وهى جميعاًحلقات افتراضية وهمية قائمة على النصب والخداع والتزييف والتزوير.

وتمكنت عصابات القرصنة الاقتصادية الأمريكية والعالمية من أن ترفع عن طريقها قيمة المشتقات الائتمانية من 100 مليار دولار فقط عام 2001 إلى 6.4 تريليون دولار عام 2004 وأن تصل بها إلى مرحلة الفسق والمجون المالى عام 2000 بقيمة قدرها 62 تريليون دولار أى عشرة أضعاف القيمة في أربع سنوات فقط.

ويصل التحليل في النهاية إلى تحديد لحقيقة المسئولية وحقيقة المسئول عن صناعة هذا المسخ المالى المشوه المسمى بالمشتقات المالية والمشتقات الائتمانية، والرصد لحقيقة المسئولية وحقيقة المسئول عن تهيئة المناخ حتى يتحول المسخ المالى المشوه إلى ديناصورات عملاقة تفرض سطوتها ونفوذها على أعمال العالم ومعاملاته وعلى قيم واسعار السلع الاستراتيجية ليس النفط ولكن السلع الغذائية الحيوية والضرورية لحياة الانسان والمواد الخام اللازمة لتشغيل الصناعة، وهناك اجماع على المسئولية المباشرة والواضحة للشعار الانتخابى الذى رفعه جورج بوش الابن في حملته الانتخابية لإعادة انتخابه رئيساً لأمريكا والذى كان سببا رئيسياً لنجاحه وفوزه وهو شعار " مجتمع التملك" الذى يعد فيه كل أمريكى بأن يكون مالكا لمنزله سواء كان فيلا فاخرة أو قصرا أو منزلا متوسطا، وهو وعد ارتبط بتيسير الأعمال والمعاملات المالية والمصرفية بما يحول الحلم الأمريكى إلى حقيقة واقعية، ويرى المحللون والخبراء أن هذا الشعار الوردى كان الستار الحقيقى

الذى أطلق وحش الإنفلات المالى والمصرفى الأمريكى والعالمى وسمح لبنوك الاستثمار التى أفلست جميعا أو خضعت للتأميم الجزئى والوصاية بعد اشتعال نيران الاعصار المدمرة. أن تصنع ما تشاء وكيفما تشاء بالسوق المالية الأمريكية والعالمية في غياب كامل للرقابة وفى تغييب كامل للقوانين والتشريعات الحاكمة لضبط اسواق المال ومعاملاتها، وأن يصل التخطيط الشيطانى إلى تقييد ايدى اجهزة الرقابة إلى درجة منعها من القيام بأعمالها وان يصل الأمر إلى تفريط مجلس الاحتياط الفيدرالى" البنك المركزى الامريكى" في دوره الرقابى والإشرافى وكذلك وزارة الخزانة الأمريكية . وكذلك جهاز الرقابة المالية والمصرفية وكأن شياطين الرقابة قد حكم عليهم بالسجن الأبدى في مصباح علاء الدين السحرى وكان ذلك يستوجب قراراً سياسياً من أعلى المستويات والسلطات، وكان يتطلب ايضا ان يكون المسئولون عن جهات الرقابة جزءا من التخطيط الشيطانى وتطلب كذلك تخفيضات متواصلة ومتوالية لأسعار الفائدة على الدولار حتى تصبح الإيداعات التقليدية بالبنوك غير مجدية وغير جذابة ويندفع الكافة والجميع بحثا عن منافذ جديدة أكثر جاذبية وأكثر جدوى وأن تعطى حسابات المخاطر وتقديراتها هذه النقلة والهجرة الواسعة النطاق من الادخار المأمون الى الادخار المخاطر وإلى الادخار والاستثمار مرتفع المخاطر، وتكفل التخطيط الشيطانى بتوفير جميع هذه المتطلبات بعد ان ضمن تغييب العقل العام خوفا ورهبة من الشعار عالى الصوت والضجيج القائل بالتكتل والتكاتف للحرب ضد الارهاب الذى معه انزوى كل صوت عاقل في جب الصمت والخوف.

وحتى يمكن تقدير فداحة الأيدز المالى الذى أصاب العالم بالأعصار والكارثة والزلزال وكانه يوم القيامة ويوم الحشر، فإن المشتقات المالية تسارعت وتيرة قيمتها ومسمياتها ومجالات نشاطها حتى بلغت قيمتها وفقا

لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولى نحو 600 تريليون دولار وقدرها الإعلام الأمريكى الرصين نقلا عن مؤسسات الخبرة المتخصصة لحظة الكارثة بنحو 480 مليار دولار وتشير تقديرات أمريكية أخيرة إلى ارتفاع قيمتها لنحو 670 تريليون دولار، وحتى ندرك معنى هذه الأرقام الفلكية التى تحتاج الى التريليون للتعبير عن القيمة في حين أن التريليون يساوى 1000 مليار والمليار الواحد يساوى 1000 بليون، وبعيدا عن هذه المتاهة فإن الاقتصاد العالمى بكل أعماله ومعاملاته وأنشطته الأنتاجية السلعية الصناعية والزراعية وانشطته الخدمية فى قطاعات المال والتوزيع والسياحة والنقل والمواصلات والاتصالات وغيرها من أنشطة حقيقية وفعلية يقتصر ناتجه المحلى العالمى على 48 تريليون دولار، وبذلك فإن الاقتصاد الورقى المستجد والحديث يساوى على أقل التقديرات عشرة أضعاف الاقتصاد السلعي والخدمي بما فيه الاقتصاد النقدى والمالى التقليدى عالميا وهو يساوى 14 ضعفا في ظل التقديرات الأعلى والأكبر ولو تصورنا أن الاقتصاد العالمى الحقيقى في حجم الحصان فإن الاقتصاد الورقى المستنسخ لابد وأن يكون في حجم الديناصورات الاسطورية الضخمة، وهو ما لا يستقيم فكرا ولا يستقيم عملا. أن الاقتصاد الورقى هو التابع لأن الاقتصاد الحقيقى هو الأصل ولا يمكن أن يكون التابع بمعنى المنتج الثانوى أكثر ضخامة بمرات عديدة من المنتج الاصلى وإلا قلنا بمعاداة قوانين الطبيعة.

(4) التدليس في تسويق القروض :

وفى اجتماعات 15 من كبار الاقتصاديين العالميين الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد تحت مظلة مجلس لوريت أى أصحاب السعادة والنبالة في العلوم بمدينة ليندار بألمانيا فرضت خلاله الأزمة العالمية نفسها على الاجتماعات الضيقة التى عقدت نهاية شهر أغسطس 2008، وكان

الحوار عميقا وصادما بحكم ضخامة الأزمة وبحكم مخـــاوف الحقيقـــة مـــن تحولها إلى أزمة اقتصادية عالمية خانقة تعيد إلى الأذهان الكـــوارث التـــى دمرت اقتصاد العالم خلال سنوات الكساد الكبير الأول عام 1929 وما تـــلاه من الكساد الكبير الثانى عام 1936 والذى ترك اقتصادات الدول الـــصناعية الكبرى- فى ذلك الوقت والزمن - الأوربية وفى أمريكا صحراء جرداء من الشركات الصناعية والتجارية والمؤسسات المالية والبنوك المفلسة، وتـــرك عشرات الملايين من الجوعى والفقراء وعصف بالأسس الراسخة والثابتـــة للنظام الرأسمالى مع معدلات التضخم شديدة الانفـــلات وأســـعار الـــصرف المنهارة بغير قوة شرائية للنقد أضافة إلى معدلات البطالة التى تفوق الخيال وتترك الجزء الأكبر من القوة العاملة بغير عمل وبدون وظـــائف وبالتـــالى بغير مورد للرزق لمواجهة احتياجات ومتطلبات الحياة الضرورية على كافة المستويات والتخصصات والمهن والحرف والأعمال.

وكان التساؤل المحورى المطروح على مائدة البحث والحـــوار مـــع كبار العقول الاقتصادية العالمية وهى أصلا متعددة الانتمـــاءات للمـــدارس الاقتصادية الرأسمالية التى يشتد الخلاف فيما بينها حتى داخل أمريكا وعلى امتداد الدول الصناعية الكبرى الأوروبية، ويصل بعضها إلى قمـــة اليمـــين منتمياً إلى اليمين المحافظ الأمريكى صاحب الأيديولوجية المسيحية الأصولية الصهيونية الحاكمة للفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى لادارة الـــرئيس السابق جورج بوش الابن وما يحيطها من تهويمات أصحاب الرسالة المقدسة وهداه العالم للخلاص، وهى المدرسة المعروفة في نطاق الاقتصاد بمدرســـة شيكاغو نسبة إلى جامعة شيكاغو الأمريكية وكان رأسها المفكـــر والمـــدبر البروفيسور ميلتون فريدمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد الذى توفى خلال عام 2008 ولكن مدرسته وتلاميذه مازالت في الصدارة، وهى مدرسة

تتعبد ليل ونهار فى المفاهيم المطلقة لاقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية التى ترفض رفضا باتا تدخل الدولة من النشاط الاقتصادى وتقتنع قناعة كاملة بقدرة أليات السوق المتحررة من القيود والتدخل على تصحيح وتصويب الأخطاء، ولا تلقى اهتماما كبيراً بالنتائج الاجتماعية السلبية مهما كانت فادحة باعتبارها ظواهر مؤقتة وطارئة ترتبط بالثمن المطلوب سداده لتكاليف ضرورية للوصول الى الحلول السعيدة التى ترضى كل فئات المجتمع في الأجل الطويل، وهى مدرسة ترى أن التدخل الحكومى في الأجل القصير للاصلاح يعقد المشكلات ولا يقدم الحلول الاقتصادية السليمة بل يقدم حلولا مؤقتة تضاعف من حجم المشكلات وتعقدها في المستقبل القريب والبعيد. (راجع ص39 وما بعدها)

(5) أسواق المال .. وفقدان الشفافية :

وعلى الرغم من كل تناقضات الرأى والفكر ألا أن الحوارات والمناقشات أجمعت إلى حد كبير على ضرورة أن يكون هناك دور للدولة وعلى ضرورة أن تتدخل الحكومات للمساعدة في العلاج والحل تعبيراً عن اليقين بضخامة حجم الأزمة وتعبيراً عن فداحة حجم الكارثة المتوقعة إذا ما تركت الأمور على ما هى عليه، حتى وان تباينت المقترحات والتوصيات حول حدود الدور المطلوب للدولة وحول حدود التدخل اللازم للمساعدة ولكن في النهاية والبداية كان هناك اجماع من كبار العقول الاقتصادية على ان هناك أزمة كبيرة، وأن الازمة تكشف بوضوح عن فقدان أسواق المال العالمية للدرجة اللازمة من الشفافية والافصاح والابانة في معاملاتها، اضافة إلى التاكيد على ان القواعد المنظمة لأعمال ومعاملات السوق المالية التقليدية ما عادت تملك الصلاحية للاستمرار كما هى، لانها تفتقر إلى الكثير من عناصر الكفاءة وتفتقد إلى الكثير من عناصر السلامة للمعاملات المالية

والائتمانية، وشملت قائمة الاتفاقات تأكيدا ان معاملات أسواق المال يتم جانب رئيسى منها بدرجة عالية من المخاطر وتفتقد إلى الحد الأدنى اللازم للتحوط والأمان ووصلت إلى وصف دقيق للأسواق المالية العالمية يتهمها بان هدف الربح وتعظيم الأرباح بكل الطرق والوسائل ادى إلى تسيب كبير في عدم ضبط وتأمين المعاملات والأعمال ليس فقط على مستوى المؤسسات المالية والمصارف ولكن ذلك هو الأهم، على مستوى البنوك المركزية وأجهزة الرقابة الحكومية المالية مما أدى إلى التراخي والتباطؤ في مواجهة المشكلات وتجاهل نذرها وبوادرها العاصفة، وتفسر تصريحات رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى وبعد انتهاء اجتماعات كبار الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد [وغالبيتهم من الأمريكان وضمت تشكيلتهم بريطانيين وكنديين ونرويجيا والمانيا وكان من بينهم اقتصادى بارز هو محمد يونس من بنجلاديش صاحب تجربة" بنك جرامين" أى بنك الفلاحين والقرية والحاصل على جائزة نوبل للسلام] حيث أكد أن الأزمة المالية الراهنة هي الأسوأ خلال قرن من الزمان وان هناك مؤسسات مالية كبرى يمكن أن تتعرض للإفلاس والانهيار، كما حدث لبنك ليمان براذرز وهو بنك عملاق يمتد عبر خريطة العالم المالية وأصوله بالغة الضخامة تبلغ 639 مليار دولار، ولكن ديونه المستحقة بالغة الضخامة أيضا وتبلغ 613 مليار دولار وجانب مهم منها يعد في خكم الديون الرديئة غير القابلة للسداد وهى في معظمها ديون عقارية واصول عقارية تهاوت قيمتها وانخفضت وتراجعت. (انظر ص166) .

(6) غياب الضوابط وفقدان الرقابة :

وقد كان البروفيسور دانيل ماك فادن الاستاذ بجامعة كاليفورنيا الأمريكية والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2000، صريحا

وواضحا في ادانة المؤسسات المالية والمصارف بالمسئولية عن جانب رئيسى من الأزمة بسبب تراخيها في القيام بالمتابعة اللازمة لمتابعة السلامة والصحة المالية للعملاء والمتعاملين على مستوياتهم، وإن ذلك يتعارض مع الف باء " كفاءة السوق" التى تعد ركيزة رئيسية من ركائز النظرية الاقتصادية الرأسمالية، وكشف عن ان واقع المعاملات البنكية يشير إلى أن البنوك تمارس اعمالها باعتبارها وسيطا فقط لا غير وتختار الخبرات العالمية السيئة والسلبية التى تربت على هذه المفاهيم القاصرة، وان قصر اهتمام البنوك على دور الوكيل والوسيط في العمليات المالية كان السبب الرئيسى للأزمة المالية العاصفة في البرازيل منذ سنوات، وهو ما يحتم ضرورة الاهتمام الشديد من جانب المؤسسات المالية بديناميكية السوق وألياتها ورصيدها بشكل دقيق وشفاف ومستمر ، حتى يمكن تحديد قواعد مستقرة وفعالة لتنظيم المسئولية المتبادلة المشتركة بين البنوك والعملاء في نطاق معاملات وعمليات الائتمان المالى والمصرفى، وكانت النتيجة الحتمية التى خلص إليها في تحليله ترتبط بالتأكيد إلى حاجة دول العالم لفرض أدوات وسياسات مالية تضمن القدر الأكبر من الشفافية الدائمة لمعاملات أسواق المال والمؤسسات المالية والبنوك والرقابة عليها والمتابعة المستمرة والمتصلة على مؤشراتها، حتى لا تترك المشكلات تتفاقم وتتصاعد وتصل لمرحلة الأزمة الخانقة والطاحنة، وهو ما يحتم ترتيبات ملائمة لضبط أسواق المال العالمية والسيطرة على عملياتها ومعاملاتها . وحدد البروفيسور محمد يونس [رئيس جرامين بنك البنجلاديش والحائز على جائزة نوبل للسلام] الدور الاجتماعى والإنسانى الناجح للبنك في مواجهة الفقر ومساندة تنمية الفقراء، وأوضح المسئولية الرئيسية لإنهيار وإفلاس المؤسسات المالية والبنوك ترجع لأخطاء فعلية داخل النظام البنكى العالمى، وهى أخطاء

تتجاهل عناصر الضبط والأمان الضرورية لمتابعة وتدقيق التدفقات المالية الضخمة التى تتم لحظيا بين البنوك والمؤسسات المالية داخل نطاق الدولة وعلى امتداد خريطة العالم، وهى معاملات ضخمة وسريعة لا يمكن أن يتحمل مسئولية خلطها والسيطرة عليها أساسا المراقب والمراجع العام التابع لسلطة الدولة سواء كانت بنوكا مركزية أو غيرها من جهات المراقبة والمتابعة، وأكد أن هناك أخطاء معروفة يتم التغاضى عنها واخفاؤها بعيدا عن الدراسة والبحث في النظام المالى والبنكى العالمى وأن مرحلة جديدة عالمياً يجب أن تضع فى مقدمة أولوياتها التدقيق في " الفقاعات المفاجئة " بشكل حازم ومواجهتها وتصويبها، كما يجب تبنى مفاهيم عمل وتنظيم وإدارة حديثة تؤكد أنه على مستوى الاقتصاد الجزئى ومعاملات النظام المالى والبنكى فإن هدف صناعة المال وتحقيق المزيد من الأرباح، يجب ألا يتجاهل أو يهمل أن هدفاً رئيسياً لصناعة المال يرتبط بمساعدة الناس للحفاظ على ما يحصلون عليه من أموال لتحقيق مصالحهم وامتلاك القدرة على سداد التزاماتهم من أقساط وفوائد بشكل منتظم.

(7) مسئولية صناديق المخاطر الدولية :

وحول تحديد طبيعة الأزمة العالمية وتحديد الأطراف المؤثرة والفاعلة فيها، أوضح البروفيسور جوزيف ستيجلتز الأستاذ بجامعة كولومبيا الأمريكية [والحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2001 وواحد من الأصوات الفاعلة والمؤثرة على الساحة الأمريكية والعالمية في نقد أفكار ونظريات اليمين المحافظ وسياسات الإدارة الأمريكية الداخلية والخارجية] أن صناديق المخاطر الدولية " هيدج فاندز" تنبأت منذ فترة بالأزمة العالمية وأن الأزمة تثبت أن تصرفات المؤسسات المالية والبنوك قد تجاوزت حدود ما تحوزه وتسيطر عليه من الأموال وما يمكن أن يتاح لها من أسواق المال، ووصلت

إلى حدود المقامرة على حساب دافعي الضرائب الأمريكية في ظل ضخامة الخسائر وتكاليف الإصلاح والمواجهة وأن نظاما مالياً جديداً يجب أن يتم فرضه بحيث تقتصر حدود المقامرة والمغامرة بالأموال على الإمكانيات الفعلية المتاحة لأسواق المال، وأكد أن ما يحدث حالياً في العالم لا يرتبط بأزمة الرهن العقاري فقط لا غير بل يرتبط بالتوسع في الاقتراض بكل صوره وأشكاله خارج نطاق معايير الأمان والتحوط اللازمة، وهو ما يعكس سمة أساسية لكل الأزمات المالية العالمية السابقة. وطلب بضرورة التدقيق في دور المستثمرين الكبار عالمياً في صناديق المخاطر وأعمالها وأنشطتها ودورها في أسواق المال والمعاملات وكذلك تحديد التأثيرات التي تلحق بالمستثمرين الصغار من وراء هذه الأدوار. ونبه جوزيف ستيجلتز إلى نقطة مهمة ترتبط بأن الأزمة الراهنة تؤكد حقيقة فشل المنظم على كل المستويات سواء كان المستوى العام للدولة والحكومة أو المستوي الخاص لإدارة الأعمال والمنشآت ذاتها، وأن النتيجة النهائية تؤكد فشل المنظم في السيطرة علي الأسواق والمؤسسات المالية داخل الحدود وفي معاملاتها الدولية ويعكس ذلك بوضوح فشل التنظيم الداخلي للجهات القائمة علي الرقابة والمتابعة وانخفاض كفاءتها وعدم امتلاكها الأدوات الفعالة لأداء أعمالها بالشكل المطلوب، وبالتالي فإن روشتة الإصلاح والعلاج يجب أن تكون شاملة ومتكاملة تسعي لتقديم حلول جذرية تراعي مصالح كل أطراف سوق المال بحكم أن علاج"الفقاعة المالية" التي أصبحت تتكرر دوريا كل عشر سنوات لا يقتصر فقط علي مصالح وسلوكيات هؤلاء الذين يحوزون الأموال الضخمة ويحققون الأرباح الكبيرة في المؤسسات المالية والبنوك، بل تشمل أيضا هؤلاء الذين يتعرضون لفقدان الأموال والممتلكات من المتعاملين وكذلك يجب أن يؤخذ في الإعتبار تأثيرات الفقاعة المالية علي هؤلاء الذين

يفقدون أعمالهم ومساكنهم وممتلكاتهم ووظائفهم ويعرضون مجمل الوضع الإقتصادي لدوامات المشاكل والأزمات.

(8) فساد سياسات التسويق المصرفي :

وتضمنت الحوارات والمناقشات قائمة اتهامات طويلة للمؤسسات المالية والبنوك العالمية، جاء في مقدمتها التركيز بصورة مغالي فيها على القروض السهلة وبزور ظاهرة إهمال توفير التمويل اللازم لقطاع الأعمال خاصة قطاع الصناعة، على الرغم من أهميته وضرورته تهربا لما تحتاجه هذه القروض من دراسات والتدقيق في الضمانات وكذلك المتابعة الدائمة والمنتظمة لكفاءة النشاط مع إهمال توفير التحويل اللازم والضروري من القروض للمشروعات المتوسطة والصغيرة وتفضيل التعامل مع المشروعات الكبيرة باعتبارها باعثة بشكل أكثر على الثقة والاطمئنان في المعاملات المالية، بل الافراط بدون تدقيق في تقديم الائتمان المصرفى بلا حدود وبمخاطر مرتفعة وعالية كما أن البنوك بحثا عن الأرباح السهلة والعالية توجه الجانب الرئيسى من أموالها وقروضها لتمويل معاملات الأسواق المالية مما يضاعف من حجم الفقاعة المالية ويضخمها بمعدلات عالية ومستمرة، وكان أحد الأمثلة البارزة في المناقشات أن دوتيشه بنك الألمانى بلغت خسائره الأخيرة 50% من قيمة القروض بعد إعادة تقييمها دفترياً في ظل ظروف الأزمة العالمية ومؤشراتها الواقعية ويحكم كل ذلك مراجعة عالمية دقيقة يتحدد من خلالها الاطار العام الذى تكسب من خلاله المؤسسات المالية والبنوك الأموال مع تحديد المجالات والأساليب السهلة للمكسب، وايضاً تحديد مخاطرها اضافة إلى تقويم نظرتها لأساليب إرضاء العملاء وكانت هناك أيضاً إدانة شديدة لأساليب التسويق المالى والمصرفى القائمة على اختلاف وصناعة الصور والتوقعات الوردية المغالى فيها لجذب العملاء

والمتعاملين بعيداً عن الأصول الحاكمة لإدارة المخـاطر المـصرفية، وأن التنافس على جذب العملاء وصل إلى مراحل الغش والتدليس بمعنى التهاون والتقصير في تقديم النصائح اللازمة والمشورة المطلوبة لضمان قدرة العملاء على السداد وتحمل أعباء الأقساط والفوائد وتبـصيرهم بمتغيـرات الـسوق ومتقلباته وتأثيرها على مقدرتهم على تحمل أعباء القروض المقدمـة لهـم، ويحتم العلاج الفعال ضرورة اعادة التنظيم الشامل والمتكامل لإدارة المخاطر الائتمانية ووضع قواعد دقيقة ومنضبطة لحساب المخاطر وضبط هوامـشها وتوقعاتها مع وضع نظم لإيقاف مخاطر التسويق القـائم علـى التوقعـات الوردية المغالى فيها، وارتبط جانب مهم من المناقشات والحوارات بالتحذير من عالمية أسواق المال وعالمية معاملاتها وضخامة حجم الأموال العـابرة لسماوات العالم خارج نطاق الشفافية والضوابط المالية والمـصرفية علـى امتداد اليوم، وضرورة مراجعة تأثيرات ذلك على اقتصادات العالم وتأثيرها على اتساع رقعة ضحايا الأزمات المالية بصورة ضخمة وأن مواجهة هـذا الواقع العالمى يستوجب نظماً حديثة لعلاج ظاهرة نقص المعلومـات عـن التمويلات وإجراء تعديلات هيكلية لضبط إيقاع عالمية أسواق .

(9) صناديق التقاعد .. وفداحة الخسائر:

وتبرز جوانب مهمة من الانفلات والانهيار المالى الأمريكى والعالمى من خلال رصد خسائر طرف واحد مـن أطـراف الأزمـة فـي الـسوق الأمريكية، وهى صناديق التقاعد التى تتولى توفير معاشات التقاعد لقاعـدة عريضة من الأمريكيين، حيث أكدت المؤشرات أن خسائرها بلغت تريليونى دولار، وهو مؤشر يكشف عن مدى ضخامة نزيف الخسائر، وخروجه عن حدود السيطرة والضبط في الأجل القصير والمتوسط واحتياجه الشديد إلـى ترتيبات وخطط إنقاذ ومساندة ودعم تمتد إلى الأجل الطويل، وهو ما يعنـى

أن تفاعلات الأزمة ونتائجها السلبية وأعراضها تستمر من ثلاث إلى خمس سنوات مقبلة على الأقل ، ويعزز هذه التقديرات شديدة السلبية خطة الإنقاذ التى أعلنتها بريطانيا خلال عام 2009 بحجم إجمالى 300 مليار جنيه أسترلينى " أكثر من 500 مليار دولار" وتوزيعات خطة الإنقاذ تكشف عن طبيعة الأزمة، حيث يخصص منها 50 مليار جنيه استرلينى لدعم المصارف المتعثرة بالإسهام في رأسمالها، في حين يخصص خمسة أضعاف هذا المبلغ "250 مليون جنيه استرلينى" لضمان المعاملات المالية فيما بين المصارف بعضها بعضا، التى تكاد تكون قد وصلت إلى طريق مسدود خلال الفترة الأخيرة، بسبب فقدان الثقة شبه الكامل في المعاملات المصرفية البينية مع شيوع الشك في إمكان افلاس وانهيار المزيد من المصارف والمؤسسات المالية في اى لحظة .

وتقدَم قرارات قمة اليورو – التى عقدت في العاصمة الفرنسية في عام 2008 ، وضمت قادة الدول الأوروبية الخمس عشرة المنضمة لمنطقة اليورو ومعهم بريطانيا غير المنتظمة– المزيد من التفسيرات والإيضاحات عن الطبيعة الحادة والقاسية لتسونامى المال العالمى، وتداعياته الاقتصادية المريرة، حيث ركزت الخطة على تطبيق نظم شاملة لضمان القروض بين المصارف لفتح الشرايين المالية ، التى انسدت وتعطلت وتسببت في شبه توقف لحركة ونشاط الائتمان الأوروبى، وبالتالى الائتمان الدولى، كما سارعت الدول الأوربية عموما، والعديد من دول العالم لإعلان ضمان الودائع لدى البنوك لفترة زمنية تصل إلى ثلاث سنوات، كما أن خطة الإنقاذ الأوروبية تمتد إلى نهاية عام 2009، مع الإلتزام بعدم إفلاس البنوك لطمأنة المتعاملين، وهى متغيرات جذرية في الفكر الرأسمالى وتطبيقاته تشهد تحول الدول والحكومات إلى ما يشبه" الملاذ الأخير" لضمان حماية الأسواق

والمتعاملين من الإفلاس الكامل مع الإعلان الكاشف للحقيقة عن عدم قـدرة السوق والمتعاملين على إعادة الثقة المفقودة في المعاملات، وهو مـا يعنـي الكثير والكثير لمفهوم السوق الرأسمالية وآلياتها التقليدية المتعارف عليهـا، ويلقى بمسئوليات حتمية على الدول والحكومات لا يمكن التهرب منهـا، او الأدعاء بعدم خضوعها لاختصاصها ومسئولياتها، ويعنى ذلك في أحد جوانبه المهمة أن الرأسمالية اليمينية والمتطرفة قد أثبتت فشلها.

(10) حتميات تدخل الدولة للإصلاح:

وجاء تقييم البروفيسور ما يرون شولز الأستاذ بجامعـة سـتانفورد [الأمريكي والحائز على جائزة نوبل عام 1997 والكندى الجنسـية] قاطعـا ومحددا، حيث أوضح أن غياب الشفافية يشير إلى عدم تـوافر المعلومـات والوقائع التى تشرح بشكل تفصيلى دقيق ما حدث وما يحدث في أسواق المال العالمية، ولكن المؤكد أن الأزمة تكشف عن إدارة سيئة لأسواق المـال وأن اعادة التنظيم الشاملة والكاملة هي مدخل الحل والإصلاح، كما تكشف عن أن العودة لفرض الضوابط مطلوبة ولازمة وأن ترك الأمور على ما هى عليـه غير ممكن ويتسبب في تفاقم الأزمة الراهنة وتكرارهـا، ولكـن المطلـوب المزيد من الدراسة المتأنية، ولا ينفى ذلـك حقيقـة أن تـدخل الحكومـات بالإجراءات والقواعد المنظمة لأسواق المال ضرورية لضمان سلامة السوق ومعاملاته. ويقتضى ذلك ضوابط لأعمـال المؤسـسات الماليـة والبنـوك وضوابط لتحويلات الأموال العابرة فـي البورصـات، وكـذلك ضـوابط التحويلات الرأسمالية وفى مقدمتها الاستثمار الأجنبى المباشر. وفى نهايـة المناقشات والحوارات كانت هناك جملة اعتراضية تم التركيز عليها تؤكد أن الدعوة للتدخل الحكومى والدعوة للضوابط والرقابـة فـي أسـواق المـال ومعاملاتها وأنشطتها لا تعنى على الإطلاق يقين كبار عقـول العـالم فـي

الاقتصاد بأن الكثير من قصص النجاح التنموى وتجربة النجاح في الـــدول الصناعية الكبرى ترجع إلى تطبيـــق فلـــسفة اقتـــصاد الـــسوق والحريـــة الاقتصادية وما ارتبط به من تقلص دور الدولة وتراجع دور الحكومات فـــي النشاط الاقتصادي، ولكن التطبيق الصحيح لا يعنى ترك الأمـــور للفوضـــى والاضطراب ولا يعنى تجاهل حقائق الواقع والمعاملات ومتطلباتها داخـــل نطاق الدولة وعلى امتداد خريطة العالم في ظل إيقـــاع الدولـــة المتـــسارع بمعدلات عالية مالياً واقتصادياً وتجارياً وضـــخامة الأمـــوال والمعـــاملات وتنوعها وتعددها بما يفوق ويتجاوز المعايير والمعدلات النمطية والتقليديـــة التى سادت عبر عقود متوالية من الزمن الماضى .

قبل أعاصير وزلازل الأسواق العالمية ، والتى أعادت للذاكرة أحداث يوم الأثنين الأسود في بورصة نيويورك وبورصات العالم كانت تصريحات دومينيك ستروس مدير صندوق النقد الدولى تصب بشكل واضح في خانـــة التشاؤم من استمرار الأحداث في الحاضر والمستقبل، حيث أكد أن الاقتصاد العالمى لا يزال محصوراً بين " ثلوج الكساد" " ونار التضخم" موضحاً أنه لا احد يستطيع أن يقول أن حرارة الاقتصاد العالمى عادية، وتعمقت هذه النظرة التشاؤمية مع إجماع الخبراء والمختصين أن الأزمة المالية وما يصاحبها من أزمات اقتصادية متسارعة الوتيرة تؤكد عدم وجود حلول سحرية للأزمة .

وجاءت تصريحات الان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى السابق لمدة 19 عاما [الذى وصفه البعض قبل تولى جورج بوش الابن الحكم بانه صانع المعجزة الإقتصادية الأمريكيـــة الحديثـــة] لتـــضيف لمسات حديثة حادة من التشاؤم عندما وصف الأزمة المالية الراهنـــة بانهـــا الأسوأ منذ قرن من الزمن بكل ما يعنيه ذلك من استعادة الـــذاكرة للأزمـــة المالية المصاحبة للكساد الكبير عام 1929 وتوابعها الاقتـــصادية الكارثيـــة

وتسببها في أن يفقد الاقتصاد الأمريكي ثلث قيمته ويفقد 25% من قوة العمل وظائفها وأعمالها ولا يجد الرئيس الأمريكي روزفلت يومها من مخـــرج إلا مخرج التدخل المباشر والواسع النطـــاق للدولـــة والحكومـــة فـــي النـــشاط الاقتصادى، وأن يقوم بتنفيذ ما سمى" الصفقة الجديدة " التى قلبت الكثير من المعادلات والمعايير التى ظن دعاة نظرية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية أنها ثابتة ومستقرة لا يمكن الاقتراب منها أو المساس بها من قريب أو مـــن بعيد.،

وفى العالم مازال الصراع محتدماً ومشتعلاً بين المؤيدين بشدة لتدخل الحكومات المباشرة لمعالجة الأزمات المالية وبين المعارضين بشدة لتـــدخل الحكومات باعتبار تدخلها اعتداء سافرا على القواعد الاصـــولية الراســـخة لاقتصادات السوق ، وقد قامت الإدارة الأمريكية السابقة بوضع شركتى فانى ماى- فريدى ماك تحت الوصاية الحكومية وضـــخ مئـــات المليـــارت مـــن الدولارات لوقف إيقاع الانهيار للسوق المالية.

ولكن وبعد أيام قليلة تراجعت الإدارة الأمريكية عن مساندة بنك ليمان براذرز رابع أكبر البنوك الاستثمارية وأحد البنوك القديمة الذى يعود تاريخه إلى 158 عاما وتركته ليعلن إفلاسه بالرغم مما تسبب فيـــه الإفـــلاس مـــن فوضى عارمة بأسواق المال الأمريكية والعالمية ، وكان كـــل مـــا يحتاجـــه قروض لتعويم موقفه تبلغ 40 مليار دولار. وهو قرار يلقى بظلالـــه علـــى إمكانية مساعدة المصارف المتعثرة الكبرى والمتوسطة والـــصغرى، علـــى الرغم من كل التيسيرات الإجرائية التى قررها البنك المركـــزى الأمريكـــى لزيادة السيولة وتبسيط قواعد اقتراض البنوك.

وقد تكاملت حلقات الذعر والفوضى في الأسواق المالية مـــع بلـــوغ مؤسسة ميريل لينش عملاق الاستثمارات والبورصات الأمريكيـــة مرحلـــة

الافلاس لولا قيام بنك أوف أمريكا بشرائها بنحو 50% من قيمتها المعلنة وهو ما سبقه شراء بنك جيه بى مورغان لبنك بيرستيرنز المتعثر. وفى نطاق مسلسل الافلاس والتعثر فإن السلطات الأمريكية وضعت يدها في يوليو 2008 على شركة أندى ماك بانكورب للاقراض العقارى فى ثالث أكبر انهيار مصرفى في تاريخ أمريكا، ومازالت ساحة الأزمة المالية متفجرة بأوضاع التعثر الحادة لشركة إيه أى جى أضخم شركة للتأمين في العالم والتي تغطى 74 مليون عميل تأمينيا على امتداد خريطة العالم، غالبيتهم من الأمريكان بعد أن فقد سهم الشركة في البورصة 97% من قيمته، وكانت خسائر السهم 61% من قيمته ولو أعلن افلاس هذه الشركة فإن حدود الأزمة العالمية ستتجاوز جميع الحدود وتنفلت لأبعد من أسوا التوقعات. ولا تقتصر الصورة القائمة شديدة السلبية والاحباط على أوضاع البورصات وشركات الرهن العقارى والبنوك ولكنها تمتد بشكل عاصف إلى شركات كبرى وعملاقة عالمياً فقد بلغت خسائر شركة جنرال موتورز الأمريكية 50 مليار دولار في الربع الثانى من ميزانية عام 2008، وتتعرض الكثير من شركات الطيران العالمية للافلاس أخرها شركة اليطاليا الإيطالية. وحتى يدرك الجميع الأبعاد الحقيقة للازمة العالمية فإن البنوك المركزية في أمريكا وأوروبا وأسيا ضخت بالفعل مئات المليارات من الدولارات لزيادة السيولة في سوق المال، وقامت بتيسير قواعد تقديم القروض الرسمية وتدخلت بشكل مباشر وغير مباشر لإطفاء نيران الأزمة. وعلى الرغم من كل ذلك فإن نيرانها تزداد اشتعالا وتفقد المؤسسات المالية والبنوك والشركات كل يوم المزيد من أصولها وقيمة أسهمها ورأسمالها. وكأن الكساد الكبير بات على الأبواب؟

الفصل الثانى
الجريمة الاقتصادية المنظمة

وقد يرجع ترجيح كفة المؤامرة والتخطيط الشيطانى إلى الصمت المريب للسلطات الأمريكية المسئولة، وتراخيها الشديد في مواجهة الأزمة على الرغم من أن كل علاماتها السلبية القاسية ظهرت بصورة بالغة الوضوح منذ أغسطس عام 2007 مع انفجار الفقاعة العقارية الأمريكية وامتداد تأثيراتها إلى القارة الأوروبية، بكل ما تعنيه من انكشاف للمؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين العملاقة والديناصورية، وبكل ما تعنيه من ضخامة لقيمة الديون الردئية والمتعثرة وبكل ما تؤكده من خلل فادح بالنظام المالى الأمريكى والعالمى وهو ما كان واضحاً وجلياً في المؤشرات التى أعلنها المكتب الفيدرالى المختص والقائلة بان الاقتصاد الأمريكى دخل مرحلة الركود الفعلية مع نهاية عام 2007، وما أكدته التقارير العالمية الصادرة في أوائل يوليو 2008 بان الأسهم العالمية فقدت بالفعل ومنذ بداية عام 2008 نحو 11 تريليون دولار من قيمتها السوقية ، وتضمنت الحصيلة أيضاً حديثاً عن الموقف الحرج للبنوك الأوروبية نتيجة لازمة الرهن العقارى وحاجتها لتجميع نحو 140 مليار دولار لتعويض خسائر رأسمالها بعد شطب 134 مليار دولار ديوناً معدومة مرتبطة بأزمة الرهن العقارى، وفى ذلك التوقيت وقبله كان معروفاً أنه تم طرد 1.4 مليون أمريكى من منازلهم لعجزهم عن سداد قروض الرهن العقارى، وأن هناك 4 ملايين مقترض متعثر آخرين، وأن كامل عمليات توريق الديون العقارية وعمليات التأمين عليها وبيعها فيما بين البنوك دخلت إلى نفق مظلم يلهب بالفعل نيران أزمة

ائتمان عالمية عاصفة ويغذى أزمة سيولة متفجـرة مـع الهـزات العنيفـة لأوضاع البنوك العالمية الكبرى في أمريكا وأوروبا .

وكل هذه الوقائع وغيرها كثير وكثير يؤكد كل المحللين أن هناك قوى تواطأت لإخفاء الكارثة والتعتيم الشديد على تداعياتها في أمريكا موطن القوة العالمية العظمى سياسياً واقتصادياً ومالياً، التى تتباهى دائماً بامتلاكها أعلـى درجات الشفافية والإفصاح، والإبانة في المعاملات وتطبق أفضل القـوانين واللوائح لضمان حوكمة الأعمال والأنشطة وتتباهى علـى الجميـع بتـدفق المعلومات الصحيحة والدقيقة بسهولة ويسر وإتاحتها للجميع دون عوائـق، وهى أيضاً نفس القوة العالمية التى أتهمت الدول والحكومـات والمؤسـسات المالية والبنوك في جنوب شرق أسيا بمسئوليتها المباشرة عن كارثة النمـور الاقتصادية الأسيوية عام 1997، 1998 بسبب فقـدان الـشفافية والتعتـيم وحجب المعلومات الصحيحة مـع انتـشار الفـساد والرشـوة والاسـتبداد والديكتاتورية كقيمة حاكمة للأعمال والمعاملات من أعلى الهرم الحاكم فـي قمته إلى أدنى مستوياته، وانكرت بذلك بصورة قاطعـة أن يكـون تحريـر الأسواق المالية والافراط في تحرير معاملاته هو المـسئول عـن الأزمـة والكارثة، ويومها صدرت تأكيدات جازمة بـان الإفـلاس الكامـل للبنـوك والمؤسسات المالية والخسائر الفادحة للبورصات وتوقف الأعمال والأنشطة وتعثرها وأزمات الائتمان المصرفى والسيولة تحدث في المجتمعات الناميـة المتخلفة ولا يمكن أن تحدث في المجتمعات المتقدمة الناضجة بكل خبراتهـا وأجهزتها ومؤسساتها وعلومها وفنونها وإمكانتها الضخمة. .

(1) افلاس ليمان برازرز .. والتفجير المتعمد للزلزال :

ويعزز يقين المؤامرة والتخطيط الشيطانى أن التفجير العلنى والواسع النطاق للكارثة المدمرة ارتبط بقرار اتخـذه مجلـس الاحتيـاط الفيـدرالى

الأمريكى "البنك المركزى" ووزارة الخزانة بعدم دعم أو مساندة بنك ليمان برازرز العملاق ورابع أكبر البنوك الاستثمارية الأمريكية والممتدة أعماله على امتداد خريطة العالم ، وأدى هذا القرار إلى زعزعة الاستقرار المالى الدولى، وهو الأمر الذى لم يكن بعيداً عن أعين المسئولين في أمريكا وتسبب في خسائر لمالكى الأسهم في العالم على مدى الأيام الثلاثة التالية تقدر قيمتها بنحو 3.6 تريليون دولار وفقاً لتقديرات خدمة بلومبيرج الاقتصادية الأمريكية وهو ما رفع إجمالى خسائر البورصات إلى 19 تريليون دولار في الشهور الأولى من عام 2008، وهى خسائر في مجملها تفوق شطحات الخيال الجامح وتدخله إلى دوائر اتهامات الجنون والشطط وتم ذلك في أمريكا على الرغم من توافر جميع المعلومات والبيانات الدقيقة لدى صانع القرار والسلطة الأعلى ، والأكثر خطورة انه تم على الرغم من الفهم الصحيح والدقيق للتأثيرات المأساوية أمريكياً وعالمياً لقرار السماح بإفلاس ليمان برازرز مما يحوله بالضرورة إلى خانة الجريمة الكبرى، ويضيف إليها خانة أخرى ملاصقة عن مسئولية الفاعل المعروف والمعلن والهارب من العدالة.

ومع توالى فشل خطط الإنقاذ والطوارئ في أمريكا وأوروبا وتواصل افلاس المؤسسات المالية والبنوك وتعثرها واتساع نطاق التأميم الكلى والجزئى ، وضخ سيولة جديدة من البنوك المركزية بمليارات الدولارات، واتساع أزمة الثقة في معاملات البنوك فيما بينها ، ووصول الائتمان المعرفى إلى طريق مسدود فإن بيرشتاينبروك وزير المالية الألمانى أكد أن "خطة الانقاذ العظيمة" لا وجود لها، وتعالت في نفس الوقت نبرة تصريحات نيكولاى ساركوزى الرئيس الفرنسى حول عدم صحة نظريات قدرة الاسواق على تصحيح أوضاعها بنفسها وعدم امتلاكها للقوة الخفية القادرة على مواجهة الأزمات وطالب بضرورة تدخل الحكومات للمساندة والتحفيز

والإصلاح لإنقاذ النظام الاقتصادى والمالى العالمى من الانهيار، وتبارى رئيس البنك الدولى ومدير صندوق النقد الدولى وخبراء العالم في الحديث عن أن " الأسوأ لم يأت بعد" وهو تحذير مفزع وخطير يكشف عن الطبيعة الخفية للكارثة ويؤكد أن الغازها وطلاسمها مازالت خارج نطاق التوقع، وبالتالى خارج نطاق الحلول اللازمة والضرورية وهو ما يدفع جانباً من التحليلات الصادرة عن الخبراء والمختصين ومراكز الأبحاث الدولية للحديث عن مخاوف حقيقية من تعرض العالم لمخاطر" الكساد العظيم" وهو كساد مروع ومخيف في ظل القرية الاقتصادية العالمية الواحدة تلك الحقيقة التى لم تكن موجودة في الكساد العظيم لثلاثينيات القرن العشرين الذى تكلمنا عنه بالتفصيل في الباب الأول. (انظر ص 61) .

وفى ظل توالى الكوارث المالية وتصاعد الكوارث الاقتصادية بدخول دول العالم بالفعل لمرحلة الركود الاقتصادى والحلقات الجهنمية لانهيار أسعار السلع الأولية والزراعية والمعدنية ، وفى مقدمتها النفط وكذلك تراجع ثقة المستهلكين مع انخفاض دخولهم وقدرتهم المالية وتراجع استهلاك السلع والمنتجات الصناعية، فإن صناعات عالمية رئيسية أعلنت بالفعل عن دخولها إلى النفق المظلم للأزمة، وعلى سبيل المثال فإن إعلان شركات السيارات الأمريكية الكبرى " جنرال موتورز- فورد- كرايسلر" عن احتمال افلاسها وطلبها المساعدة والدعم من الحكومة الأمريكية في ظل الانخفاض الحاد للمبيعات يعنى ببساطة أن ملايين الوظائف في أمريكا والعالم يمكن أن تختفى كما يعلن في نفس الوقت أن قاعدة كبيرة من الصناعات المتوسطة والصغيرة التى تعتمد عليها صناعة السيارات ستغلق وتفلس وأن عشرات الآلاف من التجار والوكلاء سيفلسون وهكذا تتشابك حلقات الدائرة الجهنمية لتدفع

الاقتصاد الأمريكي والعالمي إلى الكساد العظيم خاصة أن صناعات حيوية أخرى بدأت تتوقف عن العمل والنشاط كلياً أو جزئياً مثل صناعة الحديد والصلب والأسمنت ومستلزمات البناء والتشييد وصناعة البتروكيماويات والمواد الأساسية مع ضعف الطلب في ظل الكساد الحاد للسوق العقارية وللمعاملات.

(2) عدم معقولية الصمت المريب .. وصعوبة تصديق الغيبوبة الكاملة :

وتتصاعد أحاديث المؤامرة والتخطيط الشيطاني مع عدم معقولية القبول بأن الأجهزة الرسمية الأمريكية على تعددها وتنوعها وقدراتها وامكاناتها، كانت في "غيبوبة كاملة" عما يجرى بالأسواق الأمريكية وأنها كانت في "غيبوبة كاملة " عما يجرى في المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين الكبرى وخروج المعاملات المصرفية تماما عن أبسط قواعد إدارة المخاطر الائتمانية المتعارف عليها عالمياً، ويؤكد الخبراء أنه لا يمكن تناسى جرس الانذار المبكر الصادر عام 2004 مع افلاس شركة أنرون العملاقة للطاقة بكل شبكة اعمالها ومعاملاتها، وثبوت التلاعب في الميزانيات والأعمال والمعاملات وامتداد منظومة الفساد إلى واحدة من كبرى شركات المحاسبة والمراقبة الأمريكية والعالمية وهى شركة "أرثر اندرسون" والتى أجبرت على الإفلاس لثبوت تواطؤها المباشر في عمليات فساد إنرون وغيرها وبروز الحاجة مع ضخامة الخسائر الى تدقيق نظم المحاسبة والمراجعة الأمريكية للشركات والمنشآت والمؤسسات الكبرى وما تم بالفعل من تعديلات تشريعية في هذا الاتجاه يبدو وكأنها لم تتم بما يكشف عن أن العيب الرئيسى والمسئولية الكبرى تقع على عاتق الأجهزة الحكومية الفيدرالية فى فترة رئاسة جورج بوش الابن واليمين الأمريكى المحافظ بكل عنصريته وتشدده ويقينه الحاد بضرورة أن يحكم كل العالم ويخضعه.

ومما دعم حجج القـائلين بـالمؤامرة والتخطـيط الـشيطانى تلـك الملاحظات المتصاعدة حول خطة الانقاذ العاجلة التى أعدتها ادارة جـورج بوش الابن بتكلفة 700 مليار دولار. حيث يرى الخبراء أن تسميتها الحقيقية أنها" برنامج مساعدة الأصول الخاسرة" وأن الأصول الخاسرة فـي أمريكـا تحتاج إلى تمويل أكبر بكثير من المعتمد والمعلن عنه يضاف لـذلك عـدم اهتمام الخطة بمساعدة الأفراد الخاسرين والمتعثرين الذين هم الأساس فـي إنعاش الاقتصاد والحفاظ على دورانه وتشغيله، ويدللون علـى ذلـك بـأن الخسائر المبدئية المحصورة بالبنوك تـصل لتريليـون دولار بخـلاف 1.7 تريليون دولار ديوناً غير مسددة وأنها ديون وهمية، مما يرفع التقدير المبدئى للخسائر المباشرة إلى 2.7 تريليون دولار وهو ما يكشف عنه القرار الأخير لإدارة جورج بوش في نوفمبر 2008 بإنقاذ مجموعة سيتى جروب الماليـة العملاقة، وأن تكلفة الانقاذ تبلغ 326 مليار دولار، كما أن إتمام عملية بيـع ميريل لينش لبنك أوف أمريكا ودعمها كلف الخزانة الأمريكيـة 38 مليـار دولار بخلاف 123 مليار دولار تكاليف إنقاذ شـركة التـأمين الأمريكيـة العملاقة " أيه أى جى" والتى مازالت تعانى حتى الآن وهـو نفـس وضـع عملاقى الرهن العقارى " فانى ماى" –فريدى ماك" اللذين انخفـضت قيمـة أسهمهما من 100 مليار دولار إلى 10 مليارات دولار مع الكارثة ، وتدخل أحاديث المؤامرة والتخطيط الشيطانى الى عش الدبابير وإلى مأوى الأفاعى السامة بالاقتراب من الثروات المجنونة التى حققها كبار المديرين التنفيـذين للمؤسسات المالية والبنوك وشركات الرهن العقارى والتأمين الوهمى علـى الديون والتى غيرت بشكل حاد وجذرى من قاعـدة الملكيـة فـي الـدول الرأسمالية المتقدمة خاصة أمريكا وبريطانيا مع تحول المديرين التنفيذيين الى " ملاك كبار" لأسهم الشركات التى يعملون بها ويديرونها وتحولوا إلى قوى

ضغط وقوى نفوذ سياسي واقتصادى كاسحة تثبت الأحداث والكوارث الأخيرة تمكنها من تحييد الأجهزة الرسمية عن القيام باعمالها وتحييد الرأى العام من خلال السطوة على الإعلام والتحكم في القرار السياسي والتشريعى من خلال سطوتها على الأحزاب والقادة والنواب وألشيوخ في المجالس النيابية وكانها قصة تعيد الأوضاع في الدول النامية بكامل حذافيرها وتفصيلاتها على اتساع دائرة السلطة والنفوذ والقوة وأذرعها الطويلة والاخطبوطية الممتدة عبر دول العالم وقاراته وامتلاكها شبكة عنقودية من التابعين والعملاء والخدم الذين هم دوماً طوع البنان للهدم والتدمير للدول والأوطان.(انظر الباب الثالث ص 201) .

(3) ثروات كبار المديرين .. وتشكيل رأسمالية التكنوقراط :

ومع كل مؤسسة مالية عملاقة وبنك كبير وشركة تأمين ديناصورية في أمريكا والغرب لابد أن يكتشف المحللون أن كبار المديرين التنفيذيين هم القوة الخفية الفاعلة، ليس فقط على مستوى الإدارة ولكن أيضاً على مستوى الملكية، وأن طبقة من الرأسماليين الجدد فاحشى الثراء قد احتلت الساحة بكل الهدوء والثقة ويأتى في المقدمة جيمس كاين المدير التنفيذى السابق لبنك بيرستيرنز أول بنك كبير أشهر إفلاسه في مارس 2008، حيث يملك من أسهم البنك 5.8 مليون سهم كانت قيمتها قبل الإنهيار 913 مليون دولار واشترى في عام 2007 شقتين في فندق بلازا بقيمة 28 مليون دولار، وهناك أيضاً ريتشارد فالد المدير التنفيذى لبنك ليمان برذرز المفلس وكان يملك 10.8 مليون سهم قيمتها قبل الأزمة 882 مليون دولار، وكذلك يقع في القائمة موريس هانك جرينبرج المدير التنفيذى السابق لعملاق التأمين أيه أى جى وهو يتحكم من خلال عدة صناديق ائتمان وشركات قابضة على 11% من اسهم الشركة، ويوضح ذلك ظاهرة رأسمالية تستوجب التدقيق الشديد في

مفهوم الرأسمالية والملكية والمالكين الجدد وتأثيرهم ونفوذهم، خاصة أن هذه المتغيرات العاصفة قد غيرت مفهوم الرأسمالى التقليدى ودفعت به إلى نوعية جديدة من رأسمالية التكنوقراط وهى رأسمالية ظلت حقائقها في الخفاء والظل لسنوات طويلة .

وتفهم هذه المتغيرات العاصفة يتطلب تدقيقاً فاحصاً في الكثير من الوقائع والأحداث في مقدمتها أن يتم تدقيق علاقتها المباشرة بتوجهات منتدى دافوس الاقتصادى وسعيه الدءوب لترسيخ فكر ومفاهيم عالمية جديدة وجدت لها تطبيقاً واسع النطاق على أرض الواقع الفعلى العالمى في مقدمتها التعديل الجذرى لمفهوم سيادة الدولة الوطنية، الذى كان قد ترسخ بعد الحرب العالمية الثانية وتحول إلى علامة من علامات التحرر والاستقلال الوطنى للدول النامية على امتدادها بما يسمح بتقليص سيادة الدول على أراضيها ومنح الأطراف الدولية حقوقاً وإمكانات للحركة والتصرف كان يعوقها في الماضى المفهوم التقليدى للسيادة الوطنية، وهو ما يعنى في التطبيق الحرية الأكبر والأوسع للشركات الدولية الكبرى للنفاذ للأسواق ومراكز القرار والنفوذ والثروة وحرية كبيرة للتملك والإقامة وتحريك الأموال والاستثمارات والعوائد بالحرية الكاملة، وهو ما يفسر الأحاديث المتصلة عالمياً على امتداد العقود الثلاثة الماضية عن حكومة العالم الخفية والمستترة .

وتكشف مجلة " النيوزويك" الأمريكية جانباً مهماً من المستور في كوارث الانهيار المالى والاقتصادى والمرتبط بضخامة خطط الانقاذ العاجل في أمريكا وأوروبا، وهى أرقام تؤدى إلى كوابيس اقتصادية مفزعة في المستقبل القريب والبعيد بالضرورة والحتم، حيث تشير إلى أن إدارة بوش الإبن أعلنت بالفعل عن 12 خطة للإنقاذ العاجل تكلفتها الفعلية 8 تريليونات دولار وترصد أن التمويل المخصص لخطط الإنقاذ العاجل لدعم البنوك

المتعثرة في أمريكا تبلغ تكلفته3.35 تريليون دولار، وأن التكلفة تشمل خطط الإنقاذ بجميع صورها وأشكالها وعلى امتدادها حتى قبل الانفجار العنيف للأزمة، ومثال ذلك انقاذ بنك بيرستيرنز في مارس 2008 بقيام بنك جيه بيه مورجان بشرائه، وترصد المجلة أن سعر سهم بيرستيرنز بلغ 170 دولار عام 2007 وتم تقديره في صفقة البيع بمبلغ 10 دولارات فقط وكان ذلك شرارة انطلاق مهمة للتراجع الحاد والمتواصل في البورصات العالمية .

وفى مواجهة الطوفان التبشيرى للرأسمالية الاصولية وروشتة النصائح الذهبية للاصولية الاقتصادية فإن لغة العقل والمنطق فشلت في المواجهة والإقناع بالبدائل وضرورتها، حيث أكدت أزمة النمور الاقتصادية الأسيوية- على سبيل المثال- أن الدول التى رفضت تحرير الأسواق وقيدت معاملات أسواق رأس المال وراقبت أعمال البورصات ودققت في معاملات البنوك، وفى مقدمتها ماليزيا والصين، هى الدول التى نجت من الكارثة الاسيوية وضمنت العافية والسلامة لأسواقها وأوضاعها الاقتصادية(انظرفى الباب الثالث ص 225 – 248)، وهو ما يثبت في النهاية أن قوى التبشير الاقتصادى الاصولى العالمية أكثر نفوذا وتأثيرا من احتياجات الواقع وضروراته وأشد فعالية وقوة من القرائن الدامغة في التبطيق والتنفيذ، وأن هذه القوى تفرض في النهاية ما ترغب وما تشاء لمصلحتها ومصالحها بالدرجة الأولى والأساس.

يتكشف كل يوم المزيد من التناصيل المهولة والمرعبة عن " الجريمة الاقتصادية المنظمة" بمفهوم عصرى وحديث يفوق الأحاديث القديمة عن قدرات وإمكانيات المافيا العالمية في مجال الأنشطة الاقتصادية والمالية غير المشروعة، وهو مفهوم جديد خطير ومدمر يتفق مع القدرة على استخدام قوة ونفوذ القوة الأعظم عالميا، وفى ظل هذه القوة العالمية الخفية المستحدثة بقوة

فإن الأحداث امتلكت أحداث وقدرات وإمكانيات فائقة وغير محدودة لقيادة الاقتصاد العالمى إلى الفوضى والانهيار ودفعت به إلى قلب الأعاصير المدمرة، مما يعمق اليقين بمسئولية تخطيط شيطانى عظيم التأثير والنفوذ سياسياً واقتصاديا على امتداد خريطة العالم عن ارتكابها وتنفيذها بغرض الاستحواذ على ثروات العالم ونهب أمواله بشكل منظم، وهو ما يصب في نهاية المطاف في تشييع المفهوم السائد لسيادة الدولة الوطنية إلى مثواه الأخير والإعلان الفعلى والعملى لسطوة وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على مقاليد الأمور في دول العالم بشكل بارز وأكثر وضوحاً وقبولاً. (انظرص 202 الفصل الرابع من هذا الباب)

ولا يمكن تناسى أن الجريمة الاقتصادية المنظمة وجميع أنواع الجرائم الكبرى متعددة الأطراف على امتداد التاريخ الإنسانى كانت دائماً ما يقف خلفها يخطط لها وينفذها جماعات وقوى متعصبة ومتطرفة، تملك يقيناً مرضياً بأهليتها وأحقيتها في حكم العالم والتصرف في شئونه وامتلاك ثرواته وأمواله، وان هذه الجماعات والقوى كانت دائماً تؤمن بان الغاية تبرر الوسيلة وتدعى دوماً أن رسالتها المقدسة والاختيارالإلهى لهم يسمح باستخدام كل الأساليب الملتوية والخادعة والاحتيالية مهما كانت درجة دمويتها وقسوتها وعنف ألم الضحايا الذين لابد أن يسقطوا صرعى بمئات الملايين قرباناً في مذبح التعصب الأعمى والهوس العقيدى المجنون لليمين المحافظ الأمريكى صاحب الأيديولوجية الأصولية المسيحية الصهيونية؟!.

الفصل الثالث
مافيا الفساد الرسمية

وقد دخلت مجلة النيوزويك الأمريكية إلى منطقة شائكة بالغة التعقيد تكشف عن بعض الجذور التاريخية للكارثة والمسئولين المباشرين عن صناعتها وتحديداً عن اطلاق مارد الفساد الاسطورى المسمى بالمشتقات المالية والذى تصل بعض تقديراته إلى 600 تريليون دولار تساوى نحو 12 ضعف الناتج المحلى الاجمالى العالمي وتضع على رأس القائمة لارى سامرز كبير مستشارى الرئيس أوباما الاقتصاديين والمسئول الرئيسى عن خطة الإنقاذ الحكومية الهائلة، حيث تتهم المجلة سامرز عندما كان نائباً لوزير المالية في عام 1988بقيامه بالتعنيف الحاد بصوت مرتفع وبفظاظة للسيدة بروكسلى بورن رئيسة هيئة التجارة للسلع الآجلة المستقبلية لأنها تجرأت وطرحت اقتراحاً أشارت فيه إلى ضرورة أن تبدأ السلطات الأمريكية باستكشاف كيفية تنظيم السوق العالمية الهائلة للمشتقات المالية، وتشير المجلة إلى أن هذا الغضب الهائل كان إشارة إلى أن الخطة المتواضعة أثارت حفيظة" النخبة الاقتصادية الأمريكية الحاكمة" التى تضم في ذلك الوقت بورن وزير الخزانة والان جرينسبان رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالى اللذين رفضا باصرار شديد حتى مجرد التلميح بالبدء في التنظيم، وقد دفع موقف سامرز المسئولة الامريكية بورن إلى الذهول من هذا الموقف الذى يرفض حتى إثارة مجرد الأسئلة بؤرة مالية خطيرة كانت معاملاتها النظرية والافتراضية قد وصلت إلى عدة تريليونات من الدولارات، ولم يكن أحد يعرف عنها شيئاً، وشارك في هذا الموقف أرثرليفيت رئيس هيئة الأوراق المالية في ذلك الوقت وهى قصة تبرز في حد ذاتها الحديث عن المؤامرة وأن تاريخ المؤامرة لا

يرتبط فقط باليمين الأمريكى الجمهورى المحافظ بل ترعرع أيضاً في أحضان الادارة الديمقراطية ورموزها التى عادت لتطل على ساحة الأحداث في عهد الرئيس الجديد أوباما.

وتوضع الكثير من النقاط الكاشفة فوق الحروف عن النخبة الاقتصادية الأمريكية الحاكمة والقوى المحركة المسماة بحكومة العالم الخفية وغيرها من التسميات الكثيرة والمتعددة من خلال ما تضمنته دراسة أخيرة لسيتى جروب بنك حول توزيعات الدخول وتوزيعات الثروة في أمريكا وانعكاساتها الضرورية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما تعنيه من قوة ونفوذ في السيطرة على القرارات وتوجيهها لصالح الفئات الأغنى والأكثر ثراء، حيث توضح أنه في الوقت الحالى فإن 1% من الأسر الأمريكية تملك 7% من مجمل الثروة القومية الأمريكية وأن القيمة الصافية لأرصدة وممتلكات وثروات هذه الفئة تمثل مقداراً أكبر من القيمة الصافية لما تملكه الـ90% من الأسر الأمريكية الأقل دخلاً مجتمعة كما توضح المؤشرات أن نسبة الـ20% الأعلى من دافعى الضرائب الأمريكية حققوا تقريباً ثلاثة أرباع مكاسب الدخل المختلفة والمتعددة منذ عام 1979 وحتى عام 2000 مما يوضح الفجوة الضخمة والشديدة في الدخل والثروة والامكانات والنفوذ والسلطان، وقد يكون ذلك أحد التفسيرات المبررة لسطوة الأيديولوجية الاصولية الرأسمالية على الساحة الأميركية وغزوها لساحة العالم .

(1) حماية الدول الكبري لجنات التلاعب المالي والضريبي :

ومع ضغوط تسونامي العالمي الإقتصادي والمالي فإن المزيد من الأسرار والخبايا والمحرمات قد بدأت في الخروج إلي بؤرة الضوء وفي مقدمتها الأساليب غير القانونية والمجرمة لتراكم الثروة في العالم خاصة في الدول الصناعية الكبري وآثار ذلك علي سطح الأحداث بكل شدة وعنف جدل

محتدم حول ما يسمي "الملاذات الضريبية" أو الجنات الضريبية التي تتيح الفرصة للأثرياء والأغنياء التهرب الواسع النطاق من سداد الضرائب المستحقة عليهم وتتيح لهم تراكم للثروة يتمتع بالحماية والأمان من ملاحقة ومتابعة السلطات الرسمية لبلادهم وهي قضية معروفة منذ عقود طويلة من الزمن وتتم بالفعل تحت سمع وبصر السلطات المعنية وبحمايتها وسلطاتها وسلطانها، وكان من المعروف دائما أن هناك بقعا في العالم تشكل مجموعة من الجزر الصغيرة والنائية في المحيط الأطلنطي تحديدا لا تعتبر بمثابة دول ولكنها خاضعة لسلطة النظام الاستعماري القديم، ومع ذلك فإن نظم تسجيل الشركات والبنوك والمؤسسات المالية الاستثمارية تتيح التهرب الضريبي وتتيح غسيل الأموال علي أوسع نطاق حتي أموال الجريمة المنظمة والمافيا، ويتم ذلك بعلم جميع الدول وبعلم جميع السلطات فيها بل يصل الأمر والحال كذلك إلي حصول هذه الأنشطة غير المشروعة علي الحماية القانونية والمشروعية من الدول الأم صاحبة السيادة الفعلية وهي بالأصل والأساس بريطانيا العظمي.

يضاف إلي ذلك بالقطع وضع البنوك والمصارف والمؤسسات السويسرية والسرية الكاملة للحسابات والمعاملات والتي تتم بهدوء وانتظام، وكأن سويسرا في كوكب آخر غير كوكب الأرض بالرغم من كل الأحاديث والصرخات حول الأموال المنهوبة والمسروقة من الدول النامية القابعة في بنوكها وفي خزائنها السرية وغيرها وغيرها الكثير.

ومع تصاعد الكارثة وما تقتضية من التفتيش المكثف في جراب الحاوي النصاب والمخادع، فقد اكتشفت الدول الصناعية الكبري خصوصا وبقية دول العالم عموما أن "الملاذات الضريبية" وأعمالها وانشطتها جزء مهم من مشاكل النظام المالي العالمي، واكتشفت أن صناديق التحوط الاستثمارية

التي تبلغ أصولها نحو 1.7تريليون دولار فقدت وخسرت نحو نصفها علـــي الأقل، حتي الأزمة وأنها مسجلة في أماكن مشبوهة مثل جزر الكايمان وجزر البهامز وإمارة موناكو وغيرها من جنات التهرب الضريبي التي تغيب عنها الرقابة والمتابعة والرصد اكتفاء بقبض المعلـوم مـن الاتـاوات المعلنـة والخفية، وخرجت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتقديرات فلكية مذهلة لقيمة الأموال والثروات التى تفلت سنوياً من المراقبة ومقتضيات الالتزامات والأعباء الضريبية حيث قدرتها بما يتراوح بين خمسة تريليونـات وسـبعة تريليونات دولار، وهو ما يوضح أن جزءاً كبيراً من أموال العالم وثرواتـه يدور في دوائر الفساد والتعدى على القوانين بل يكاد يفضح عن أن الأثرياء والأغنياء خارج نطاق القوانين المالية والمصرفية والضريبية ويطالب جانب من القادة الأوروبيين حاليا بأن توضع معضلات الجنات الـضريبية علـى لائحة الاتفاق العالمى لإصلاح الكارثة ومواجهتها .

وتؤكد صحيفة " الفاينانشيال تايمز" البريطانية في طبعتها الأوروبيـة أن جزر وبؤر التهرب الضريبى والتلاعب المالى موجودة علـى خريطـة العالم ومعاملاته، لأن الدول الكبرى تسمح بذلك بحكم أن العملاء هم الأغنياء والأثرياء من أصحاب السطوة والنفوذ.

وفى مواجهة الضغوط العالمية المؤكدة على حتميـة ضـبط النظـام المالى العالمى قامت السلطات الأمريكية مؤخراً بحركة مسرحية تم بموجبها تسوية تحقيقات فيدرالية حول نشاط بنك سويسرى متهم في مساعدة مجموعة من الأثرياء الأمريكيين على إخفاء ثرواتهم وأموالهم في حـسابات سـرية بالبنك بما ساعدهم على التهرب الضريبى وقد قدرت قيمـة هـذه الأمـوال والثروات بنحو 20 مليار دولار، وقد سدد البنك غرامة قدرها 780 مليـون دولار للسلطات الأمريكية، وأصدر بياناً فكاهياً يأسف فيه بصدق للعجز عن

الالتزام في عملياته خارج الحدود وتحمله المسئولية الكاملة للأنشطة غير اللائقة، وقام بكشف ما يقال إنه حسابات ومعاملات سرية لنحو 300 فقط من الأثرياء والأغنياء الأمريكان، وعموماً فإن هذا البنك السويسرى يعتبر من البنوك سيئة السمعة في الأزمة العالمية ، حيث بلغت خسائره أكثر من مليار دولار مع انهيار سوق الرهن العقارى الأمريكية وحصل على دعم ومساندة من الحكومة السويسرية حتى لا يفلس قيمتها 60 مليار دولار في أكتوبر 2008 . وتأمل مقترحات الاصلاح أن يتم الضغط عالمياً على سويسرا لإنهاء سرية الحسابات الصارمة وما تتيحه من فرص واسعة للتهرب والفساد وغسيل الأموال لكل أشكال الجريمة المنظمة والمافيا في العالم ولصوص الدول والشعوب .

(2) **نصب وتزييف مؤسسات التقويم المالى الدولية** :

وتوالت الاكتشافات التى تؤكد تحكم نفوذ الفساد والمصالح الخاصة والشريرة في النظام المالى العالمى ، وبالتالى على مجمل الأوضاع الاقتصادية العالمية ، منها مفاجأة العيار الثقيل التى تم إعلانها في القمم المتوالية لقادة الاتحاد الأوروبى على امتداد الفترات الماضية، حيث اكتشفت هذه الدول الصناعية الكبرى الفساد الكبير الذى يحيط بمؤسسات وشركات التقويم المالية الدولية مع ثبوت إصدارها شهادات أهلية وجدارة لبنوك ومؤسسات مالية ومصارف لا تتمتع بالأهلية اللازمة لممارسة العمل والثقة في أعمالها، بما يعد غشا وخداعا للمتعاملين ويعرضهم لدرجة عالية من المخاطر، وطالب القادة الأوروبيون بضرورة إخضاعها لرقابة شديدة تمنع هذه الدرجة الخطيرة من الفساد في المعاملات والأسواق ويعنى ذلك أن كثيراً من شهادات وتقييمات الجدارة الائتمانية والمالية كانت شهادات مضروبة وكانت تجارة قائمة على الغش والخداع والتدليس على جمهور المتعاملين مع

الأخذ في الاعتبار أن هذه المؤسسات والشركابت كانت تصدر شهادات جدارة للدول ولمعاملاتها في الأسواق المالية العالمية بما يدفع بالتشكيك في مصداقية هذه الشهادات، ويثبت أن معمل التحليل المالى العالمى كان معمــلا مزيفــاً تسكنه خفافيش الظلام، ويفضح ذلك تكامل حلقات الغش والخــداع العــالمى على امتداد النظام المالى الدولى وهو لابد أن يكون في البداية والنهاية دليلاً دامغاً على نظرية المؤامرة والاتساع الهائل لمفعولها وتأثيرهــا، وعلـــى أن اللاعبين الرئيسيين المحركيين لجميع هذه الأنشطة الفاسدة وغير المــشروعة هم هؤلاء الذين يملكون الثروة والمال ويملكون بالتالى النفوذ والسلطان على عرش العالم بشكل مباشر وبشكل غير مباشر

(3) الاستثمارات الوهمية وفداحة انحراف البنوك الأوروبية:

ويتكامل المزيد من حلقات منظومة الفساد العالمية مع نوعيــة مــن الاستثمارات والمشروعات التى تستعصى على حسابات وتقديرات دراســات الجدوى الاقتصادى المتعارف عليها عالمياً، ويندرج تحتها مجموعة كبيــرة بما يسمى بالمشروعات الطموحة والعملاقة والتى هى فى الأصل مشروعات خيالية وافتراضية مثل مشتقات المال والمشتقات الائتمانية المسمومة التى لا ترتكز إلى حقيقة واقعية ولكنها ترتكز إلى حقيقة افتراضية ونموذج منها مــا يسمى بمشروع جزيرة ياس السياحية الترفيهية في أبو ظبى حيث تبلغ تكلفتها 40 مليار دولار وتتضمن حلبة لسباق السيارات توصف بأنها الحلبة الفريدة من نوعها عالمياً وكلها نوعية من الاستثمارات والمعاملات المالية حولــت الأسواق المالية العالمية من أن تكون قلب العالم النابض بالحياة والانتعــاش والحركة إلى قلب العالم المتخصص في ضخ الأوراق المالية والديون السامة في الدورة الدموية العالمية حتى أصبح كل العالم على حافة هاوية الانهيــار والافلاس وأصبح مجمل النظام المالى العالمى في مهــب الــريح والأنــواء

ووالعواصف وما يتشف من حلقات جديدة للفساد المالى المروع يثبت أن الفساد صناعة أمريكية أوروبية متكاملة الحلقات ومتصلة القنوات وأن غياب القواعد المصرفية، صفة عامة أمريكية أوروبية في معاملات المؤسسات المالية والبنوك والمصارف وأن ما يسميه الأكاديميون بإدارة المخاطر مجرد كلام كتب ومحاضرات في مؤتمرات وندوات لا يمت للواقع من قريب أو من بعيد وأن الإدارة بالهوى والفساد هى الحاكم المتوج المتربع على عرش النظام المالى العالمى .

وتؤكد هذه الحقائق صحيفة الفايناشيال تايمز بقولها إن الأزمة بدأت في البنوك وهى التى تعد أكثر المؤسسات المالية في العالم خضوعاً للرقابة والضبط وهو ما يثبت أن أصل المشكلة يرتبط بإنخفاض كفاءة الرقابة والضبط وكان يجب أن تقول بالتغافل والتجاهل المريب والمتعمد الذى تتكشف حلقاته المريبة من فزع كبار المسئولين في أمريكا من مجرد اقتراح دراسة ضبط سوق معاملات المشتقات المالية الافتراضية بكل ما يحيطها من غموض وتعقيدات.

ومن المؤشرات المهمة والدامغة على فساد النظام المالى الأوروبى وبالتالى حدة مشاكله وتفاقمها أن التقديرات العالمية تشير إلى ان البنوك الأوروبية اشترت نحو 40% من الأصول المالية الأمريكية المسمومة ، يضاف إلى ذلك أن هناك قروضاً عالية المخاطر قدمتها البنوك الأوروبية بتوسع شديد لأسواق الدول النامية وتقدر القيمة الإجمالية لهذه القروض بنحو 4.6 تريليون دولار نصيب البنوك الأوروبية منها يصل إلى 73% وبحسب احصائيات بنك التسويات الأوروبى فإن البنوك الأمريكية لا تملك منها إلا نسبة 10% وتملك البنوك اليابانية نسبة 50% وتتكشف التعقيدات الحقيقية للأصول المسمومة التى تهدد بنوك أوروبا الشرقية التى كانت تتبع المعسكر

الاشتراكى قبل سقوط الاتحاد السوفيتى وتبلغ قيمتهـا 1.7 تريليـون دولار ويهدد ذلك وبصورة عالمية بنوك النمسا التى قدمت منها 284 مليـار دولار تساوى 60% من الناتج المحلى للنمسا في إفراط غريب ومريـب يخـالف أبجديات المال والاقتصاد وقواعد أنشطته ومعاملاته، ومع دخول اقتصادات دول أوروبا الشرقية والوسطى في دائرة الأزمة العاصفة وتراجع اقتصاداتها بمعدلات كبيرة وانخفاض أسعار صرف عملاتها فـإن تقـديرات الخـسائر المبدئية في هذه القروض يمكن أن تصل إلى 300 مليار دولار.

وفى ظل هذه المعاملات المالية للبنوك الأوروبية التى تخرج تمامـا عن مألوف القواعد المصرفية وتتجاوز الحسابات البسيطة للمخاطر الائتمانية المصرفية فإن المؤشرات الصادرة في دراسة المجموعة الأمريكية بوسـطن كونسالتينج جروب للاستشارات عن أوضاع البنوك والمؤسسات المالية فـي العالم وفقاً لمعيار عوائد المساهمين من اصحاب رأس المال التى تأخذ فـي الاعتبار أسعار الأسهم والأرباح المسددة عن الأسهم كعوائد مالية احتلت فيها البنوك الالمانية المرتبة الأخيرة بنسبة 62% كمعدل انخفاض في عام 2008 وسبقتها البنوك الفرنسية بنسبة انخفاض 61.5% في حين بلغ معدل انخفاض البنوك الأمريكية 44% .

(4) فساد السياسات الضريبية المنحازة للأغنياء والمعادية للفقراء:

وفى مواجهة ضغوط الكارثة المدمرة فـإن النظريـات الاقتـصادية الشريرة النابعة من قلب الرأسمالية المتوحشة المتعجرفة قد بـدأت تتـساقط بعنف وشدة وفى مقدمة السيل الجارف للسقوط المدوى ما لحـق بنظريـات اليمين المحافظ الأمريكى الضريبية من اتهام مباشر بالمسئولية عن جزء مهم من الأزمة وقد تزامن ذلك مع سقوطها السريع في بريطانيا وإن كانـت دول العالم النامى التى لا ترى ولا تسمع ولا تتكلم إلا بعد فوات الوقت والآوان لم

تدرك معناها وضرورتها حتى الآن، حيث قامت بريطانيا بتخفيض عاجـل لضريبة القيمة المضافة بمعدل 2.5% من 17.5% إلى 15% وهى ضريبة غير مباشرة يقع عبؤها الأساسى على الأقل دخـلاً حتـى تحفـز القاعـدة العريضة على المزيد من الاستهلاك وانعاش الطلب بقيمـة تبلـغ نحـو 5 مليارات جنيه استرلينى، كما قررت إعفاء ضريبى للدخل الذى يقل عن 150 الف جنيه استرلينى سنوياً ورفعت ضريبة الدخل على الأغنياء من 40% إلى 45% والإبقاء على ضريبة المشروعات الصغيرة بسعر 21% وكانت تاتشر رئيسة الوزراء اليمينية المحافظة السابقة قد خفضت ضرائب الأغنياء عـن معدلها البالغ 65% في حين قام الرئيس أوباما برفع حد الإعفاء الـضريبى إلى 250 ألف دولار ومنح تخفيضات ضريبية للأقل دخلاً قيمتها 282 مليار دولار للسنة المالية الجديدة وقام برفع الضرائب على الأغنياء من 36% إلى 39.6 % ويدرس الكونجرس قراراً مهماً بفرض ضريبة 90% على حوافز القيادات العليا للشركات أو بالأصح الحوافز والدخول الضخمة والكبيرة وهو درس لابد أن تستوعبه الدول النامية وفي مقدمتها مصر مـن أن الأربـاح والدخول العليا والكبيرة لا يمكن أن تترك معفاة من الضرائب ولا يمكـن ان تترك بغير أعباء ضريبية عالية ومتصاعدة وأن النظم الضريبية المطبقة التى تساوى بين الفقراء والأغنياء في أسعار الضرائب تعد نظماً ضريبية عميـاء ومتخلفة بعيدة تماماً عن العدالة ومقتضياتها ومتطلباتها، كمـا أنـه تحـرم الخزانة العامة والموازنة العامة من إيرادات لازمة وضرورية للإنفاق العام وتحويل خططه وبرامجه الإنسانية والاجتماعية التى تسهم بالقدر الأكبر في مواجهة الأزمات والكوارث والتخفيف من سلبياتها.[راجع مؤلفنـا العلاقـة القانونية بين الممول والإدارة الضريبية ومؤلفنا الإصلاح الـضريبى بـين الواقع والمأمول].

(5) صناديق التحوط .. وتفاقم الانحرافات المالية :

وكان من أبرز الآليات التى اعتمدت عليها مؤسسات التمويل هى ما يدعى بصناديق التحوط والتى يتركز نشاطها على التعامل في أوراق مالية تفوق عشرة أضعاف رأس مالها، وتتاجر في هذه الأوراق المالية على مستويين القصير والطويل، وفى المجال القصير هى تضمن لاصحاب الأوراق المالية تسديد قيمتها في نهاية مرحلة قصيرة بسعر ثابت، تتوقع إدارة الصندوق أن ينخفض سعر الأوراق المالية بما يتيح لها إعادة شرائها عند الاستحقاق بثمن أكثر انخفاضاً عن الثمن الذى أودعت به هذه الأوراق المالية في أول العملية، ومن ثم يفوز الصندوق بأرباح مضاعفة عن الفرق بين السعرين، وفى المجال الطويل فهى تحوز على أوراق مالية قابلة للارتفاع وتستخدمها في المضاربة لتغطية تكلفة التعاملات القصيرة وتحقيق الأرباح على المدى الطويل من تقلبات السوق ومضارباتها، وكثيراً ما تسجل هذه الصناديق وغيرها من الآليات الجانبية في جزر التهرب الضريبى العالمية، حتى تتهرب من الرقابة والتحكم المركزى للدول إضافة إلى تقاسم الأعباء والمخاطر بين العديد من البنوك وشركات التأمين المحلية والأجنبية وتعدد فروع المؤسسات والبنوك المتوازنة وبنوك الظل وصناديقها الجانبية الاستثمارية فى كل أنحاء المعمورة، مع تفاوت قدرات أجهزة الرقابة والتحكم والتى لا تخضع لها البنوك الاستثمارية، وقد تكون هذه الصناديق مملوكة لفرد واحد أو عدد قليل من الأفراد، ومن ثم فهى لا تخضع إلى رقابة داخلية أو خارجية، ولعل من أبرز أمثلة المضاربة في هذا المجال ما حققه الممول العالمى سوروز في مبدأ انشاء العملة الأوروبية الموحدة والتى اقتضت معاهداتها المبدئية أن يتحدد سعر الصرف للعملات الأوروبية ومن بينها الجنيه الاسترلينى، وطبيعة الأزمة التى مر بها الاقتصاد البريطانى في هذه

المرحلة ازدادت الضغوط على الجنيه الاسترلينى ولم تسمح المعاهدة بتخفيض قيمته وهنا اقترض الصندوق الذى يمتلكه سوروز 50 مليار جنيه استرلينى ، على وعد بأن يرد المبلغ على المدى القصير متوقعاً أن تنسحب بريطانيا من المعاهدة وتخفيض قيمة الجنية الاسترلينى وهو ما حدث بالفعل بعد استفحال الضغوط التى مارسها سوروز وانسحبت بريطانيا من الاتفاقية وخفضت قيمة الجنيه الاسترلينى تخفيضاً بالغاً واشترى صندوق سوروز 50 مليار جنيه استرلينى بالسعر المخفض الجديد لردها للجهات المقرضة وحقق ربحاً قدره مليار دولار في مدة قصيرة لا تتعدى أسابيع معدودة، ورغم ما تطلقه هذه الصناديق على نفسها من أنها صناديق تحوط أى تفادى المخاطر فهى فى الحقيقة صناديق مضاربة تنشئها المؤسسات التمويلية بقصد تحقيق الأرباح سواء خسرت أو كسبت وهى مغامرة لا يمكن أن تقف في وجه انهيار شامل مهما تعددت الجهات المشتركة في التمويل أو التأمين عليها وهى في سبيل جذب أعداد أكبر من المودعين تتعهد بدفع أرباح أكثر ارتفاعا من تلك التى تدفعها البنوك التجارية التى تخضع للرقابة والتحكم المركزى، وتلتزم بإيداع نسبة من أصولها في البنوك المركزية والتأمين على الأصول المودعة لديها، كثيراً ما يصل حجم هذه الصناديق إلى ما يزيد على مائة ضعف رأسمالها وهو ما يسمح لها بتحصيل أرباح طائلة في حالة رواج السوق ولكنه أيضاً يعرضها إلى انهيار تام أو كامل في حالة ركوده فارتفاع معاملات السوق الإجمالية بواقع 1% يمكن لهذه الصناديق أن تحقق مضاعفة في رأسمالها، كما أن انخفاض معامل التعامل في الإجمالى في السوق يمكن أن يدفع بها إلى مجاهل الافلاس ويحمل البنوك وشركات التأمين المشتركة في تغطية نشاطها إلى مسارات جسيمة لا يمكن احتمالها وقد تمت محاولات مماثلة للاستفادة من انهيار أسعار عملات دول جنوب شرق أسيا في

التسعينات من القرن العشرين واستغلالها في مجال المضاربات قصيرة المدى وأفلحت حكومة هونج كونج في تفادى الوقوع في فخ صناديق التحوط التي استولت على كمية كبيرة من الأصول بعملة هونج كونج في انتظار انهيار أسعارها وسارعت الحكومة بضخ مليارات الدولارات على دفعات حتى اضطرت صناديق التحوط للتخلص من أصولها قبل تزايد انهيار سعر العملة وقام صندوق التحوط الامريكى وهو من أكبرها فى أواخر التسعينات من القرن العشرين بالاستيلاء على كميات ضخمة من الأوراق المالية للمضاربة بها على المستوى القصير توقعا لانهيار أسعارها مما زاد من تعرضه للخسائر ولاح خطر اقبال العملاء على سحب أصولهم مما عرض الصندوق ليس فقط للإفلاس ، ولكن تعريض عدد كبير من مؤسسات التمويل إلى خسارة فادحة واضطر البنك الفيدرالى المركزى الى تخفيض سعر الفائدة وحشد عدد كبير من البنوك ومؤسسات التمويل لشراء قروض المؤسسة وانقاذها والسوق المالية من الانهيار، ثم جاءت فقاعة التنافس المنفلت على أسعار أسهم شركات التكنولوجيا والمعاملات مما رفع أسعارها الى ما يفوق احتمال المردود واستمرار الطلب، وهدد رئيس البنك الفيدرالى بانه لن يتدخل لإنقاذ المنغمسين في هذه المضاربات غير المسئولة حتى لا يضطر البنك الفيدرالى الى وضع رقابة وقيود مشددة عليها ومن ثم انفجرت الفقاعة وتهاوت الأسعار وتقلص الطلب وفقد المضاربون وعملاؤهم 40% من القيمة السوقية .

وفي الفترة التالية اندفع المضاربون لتغذية الرواج المصطنع من خلال تعظيم معاملات السوق في مجال التأمين العقاري تخطت المضاربات قيمة المعامل الأساسي المتعارف عليه، وهو القيمة السوقية لثمن العقار كمضاعف لقيمة الإيجار وفي حمي التكالب علي تحصيل أكبر عائد من

الأرباح فاقت قيمة القرض المعتمدة القيمة السوقية للإيجار بمعدلات مضاعفة مما ضاعف من مخاطر الإقتراض ووصل هذا التخطي إلي ما يفوق الضعف خاصة أكثر الأسواق رواجا في كاليفورنيا وفلوريدا، وأغفل عامل ضمان قدرة المقترض علي تحمل أعباء التسديد بعقد قروض ثنائية لتغطية عجز المقترض عند تسديد القرض الأولي ومد مدة القروض ورفع فوائدها والتغاضي عن تسديد المقدم الأولي قبل تمام عقد التأمين العقاري وقاد التلاعب شركات الضمان العقاري ولم تكن هي الممول المباشر للقروض، ولكنها كانت مجرد وسيط غير خاضع للرقابة والتحكم بين المقترض والبنوك ومؤسساتها الجانبية وشركائها الأجانب وعبر البلاد وفي ظل الإباحة السياسية والقانونية تقلصت فاعلية الضمانات والقدرة علي التعامل مع تقلبات السوق، واندفعت هذه المنظومة في طلب المزيد من البلهاء والتنافس علي توفير الحوافز لهم وقد كان من الطبيعي أن يجري القادرون وغير القادرين وراء حلم امتلاك منزل للأسرة، وكان انغماس البنوك التجارية التي تخضع نظريا لقواعد التحكم والرقابة الداخلية عن طريق تمويلها لمؤسسات جانبية وصناديق تحوط وصناديق استثمارية للهروب من الرقابة والتحكم الفيدرالي فهذه المقامرة المنفلتة لا يحفزها فقط سعيها إلي الأرباح المضاعفة، ولكنه يعززها أيضا اطمئنانها إلي توزيع أعباء المخاطرة علي الشركاء والمؤسسات التمويلية الجانبية والعملاء عبر البحار، وشركات التأمين العملاقة، وانفلات كامل المنظومة من قيود الرقابة المركزية.

(6) البنوك الاستثمارية .. وفوضي المعاملات وغياب الرقابة :

أن الضمانات الفيدرالية قد تقلص دورها بعد إزاحة القيود والضمانات عن شركات الائتمان العقاري المضاربة بقرارات إدارة الرئيس ريجان

والمعتمدة أصلا علي تمويل اليات سوق المال الأمريكي، وقد مكنها ذلك من التوسع المنفلت في عقد قروض الإئتمان العقاري للقادرين وغير القادرين، أضافة للخلل القانوني والسياسي الذي وسع دائرة الإنفلات والفوضي وحول أجهزة التحكم والرقابة إلي وسيط مشترك بين الحكومة والمؤسسات المفترض ورقابتها في ظل هذه الأوضاع لم تتحرر فقط المؤسسات التمويلية المحلية من ضوابط التحكم والرقابة، وإنما تحررت أيضا كل مؤسساتها الفرعية والجانبية والمتوازية والضامنة والمشاركة في السوق المحلية وعبر الحدود، وكان توسع الفقاعة لا يرجع إلي تصاعد عدد المخدوعين والبلهاء ولكنه كان في الحقيقة يرجع إلي تكالب وتوحد شارك في صناعته المستغلين لهم والحاشدين لصفوفهم في ظل تدهور وغياب الرقابة والتحكم الإقتصادي والسياسي المركزي، وفي ظل هذه الفوضي لم يكن من المنطقي توقع أن تسلم البنوك الإستثمارية من مخاطر المشاركة في وليمة الفساد هذه وبرغم أنها علي عكس البنوك التجارية لا تقبل الودائع قصيرة المدي التي يستوجب ردها المباشر عند طلب المودعين مثل البنوك التجارية، ولكنها تقبل مشاركة المستثمرين علي المدي الطويل في مشاريعها غير الخاضعة للقيود والرقابة البنكية ولتحقيق هذا الهدف تعددت أنواع المؤسسات التمويلية غير الإستثمارية فيما أطلق عليه بنوك الظل أو البنوك الموازية والتي تمارس نشاطها معتمدة علي مؤسسات تمويلية بنكية وغير بنكية علي مدي طويل يسمح لها في التوسع بتغطية قروض الإئتمان العقاري وغيرها من المضاربات المالية في ظل تحررها من قواعد التحكم والرقابة، باعتبارها مؤسسات غير إيداعية وتضخمت الأموال التي تتعامل بها مؤسسات التمويل

غير الإيداعية بما يتعدي 400مليار دولار، وذلك بحكم الفوائد الأكثر ارتفاعا التي تعرضها والضمانات الأقل كفاءة التي تطلبها ووسائل التسويق غير النمطية التي تتبعها مثل سماسرة التعاقد والإفتقار إلي أليات التقييم وقدرتها علي المعالجة الفوضوية للعاجزين عن تسديد القروض الأولية بعقد قروض ثنائية أكثر تكلفة وتعجيزا للمقترض، اعتمادا علي اندفاع القطيع الذي حركته جماعات الضغط المشتركة بين بناة العقارات ومسوقها وضامنيها وممو ليها وتواطؤ الجهات السياسية والإعلامية في الاستجابة لجماعات الضغط هذه وفي ظل هذا الاندفاع في السوق المالية المركزية الأمريكية لم يكن هناك مهرب في إطار الإقتصاد العابر للحدود والمسمي بالعولمة أن تمتد نتائج وتداعيات هذا الإنقلاب إلي كل الأسواق العالمية، وبالتالي لا يمكن ادعاء ما تحصل نتائجه الآن كان نتيجة لسوء في الأداء لأنه في الواقع والحقيقة كان نتيجة حتمية لخلل في النظام الإقتصادي الأمريكي والعالمي تواطأت القيادات السياسية والإقتصادية علي إرساء قواعدها وأسسها فالشركات والمؤسسات التمويلية والتأمينية لم تفعل أكثر مما يحتمه النظام الرأسمالي من التنافس علي الإستحواذ علي أكبر حصة من السوق وتحقيق أكبر قدر من الربحية باستغلال كل الفتحات والقنوات التي يتيحها النظام القائم وإذا تأتي عن هذا التكالب في المنافسة إفلاس بعضها وعملائها فهذا هو أحد مسلمات النظام الرأسمالي وامتداد رقعة هذا الإنهيار علي أبعاد السوق الإقتصادية العالمية هو نتيجة لفرض النظام الإقتصادي العابر للحدود الذي يسمي بالعولمة ومن هنا جاء إعلان البنك الفيدرالي الأمريكي في نيويورك أن الحصيلة الشاملة لهذه التعاملات المسمومة لقطاع التأمين والضمان العقاري بلغت 2.5تريليون دولار والقطاع غير البنكي 1.8تريليون دولار بالإضافة إلي 4.5تريليون دولار للبنوك الاستثمارية غير خاضعة لقواعد التحكم والرقابة

مما يستحيل معه علي السوق المالية مجابهة هذه الأعبـاء ويحـتم التـدخل الحكومي بأموال دافعي الضرائب لإنقاذ المؤسسات المالية وما يمكـن مـن عملائها.

ومن هنا ارتفع العجز في قطاع السوق المالية الأمريكية إلي حـوالي 10تريليونات دولار مما يقتضي مشاركة التدخل الحكومي وإسهام الإقتصاد الحر في تحمل أعباء الإصلاح واستحالة ضمان كافة اسـتحقاقات العمـلاء والمودعين والمقترضين والغريب أن إدارة بوش، قبل هذا الإعلان بـشهرين أكدت سلامة الإقتصاد وزاد التدهور نتيجة لهبوط أسـعار الأسـهم بمعـدل فاق30% خلال عام2008.

ويؤكد الخبراء أن خطة أوباما لن تستطيع مجابهة أصول الأزمة لأن الذين فقدوا وظائفهم بتصاعد معدلات البطالة لن ينقذهم من أزمة الإئتمـان العقاري الطاحنة تخفيض أعبائهم بـ300أو400دولار سنويا وقدر الخبـراء بأنه بتزايد عمق أزمة الإقتصاد الأمريكي وتصاعد حدتها فإن هذه الخطة لن تكون ذات فاعلية وأنها لا يمكن اعتبارها إلا خطوة بداية أولية.

(7) خلل النظام الرأسمالي العالمي:

أن تكرار أزمات النظام العالمي منذ نهاية الحرب العالميـة الثانيـة وكان أشدها أزمة السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين وشمولها الدول المتقدمة والنامية فيما أطلق عليه عقد الثمانينيات الضائع وإنهيـار اقتـصاد أمريكا اللاتينية بأزمة المديونية التي توقفت خلالها العديد مـن دول أمريكـا اللاتينية عن سداد مديونياتها الخارجية بشكل كامل ثم أزمة إنهيـار سـوق جنوب شرق أسيا في عقب التسعينات وهروب الإستثمارات الأجنبيـة ممـا

زعزع سعر النقد في هذه الدول وأنهار الأنتاج والعمالة، وفي الحقيقة فإن دواعي عدم الاستقرار في النظام العالمي ترسخت أسسه في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما إعتمد الرئيس ترومان سياسة إحتواء الإتحاد السوفيتي وفرض سباق التسلح الهادف إلي التدمير المتبادل مما حمل إقتصاد الحرب أعباء باهظة علي كل من حلف وارسو وحلف الأطلنطي حتي وصل هذا السباق إلي نقطة إنعدام الجدوي واستحالة استخدام ترسانة الدمار الشامل الرهيبة والحروب الطرفية الفاشلة في الصين وكوريا وفيتنام والإنقلابات والعسكرية والمخابراتية بالوكالة في الأكوادور وتشيلي وإيران والدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية والمجر وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية حتي اضطر الطرفان في عهد رئاسة نيكسون وكيسنجر إلي وضع أسس للتعايش العسكري من خلال السبعينات وتم تجميد المجابهات والإعتراف بالحكومة الصينية الشيوعية ووقف المجابهة في الشرق الأوسط، وفي بداية الثمانينيات قرر الرئيس ريجان العودة إلي سياسة واقتصاد المجابهة ليس بقصد إحتواء الاتحاد السوفيتي وإنما بقصد زلزلة كيانه وانهيار سطوته ومن ثم حول إقتصاد الحرب الباردة إلي اقتصاد الحرب الإقتصادية الساخنة بالتواطؤ مع الفاتيكان وقوي المعارضة المحلية في دول شرق أوروبا خاصة بولندا إعتمادا علي برامج سرية ضخمة أنفقت فيها مئات البلايين من الدولارات وألاف من عملاء المخابرات السرية تم تمويل وتجهيز وتنظيم كل حركات المقاومة في الدول الطرفية في الإتحاد السوفيتي التي كانت تعتمد علي تصدير البترول والغاز إلي أوروبا الغربية باعتبارها المورد الرئيسي للعملات الصعبة التي يعتمد عليها ضرورات التنمية والأمن والإستقرار.

وقد مضي الرئيس ريجان في مغامرته حتي نجح في تقويض اقتصاد الإتحاد السوفيتي ووضع اللبنة الأخيرة في إنهيار كيانه السياسي والعسكري ولم يقتصر التحول الإقتصادي والهجومي الأمريكي علي الاتحاد السوفيتي والدول النامية ذات التوجهات الإستقلالية ولكنه إمتد إلي مجال العمل السياسي الداخلي الأمريكي ليس فقط في مجال قرارات وقوانين السلطة التنفيذية والتشريعية ولكنه إمتد إلي إعادة تشكيل المحكمة الفيدرالية العليا المسئولة عن صياغة التطبيقات الدستورية بما تضمن معه ترسيخ التوجهات اليمنية المتطرفة حتي بعد نهاية ولايته وفي المجال الإقتصادي أطاح بقوانين التحكم والرقابة مطلقا بذلك إنفلات القطاع الإقتصادي القائم علي الأصولية الرأسمالية ما سماه الإقتصاد الحر غير المقيد ومع بداية التسعينات وطغيان نظام القطبية الواحدة استكملت معالم الإقتصاد الإجتياح بإنشاء منظمة التجارة العالمية وفرض الإقتصاد العابر للحدود وإطلاق العنان لأسس جديدة للأمبريالية العالمية في إطار إستخدام كل وسائل الإرهاب والسيطرة السياسية والإقتصادية والمخابراتية والرشوة والفساد لإرساء قواعد فرض سيطرة النخبة المستغلة ليس فقط في مجال الكيان السياسي والإقتصادي في الولايات المتحدة ولكن من خلال فرض تحالفات شبكية مع عملائها من النخب المسيطرة الديكتاتورية والمعادية للتوجهات الوطنية والمنخرطة في الكيان الأمبريالي الجديد متخطية في سبيل ذلك كل المصالح المحلية والوطنية وداعمة لكل أليات القهر والاستبداد والفساد حتي قدر أحد مرشحي الحزب الجمهوري في الإنتخابات الأمريكية الأخيرة بأن للولايات المتحدة تواجد عسكريا في 130 دولة إضافة لتواجدها السياسي والمخابراتي والإقتصادي والتآمري في كل أنحاء المعمورة.

(8) منظمة الشفافية الدولية:-

"إن الفساد متحالف وبكل قوة مع كل من الفقر والإستبداد، ولا حل سوي بتحالف عالمي لمحاربة الفساد يقوم علي المطالبة بمكافحة كونية للرشاوي وملاحقة الفاسدين والمفسدين في جميع أنحاء العالم وضرورة تولي الغرب الغني مسئولياته في منع الفساد في الدول الفقيرة وكذلك التركيز علي أهمية الديمقراطية ودعم المجمتع المدني في الدول النامية لمراقبة الحكومات الفاسدة والتأكيد علي ضرورة وجود قضاء عادل ونزيه غير مرتبط بأجندات ساسية للحكومات..وإلا فلا يمكن مكافحة الفساد".

هذا ما خلصت إليه منظمة "الشفافية الدولية" في تقريرها السنوي لعام2007 الذي نشرته من مقرها في العاصمة الألمانية برلين.تحت عنوان" الفساد المستمر في الدول النامية يتطلب تصرفا كونيا" حول معدلات الفساد في دول العالم والذي قامت فيه بعرض قائمة تضم 180دولة من دول العالم مرتبة حسب انتشار الفساد بها، ويعتمد ترتيبها علي درجة انتشار الفساد فيها من خلال 14استقصاء لآراء الخبراء حول إدراكهم للفساد في هذه الدول بحيث تكون درجة الصفر كبري درجات الفساد بينما رقم عشرة هو أكبر درجات الشفافية وأقلها فسادا.

ومنظمة "الشفافية الدولية" هي منظمة غير حكومية تأسست عام 1993 بهدف مكافحة الفساد في العالم وأمانتها العامة في برلين بينما لديها فروع في 100دولة، وقد ركزت في تقريرها لعام 2007 علي وجود علاقة قوية بين الفساد وعدم وجود ديمقراطية أو نظام قضائي نزيه، وهو ما أكد

عليه تقرير عام 2007 الذي يؤكد أن غالبية الدول التي جاءت في أسفل القائمة والتي ينتشر فيها الفساد لأقصي حد هي دول استبدادية.

وقد جاءت الدانمرك وفنلندا ونيوزيلندا في المرتبة الأولي برصيد 9.4 من عشر درجات كأقل دول العالم فسادا وأكثرها شفافية، ثم تلتها سنغافورة والسويد في المرتبة الرابعة9.3 ثم ايسلندا 9.2 ثم نيوزيلندا وسويسرا في المرتبة السادسة برصيد 9نقاط، هذا بينما جاءت بريطانيا وألمانيا واليابان وفرنسا ثم الولايات المتحدة في المراتب بين الثانية عشرة والعشرين برصيد يتراوح بين8.4 و7.2نقطة. بينما جاءت ما أسمتها بالدول الفاشلة في المراتب الأخيرة حيث احتلت أفغانستان(المحتلة) وتشاد والسودان(المحاصر) وتونجا وأوزبكستان وهاييتي والعراق(المحتلة) وميانمار والصومال(المحتلة) المراتب من 172 حتي180 كأكثر دول العالم فسادا برصيد 1.8حتي 1.4نقطة من عشر درجات.

مما أظهر وبكل وضوح فشل النموذج الأمريكي في الديمقراطية والرخاء الذي وعدت به في أفغانستان والعراق بعد أن جعلتهما من أكثر دول العالم فسادا، وكانت المنظمة قد أكدت تحمل الإحتلال الأمريكي المسئولية القانونية عما يحدث هناك، كما أن عملية حصول الشركات الأجنبية ومنها الأمريكية علي العقود الكبري تتم بطريقة "غير نظيفة" وتعتمد بصورة أساسية علي الرشاوي.

(9) مصر في المرتبة 105 في معدل الفساد العالمي برصيد 2.9 من عشرة نقاط:

هذا في الوقت الذي تراوحت فيه معدلات الدول العربية ما بين مقبول مثلما كانت قطر التي جاءت في المرتبة الثانية والثلاثين برصيد6 نقاط، أو

متوسطة المستوي كما جاءت البحرين في المرتبة السادسة والأربعين برصيد5نقاط، أو ضعيف (أو بالأحري راسب حسب تقديرات التلاميذ لأقل من 5 من عشر درجات) مثل الأردن وعمان في المرتبة الثالثة والخمسين4.7نقطة، بينما تراجعت باقي الدول العربية وهبطت حتي تحت معدل3 نقاط من عشر(أي ضعيف جدا حسب التقدير الجامعي!) مثل مصر التي جاءت في المرتبة 105برصيد 2.9نقطة مع جيبوتي وبوركينا فاسو، وليبيا واليمن في المرتبة131 برصيد 2.5نقطة، وسوريا في المرتبة138 برصيد2.4نقطة.

اللافت للنظر أن مصر جاءت بعد دول كثيرة منها علي سبيل المثال: بتسوانا وكوستاريكا وموريشيوس وناميبيا وغانا والسنغال وسورينام والجابون وليسوتو وسوازيلاند ومدغشقر وتنزانيا ومنغوليا!(انظر الفصل الثالث من الباب الثالث) .

وقد ركزت المنظمة علي إنه لا يوجد بديل عن جهود جماعية مشتركة بين الدول الصناعية والدول النامية لإمكان التغلب علي ارتفاع معدل الفساد وانتشار الرشوة، وأن ذلك يتطلب أيضا الإهتمام بتحقيق نظام عدالة نزيه لمصلحة الفقراء في العالم، مضيفة إنه رغم الخطوات التي تحققت إلا إنه يلاحظ أن الفساد يجب مواجهته بقوة في النظام التعليمي والنظام الصحي وفي البنية التحتية، وطالبت المنظمة الدول ذات المعدلات السيئة بأن تأخذ هذه النتيجة بجدية وأن تتصرف بمسئولية لتقوية مؤسسات المجتمع المدني كما أنه في نفس الوقت علي حكومات هذه الدول أن تقوم بدورها لمكافحة هذا الفساد وكذلك علي الدول الغنية أن تقوم بواجبها لمواجهته.

وأشارت منظمة الشفافية الدولية إلي وجود تحالف واضح بين الفقـر والفساد حتي إن40% من دول العالم التي حصلت علي تقييم بأقل من 3نقاط هي دول نامية حسب تقييم البنك الدولي، لكنه أشار إلي وجود تحسن لـدي دول أفريقية عديدة في مكافحة الفساد مما يشير إلي وجود إرادة للإصـلاح ومحاربة الفساد في القارة الأفريقية والقدرة علي كسر الدائرة الشيطانية بين الفساد والفقر، وكذلك بدا واضحا حدوث تحسن لدي دول شرق وجنوب أوربا مما يظهر حصولها علي دفعة قوية من خلال عملية توسيع الإتحاد الأوربي، لكن المنظمة أشارت بوضوح إلي أن استمرار ما أسمته بالمشاكل الكبـري لدول مثل أفغانستان والعراق والصومال(وهي دول محتلة من قبل الولايـات المتحدة وإثيوبيا) إلي جانب السودان وميانمار مما جعلها تعاني من صراعات وحروب وإنقسامات تزيد العبء علي عاتق حكوماتها مما جعلها أكثـر دول العالم فسادا.

- ارتباط الفساد بغياب الديمقراطية والنظام القضائي العادل والمجتمع المدني الفعال:

إلا أن المنظمة ركزت علي أن المشكلة الحقيقة في الفساد تكمن فـي البني الهيكلية للدول التي تشهد انتشارا للفساد، وأن الحل ينبغي أن يأتي مـن داخل هذه الدول وليس من خارجها، لكن هذا لا يتحقق بسبب ما أكدت فيه أن المؤسسات الحكومية في هذه الدول تمثل جزءا من المشكلة ولـيس الحـل، وذلك بسبب غياب الشفافية وعدم وضوح الحالة المادية والنظم الـضريبية، ورأت إنه لإيقاف كل ذلك ولتحسن حالة هذه الدول ينبغي محاكمة السياسيين والموظفين الفاسدين، بينما بالمقابل يقل الفساد في دول أوربا وأمريكا الشمالية

وشرق آسيا التي تشهد استقرارا سياسيا ونظاما قضائيا نزيها وحرية للتعبير مما يمكن المجتمع المدني من التحرك لمراقبة النظام السياسي.

لذا فقد رأت أنه لا حل سوي بإقامة نظام قضائي مستقل ومحتـرف لتكون هناك دولة قانون غير متحيزة،حتي تتم فعلا في مثل هـذه الحـالات محاسبة الفاسدين والمفسدين في البلاد..ودون ذلك لا يمكن أن تكون هناك ثقة من الرأي العام في هذه الأنظمة ولا من قبل الجهات المانحة التي تعرف أن أموالها تسرق من قبل السياسيين والموظفين الفاسدين، لذا فبـدون ملاحقـة ومحاكمة ومعاقبة هؤلاء لا يمكن تحقيق أي تقدم في مكافحة الفساد ولا فـي توقع الحصول علي دعم دولي.

كما ركزت المنظمة في تقريرها علي أهمية دور المجتمـع المـدني الفعال في مواجهة الفساد لدرجة أنها ذهبت إلي أن التعاون المـشترك مـع المجتمع المدني والمواطنين يمثل استراتيجية حاسمة للدول للناميـة لتقويـة مسئولية الحكومات، لأن منظمات المجتمع المدني والإعلام يلعبان هنـا دور لجان المراقبة ضد الفساد، كما أنها تساعد علي دفع مطالب الإصـلاح كمـا يؤكد "كوبوس دي سوارت" المدير العام لمنظمة الشفافية الدولية الذي يضيف قائلا: "إلا أن كثيرا من الحكومات تحاول وبصورة متزايدة تقليص مـساحة الحركة أمام منظمات المجتمع المدني"، بل إنه يضيف بقوله: "إن كثيرا مـن هذه الدول ليست في الوضع الذي يمكنها من تحمـل أعبـاء الإصـلاحات وحدها، في دول لا تملك فيها المؤسسات الحكومية كفاءة، وفي دول مثل هذه تسودها المحسوبية والفساد فإن الإصلاحات تحتاج إلي وقت طويـل". لكـن المنظمة ركزت أيضا علي دور الدول الغنية في انتشار الفساد فـي الـدول النامية خاصة مع دفع رشاوي للسياسيين والموظفين فـي الـدول الناميـة

بالمليارات لا سيما أن هذه الرشاوي تأتي من شـــركات متعـــددة الجنـــسيات وعابرة للقارات مقراتها في الغالب موجودة في الدول الكبري، وهو ما عبر عنه نائب رئيس منظمة الشفافية الدولية "أكري مونا" بقوله: "إن الانتقـــادات من الدول الغربية للفساد في الدول الفقيرة تفتقر للمـــصداقية عنـــدما تكـــون المؤسسات المالية للدول الغنية مشاركة في سرقة أموال أفقـــر البـــشر فـــي العالم".

(10) مكافحة الفساد:-

لكن المنظمة لم تكتف فقط بالإشارة إلي المشكلة وأعراض المـــرض بل أنها عرضت محاولة للحل والعلاج في مكافحة الفساد في نقاط ست تحت عنوان" فلنتصرف الآن..خطوات عاجلة":

1- أن الدول النامية يجب أن تستغل أموال المـــنح والمـــساعدات الدوليـــة التنموية لتقوية مؤسساتها الحكومية واستراتيجيات التنمية وتنمية مواردها الوطنية والتركيز علي النزاهة والحد من الفساد.

2- ينبغي تحسين الاستقلال والنزاهة والمسئولية القانونية لزيادة المـــصداقية في العدالة في هذه الدول، وكذلك تحرير القضايا القانونية مـــن النفـــوذ السياسي، مؤكدة ضرورة عمل القضاة أنفسهم علي وضع قواعد منظمة وتقليص الحصانة لبعض الأفراد والجهات، فنظام قضائي عادل ونزيـــه أمر جوهري لذلك، كما ينبغي المطالبة بـــالأموال المـــسروقة وأمـــوال الرشاوي.

3- وجوب قيام الحكومات بالإجراءات التي توجبها عليهـــا اتفاقيـــة الأمـــم المتحدة لمكافحة الفساد خاصة مكافحة غسيل الأموال المسروقة كي يـــتم

القضاء علي الأماكن الآمنة التي يتم فيها غسيل هذه الأمـوال، وكـذلك ينبغي علي البنوك الكبري والمراكز المالية الدولية القيام بإجراءات عاجلة لمواجهة هذه العملية.

4- الدول الغنية يجب أن تكيف مراكزها المالية وبشدة وتكثف مطالبتها لهـا بمكافحة غسيل الأموال، بحيث إلا يتم تقديم أي مساعدة للفاسدين.

5- للدول الأغني في العالم الموقعة علي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يجب أن تحاكم دافعي الرشـاوي فـي الخـارج وإن يتحملـون نتـائج تصرفاتهم، وأن يتم التحقيق مع المفسدين وملاحقتهم.

6- مجالس إدارات الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات يجب فقط ألا تشارك بفعالية في مكافحة الفساد بل أن تهتم بذلك أيضا فـي الـشركات التابعة لها أو فروعها في الخارج [ولنا عودة لدراسة هذه النقطة تفصيلاً في الفصل الرابع من هذا الباب].

أن الفرق بين البلاد التي ينتشر فيها الفساد، أو يقل ليس بالـضرورة في الغني أو الفقر بل في الهيكليات الموجودة في هذه البلاد بما فيهـا مـن مؤسسات ونظام إدارة حكومية، فكلما كان القطـاع العـام جيـدا ونزيهـا والمشتريات فيه واضحة والعقود من خلاله تتم بإجراءات واضحة قل الفساد، هذا إلي جانب حق المواطنين بالمعرفة، وكذلك وجود نظام قضائي مـستقل ونزيه، أن هناك دولا أفريقية فقيرة احتلت مواقع أفضل بكثير من دول عربية أكثر ثراء بسبب الهيكليات الواضحة والنزيهة، بينما في دول أخري لا تكون فيها الإجراءات واضحة ومحددة فيضطر الناس لدفع رشاوي أو الإسـتعانة بواسطة للحصول علي الخدمات التي يحتاجونها، أما فيما يتعلق بمصر فـأن المشكلة في بلد كبير مثل مصر تكمن في القطاع العام وطريقة إدارته وعدد

الموظفين الهائل دون هيكليات واضحة أو نزيهة، وكذلك لعدم وجود المساءلة للفاسدين ليس فقط في مصر بل وبلاد عربية أخري، وفي نفس الوقت أن المعونات والمنح الهائلة لهذه الدول لا تذهب لجيوب صغار الموظفين بل تذهب إلي جيوب الكبار، فصغار الموظفين من حقهم أن يحصلوا علي رواتب تمكنهم من الحياة الكريمة.

أن أهمية دور المجتمع المدني المثقف والواعي بحقوقه في مكافحة الفساد فكلما كان قويا زادت مراقبته للحكومة التي لا يشعر المواطن أنها في خدمته رغم أن الحكومة من المفترض في الأساس أنها جاءت لخدمة هؤلاء المواطنين..هذا إذا افترضنا إنها جاءت عن طريق انتخابات نزيهه، أن العقلية في العالم العربي للأسف عقلية تسودها اللامبالاة والإستسلام باعتبار أن المواطن يائس من إمكان قدرته علي التأثير والتغيير لكن مع ذلك فقد زاد وعي الناس بصورة أفضل في الأعوام الماضية.

أن المشكلة أحيانا في القوانين السيئة التي يجب تغييرها، وأحيانا في وجود قوانين لا تطبق من الأساس، أن محاكمة الصحفيين لوقوفهم أمام الفساد مما يزيد من سوء صورة هذه الحكومات أمام العالم.. فالقبض علي الصحفيين ومحاكمتهم ليست هي الحل، بل الحل هو إيجاد حكومات متفتحة وتغيير نظام الإدارة وإدخال هيكليات وبني واضحة وتحسين الإدارة وتثقيف المواطنين والطلاب ليتعلموا أن الحصول علي الوظائف ينبغي أن يتم عبر الكفاءة وليس بالوساطة والمحسوبية والرشاوي.

الفصل الرابع
دور الشركات متعددة الجنسيات في أزمات العالم

وقد كان للشركات متعددة الجنسية دور رئيسي ومباشر في إشعال كافة أزمات العالم، وفي مقدمتها أزمة الغذاء العالمي مع بدايات عام 2007 وارتبط الجانب الظاهر من الأحاديث الصاخبة بقضية الوقود الحيوي الذي يتجاهل كل ما يثار من قضايا حضارية وأخلاقية وإنسانية ومع كل ما يشكله من اعتداء علي الحقوق الطبيعية للبشر في توفير الغذاء اللازم لحياتهم ووجودهم، فإن المثير للاهتمام واللافت للنظر أن الدول الكبري وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تتبني الإندفاع نحو تشجيع إنتاج الوقود الحيوي بالرغم من كل مخاطره وترصد مليارات الدولارات لدعم هذه التوجهات والإسراع بمعدلها وإيقاعها، وهو ما يدفع الكثيرين من المسئولين بالدول النامية وكذلك الخبراء والمختصين في الدول المتقدمة للحديث عن" مؤامرة الغذاء العالمية" التي يتم التحضير لها بكل همة ونشاط ليس فقط لرفع أسعار الغذاء علي الرغم من انخفاض اسعاره في الفترة الأخيرة واعتبارها مرحلة مؤقتة وطارئه ولكن وصولا إلي الأخطر المرتبط بالتحضير لدخول العالم زمن وعصر ندره الغذاء بما يعنيه من"المجاعة العالمية" القادمة وكأنها السلاح الجديد المعتمد من القوي الاستعمارية للسطوة والسيطرة علي العالم.

أن العنصر الفاعل والمحرك للأزمة يرتبط بالشركات متعددة الجنسيات ومخططها لاحتكار العالم والسيطرة الكاملة علي مقدراته: إنه عندما إنعقد المنتدي الإقتصادي الدولي لأول مرة في ينـاير 1971 بمنتجع دافوس السويسري، ارتكز تقريره المكون من 160 صفحة علي رؤية ثلاثية للعالم وهي: أن الدولة القومية تحتضر وتستحق أن تموت، وأن الأعمال

سيقودها المديرون لا الرأسماليون، وأن البيزنس يجب أن يقود المجمتع. ولقد جاءت التاتشرية في أوروبا والريجانية في أمريكا في الثمانينيات من القــرن العشرين لتسهم في تطبيق هذه المبادئ علي أرض الواقع ولتضع لبنات شكل جديد من أشكال الرأسمالية العالمية أطلق عليها مصطلح"الكوربوقراطية" أي هيمنة إدارة الشركات الدولية الكبري علي مقدرات الإقتصاد العالمي، ولقــد ساعدت عدة عوامل أخري علي سرعة إحداث هذا التحول منها الأنماط غير العادلة لتحرير التجارة وأسواق المال، وثــورة الإتــصالات والمعلومــات، وانهيار المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول الكتلــة الــشرقية سابقا في التسعينات، وسيطرة حركة المحافظين الجدد وفكرمدرسة شــيكاغو الإقتصادية اليمنية علي توجهات الإدارة الأمريكية مع بداية القرن الحــادي والعشرين، كما صاحبت ذلك كله حملة دعائية مكثفة لإرساء مبادئ الإقتصاد الطليق علي حساب مبادئ اقتصاد السوق التي سادت العالم ال رأسمالي بعد أزمة الكساد الغظم في عام 1929، وذلك بداية بتوافق واشنطن فــي آخــر الثمانينيات الذي حرر باتفاق ثلاثي بين وزارة الخزانة الأمريكية فــي عهــد ريجان والبنك الدولي وصندوق النقد، ومــرورا بنــشاط مراكــز الأبحــاث الأمريكية التي انحصرت مهمتها علي تشكيل فكر الخبراء وقادة الرأي فــي العالم حول جدوي المفاهيم الإقتصادية الجديدة وارتباطها بالليبرالية السياسية والإجتماعية ولعل الشهرة التي نالتها دراسة فرانسيس فوكوياما في التسعينات عن "نهاية التاريخ" لأبلغ دليل علي هذه" البروباجندا" التي تبــشر بوحدانيــة السوق كشكل نهائي للتنظيم الإقتصادي يقف عنده التاريخ ويقــوده ويرعــاه تكنوقراط الإدارة في الشركات متعددة الجنسيات، وكل ذلــك ســقط وســط عاصفة مدوية من الأزمة المالية العالمية التي حطمت أصــنام الرأســمالية وآلهتها الخادعة [راجع مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق].

ولم يكن غريبا نتيجة النفوذ المتزايدة لإدارة الشركات الدولية علي الساحة العالمية في التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن تنفجر عدة أزمات شديدة الإرتباط بأداء هذه الشركات مثل أزمة الطاقة وارتفاع أسعار البترول- برغم كفاية الإنتاج العالمي- وما تبعها من ارتفاع أسعار النقل وأزمة التلوث البيئي والتغير المناخي والأزمة العالمية التي بدأت بأزمة الرهن العقاري الأمريكي الضالعة فيها البنوك والمؤسسات المالية الكبري في العالم وأخيرا أزمة الغذاء العالمية، بالإضافة إلي سلسلة من الفضائح والإختلاس والتدليس أبطالها القيادات الإدارية للشركات العالمية والبنوك الكبري لا يخلو يوم دون أن يتناولها الإعلام العالمي وذلك برغم كل الحديث المطول والإنشائي عن"الحوكمة" والمسئولية الإجتماعية" لهذه المنظمات، ومع سقوط القناع المزيف للمشتقات المالية انهارت الأسعار وسقط الاقتصاد العالمي فريسة للركود والكساد.

والمثير للسخرية أن زراعة الوقود الحيوي جاءت بقيادة الشركات العملاقة مثل (كارجل لتجارة الحبوب/ فورد للسيارات/ شل للبترول/ للبترول/ جورج سورس المضارب)، بهدف معلن وهو"الثورة الخضراء حول العالم" والإقلال من التلوث البيئي عن طريق استخدام وقود صديق للبيئة"الإيثانول" الأقل تلوثا من مشتقات البترول، وهذا ما فنده العلماء بعد ذلك فرغم أن الإيثانول أقل تلوثا إلا أن عملية زراعته واستهلاك الكربون المحفوظ داخل الأرض واقتلاع الغابات لزراعة وقود حيوي حيث تم اقتلاع 750ألف فدان من الغابات في منطقة الأمازون بالبرازيل في النصف الأخير من عام2007- وهو ما يؤدي في النهاية إلي زيادة الاحتباس الحراري وبفضل هذه الشركات ارتفع الاستثمار العالمي في الوقود الحيوي من

5مليارات دولار عام1995 إلي38مليار دولار عام2005، وكان من المنتظر أن يتعدي 100مليار دولار في عام2010، لولا الزلزال العالمي الكبير، ولقد انتقل مزارعو فول الصويا في الولايات المتحدة إلـــي زراعـــة ذرة الوقـــود الحيوي(مما أدي إلي ارتفاع أسعار زيوت الطعام) وذلك بتشجيع من الحكومة الأمريكية التي قدمت دعماً قدرة 8مليارات دولار من أموال دافعي الضرائب لتشجيع المزارعين علي التحول إلي الوقود الحيوي ليصل إنتاج أمريكا مـــن هذا الوقود إلي 26.5 مليار لتر في عام2007، ولقد أقـــر الكـــونجرس فـــي ديسمبر 2008 خطة الرئيس بوش لإنتاج 136مليار لتـــر مـــن الإيثـــانول بحلول2022، ولقد زايدت مرشحة الرئاسة هيلاري كلينتون علي خطة بوش وتعهدت ببرنامج لتحويل كافة محطات البنزين بالولايات المتحدة إلي الوقود الحيوي بحلول2017، كما أكد المرشح الجمهوري السيناتور جون ماكين أن الإيثانول هو مصدر طاقة بديل وحيوي لاستقلالية أمريكا في مجال الطاقـــة وأنه وقود المستقبل، وفي يومنا هذافإن 45% من وقود البرازيل علي سبيل المثال يأتي من قصب السكر، كما أن مساحات شاسعة في إندونسيا وماليزيا تحولت إلي زراعة الوقود الحيوي بإغراء وطلب من الشركات العالمية.

لقد ساعد نمط التحرير الاقتصادي غير الرشيد في العالم الـــشركات الدولية الكبري في مجال الغذاء علي التوسع في الحجم والـــسلطة والتـــأثير، ومكنتها موجة من الإندماجات والاستحوذات علي الشركات المتوسطة فـــي الدول النامية من السيطرة علي الأسواق الداخلية بها مما أدي إلي إغلاق أو إفلاس الشركات المحلية الصغيرة، ونجد حاليا- علي سبيل المثـــال- ســـت شركات عابرة القارات تسيطر علي 80% من ســـوق المبيـــدات العالميـــة وشركتين علي سوق البذور وشركة واجدة هي"مونساتو" تسيطر علـــي91%

من سوق الحبوب المعدلة وراثيا وشركتين فقط هما شيكيتا ودول علي 50%من تجارة الموز وثلاث شركات علي 85% من السوق العالمية للشاي وأربع شركات(كرافت/نستله/بروكتر/سارالي) علي سوق البن، وفي هذا المجال الأخير للبن فلقد كانت إيرادات الدول المصدره له تتراوح ما بين 10 و12 مليار دولار في عام1990 مقابل مبيعات الشركات الدولية للمنتج نفسه بلغت في العام نفسه المذكور 30مليار دولار إلا أن الفجوة زادت بعد ذلك بشكل خطير حيث بلغت قيمة صادرات الدول للبن 5.5مليار دولار فقط في عام2002 مقابل مبيعات 70مليار دولار للشركات مما يوضح تزايد أرباح الشركات متعددة الجنسيات وانخفاض حصيلة الدول المصدرة والمزارعين بها، ولقد رصد البنك الدولي الفرق بين أسعار المواد الغذائية في الحقل وأسعار التجزئة بعد تصديرها بما يزيد علي 100مليار دولار سنويا.

إذا أردنا أن نتعمق في أسباب الأزمة العالمية للغذاء ومؤشراتها المستقبلية لابد أن ننتقل من مجرد الحديث عن الظواهر مثل استخدام الوقود الحيوي أو ارتفاع أسعار النفط والتغير المناخي وزيادة الإستهلاك العالمي إلي البحث عما وراء هذه الأعراض، وهنا لابد من تفحص منظومة وسلسلة الزراعة والغذاء في العالم المتحكمة في عملية الإنتاج وحركة التجارة للغذاء علي الساحة الدولية، فهذه السلسلة تنقسم إلي أربع قطاعات رئيسية، القطاع الأول وهو الإنتاج تهيمن عليه أربع شركات متعددة الجنسيات لإنتاج البذور والكيماويات المستخدمة في الإنتاج الزراعي وهي مونسانتو ودوبون وباير وسينجنتا، والقطاع الثاني وهو قطاع التجارة الدولية للحبوب وتسيطر علي حركتها أربع شركات أيضا هي كارجيل ولويس دريفوس وأ.د.م وبونج، وأما القطاع الثالث وهو الصناعات الغذائية فتسيطر عليه نستلة وكرافته ويونيلفر

وبيبسي، والقطاع الرابع والأخير هو قطاع سلاسل تجارة التجزئة وتسيطر عليه وول مارت وكارفور ومترو وتسكو، ومن خلال استراتيجيات للتكامل الرأسي والأفقي ونتيجة تحرير كامل لأسواق المال وأيضا أسواق التجارة الداخلية للتجزئة في الدول تمكنت الشركات متعددة الجنسيات من الإستحواذ علي مؤسسات وطنية خاصة في الدول النامية في مجالي الصناعات الغذائية وتجارة التجزئة مما سلب حكومات هذه الدول ومؤسساتها الداخلية العامة والخاصة علي السواء قدرتها علي التحكم داخليا في أسعار الغذاء، علاوة علي عدم قدرتها في الأصل علي التأثير علي الأسعار العالمية التي تتحكم بها كبري الشركات السابق ذكرها، ولا تشكل هذه الشركات احتكارا للقلة فقط علي المستوي العالمي بل كونت أيضا كارتيلات فيما بينها مما استوجب تطبيق غرامات ممارسات احتكارية ضارة عليها حيث بلغ نصيب الغرامات التي طبقت في الدول المتقدمة علي كارتلات الغذاء وحدها85% من إجمالي غرامات الإحتكار، ودفعت شركة أ.د.م علي سبيل المثال وحدها400مليون دولار غرامات خلال عام2004.

وفي البحث عما وراء أعراض الأزمة نؤكد أنه لا يمكن أيضا إغفال دور المؤسسات المالية الكبري والصناديق العالمية في المضاربة علي أسعار السلع الغذائية في بورصة شيكاغو التي تتعامل مع 25نوعا من السلع الغذائية الأساسيةفي العالم حيث وصلت عقود المضاربة الآجلة بها إلي أرقام قياسية منذ بداية عام 2008 تعدت المليون عقد في اليوم الواحد، وليس هدف هذه المؤسسات والصناديق شراء وتسلما فعليا لهذه السلع ولكن مجرد تحقيق أرباح طائلة من عمليات بيع وشراء سريعة علي الورق مما حول الإقتصاد العيني إلي إقتصاد ورقي تبلغ قيمته أضعافا مضاعفة.

لا يصعب علي المحلل لهذه الأمور بدقــة أن يستــشرف الأهــداف الإقتصادية والسياسية لهذه الشركات، فعلاوة علي الأرباح والمزايــا التــي تحققها أزمة الغذاء العالمي لهذه الشركات والمسئولين التنفيذين بها(تماما مثل أزمات الطاقة والمياه والاحتباس الحراري..الخ) فإن المستهدف هو القــضاء علي أنماط الزراعة التقليدية الصغيرة والمتوسطة التي تقف حجرة عثرة أمام بسط نفوذ الشركات الدولية ودفع العالم نحو استخدام المحاصــيل الغذائيــة المعدلة وراثيا في المستقبل(أخيرا صرح رئيس لجنــة الزراعــة بالبرلمــان الأوروبي بأن علي الأوروبين أن يتسموا بالواقعية ويقبلوا الغــذاء المعــدل وراثيا) ، وأيضا السيطرة علي الأرض في العالم- التي كانت دائما محــور الصراع في التاريخ الإنساني- وبالتالي إحكام السيطرة السياسية والإقتصادية والإجتماعية علي الشعوب، والمدهش أن هذه التراجيديا تتم تحت دعوة براقة للاقتصاد الحر الذي هو ليس حرا في أي شئ باستثناء حرية الشركات عابرة القارات، ولقد أكدت هذا المعني دراسة حديثة صدرت من المجلس البحثــي لدراسة العلم الإجتماعي التابع لجامعة هارفرد بقيادة دوني روديك مفادها أن أفكار التحرير الإقتصادي طبقا لتوافق واشنطن والبنك الدولي وصندوق النقد أدت إلي تراجع الدول وتقهقرها إلي الخلف والغريب أيضا اتهام كــل مــن يتصدي لهذه السياسات بأنه يريد العودة إلي سياسات الإنغلاق وكأن اقتصاد السوق هو فقط المدرسة التي تروج لها الــشركات الدوليــة الكبــري فــي مؤتمراتها وندواتها وفي مراكز الأبحاث الممولة منها، ولكن الحقيقة أصبحت جلية تماما بعد أزمة أسعار الغذاء، والأزمة العالمية الراهنة، وهــو الــدور المدمر الذي تقوم به الشركات عابرة القارات لزعزعــة الاســتقراروالأمن العالميين، وبالتالي ألا تستحق هذه الشركات أن نطلــق عليهــا" الــشركات المارقة" أسوة بالدول التي تهدد الأمن والإستقرار في العالم حسب تــصنيف الإدارة الأمريكية؟

الباب الثالث
الأزمة الراهنة والدول النامية

تمهيد :

من باب اليقين الإقتصادى، وليس من أبواب المبالغة الإنفعالية، يمكن القول أن كافة دول العالم بغير استثناء قد تأثرت بالأزمة العالميةالراهنة بدرجات متفاوتة وبصور وأشكال متعددة ترتبط بدرجة الإندماج بالإقتصاد العالمي وأسواقه المالية، كما يمكن التأكيد على أن الضمائر الناجمة عن تأثيرات ونتائج الأزمة المرتبطة بالتباطؤ الاقتصادى العالمى والركود وتقلبات أسعار الأسواق المالية والتجارية لم تكتمل ملامحها وأبعادها حتى هذه اللحظة، يضاف لذلك أن عالم الغد الأكثر تشدد وتقييداً للأسواق والمعاملات والأقل غنى وثروة والأقل فى فوائض الأموال وعوائدها لابد أن يصبح عالماً جديداً تحكمه منظومة جديدة من العلاقات والحسابات والتوازنات، لابد وأن تكون لها انعكاساتها الواضحة على كافة الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية العالمية ويحكم هذه الانعكاسات مؤشر عام قوى يؤكد أن زمن الأرباح السهلة قد ولّى وانتهى وأن زمن الأرباح الصعبة يدق كافة الأبواب بكل العنف والشدة .

وفى ضوء ما تقدم ، سوف تنقسم الدراسة في هذا الباب، إلى أربع فصول على النحو التالى :

الفصل الأول : الأزمة الراهنة تدق أبواب الدول النامية .

الفصل الثانى : الأموال العربية ونزيف الأزمة العالمية.

الفصل الثالث : مصر والأزمة العالمية الراهنة.

الفصل الرابع : الإسلام والأزمة العالمية الراهنة

الفصل الأول
الأزمة الراهنة تدق أبواب الدول النامية

وبغض النظر عن الحاجة لاستدعاء نظرية المؤامرة لأثبات الأقوال الشائعة والمرسلة المؤكدة إن الإعصار المالى الأمريكى والأوروبى يستهدف بالدرجة الأولى والأساس أصحاب الفوائض البترولية العربية كدول وكمستثمرين ومؤسسات مالية ومصرفية وسلب ما حصلوا عليه من عائدات نفطية نتيجة للارتفاعات الكبيرة فى أسعار النفط الخام وبعيداً عن كل هذه التهويمات التى يصدق جانب منها بالضرورة، فإن الحقائق الثابتة على أرض الواقع تؤكد أن الخسائر المهولة والطائلة قد لحقت بالمواطن والمؤسسات والبنوك الأمريكية والأوروبية بل امتدت تأثيراتها السلبية إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذه الدول، وقللت من فاعليتها ودورها القارى والعالمى، ويكاد يصل الأمر إلى الحديث الجاد عن تراجع دور أمريكا باعتبارها القوة الأعظم المنفردة بتيسير وادارة شئون العالم وتصاعد الأحاديث حول الدخول فى عصر جديد تتعدد فيه الأقطاب والقوى الدولية المؤثرة فى صناعة القرار والاعلان عن نهاية عصر [القطب الأوحد] ولايقل عن ذلك أهمية أن هذه الأحاديث تزامنت بشكل عاصف مع الاعلان عن سقوط الرأسمالية اليمينية المحافظة وتكسير أصنام آلهة السوق واعادة الاعتبار لدور الدولة باعتبارها الملجأ والملاذ وما يفرضه ذلك من اعادة المراجعة الشاملة لجميع أحاديث العولمة والتحرير والاندماج فى الاقتصاد العالمى والخضوع فى معابد الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر وجميع الأحاديث الجوفاء والبلهاء عن عدم أهمية الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية وعبادة صنم واحد لا غير هو صنم النموالأخرق .

تحت ظلال هذه الأجواء العالمية القاسية وما صنعته من زلزال اقتصادى حقيقى يطرق أبواب جميع دول العالم على امتداد القارات؛ عقد اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الخمس عشر اجتماعه السنوى بالعاصمة الهندية نيودلهى فى أوائل عام 2009، ومع ضخامة عدد سكان الهند وارتفاعهم إلى 1200 مليون نسمة ومع حدة مشكلة الفقر ووقوع نحو 60%من السكان تحت خط الفقر بكل ويلاته وعنفه. كان الحديث عن الكارثة الاقتصادية العالمية يفرض نفسه على الجميع وجميع الأطراف المشاركة خاصة أن الإحصاءات الهندية تقول أن 40% من السكان دخلهم لا يتجاوز دولارا أمريكياً واحداً يومياً فى المتوسط وأن الشريحة التالية البالغ نسبتها 20% من السكان يتجاوز دخلهم دولارين بكل ما تعنيه حدة الأزمة من عصف بطموحات التنمية والمزيد من خيبة الأمل فى تحقيق الآمال المتواضعة لأصلاح حال الجانب الأكبر من المواطنين.

(1) عمق الازمة وعواصف الدول النامية :

أكّد البعض عمق الأزمة العالمية والخطر الكبير الذى يهدد اقتصاديات الدول النامية، لما يسميه من تراجع فى معدلات التنمية والنمو وارتفاع العجز بموازنات الدول وانخفاض القدرة على تنفيذ برامج الدعم والمساندة للفقراء مع انخفاض حصيلة النقد الأجنبى وأسعار الصرف للعملات المحلية وتدفق الاستثمارات المحلية والخارجية بكل مايعنيه ذلك من تأثيرات شديدة السلبية على مستويات المعيشة ومعدلات البطالة وفرص التشغيل والعمل بما يحتم نظرة جديدة للتعاون بين دول الجنوب ونظرة جديدة لتفعيله باعتباره طوق نجاة حقيقيا من الأزمات والكوارث العالمية .

إن خبرات دول الجنوب مع الأزمات العالمية وفى مقدمتها أزمة انهيار النمور الاقتصادية الأسيوية عام 1997 وما تلاها من أزمات حادة فى

دول أمريكا اللاتينية ونموذجها الحاد فى المكسيك والأرجنتين والكثير منهـا أعضاء فى مجموعة الخمس عشرة تثبت ضرورة الاتفـاق العاجـل علـى استراتيجية متكاملة لمواجهة سلبيات الأزمات الاقتصادية من خلال تعـاون وثيق ومتعدد الأوجه والمجالات بين دول الجنوب بعضها البعض، وأيضا من خلال دور موحد فى نطاق النظام الدولى يحافظ علـى مـصالحها ويعمـق توجهات الاستقرار الغالمى ولا يترك الساحة خالية تماما أمام القوى العالمية الكبرى لتوجيه دفة الأمور ودفة العولمة فى الاتجاه الذى يخدم مصالحها فقط لاغير ويهمل مصالح باقى دول العالم النامية ويعرقل طموحـات التنميـة ويفرض على الغالبية العظمى من سكانها أن تعانى من ضغوط الفقر اضافة إلى عمل دول الجنوب بشكل منظم وجماعى لاجراء تعديلات جذريـة فـى أسلوب عمل وهياكل والاتفاقيات المنظمة لنشاط المؤسـسات العالميـة فـى مقدمتها البنك الدولى وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية لفرض نظـام عالمى جديد أكثر عدالة وأكثر واقعية بعيدا عن الوصفات الجاهزة الجامـدة التى أثبتت احداث الزلزال المالى والاقتـصادى العـالمى الأخيـرة عـدم صلاحيتها، وحاجتها المكثفة لحوار عالمى جاد لتغييرها تبديلها بما يتفق مع احتياجات الواقع والتنمية المستدامة . (راجع الباب الثانى) .

إن أزمة الغذاء العالمية والارتفاعات السعرية الحادة حتى النـصف الأول من عام 2008 وانخفاض المعروض مـن الحبـوب والزيـوت فـى الأسواق العالمية نتيجة لتوسع أمريكا وأوروبا فى انتاج الوقود الحيوى مـن الغذاء وما يشكله كل ذلك من مخاطر شديدة على سكان الدول النامية الفقراء الذين يشكلون 80% من سـكان العـالم وتعجـز أوضـاعهم الاقتـصادية وامكانياتهم الطبيعية والمالية عن توفير الحد الأدنى من الغذاء اللازم للحيـاة مما يعرضهم للمجاعات والموت. على الرغم من أن أحد الأسباب الرئيسية

لتراجع قدرتهم فى الانتاج الزراعى يعود إلى المتغيرات المناخية العالمية التى تتسبب فيها الدول الصناعية الكبرى خاصة امريكا وما قامت به شركات هذه الدول من ازالة ضخمة للغابات الطبيعية مما أدى لانتشار ظاهرة التصحر فى الكثير من الدول النامية وقارات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

إن توقعات المستقبل المتشائمة وما تشير إليه من عودة أسعار الغذاء للارتفاع فى السنوات المقبلة على الرغم من الانخفاضات المتوالية فى النصف الثانى من عام 2008 لغالبية أسعار السلع الغذائية وفى مقدمتها الحبوب والزيوت. وربط هذه الأوضاع المؤقتة بمؤشرات التباطؤ الاقتصادى العالمى التى سبقت الأزمة العالمية الراهنة وتسارع وتيرة الانخفاض السعرى مع توجهات الركود العالمى البارزة ولكن كل ذلك لا ينفى أنه مع عودة الانتعاش فى السنوات المقبلة للاقتصاد العالمى فإن أسعار الغذاء مرشحة للارتفاع خاصة مع زيادة عدد سكان العالم والسياسات المطبقة فى الدول النامية خاصة الدول الصاعدة مثل الصين والهند للارتقاء بمستويات المعيشة. وما تعنيه من زيادة ملموسة فى الطلب على السلع الغذائية .

(2) فساد الوصفات الجاهزة وعقم التفاؤلات الوردية :

وأكّد البعض الآخر أن الاجتماع يأتى فى لحظة من أسوأ لحظات الاقتصاد العالمى التى تعيد إلى الأذهان سيناريو الكساد العظيم فى الثلاثينيات من القرن العشرين وأشار إلى أنه فى بدايات الأزمة الراهنة كان نطاقها يقتصر على قروض الرهن العقارى فى أمريكا وبريطانيا أساسا وأن تأثيراتها السلبية على البنوك والجهاز المصرفى فى أمريكا يصعب أن تمتد إلى المؤسسات المالية العملاقة الخاصة ذات الامتدادات والأذرع العالمية على امتداد خريطة العالم، وبالتالى كان التحليل النهائى أن خسائرها قد تمتد لأسوأ الفروض لعام أو أكثر ولكن اكتشف الجميع فجأة أن كل تحليلاتهم

وتوقعاتهم غير حقيقية مع بداية دخول بنوك الاستثمار الأمريكيـــة العملاقـــة واحداً بعد الآخر إلى دائرة التعثر أو تم الاعلان عن افلاسها بكــل بــساطة وبدون مقدمات .

وفى مواجهة الأحداث العالمية فإن المتفائلين فى الهند رســموا فـــى البداية صورة وردية اعتمادا على قولهم إن الاقتــصاد والقواعــد الرئيــسية سليمة، وتركزت مخاوفهم فقط على أمكانية انخفاض معدل النمــو بــصورة طفيفة وبسيطة، وكانت النتيجة التى وصلوا إليها أن الهند ستكون فى أمــان وسلام، ولكن الأوضاع فى الوقت الراهن ومع تصاعد الأزمة بعيدة تمامــاً عن تقديراتهم الوردية المتفائلة فقد انخفض سعر صــرف الروبيــة لأدنـــى مستوياته منذ عشرين عاما وانخفض مؤشر البورصة لأقل من عشرة آلاف نقطة، وهى التى كانت دائما تمثل الحاجز النفسى للأمان للمتعاملين ولايقــل عن ذلك أهمية انخفاض معدل النمو الصناعى إلى 4.9 %مقابل 9.6% منذ عامين وارتبط ذلك كله بارتفاع العجز التجارى إلى 116.89 مليار روبيـــة مقابل عجز تجارى قيمته 77.74 مليار روبية فى عام 2006 وفى ضوء كل تلك المؤشرات السلبية فإن طموحات تحقيق معدل نمو 9% أصبحت مستحيلة وأن الهند ستكون محظوظة لو حققت 7% كمعدل نمو.

أن الأزمة العالمية العاصفة لابد أن تثير نقاشا جادا فى الدول النامية حول ما تم تقديمه لها من وصفات اصلاحية منذ الثمانينيـــات مـــن القـــرن العشرين لاختيار مدى صحتها والتأكد من عدم صلاحتيها فى ظل خبـــرات الزلزال العالمى الراهن حيث تركزت نصائح الدول الكبـــرى والمؤســـسات الدولية وفى مقدمتها البنك الدولى وصندوق النقد منذ زمن الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ورئيسية وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر علـــى أن الـــسوق تملك جميع الاجابات على التـــساؤلات الاقتــصادية وأن التحريـــر الكامـــل

للأسواق وتراجع دور الدولة يشكل حلاً لا نقاش فيه ولا حوار حوله وقد بدأت الهند تنفيذ برنامج التحرير الاقتصادى فى عام 1991 ولكن صنّاع السياسة لم يؤمنوا بالتحرير الكامل للسوق بالرغم من تحمسهم لاقتصاديات السوق، وقد واجهت الهند على امتداد السنوات الماضية انتقادات دائمة تحذرهم من أن حرصهم الشديد فى تحرير الأسواق والمعاملات والاقتصاد يفوت عليها الكثير من الفرص الذهنية المتمثلة فى معاملات المشتقات المالية التى كانت جزءاً رئيسياً من الزلزال المالى الأمريكى والعالمى كما أنها تضيع على الهند وفقا لرأى الغربيين الفرص الضخمة لجذب المستثمرين الغربيين الذين لا يتخذون قراراتهم الاقتصادية إلا بعد التأكد من صنع التشريعات الجديدة والصديقة للسوق بشكل أفضل بما يعنيه ذلك من غياب دور الدولة وعدم تدخلها بجميع صوره وأشكاله الأكثر خطورة، أن الغربيين قد ضغطوا ومعهم المؤسسات الدولية مطالبين بأن تحرر الهند معاملات الأسواق وتتناسى ما أسموه الكلام الفارغ والأحاديث الجوفاء التافهة عن الالتزامات الاجتماعية للدولة وخطط وبرامج الضمان الاجتماعى للقاعدة العريضة من المواطنين، على الرغم من كل ما يعانونه من فقر شديد وحاد. ولو استمع صناع القرار الهندى لهذه النصائح لكانت المأساة اليوم بلا حدود وخارج نطاق السيطرة والضبط، ومع سقوط الأسواق بهذه الصورة المدوية والمذهلة وعجزها التام عن التصحيح والتصويب -بفعل مايسمونه القوة الخفية للأسواق وحتمية تدخل الدول والحكومات للاصلاح والعلاج من أموال دافعى الضرائب البسطاء ومن موازناتها العامة واستقرار التنمية وانخفاض معدلات النمو- يتضح عدم صواب وعدم صلاحية كل ما قيل للهند من نصائح سابقة عن التحرير الاقتصادى وهى رسالة موجهة لكل الدول النامية بدون استثناء .

(3) الأمركة وطوفان الانهيار العالمى:

إن ما قاله روبرت مردوخ امبراطور الصحافة والاعلام الغربى منذ عام 1998 الذى تضمن الربط الكامل بين العولمة.والأمركة وأن كليهما كلمة مرادفة للأخرى فى الواقع العملي. وأن العولمة فرضت على العالم على الرغم من تكاليفها الحادة والشديدة على الدول الفقيرة، كما أن نتائجها تؤدى للدمار والسقوط الاقتصادى كما حدث فى إنهيار النمور الاقتصادية الأسيوية عام 1977، وأنه على الرغم من فداحة خسائر العولمة وأزمة النمور إلا أن أمريكا والمنظمات الدولية، وفى مقدمتها صندوق النقد الدولى استمرت فى الاصرار على دخول الدول النامية للعولمة والشروط والقواعد الأمريكية والاصرار على أن تكون عملات الدول النامية قابلة للتمويل مع السماح للغرب بالنفاذ للأسواق بلا قيود أو بالحد الأدنى والموافقة على قيام البنوك والمستثمرين الغربيين بشراء حصص وأصول صناعية وغيرها لتأكيد تعميق الاندماج فى الاقتصاد العالمى [راجع مؤلفنا ظاهرة العولمة ... الأوهام والحقائق].

إن جميع الافتراضات والمقترحات والتفاهمات التى صورتها أمريكا والغرب والمؤسسات الدولية للدول النامية يجب أن يعاد اختبارها بشكل جاد وعاجل لسبب بسيط للغاية وهو أن المشكلات التى تعانى منها الهند والدول النامية حاليا التى لم تصل إلى حدود الانهيار المالى والاقصادى وتسببت فيها عوامل ترتبط بالظروف والمناخ الدولى للأزمة وأن عدم الوصول إلى حالة حقيقية من الانهيار العاصف كما يحدث فى امريكا واوروبا، يرجع بالدرجة الأولى إلى الرفض وإلى المقاومة للدعوات الملحة للاندماج الكامل فى الاقتصاد العالمى المتقدم كما يركز على نقطة بالغة الأهمية ترتبط بالأحاديث على امتداد أكثر من عقد مضى من الزمن القائلة بضرورة تقليل وتقليص

الدور الحكومى الوقائى على الأسواق والأعمال والأنشطة إلى الحد الأدنى باعتبار أن التدخل الحكومى شر مخيف ومعوق حاد للأعمال والمعاملات يمنع من تحقيق الأرباح والثروة وبالنظر إلى مصير هذه المصالح متمثلا فى أمريكا التى طبقت باعتبارها أغنى دول العالم نصائح الحد الأدنى من القيود والرقابة وماذا أسفر عنه التطبيق من كوارث على أرض الواقع، وفى المقابل فإن الامريكان أنفسهم، وعقب الزلزال المهول المالى والاقتصادى فإنهم يعترفون بأن احد الأسباب الرئيسية يرجع إلى تقصيرهم فى الرقابة والتدخل إلى حدود السماح لبنوك الاستثمار بأن تقوم باقراض الأموال إلى إناس لايملكون بأى حساب القدرة على اعادة السداد .

وفى المحصلة النهائية وعندما ساءت الأمور واشتدت الأزمة لم يجد الجميع إلا اللجوء للتدخل الحكومى للانقاذ من الكارثة والمساندة والاصلاح.

وأكدت المناقشات ضرورة قيام حكومات الدول النامية بالرصد السريع والعاجل لتأثيرات الزلزال العالمى على اقتصادياتها بشكل اجمالى وبصورة قطاعية تفصيلية حيث لابد وأن تتأثر الصادرات بالانخفاض من حيث الكمية ومن حيث الأسعار نتيجة الركود العالمى فى الدول الصناعية والدولة النامية على السداد، كما أن السياحة ستتأثر شكل واضح وعائدات الخدمات اضافة لتأثر البورصات الحاد والواضح وما يعنيه من انخفاض وتآكل للمدخرات القومية والخاصة وما سينتج عن الأزمة من انخفاض للاستثمارات المباشرة وحركة الأموال عبر العالم كاستثمارات غير مباشرة خاصة فى البورصات المختلفة وتوقعات انخفاض حركة الاقراض العالمية بصورة ملحوظة مع أزمات السيولة المتصاعدة للمؤسسات المالية والبنوك والمصارف ووصولها إلى الدول وعائداتها من النقد الأجنبى وفى مقدمتها المصدرة للمواد الأولية من انخفاض الطلب والأسعار كما حذرت المناقشات

من تأثيرات الأزمة على ارتفاع معدلات البطالة ونقص فرص التشغيل وما تعنيه من اتساع نطاق الفقر، وكذلك ارتفاع عجز الموازنات العامة وانخفاض قدرة الحكومات على دعم ومساندة الطبقات الفقيرة وفي ظل انخفاض موارد النقد الأجنبي ومتغيرات سعر الصرف للعملات المحلية فإن جوانب جديدة تضاف إلى قائمة سلبيات أزمة الغذاء في الدول النامية بما تعنيه هذه التغيرات من ارتفاع تكلفة الواردات ونقص موارد النقد الأجنبي اللازمة ويضاعف من كل ذلك أزمة الائتمان الدولي وتراجع الثقة في المعاملات بين بنوك العالم وما يمكن أن يلحق بالاحتياطات الرسمية للدول النامية من متغيرات سلبية تؤثر على رصيدها من النقد الأجنبي وجميع هذه المتغيرات تصب في النهاية في خانة انخفاض معدلات النمو ومزيد من الاحباط لطموحات التنمية والنمو .

رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي :

صورة قاتمة رسمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الدول الفقيرة حينما أعلنا في بيان مشترك أثر اجتماع في واشنطن خلال شهر ابريل 2009 أن الأزمة الاقتصادية العالمية تحولت إلى كارثة إنسانية وإلى نكبة في الدول النامية وجاء في البيان ان الاقتصاد العالمي تدهور بشكل كبير منذ اجتماع المنظمتين الأخير، مما ينبئ بنتائج خطيرة خاصة في الدول النامية حيث تحولت الأزمة المالية والاقتصادية إلى كارثة انسانية ونكبة على صعيد التنمية . وأيضا أن التقدم الذي تحقق بعد جهود مضنية فيما يتعلق بأهداف الألفية للتنمية صار مهددا ، وأشار البيان إلى أن أكثر من خمسين مليون شخص يعانون من فقر مدقع خصوصا من النساء والأطفال بسبب الأزمة مشددا على ضرورة العمل من أجل تخفيف تأثيرها على الدول النامية وتسهيل مساهمة هذه الدول في النهوض المالي. وطلب رئيسا صندوق

النقد الدولى والبنك الدولى المزيد من المساعدات للدول النامية لدعمها فـى مواجهة أزمة تئن من وطئتها الدول الصناعية الكبرى وطلب البنك وصندوق النقد الدوليين بالحاح من جميع المانحين الوفاء بأسرع وقت ممكن بالوعود التى قدمت لزيادة المساعدات، ومن جهة أخرى كـشف المكتـب القـومى الألمانى للاحصاء عن أن أسعار الواردات الالمانية تراجعت لأدنى مـستوى لها منذ 22 عاما وذلك في ظل التراجع الحاد فى أسعار الوقـود والطاقـة. وفيما يتعلق بصناعة السيارات الأمريكية المنهارة أعلنـت شـركة جنـرال موتورز أنها ستعلن خلال ساعات مجموعة من الاجراءات الجديدة لمواجهة خطر الافلاس الذى يهدد

(4) تداعيات الأزمة الراهنة على قارة أمريكا اللاتينية :

وحول تداعيات هذه الأزمة على القارة اللاتينية تحديداً، أشارت مجلة "ايكونوميست" البريطانية فى تحليل مفصل لها عن اقتصاديات القارة – إلـى خطورة مثل هذه الأزمات المالية الطاحنة على دول القارة حتى وإن بـدت اقتصادياتها مستقلة إلى حد كبير عن الاقتصاد الأمريكـى، ولعـل العـودة للتاريخ خير مثال على ذلك فالقارة التى تعد تقليـديًا مـن أكثـر معاقـل المعارضة للرأسمالية العالمية تبدو من وجهة نظر التحليل الأكثر تأثرا بمثل هذه الأزمات وما حدث فى عشرينيات القرن العشرين أكثر دليل على ذلـك فقد تسبب ما حدث عام 1929 من كساد عالمى فى سقوط 16 حكومة بالقارة اللاتينية فى قبضة الانقلابات العسكرية .

ولكن هل يعنى ذلك أن التاريخ سيعيد نفسه بمعنى أن مـا يحـدث حاليا سيسفر عن سقوط أنظمة وتداعى حكومات ؟ والأجابة طبقـا للتقريـر ليست قاطعة .

فقد تركز الحديث خلال السنوات الأخيرة حول استقلال اقتصاديات امريكا اللاتينية عن جيرانها الكبار فى الشمال باستثناء المكسيك حتى جاءت الأزمة الأخيرة لتوضح مدى الارتباط بين هذه الاقتصاديات وإن كان التـأثر هذه المرة أقل حدة حتى الآن .

والسبب يرجع لعدة عوامل فمعظم هذه الدول حققـت علـى مـدى السنوات الماضية فوائض تجارية كما ان ارتفاع اسعار بعض السلع لم يسفر فقط عن استقرار هذه الاقتصاديات ولكنها أوجبت نوعا من التقدير لها كذلك يضاف إلى ذلك أن البنوك فى تلك القارة تبدو أكثر تماسـكاً بـسبب قلـة اعتمادها على الائتمان الأجنبى باستثناء البرازيل التى تعد مـن أكثـر دول القارة انفتاحا على التمويل الأجنبى ومع ذلك فنسبته لا تتعدى من 10 إلـى 20 % من رأس المال أما أسواق الأسهم فهى أسواق محدودة، الأمر الـذى يغلق الطريق أمام انتقال العدوى .

ولكن هل يعنى ذلك أن اقتصاديات هذه الدول ستنجو مـن الأزمـة والاجابة قطعا بالنفى ، فرغم العوامل المطمئنة السابقة فإنه طبقا لرأى أحد المحللين المتخصصين فى شئون القارة، فإن انكماش الائتمان هو الهـاجس الرئيسى حاليا، كما أن الخوف من حدوث تبـاطؤ اقتـصادى عـالمى فـى المستقبل هو الهاجس الأخطر، خاصة إذا تزامن مع حدوث تراجع فى أسعار السلع، حيث سيضع اقتصاديات هذه الدول تحت ضغوط شديدة .

ووضع التقرير على رأس قائمة الدول التى ستتأثر حتمـا بهـذه الأزمة مجموعة الدول التى وصفها باساءة التصرفات الاقتـصادية مثـل فنزويلا والأرجنتين والأكوادور ، وقد ركز التقرير بـشكل خـاص علـى فنزويلا بسبب اتجاهها لزيادة وارداتها السلعية لاعتمادها علـى فـوائض

دخلها من النفط وكذلك اتجاه الحكومة إلى دعم القطاع العام وزيادة نسبة الوظائف فيه وانفاقها المتزايد على التسليح ومن ثم فإنه فى مواجهة أزمة مثل هذه فإن تخفيض الانفاق العام سيكون اختيارا مطروحا بشدة حتى لو لم يكن الاختيار المفضل للرئيس شافيز .

أما عن الأرجنتين ، فستكون بدورها فى موقف حرج ، فإذا أسفرت الأزمة عن تراجع اسعار السلع دون خفض تكلفة السلع الغذائية الرئيسية ، فسوف ينتج عن ذلك قدر من الارتياح لأنه سيتمكن من مواجهة موجة التضخم التى تعانيها. ولكنهاعلى الجانب الآخر ستسبب مشكلة أخرى، لأن الحكومة تحصل على 10% من مواردها من ضريبة التصدير . ولذلك فإن انخفاض الأسعار سيشكل ضغطاً اضافيا على المزارعين من دافعى الضرائب وربما يثير موجة جديدة من الاحتجاج ، أما عن الجانب الأخر للمشكلة فيتمثل فى عملة البلاد " البيزو" التى استعادت عافيتها مؤخرا بعد انهيار قيمتها عقب الأزمة الاقتصادية الشديدة فى البلاد عام 2001 ، ويعود السبب الرئيسى فى ارتفاع قيمة البيزو إلى ارتفاع أسعار بعض المحاصيل الزراعية . ومن ثم فإن أى انخفاض أوتراجع فى هذه الأسعار بسبب الأزمة المالية سيؤدى بدوره إلى تراجع ثقة المتعاملين بهذه العملة والتحول نحو الدولار وهو أمر سيسفر فى النهاية بلا شك عن انتكاسة للاقتصاد الأرجنتينى .

ومع أن الصورة تبدو أفضل نسبيا فى مجموعة أخرى من دول القارة التى توصف اقتصادياتها بأنها تبلى بلاء حسنا مثل المكسيك والبرازيل وكولومبيا وبيرو، بعد أن استطاعت هذه الحكومات أن توازن بين ميزانياتها وتراكم قدرا من الفوائض التجارية إلى جانب احتياطيات مالية بالدولار ، فضلا عن نجاحها فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مثل بيرو التى

وصل معدل النمو حتى شهر يوليو عام 2008 إلى 8.3 % والبرازيل التى حققت معدلا وصل إلى 6.1 فى الربع الثانى من عام 2009 وهى أرقام تعد مبشرة بكل المعايير – فإن البعض لا يرى الصورة مشرقة على هذا النحو، والسبب أن بعض اقتصاديات هذه الدول يرتبط بالاقتصاد الأمريكى بشكل واضح. والنموذج الأوضح على ذلك المكسيك التى تأثر اقتصادها بالفعل حيث سجلت تحويلات العاملين فى الولايات المتحدة أكبر انخفاض لها فى شهر اغسطس 2008 فى الوقت الذى بدأ فيه الميزان التجارى بين البلدين فى التراجع بعد التوازن الى شهده لفترة بسبب ارتفاع اسعار البترول.

أما عن البرازيل اكبر اقتصاد فى القارة اللاتينية، فإنها وأن كانت تبدو فى وضع أفضل نسبيا من الجميع، فإن اعتماد اقتصادها على السلع المصدرة يضعها فى موقف الخطر إذا انخفضت أسعار هذه السلع كنتيجة لاتساع نطاق الأزمة .

وأخيراً، فقد رصد التقرير مفارقة واضحة، أنه خلال أزمة الكساد فى القرن العشرين كانت أكثر الدول تأثيرا فى القارة اللاتينية آنذاك هى تلك ذات الأنظمة الديمقراطية، أما الآن فإن أكثر الدول التى ستتأثر بلا شك بهذه الأزمة فستكون ذات الأنظمة اليسارية التى أصبحت حاليا أكثر ارتباطا بالأسواق الرأسمالية العالمية بالرغم من العداوة التقليدية التى تشعر بها تجاهها .

(5) الأزمة الراهنة والنموذج الأسيوى :

عندما اجتاحت الأزمة المالية دول جنوب شرق آسيا فى صيف عام 1997 ، شكل الغرب ومعه الولايات المتحدة محاكمة عاجلة" للنموذج الأسيوى " فى ادارة الشئون الاقتصادية والمالية ، بسبب الدور الواسع الذى مارسته الدولة فى هذا المجال . وتعرضت النمور الأسيوية لحملات تقريع

وانتقاد ، لأن حكوماتها كانت عائقا أمام ترك أسواقها المالية مفتوحة لآليات السوق الحرة أحد الشروط الواجب اتباعها للحاق بقطار العولمة السريع .

ولوحظ حينئذ –1997– أن الولايات المتحدة والبلدان الغربية تقمصا دور الأستاذ الموجه للدول الأسيوية بشأن أفضل وأنجح الوسائل للادارة الرشيدة لأمور الاقتصاد والمال، ثم مر عقد من الزمان قبل أن ينقلب الحال، حيث غرقت أمريكا فى فيضان أزمة مالية متوحشة لا تقل فى حدتها وقسوتها عن هجمات الحادى عشر من سبتمبر فى 2001، وعصفت ببورصتها وشركاتها وبنوكها. وامتد أثرها السيء ليشمل أوروبا وآسيا.

المفارقة أن الولايات المتحدة والغرب لم يجدا مخرجاً مؤقتا من الأزمة الحالية سوى فعل ما انتقدوه قبل عشر سنوت حيث سارعا لتأميم البنوك واتخاذ اجراءات كلها تتمحور حول زيادة دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والمالى ، ولخص معلق أمريكى هذا الوضع بقوله بورصة وول ستريت أصبحت اشتراكية وبورصة بكين أصبحت رأسمالية .(راجع الباب الثانى) .

وبالتأكيد فإن هذا ليس بالوقت الملائم لتشفى طرف فى الآخر ، واطلاق العنان لموجات التقريع للنظام الرأسمالى الغربى ، والحديث عن انهيار عصر الرأسمالية وخلافه، فالأزمة المالية العالمية كشفت بلا ريب عن مواطن ومكامن ضعف وخلل رهيبة وقاتلة فى الأنظمة الاقتصادية والمالية الأمريكية والغربية ، ولكنها لم تستثن أحدا من آثارها ، فالجميع احترق بنارها ، والعقلانية تقضى بالتحرك الجماعى بحثا عن مخرج منها، خاصة أن العالم مقبل على شهور حالكة الظلام على الصعيد الاقتصادى والمالى والمتضرر الأكبر ستكون الدول النامية والفقيرة المعتمدة كليا على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر أساسى يبقى اقتصادياتها نابضة بالحياة

ولاشك أنه فى ظل العطب الذى أصاب الاقتصاد الأمريكـى جـراء الأزمة. وحاجته لوقت طويل للتعافى فإن الأنظار كلها ستتجه نحو المحركين الثانى والرابع للاقتصاد العالمى ممثلين فى اليابان والـصين اللـذين ينعقـد عليهما الأمل فى أن يكونا قاربا للنجاة من الأزمـة الراهنـة.المعـروف أن اليابان ثانى أكبر اقتصاد فى العالم بناتج محلى بلغ 4.384 تريليون دولار فى 2007 ، واحتياطى نقدى اجنبى يقدر بنجو 954.1 مليار دولار. غيـر أن قدر اليابان العسير باء أن تندلع الأزمة المالية فى وقت عصيب تمر فيـه بضائقة اقتصادية تعصف بكيانها منذ سنوات ويطاردها شبح الانكماش مـع تباطؤ معدلات نموها الاقتصادى وزاد عليه انهيار بورصتها لمستويات لـم تشهدها منذ 20 عاما . ونظرة على أحدث تقارير صندوق النقد الدولى حول الاقتصاد العالمى ترسم لنا الصور الآتية عن الاقتصاد اليابـانى العليـل: عانت اليابان خلال الربع الأول من 2008 من تراجع اقتـصادها بـسبب الارتفاعات الجنونية فى أسعار المواد الغذائية والطاقة وضعف الطلب على صادراتها من جهة الولايات المتحدة والدول الغربية وقلة الطلب المحلى مع تفضيل اليابانيين ادخار معظم دخلهم خوفا مما يحمله الغد من مفاجآت غير سارة نتج عن هذا أن الاقتصاد اليابانى لم يحقق سوى معدل نمو اقتصادى وصل إلى 3 % فى النصف الثانى من عام 2008، وسـط توقعـات مـن صندوق النقد الدولى بألا يتعدى النمو الاقتصادى اليابانى1 % خـلال عـام 2010، ولا تتوقف المتاعب الاقتصادية اليابانية عند الحدود السابق الاشارة اليها ، فاليابان تعانى أيضا تزايد الدين الداخلى البالغ 170 %من اجمـالى الناتج المحلى، علاوة على زيادة أعمار اليابانيون مما يضيف مزيـدا مـن الأعباء المادية على الحكومة لرعايتهم. متوسط أعمار الرجـال 78 عامـا والسيدات 85 عاما . ويقلل من حجم العمالة المطروحة فى سـوق العمـل وليس سرا أن مشكلات الاقتصاد اليابانى نابعة من القطاع المصرفى المتخم

بمصاعب جمة نتيجة الديون المعدومة، وحلت الأزمة الجديدة لتعمق مشاكله، نظرا لارتباطه بعلاقات وطيدة بالبنوك الأمريكية والأوربية، ما ترمى إليه أن الأزمة المالية العالمية كانت سببا فى اضافة كم أزيد من المشكلات على كاهل القطاع المصرفى اليابانى وافلاس بعض الشركات مثلما حدث عن شركة ياموتو للتأمين المدينة بمليارى دولار وقبل أسابيع قليلة من حدوث الأزمة المالية العالمية أعلنت الحكومة اليابانية عن خطة تتكلف 73 مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الراكد. وتشجيع اليابانيين على زيادة انفاقهم وتبعا لهذه الخطة فإن طوكيو كانت تستهدف تعزيز علاقاتها التجارية مع الصين والولايات المتحدة بوصفهما أكبر شريكين تجاريين لها، لكن الأزمة المالية قلبت كل حسبات وموازين طوكيو، المغزى من عرض الوضع الاقتصادى اليابانى ليس القول بفقد الأمل فى أن تكون اليابان جزءا من حل الأزمة المالية العالمية وانما بيان احتياجها لجهد مضاعف للعمل على التخلص من عيوب تتراكم فى نظامها الاقتصادى والمالى، وهذا الاجراء سيخدم الجهود الدولية الساعية لاجتياز الأزمة، المهم أنه يجب علينا عدم اغفال حقيقة أنه برغم تأزم الوضع الاقتصادى اليابانى، فإن اليابان قوة مالية يستعين بها العالم وقت الأزمات، وشهدنا كيف أنها كانت تضخ مليارات الدولارات لأيام متوالية لمساندة أسواقها المالية، وكذلك فإن تحت يد طوكيو مليارات الدولارات فى صورة مدخرات شخصية للمواطنين يمكن الاستعانة بها عند الحاجة لتوفير السيولة اللازمة فيما بعد لخطط انقاذ الاقتصاديات العالمية .

إن كان هذا حال اليابان وهو ما يتيح لها الإمساك بدفة القيادة جيداً ، فماذا عن الصين المحرك الرابع للاقتصاد العالمى- ناتجها المحلى 3.251 تريليون دولار . ومعدل نموها الاقتصادى 11.4% عمليا، فإن الصين أكبر اقتصاد تام ، وظاهريا ، فإنها كانت فى فئة الأقل تضررا من الأزمة المالية

بفضل نظامها الاقتصادى والمالى المعتمد على قيام الدولة بدور كبير فـــى توجيه الأنشطة الاقتصادية والمالية ، وافادها هذا فى الخـــروج باضـــرار ليست كبيرة واحتفظت هياكلها الاقتصادية واالمالية بقوتها ، فمثلا لم نـــسمع عن افلاس بنوك أو شركات فيها . لذلك فإن الصين تقابلها مهمـــة معقـــدة عويصة تتمثل فى مساعدة الاقتصاد العالمى فى النهوض من كبوته الحالية . وتؤمن بكين بأن نجاحها فى إتمام هـــذه المهمـــة يخـــدم صـــالحها الأنـــي والمستقبلى ، فالصين مع أن تحولها لمصنع كبير للعـــالم تحتـــاج لأســـواق تستوعب صادراتها ، وإن استمر تأزم الاقتصاد العالمى، فإن الطلب عليهـــا سيقل، ثم أنها تستثمر جزءاً لا بأس به من احتياطها من النقـــد الأجنبـــى – 1.534 تريليون دولار . فى أذون الخزانة الأمريكيـــة ، وتـــستقبل أمريكـــا وحدها 20% من الصادرات الصينية .

ولم يكن يبالغ نائب رئيس الوزراء الصينى ، وانج كيشان ، حينمـــا تحدث عن أن بلاده واثقة تماما وقـــادرة علـــى التغلـــب علـــى المتاعـــب الاقتصادية الراهنة ، وأنها سوف تتعاون مع الدول الأخرى لصون استقرار النظام ويقود بكين فى هذا الاتجاه ايمانا بأن تـــصديها الـــسريع لمـــشاكلها الاقتصادية يصب أولا وأخيراً فى مصلحة الاقتصاد العالمى الذى لن يتحمل تضرر الاقتصاد الصينى بشكل مبالغ فيه يفقد معه نقطة الارتكاز والتـــوازن التى سوف يتوكأ عليها لعبور الأزمة المالية القاسية .

وتقف الصين الآن مقابل معضلة أن صادراتها سوف تتأثر نتيجـــة تراجع الطلب الخارجى عليها فى الفترة المقبلة بسبب الكساد فـــى الولايـــات المتحدة والقارة الأوروبية بالاضافة للتضخم وهو ما سيؤثر علـــى معـــدلات النمو الاقتصادى وهى لا تود بأى حال من الأحوال أن ينخفض معدل نموها الاقتصادى عن 9% فكيف ستعالج هذه المشكلة .

لا بديل فى مواجهتها عن أن تشجيع الصينيين على الانفاق أكثر، بحيث يكون الطلب الداخلى هو القائد للنمو الاقتصادى وليس الصادرات وتذكر البيانات الدولية أن الاستهلاك الداخلى الصينى يشكل 38% من اجمالى الناتج المحلى، ويبدو أن الحكومة الصينية تنبهت مبكرا لما سيتمخض عن أزمة الرهن العقارى فى الولايات المتحدة التى بدأت قبل عدة أشهر بالبدء فى تطبيق خطة يحصل من خلالها الذين يقطنون فى المناطق الريفية على دعم مالى عند شرائهم المنتجات ، خصوصاً الكهربائية منها، على أساس أن سكان الريف –800 مليون نسمة– يحصلون على نسبة تكاد لا تذكر من عوائد الطفرة الاقتصادية وجار تنفيذها فى مقاطعات عديدة بغرض تشجيعهم على الشراء وعدم الاتجاه لادخار كل ما يحصلون عليه من أموال لمجابهة ارتفاع الأسعار – الأسرة الصينية تدخر 25 %من دخلها، كما ألغت الحكومة الضرائب الزراعية ، وزادت الدعم للمنتجات الزراعية، وخصصت مزيدا من الأموال للتأمين الصحى والتعليم فى الريف – وتدرس اجراءات كلها تهدف لتدعيم مظلة الأمن الاجتماعى كذلك اتخذت الصين اجراءات لتصحيح المثالب فى النظام المصرفى ، وخفض سعر الفائدة والوقوف بجوار الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم حتى لا تنهار ويفقد الآلاف من مواطنيها مورد رزقهم، خلاف التفاهم مع أصحاب الشركات العقارية لخفض الأسعار ، كى لا تصاب سوق العقارات بالركود وفعلا انخفضت الاسعار ما بين 15 و 35 % وتلك مسألة حيوية إن عرفنا أن قطاع المقاولات من القطاعات النشيطة فى الحركة الاقتصادية الصينية.

وتأمل امريكا أن تتخذ الصين فى الفترة المقبلة قرارات تفيد الجهد الدولى الجماعى فى التصدى للأزمة المالية . منها شراء بكين المزيد من

أذون الخزانة الأمريكية والمشاركة فى انتشال المؤسسات المالية المتعثرة فى الولايات المتحدة .

(6) الأستراتيجية الصينية الجديدة :

عرضت هذه الاستراتيجية فى المؤتمر الثالث لمنتدى شنغهاى للدراسات الصينية فى عام 2008، الذى تعقده أكاديمية شنغهاى للعلوم الاجتماعية كل عامين، وفيما يلى عناصر هذه الاستراتيجية :

العنصر الأول :

لعل أول عناصر الاستراتيجية الصينية هى التأكيد المستمر على سلمية الصعود الصينى ، أى أن صعود الصين إلى مرتبة القوة الكبرى لا يشكل ولن يشكل تهديدا لأى قوة أخرى وأنما يفيد كل القوى الدولية الأخرى الصعود الصينى ليس خصما من مصالح أى قوة، بل أنه اضافة لتلك المصالح فبعكس الصعود الغربى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، الذى أدى إلى ظاهرة الاستعمار ، والصعود اليابانى الألمانى فى النصف الأول من القرن العشرين الذى أدى إلى الحرب العالمية الثانية، والصعود السوفيتى فيما بعد تلك الحرب والذى أدى إلى الهيمنة السوفييتية على شرق أوربا ، فإن الصعود الصينى هوصعود اقتصادى وسياسى لا يتضمن استعمال الأدوات العسكرية ولا يؤدى إلى السيطرة على الآخرين بل أنه يفتح افاقا للصعود أمام قوى أخرى تكررت تلك الرسالة فى كلمات المتحدثين الصينيين بل أن بعضهم أشار إلى أن الصين تخلت عن استعمال مصطلح [الصعود السلمى] وبدأت تستعمل بدلا منه مصطلح [التطور السلمي] وارتبط بمصطلحي الصعود أو التطور مصطلح آخر هو [الانسجام] بين الصين والقوى الدولية الأخرى، فالسياسة الصينية لاتقوم على المواجهة، وإنما على بناء عالم يتسم بالانسجام مع القوى الدولية المختلفة، وخلت الكلمات الصينية

من الاشارات السابقة إلى انشاء [عالم متعدد الأقطاب] كان من الواضح أن المقصود بهذا التأكيد هو الولايات المتحدة، فقد خلت كلمات المتحدثين الصينيين من كلمة نقد واحدة للسياسة الأمريكية الراهنة، وفى نقاشات جانبية فى المؤتمر أشار الخبراء المشاركين إلى أن الصين قد اتخذت قرارا استراتيجيا بالتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية العالمية، وأن هذا القرار واضح فى تعامل الصين مع قضايا كوريا الشمالية وايران والسودان (دارفور) حيث مارست الصين ضغوطا على تلك الدول لقبول المطالب الأمريكية وتتضمن ذلك الموافقة أو التهديد بالموافقة على قرارات مجلس الأمن الصادرة أو قد تصوت ضد تلك الدول وفى عدم دعمها الكامل لروسيا فى القضية الجورجية إذا لم تعترف باستقلال ابخازيا وأوستيا الجنوبية .

العنصر الثانى :

العنصر الثانى فى الإستراتيجية الصينية هو أن هناك تحديات مشتركة، تتطلب جهودا مشتركة (وكان هذان المصطلحات هما مضمون عنوان ومحاور المؤتمر)، وأن تلك التحديات تدور حول قضايا البيئة والتنمية والتصحر، والإحتباس الحرارى، وتوفير الغذاء والكوارث الطبيعية، وعدم توازن توزيع الدخل والأرهاب والأيدز وغيره مما يسمى التهديدات الأمنية الجديدة هذه التهديدات، فى نظر الصين هى التحديات الأهم وهى تتطلب جهودا عالمية مشتركة، بل أن الصين لن تستطيع تحقيق التنمية إلا من خلال تلك الجهود، تعتبر الصين أن القضايا التنموية الداخلية هى القضايا ذات الأولوية المطلقة يليها قضايا تحقيق الاستقرار والتكامل مع دول شرق آسيا وتأتى باقى القضايا الأخرى فى المرتبة الثالثة، وفى هذا الأطار نفهم التغير فى الاستراتيجية الصينية تجاه تايوان، أذكر انه عندما عقد منتدى الفكر الغربى الجولة الأولى من الحوار الصينى العربى فى بكين سنة 2002، التقى المشاركين العرب بأحد قادة الحزب الشيوعى وكانت رسالته

واضحة ، وهى أن الصين لا تستطيع أن تسكت إلى الأبد تجاه مشكلة تايوان فى اشارة ضمنية إلى احتمال استعمال القوة العسكرية ضد تايوان .ولكن طبقا للاستراتيجية الجديدة فإن الموضوع التايوانى تتم معالجته من خلال بناء جسور الصلة مع تايوان مما يفسر دعوة أساتذة تايوانيين إلى المؤتمر بل وإلى كل مؤتمر شاركت فيه فى الصين فى السنوات الثلاث الأخيرة ، بل أشار المنظمون ، فى اعلان غير عادى إلى أن المشارك التايوانى [هوفو] هو من اقترح عليهم الفكرة الرئيسية للمؤتمر تحديات مشتركة وجهود مشتركة نحو عالم أفضل وهو اعلان غير عادى بالمقاييس الصينية .

العنصر الثالث :

أما العنصر الثالث فى الاستراتيجية الصينية الجديدة فهو أن الصين يجب أن تتبع سياسة خارجية تتفق مع مقدراتها لأنها تواجه معضلات داخلية كبرى لا تمكنها من الاضطلاع بدور عالمى. قال الرئيس السابق للمعهد الصينى للشئون الخارجية ماى زاورونج أن الصين تعلمت الدرس السوفيتى بألا تمد نفوذها خارج نطاق مقدراتها. فالصين تتبع سياسة عالمية توازن بين القدرات الاقتصادية والعسكرية من ناحية والمدى الذى يمكن أن تذهب إليه تلك السياسة حتى لا يؤدى مد نطاق السياسة العالمية إلى تآكل الأساس الاقتصادى الداخلى لتلك السياسة . ولما كانت الصين مازالت دولة نامية فإن على الدول النامية بما فيها ايران وكوريا الشمالية والسودان، أن تدرك ان هناك حدودا لسقف توقعاتها من الصين ولهذا خلت كلمات المشاركين الصينيين من الاشارة إلى قضايا الدول النامية بما فيها الدول العربية كما أن مناقشة تلك القضايا جاءت من المشاركين من الدول النامية بما فيها الدول العربية وأن تمثيل الدول الغربية فى المؤتمر كان طاغيا كان تلك بمثابة رسالة تكمل الرسالتين السابقتين ليس لدى الدول الغربية ما تخشاه من الصعود الصينى فيما يتعلق بمصالحها لدى الدول النامية والصين تريد من

الأخرين الا يعرقلوا صعودها وهى لن تدخل عالميا إلا بقــدر مــا يحمــى صعودها وأن شئت فقل تطورها .

العنصر الرابع

المسكوت عنه فى الاستراتيجية الصينية هو أن الصين ليست متأكدة من أن تلك الاستراتيجية ستنجح فى تحقيق اهدافها، فالولايات المتحــدة ردت بحذر على تلك السياسة وتمثل ذلك فى الدور الذى قامت بــه فــى اســقاط الرئيس التايوانى شون شوبيان الذى دارت سياسته حــول تحــدى الــصين الشعبية، وكان ذلك ردا على الدور الصينى فى الملفات الكوريــة الــشمالية والايرانية والسودانية لكن الولايات المتحدة مازالت مترددة فى قبول التحول الصينى بدليل الدور الذى لعبته فى دعم التمرد التيبيتى قبيــل دورة الألعــاب الأولمبية فى عام 2008، والدور الذى تلعبه حاليا فــى منــع تــصدير أى تكنولوجيا من الولايات المتحدة أو حلفائها إلى الــصين يمكــن أن تفيــدها عسكريا وقد أشار مشارك اســرائيلى يعمــل مستــشارا لــرئيس الــوزراء الاسرائيلى للشئون الصينية إلى أنه قابل اولمرت قبل حضوره إلى الــصين وأن الأخير قال له أن الولايات المتحدة تمنع اسرائيل من تصدير أى مــوا د قد تساعد الصين تكنولوجيا أو عسكريا بما فى ذلك اقلام الكتابة التــى قــد تدخل المواد المعدنية فى صناعتها خوفا من تسييلها واستعمالها للأغــراض العسكرية ذلك أن الولايات المتحدة تشك أن رسالة التوافق الــصينية تخفــى رغبة فى التهدئة المرحلية، حتى تتسنى لها فترة هدوء عالمى تمكنها فيما بعد من تحدى الولايات المتحدة ولذلك فإن نجاح تلك الاستراتيجية لن تعتمد على الصين وأنما على مدى قبول الولايات المتحدة لتلك الاستراتيجية وهناك مــا يشير بقوة إلى أن الأخيرة ليست مستعدة لقبــول الاســتراتيجية الــصينية الجديدة.

ولذلك فإن الصين تعمل فى اتجاه آخر وهو بناء تحالفات أوراسية مع روسيا ودول آسيا الوسطى فى إطار [منظمة شنغهاى للتعاون] كما أنها تعمل على تخفيض اعتمادها على النفط المستورد غبر البحار الدولية الخاضعة للسيطرة الأمريكية وتزيد اعتمادها على النفط المستورد عبر الخطوط البرية الخاضعة لسيطرتها، وبالذات من روسيا وكازاخستان كما أنها تقلل من الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة، وكان مهما أن ينظم الصينيون للمشاركين في المؤتمر جولة فى الأتوبيس الصينى الذى استغنى عن البترول ويسير بالشحن الكهربائى، فالصين تتحسب لكل الاحتمالات وتحاول ترويض النمر الأمريكى ولكنها تتدرب فى الوقت ذاته على موازنة قوته ومنع من استثمار اعتمادها على النفط المستورد عبر البحار .

العنصر الخامس:

ما هى دلالات تلك الاستراتيجية فى ضوء التحول فى الدور الروسى الذى تجلى فى الأزمة الجورجية وما هى دلالاته بالنسبة للعلاقات العربية الصينية؟ كان واضحا من مناقشات المشارك الروسى ميركاسيموف، بالمعهد الروسى للدراسات الاستراتيجية أن روسيا تدرك حدود الدور السياسى الصينى ، وأكد أن اعتراف الصين باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية هو مسألة تقدرها الصين فى ضوء مصالحها الوطنية البحتة. ولهذا فإن التحالف الأوراسى الجديد المسمى منظمة شنغهاى للتعاون هو بالأساس محاولة لوقف التدخل الأمريكى فى شئون أوراسيا أكثر منه محاولة للدخول فى مواجهة مع الولايات المتحدة لا ترغبها الصين أو روسيا وبالتالى من السابق لأوانه القول أن منظمة شنغهاى للتعاون هى حلف أطلنطى أسيوى .

أما بالنسبة للعالم العربى فقد اتضح من مؤتمر أكاديمية شنغهاى ثلاث ملاحظات، الأولى أنه على العرب أن يتحملوا عبء ادارة قضاياهم

السياسية بأنفسهم فالصين مشغولة بملفات أكثر أهمية كما أنها شريك اقتصادى أكثر منها شريك سياسى فالصين ليست راغبة فى الانخراط فى قضايا فلسطين وأمن الخليج ودارفور بأكثر من الحد اللازم لتمكينها من استمرار مسيرة الصعود الاقتصادى وذلك بتأمين الأسواق ومصادر النفط العربية والاستثمارات العربية الخليجية فى الصين، وقد بلغت تلك الاستثمارات حوالى 20 بليون دولار تقريبا، ولكن تلك الاستثمارات ليست هى الأهم فى الصين مما يفسر تدنى القضايا العربية فى سلم الأولويات الصينية، كما أن الاستثمارات الصينية فى العالم العربى تكاد تصب فى القطاع النفطى ولم ترتق إلى حد التعاون التكنولوجى لإنه فى هذا المجال ستكون الصين هى المانحة للتكنولوجيا، وهى تفضل أن تكون فى الجانب الأخر من عملية التعاون التكنولوجى، والثانية هى أن الصين أميل إلى التعاون الثنائى مع العرب منها فى التعاون الجماعى ، فرغم أن الصين وافقت بعد تردد على انشاء المنتدى العربى الصينى للحوار سة 2004 إلا أن هذا المنتدى مازال كيانا سابحا فى ملفات الخارجية الصينية وأمانة الجامعة العربية ليس له أمانة دائمة تسهر على تطبيق البرامج التنفيذية التى تصدر كل سنتين ولا يوجد متابعة لهذا التطبيق، أما الملاحظة الثالثة فهى أهمية المصارحة والمكاشفة فى العلاقات العربية الصينية فقد مضى زمن الحديث عن الصداقة التاريخية وعن انشاء جمعيات الصداقة العربية والصينية، وأتى زمن الحديث عن صفقة مصالح متبادلة بين الطرفين يتمتع فيها كل طرف بحرية الحركة لتأمين تلك المصالح فى كل الاتجاهات .

(7) التجربة الماليزية :

كان البنك الدولى للإنشاء والتعمير باعتباره إحدى ركائز التبشير بالنموذج الاقتصادى الغربى التقليدى هو صاحب ملكية براءة اختراع

مصطلح –المعجزة الاقتصادية الأسيوية– والانتقال بها من الأحاديث التقليدية السابقة حول، النمور الاقتصادية الأسيوية، وارتبط ذلك بكتاب أصدره أحد كبار الاقتصاديين فى البنك واسمه جون بيج عنوانه [المعجزة الاقتصادية] ولكن مشكلة المشاكل أن الأزمة الاقتصادية الأسيوية أعقبت صدور الكتاب بوقت قصير واكتشف البنك الدولى فداحة ماصنع وما روّج من تحليلات وتفسيرات وتأويلات بعد أن ضبطه الرأى العام العالمى مرتكبا للفعل الفاضح فى الطريق العام الدولى على مرأى ومسمع من الكرة الأرضية من أقصاها إلى أقصاها .

وتعمقت الأبعاد الحادة لعقدة المنظمات الدولية الاقتصادية مع رفض ماليزيا تحديداً لروشتة الاصلاح الاقتصادى التى قدمها صندوق النقد الدولى الركن الركين الثانى للنظام الاقتصادى العالمى والركيزة الثانية لحراسة النموذج الاقتصادى الغربى التقليدى ورعايته وحمايته وتعمقت المشكلة بصورة حادة مع نجاحات ماليزيا الأكثر بروزا والأكثر سرعة فى تجاوز مؤشرات الأزمة الاقتصادية الكارثية ومع نجاحاتها فى تقليص الخسائر الناجمة عنها إلى حدها الأدنى وقدرتهاعلى بدء خطوات التعافى واستعادة النشاط الاقتصادى الطبيعى بصورة أثبتت فعالية وقدرة النموذج المحلى الناضج والواعى الذى تتشابك من خلاله الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التنموية فى مواجهة النموذج المستورد والنمطى الذى تمثله روشتة الاصلاح التقليدية لصندوق النقد الدولى وما تشكله دائما من اهمال واهدار الثمن الاجتماعى للأصلاح وهو ثمن دائما بالغ التكلفة والتأثير السلبى على التوازنات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحتمية للدولة والمجتمع وللاقتصاد وللأفراد .

وعلى امتداد أزمة الانهيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحادة للنمور الاقتصادية الآسيوية فى خريف عام 1997 وما تلاها من

أحداث عصفت بنظم الحكم وهددت استقرار المجتمعات وسيادة الدول وتماسكها جاء النموذج الماليزى ليثبت عدم صحة الأحاديث المرسلة عن قدرة اقتصاديات السوق بالمفهوم التقليدى الأكاديمى للاقتصاد الحر على تأمين الانتعاش والتنمية الشاملة والمستدامة، لأن ماحدث فى العديد من نماذج النمور الأسيوية خاصة في أندونيسيا وتايلاند كان يخفى تحت السطح ويعلن فوق السطح عن قصص فساد مروع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهى وقائع أكدت الواقع الاقتصادى الهش لما يسمى " المعجزة الاقتصادية " ومع أول هزة حادة فى أسواق المال تداعى مجمل البنيان الاقتصادى وانهارت العملات وأسعار الأسهم والسندات وأعلنت الغالبية العظمى من البنوك افلاسها واقعيا وعمليا وخسرت قيم الثروة الوطنية النسبة الأكبر من قيمتها وتلقت الطبقة الوسطى ضربات قاصمة واتسع نطاق الفقر بمعدلات مرعبة ومخيفة واستفادت فقط لا غير الشركات العملاقة متعددة الجنسية والأطراف الخارجية والأجنبية التى اقتنصت الفرص وسيطرت على البقية الباقية من الثروة الوطنية بأبخس الأسعار وأقلها وأدناها .

أ- *الصادرات الصناعية والطفرة التصديرية* :

وحول القدرات التنافسية العالمية للانتاج الماليزى كمظهر من مظاهر النهوض والنجاح وارتباط ذلك بالارتفاع الملحوظ لنسبة الصادرات الصناعية خاصة السلع ذات المحتوى التكنولوجى والمعرفى المرتفع أوضحت الوزيرة رافيدة عزيز أن التجارة الخارجية تمثل قاطرة رئيسية للنمو والانتعاش الاقتصادى وأن ذلك يعكس القدرة على الوجود فى الأسواق التقليدية وفتحت أسواق جديدة والتركيز على رفع معدلات التجارة الخارجية بنسب عالية وعلى فترات زمنية متصلة وهو ما تؤكده المؤشرات التالية عن عام 2005 .

(1) ارتفعت قيمة التجارة الخارجية إلى 967.8 مليار رينجت " الدولار يساوى 3.7 رينجت " ويعنى ذلك أن التجارة الخارجية تبلغ نحو 260 مليار دولار تعادل بالجنيه المصرى أكثر من 1500 مليار جنيه وهو ما يصل إلى ثلاثة أضعاف الناتج المحلى الاجمالى لمصر، مع الأخذ فى الاعتبار أن عدد سكان ماليزيا 25.6 مليون نسمة يمثلون نحو ثلث تعداد السكان فى مصر .

(2) القيمة الاجمالية لصادرات ماليزيا تبلغ 480.7مليار رينجت نحو 130 مليار دولار امريكى فى عام 2004 ارتفعت إلى 533.8 مليار رينجت فى عام 2005 تعادل 140 مليار دولار بمعدل زيادة 11 % ويتحقق فائض فى الميزان التجارى يبلغ 99.8 مليار رينجت وعلى سبيل المثال للأسواق الخارجية فإن الصادرات للسوق الأمريكية بلغت 105 مليارات رنجت فى عام 2008 بزيادة نسبتها 16.5 % ويساوى هذا المبلغ نحو 28 مليار دولار وهو مايعنى أن صادرات ماليزيا لسوق واحدة فى العالم تعادل خمسة أضعاف 500% من اجمالى الصادرات المصرية السلعية لكافة أسواق العالم والبالغ قيمتها 5427 مليون دولار للسلع غير البترولية فى عام 2005 .

(3) أن دول الجوار الجغرافى ومن خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية تشكل سوقاً هامة للصادرات الماليزية وتستوعب دول الآسيان 26.1% من الاجمالى بمعدل نمو سنوى 13.6% على امتداد السنوات الأربع الأخيرة كما تستفيد ماليزيا من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتمكنت من رفع معدلات صادراتها بالاتفاق بنظام التعريفات التفاضلية بنسبة 28.4% لتصل إلى 11.1 مليار رينجت ويساند ذلك التركيز على زيادة الصادرات للأسواق غير التقليدية

والتى تستوعب الصادرات بقيم منخفضة وفى عام 2008 ارتفعت الصادرات إلى فنلندا بنسبة 78% وميانمار بنسبة 63.7% وأوكرانيا بنسبة 95.3 % وتركيا بنسبة 33.9% .

(4) تتطلب الطفرة التصديرية وامتلاك القدرات التنافسية أن تشكل الصادرات الصناعية الجانب الرئيسى من الصادرات الاجمالية وتشكل الصادرات الصناعية 77.4% من الاجمالى بقيمة قدرها 413.1 مليار رينجت فى حين تقتصر الصادرات الزراعية على الرغم من ضخامة قيمتها على 7.7% من الاجمالى بقيمة تبلغ نحو 75 مليار رينجت حوالى 23 مليار دولار وهو ما يزيد عن ضعف القيمة الاجمالية للصادرات المصرية السلعية والبترولية والبالغ اجمالها 10 مليارات و 652 مليون دولار فقط لا غير .

(5) أن الزيادة السنوية المتواصلة فى الصادرات الصناعية ترتبط بالصادرات ذات المحتوى التكنولوجى المرتفع حيث ارتفعت قيمة صادرات الالكترونيات والاتصالات والأجهزة الرقمية بنسبة 9.6 %لتصل قيمتها الاجمالية إلى 264.7 مليار رينجت كما ارتفعت صادرات الكيماويات والمنتجات الكيماوية بنسبة 5.4% لتصل إلى 26.3 مليار رينجت فى حين تصل قيمة صادرات المعدات والآلات إلى 18.1 مليار رينجت بنسبة زيادة 16.4% وتبلغ قيمة صادرات الاجهزة الطبية العلمية إلى 12.3 مليار رينجت بزيادة 6.5% وتبلغ قيمة صادرات معدات النقل 7 مليارات رينجت بزيادة نسبتها 31.3% فى حين تبلغ صادرات منتجات البلاستيك 7 مليارات ري%نجت بزيادة نسبتها 19.8% كما تصدر ماليزيا مجوهرات مصنعة قيمتها 3.6 مليار رينجت بنسبة زيادة 22%.

ب - معادلات الإصلاح والانتعاش:

بالنسبة للتفسير الواقعى الدقيق لقدرة ماليزيا علـــى تحقيـــق نهـــضة اقتصادية شاملة يواكبها نهضة سياسية واجتماعية وحـــضارية، فـــإن ذلـــك يستوجب امتلاك استراتيجية شاملة للاصلاح قائمة على التخطـــيط الطويـــل الآجل الواضح الأبعاد والمعالم وان ترتكز الاستراتيجية على رؤية اصلاحية متكاملة الملامح سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا محددة الالتزامـــات والحقوق على كافة الأطراف، وأن يتحول كـــل ذلـــك إلـــى بـــرامج عمـــل وسياسات تلتزم بها حكومة قادرة على تحويلها إلى واقع تنفيذى ناجح بدرجة عالية من الكفاءة مع ارتباط ذلك بتفعيل نشاط قطاع الأعمال العام والخاص والقدرة على جذب الاستثمارات المباشرة العالمية، وفقا لـــسياسات محـــددة تربط بين الاستثمار وبين نقل التكنولوجيا والمعارف الفنية التقدمية مع ضمان الاستقرار والاصرار على العمل الشاق فى كافـــة القطاعـــات والمجـــالات بشكل متوازن لاصلاح الاختلافات بكافة صورها واشكالها وأن يتم وضـــع الثروة البشرية فى بؤرة الاهتمامات العامة وفى مقدمة أولوياتها باعتبارهـــا المصدر الرئيسى للثروة والنمو والانتعاش، مع القدرة على مواجهة الأزمات والمشكلات برؤية داخلية تأخذ فى الاعتبار الاحتياجات والأولويات وتملـــك القدرة على رفض النصائح الخارجية عندما تتعارض مع المصالح الوطنيـــة ومع تطلعات التنمية الشاملة والمستدامة هو ما صنعته ماليزيا بكل اصـــرار برفضها مقترحات صندوق النقد الدولى لأصلاح الأزمة عام 1997 وتمكنت بعد عام من اعادة الأوضاع إلى مرحلة الاستقرار والتصويب والأصـــلاح، مع تفعيل دور البنك المركزى ورقابته الدقيقة للجهاز المصرفى.

وهناك دائما ثلاثة تحديات أساسية تواجه الاصلاح والانتعاش هـــى تحدى رفع الانتاجية – تحدى رفع الكفاءة والجودة بصورة متكاملة. تحـــدى

امتلاك القدرة على تنافسية أسعار المنتج النهائى، ويتكامل مع ذلك القـدرة على امتلاك سياسات تنموية ترتكز على القطاعات الانتاجية القـادرة علـى امتلاك قدرات تنافسية بالمعايير الدولية وهو ما يرتبط بالضرورة بـالتركيز على الصناعات كثيفة التكنولوجية والصناعات كثيفة رأس المال وهـو مـا يعنى الأولوية القصوى لاقتصاد المعرفة، وفى مقدمتها صناعة الالكترونيات والمعلومات والاتصالات بحكم أن المعرفة فى العصر الحديث تعد المـدخل الحيوى والرئيسى للعديد من الأشياء والنجاحات مع تنفيـذ بـرامج مكملـة لضمان التنمية التكنولوجية للقطاعات التقليدية وهوما تم التركيز عليـه فـى قطاع المطاط، ويتطلب ذلك التركيز على ضمان تدفق التكنولوجيا الحديثـة وأن يرتبط نشاط الشركات متعددة الجنسية بهذا التدفق والحرص من تـدفق الأموال الساخنة عن طريق أسواق المال باعتبارها أموال مضاربة ولا تعكس رغبة استثمارية حقيقية وليس هنالك ترحيب حكومى ماليزى بهذه النوعيـة من الاستثمار غير المباشر .

ويتطلب النجاح والاصلاح تحديد جدول زمنى للوصول إلى وضـع الدول الصناعية المتقدمة وهو ما يحتاج وفقا للاستراتيجية الـشاملة فتـرة ثلاثين عاما بدأت من عام 1990 وتنتهى فى عام 2020 عن طريق تحديـد متوسط نمو سنوى 7% مع تنمية كاملة لكافـة القطاعـات فـى الـصناعة والزراعة والخدمات والاهتمام الكثيف بتعديل جذرى لهيكل العمل والعمالـة وفقا للمعايير الدولية وأن يرتبط ذلك بالحفاظ على مسيرة التنمية وضـمان الاستقرار، والماليزيون لا يرغبون فى أن تصبح هـويتهم يابانيـة ولكـن يحرصون على هويتهم الماليزية ويجب ادراك صعوبة تغيير عقليـة البـشر وسهولة تغيير معادلات الاقصاد وساهم فى ضمان التنفيذ الفعلى لاستراتيجية طويلة الأجل التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخـاص مـن خـلال

الوكالات الحكومية المتخصصة وتنفيذ برامج ميسرة للتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واقامة الحضانات التكنولوجية لتحديث هذه النوعية من المشروعات كثيفة العمالة بما يضمن فى النهاية قيام شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، وفى نفس الوقت فإن الحكومة قامت بدور رئيسى فى الاقتصاد الماليزى فى القطاعات الاقتصادية اليومية اللازمة لقيادة التنمية خاصة فى قطاع المعلومات والاتصالات وفتح الأسواق للصادرات وتعديل القوانين والتشريعات والانفتاح على التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية.

إن نجاح الاصلاح والانتعاش يستوجب الاهتمام الواضح بتوزيع الثروة والدخول وعدم السماح لفئة بامتلاك واحتكار كافة مفاتيح الاقتصاد وهوما يتطلب تنفيذ سياسات عامة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتضييق الفجوة فى الثروة والدخول وضمان دخول كافة فئات المجتمع بغير قيود إلى مجالات النشاط المختلفة، وفى مقدمتها التجارة الداخلية والخارجية والصناعة وتوفير فرص التعليم لكافة فئات المجتمع مع الاهتمام المكثف بالطبقة الوسطى باعتبارها عمادا رئيسيا للتنمية وعمادا رئيسيا للاستقرار والتوازن بكافة عناصره واشكاله يضاف إلى ذلك ضرورة الاهتمام بتوفير فرص العمل وتقليص معدلات التضخم .

يقدم النموذج الماليزى وصفة سحرية متكاملة الأبعاد والملامح والتنمية الشاملة والمستدامة المحققة للانتعاش الاقتصادى المتواصل والحريصة في نفس الوقت على معادلات التوازن السياسى والاجتماعى والحضارى وهى معادلات استوجبت عدم الخضوع لضغوط الخارج والإصرار على التوليفة الوطنية للاصلاح والنهوض التى تحافظ على الهوية ولا تفرط فى الثوابت والأساسيات الوطنية والعقيدية بالصورة التى لاتعوق الانفتاح على العالم ومتغيراته .

وترتبط تلك التوليفة الماليزية بقيادة مهاتير محمد رئـيس الـوزراء السابق وحرصه الشديد على شفافية نظام الحكم ومقاومة كل صور وأشـكال الفساد والاصرار على نزاهة الحكم والحاكمين وافساح المجـال لمـشاركة أوسع نطاقا لقطاعات عريضة من المواطنين من خلال الأحزاب فى الحيـاة العامة مع فتح الأبواب أمام الكفاءات والقدرات الوطنية لتولى المسئولية فـى كافة المواقع بما يعمق مفهوم أهل الكفاءة فى مواجهة مفهوم أهل الثقة بكـل سيئاته ومخاطره وأهواله .

ويبقى –من بعد ومن قبل مهاتير– الحرص الشديد على تحجيم النفوذ والتأثير الوافد من الخارج اقليميا وعالميا ووضع ماليزيـا علـى خريطـة الأحداث الدولية بالصورة التى تدافع بها عن قضايا الدول النامية بكل القـوة والصراحة وبدون تهاون مع الحرص فى نفس الوقت. (تأكيدا للهوية) علـى الالتزام بقضايا العالم الاسلامى وعدم التفريط فى ركائزها الأساسية ومساندة تحركاتها بغض النظر عن البعد الجغرافى والمصلحى حتى لا ينفرط العقـد وتضيع الملامح والأبعاد كما حدث فى نماذج أخـرى للنمـور الاقتـصادية الأسيوية ومعها ضلت الطريق وفقدت بوصلة التوجهات .؟ !

(8) المنتدى العالمى للمعرفة والتبشير بآسيا الكبرى:

تحت عنوان للتعاون الاقتصادى وآسيا الكبرى، عقد المنتدى العالمى للمعرفة دورته التاسعة فى العاصمة الكورية سيول بـين 14 و 16 أكتـوبر 2008 وهى الدورة التى يبدو من عنوانها تركيزها على القضايا الكبرى التى يمكن أن تجعل من القرن الحالى قرنا آسيويا بامتياز، وكـشأن كثيـر مـن أولويات العمل الدولى الراهنة. فقد القت الأزمة العالمية الراهنـة والجهـود المبذولة هنا وهناك بظلالها على أعمال المنتدى، لكن ظل الهدف الأساسـى فى جميع الحوارات والمناقشات هو كيـف يمكـن عبـر آليـات التعـاون

الاقتصادى المختلفة أن تجعل من دول القارة الآسيوية قوة محركة للاقتصاد العالمى فى المستقبل ، وأن تؤكد بالتالى مقولات أن موازين القوى العالمية تتغير أيضا عبر التبدلات السلمية التدريجية وليس فقط عبر الآليات العنيفة واستخدامات القوة العسكرية .

تعود فكرة المنتدى العالمى للمعرفة إلى ما يقرب من عقد مضى،ووراءها واحدة من كبريات المؤسسات الاعلامية الكبرى فى كوريا الجنوبية ، وهى مؤسسة مابيل للنشر والتلفزيون ، والتى تنشر صحيفة مابيل للأعمال واسعة الانتشار ، يرأس تحريرها هاشانج داىٔ وان، وهو نفسه مؤسس ورئيس المنتدى الذى يعمل فى تنظيمه بصورة مماثلة لما هو معروف عن منتدى دافوس الاقتصادى حيث يشارك كثير من القيادات والرموز السياسية والاقتصادية العالمية فى أعمال منتدى المعرفة عبر طرح خبراتهم ورؤيتهم إزاء ما يجرى فى العالم ومعهم عدد كبير من الخبراء فى ميادين متعددة كمتحدثين فى قضايا عملية مختلفة ذات صلة بموضوع وشعار الدورة، وأبرزهم الذين حصلوا على جوائز نوبل فى الاقتصاد فى السنوات السابقة ، ومن الشخصيات التى شاركت فى دورات سابقة للمنتدى تونى بلير، وكولين باول، وكوندوليزا رايس ، ومهاتير محمد ، وبيل جيتس مؤسس ورئيس ميكروسوفت وستيف جويس مؤسس ابل وغيرهم من كبار رموز الأعمال العالميين .

كما يحرص عدد هائل من أساتذة الجامعات ورجال الأعمال والإعلاميين من أنحاء مختلفة من العالم على حضور المنتدى برغم تكلفة المشاركة العالية التى لا تقل عن ألفى دولار للفرد الواحد. ناهيك عن تكاليف السفر والإقامة، وذلك لمجرد الحضور والاستماع إلى الندوات، وورش العمل المختلفة، ومحاضرات الخبراء من مختلف دول العالم ، والحصول على الأوراق والدراسات ، وقد شارك فى هذه الدورة أكثر من ثلاثة آلاف

مشارك حيث لم يكن عدد حضور أى حلقة نقاشية يقل عن 500 فرد ، أما المحاضرات العامة لكبار الشخصيات فكانت تزيد على ألفى شخص .

ووفقا لتصميم الندوة التاسعة للمنتدى وشعارها عن التعاون الاقتصادى وتشكيل آسيا الكبرى كانت هناك سبعة محاور متكاملة منها: نظرة لأحوال عام 2009 والمشاركة من أجل النمو والتمويل .

ونظرا لأن الأزمة العالمية الراهنة لم تترك أحداً فقد فرضت نفسها على المداخلات. وبررت للكثيرين المطالبة باعادة النظر كليا فى آليات النظام المالى العالمى الموروثة منذ منتصف القرن العشرين، وتشكيل آليات جديدة تتناسب مع حقائق العالم المعاصر وحالة العولمة وتبدل موازين القوة الاقتصادية بين القوى القديمة والقوى الصاعدة .

وفى الكلمة الافتتاحية للمنتدى دعا الرئيس الكورى لى ميونج باك إلى انشاء مؤسسات دولية جديدة لتدير النظام المالى الحالى بدلا من تلك القائمة الآن والتى تعد بشكل أو بآخر – كما قال – سببا فى الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، وتؤكد فى اللحظة نفسها أن الأزمة تثبت أن العالم مترابط ومتداخل ومعقد أكثر مما يعتقد الكثيرون وأنه لا سبيل إلى إعادة الثقة فى النظام المالى العالمى إلا من خلال بناء مؤسسات جيدة يشارك فى وضع لبناتها كل الدول بلا استثناء ، وأن الفجوة الراهنة بين المؤسسات العالمية القائمة وميزان القوة الاقتصادى لابد من علاجها عبر حل جماعى وليس حلا منفردا ، أو عبر مجموعة محدودة من الدول .

لكن الأزمة من جانب آخر ، وحسب الرئيس الكورى أثبتت أن العالم بحاجة إلى تنمية مستديمة عالمية تأخذ فى اعتبارها الحفاظ على البيئة ومواجهة الانفجار الحرارى العالمى، عبر رؤية تقوم على الابداع والبحث عن حلول جديدة وجريئة ومبشرا بخطة عمل تنفذها بلاده لكى تصبح واحدة

من الدول الرائدة فى مجال تقنيات الحفاظ على البيئة ونشر اللون الأخضر فى كل مكان والحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة فى حياة نظيفة .

ومن وجهة نظر برتى اهارون رئيس وزراء ايرلندا السابق الذى افتتح أعمال المنتدى بمحاضرة عن العولمة وتعاونات الاقتصادات فقال أن السنوات القليلة الماضية أثبتت أن العولمة هى أكبر حركة تواصل عالمى بين الناس والبضائع والسلع والخدمات إلى المدى الذى لايجعل هناك امكانية أن يقصى طرف طرفا آخر ، فالتضمين والمشاركة والتداخل باتت أسس لا خلاف عليها للاقتصاد المستقر والعادل، سواء على المستوى المحلى لكل بلد، أو على المستوى العولمى، وفى كل الأحوال فإن أهم شيء للمجتمع هو أن يقوم افراده بالانتاج المستمر الذى يحافظ على البيئة ويحقق المنافع الجماعية وأن يدفع الناس الضرائب لتعود إليهم فى صورة تنمية ، لكن شريطة أن يحدث ذلك فى ظل أكبر درجة من الشفافية ، وإلا تمثل تهديدا للنظام العام .

أما عن تجربة بلاده ايرلندا فى التنمية الاقتصادية التى قفزت بالاقتصاد الايرلندى فى السنوات العشر الماضية قفزات كبيرة فقد كان مفتاحها الرئيسى هو نهضة التعليم عبر استثمار مخطط واع باعتباره – أى التعليم – هو مصدر المصادر للمعرفة وجذب المهاجرين الايرلنديين ليستثمروا فى بلدهم الأم بخبراتهم وأموالهم ،والتركيز على عناصر اجتماعية فى العمل الاقتصادى من خلال تعاون وثيق وشفاف بين الصناع والتجار والحكومة والمجتمع الفنى وتضمين كل القطاعات الصغيرة والكبيرة معا وفق تناغم وتكامل فى الأداء ، وفى تحقيق الأهداف .

جون هاورد من جانبه واستنادا إلى خبرته العلمية كرئيس وزراء سابق لاستراليا، عبر عن تأييده التام للرأسمالية كنظام للتنمية والتطور ، لكنه حذر من عدم تعاون الدول الكبرى فى الخروج بحلول خلاقة للأزمة العالمية الراهنة ، معتبرا أن أحد أهم دروس الأزمة يكمن فى أن بعض

التدخل الحكومى مهم فى الرقابة على عمل المصارف والمؤسسات المالية ، وفى وضع الضوابط لكن دون مبالغة أو تدخل يؤدى إلى هدم أسس النظام الرأسمالى نفسه ، محذرا أيضا من الوقوع فى خطأ عمل مقارنات بين أزمة 1929 والأزمة الراهنة، نظرا للتحولات الكبرى التى حدثت فى الاقتصاد العالمى ، وخريطة توزيع القوة عبر الاعوام السبعين الماضية وهو ما يجب أخذه فى أى إجراءات مستقبلية عاجلة .

وفى ندوة بعنوان، [التعاون كحل لعدم اليقين] شارك فيها أربعة متحدثين من خلفيات عملية مختلفة جاء التركيز فيها على وضع مخارج عملية لحالة الضعف الاقتصادى الراهن والتضخم المتزايد ، وما يمثلانه من أسباب جوهرية لتباطؤ النمو فى السنوات القليلة المقبلة ، ومما ذكره اسكو اهو – رئيس وزارء فنلندا السابق – أن الأزمة الراهنة تؤكد خطورة الاعتماد المتزايد بالنسبة لكل من الاقتصاد العالمى والاقتصادات الناهضة على المستهلكين الأمريكيين ، من ثم فمن الضرورة تنويع مصادر الاعتماد ، وتوسيع دائرة المستهلكين عبر العالم، وهذا درس موجه بالأساس إلى الهند والصين والاتحاد الأوروبى ، وان النظام المالى الراهن أثبت أنه قد وصل إلى ذروته وأن العالم بحاجة إلى أن يغير عقليته ، وأن يحدث نوع من الاصلاح الذاتى إذا أريد لنمو الاقتصاد العالمى أن يعود من جديد .

والشركات أيضا، لاسيما الكبيرة منها، فمطلوب منها كما قال اسكو اهو أن تقلل التكلفة فى دورات الانتاج فيما عدا دورة البحث والتطوير، لأنها الآن هى الأهم، ومنها ستخرج الحلول الجديدة المبدعة والخلاقة، محذرا من خطأ كبير يروج له بعض الاقتصاديين الآن، وهو أن مجرد تخفيض سعر النفط والمواد الخام سوف يصلح النظام العالمى، فالأزمة أكثر عمقا من مثل هذه الحلول الجزئية والهامشية التى ربما تأتى بنتائج عكسية أكثر .

الفصل الثانى
الأموال العربية ونزيف الأزمة العالمية

ولا تقتصر الأزمة فى تـداعياتهاعلى مجـرد الخـسائر المهولـة والفادحة لأسواق المال ولكن الخطورة الشديدة ترتبط بـدفعها للـدول إلـى تجاوز كل الخطوط الحمراء الحاكمة للعلاقات الاقتصادية والتجارية حتى مع الدول الصديقة، والمثال المثير يرتبط بتطبيق بريطانيـا لقـوانين مكافحـة الارهاب وهى قوانين استثنائية وطارئة ومقيدة فى نفس الوقت ضد أيـسلندا الدولة الأوروبية بهدف الحجز على أصول وأمـوال الـشركات الأيـسلندية العاملة فى بريطانيا حماية للمليارات من الدولارات التـى تمثـل ايـداعات لأطراف بريطانية فى بنوك ايسلندية سيطرت عليها الحكومة هناك، وتكشف هذه القصة المهمة طبيعة خسائر الأموال الخارجية فـى كافـة المؤسـسات والبنوك الأمريكية والأوروبية حيث ترتكز خطط الأنقاذ العاجلة على تـأمين وحماية حقوق المواطنين بالدرجة الأولى وتتغاضى بصورة شبه كاملة عـن تأمين حقوق الأجانب من غير المواطنين، وتنص صراحة على عدم ضمان أموال الدول الأخرى سواء كانت أموالاً تخص الصناديق السيادية المملوكة للحكومات أو غيرها من الصور والأشكال وهو ما تضمنته خطـة الانقـاذ المالى الأمريكى التى أقرها الكونجرس بشكل صريح وواضح، ولا يفسر ذلك فقط ضخامة خسائر الأموال العابرة للقارات والدول ولكنه يفسر أيضا حالة الذعر الشديد وعدم الثقة المفرطة نتيجة الصدمة المفجعة فى حجم الأزمـة وفى معالجات الأزمة لكل ما تلقيه بظلال دامية على مستقبل حركة الأموال فى العالم والتى يقدرها بنك التسويات الأوروبى الدولى بنحو 4 تريليونـات دولار يوميا وانعكاس الفزع على معاملات الأسواق واسـتقرارها علـى المستقبل القريب والبعيد .

(1) الصناديق السيادية والخسائر الموجعة :

وتقدم حالة الهلع والارتباك التى تحيط بمعاملات أعمال الصناديق الاستثمارية السيادية المملوكة للدول نموذجا متكاملاً عن حالة الفوضى الراهنة والمستقبلية فى أسواق المال العالمية وتفسر حقائق عدم الاستقرار المتوقعة فى الأجل القصير والمتوسط والحاجة الضرورية لاتخاذ أجراءات دولية من شأنها أن تعيد الاستقرار فى الأجل الطويل على أفضل الفروض، ويوضح تلك الحقائق المتغيرات العاصفة التى لحقت بتوزيع استثمارات هذه الصناديق حيث بلغت فى أمريكا الشمالية وامريكا وكندا 39% من مجمل الاستثمارات فى الربع الأول من عام 2008 وانخفضت بشكل حاد إلى 0.3% فى الربع الثانى وفى المقابل ارتفعت استثماراتها فى دول آسيا والمحيط الهادى والشرق الأوسط إلى 58% فى الربع الثانى مقابل 43 % فى الربع الأول .

وبالنسبة لتوزيع الاستثمارات وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة فإن مجلة النيوزويك الأمريكية ترصد أن هذه الصناديق كانت توجه 74 % من استثماراتها فى الربع الأول من عام 2008 لقطاع الخدمات المالية وتراجعت النسبة إلى 15% فقط مع الربع الثانى ولكن هذا التراجع اتجه إلى قطاع متفجر يتمتع بدرجة مخاطر عالية للغاية وكان بالفعل قد دخل إلى دائرة الأزمة الحادة وهو قطاع العقارات حيث ارتفعت استثمارات هذه الصناديق إلى 51.7% من اجمالى استثماراتها فى الربع الثانى بعد أن كانت لا تتعدى 3.7 % فى الربع الأول من عام 2008 بما يكشف عن ضخامة خسائرها لحظة تفجير الأزمة وتفاقمها بعد الشهر الأول من بداية الربع الثالث من العام وهو ما يمكن أن يندرج تحت بند الألغاز والأسرار فى أسوق المال والاستثمار العالمية والحسابات المضللة والضغوط التى قادت

الكثيرين إلى قاع الخسائر والضياع المالى خاصة أن الفقاعة العقارية الامريكية والفقاعة العقارية البريطانية تعرضتا للانفجار المدوى فى اغسطس 2007 ويقينا خارج نطاق المعالجة والاصلاح حتى تفجر الأزمة العالمية فى سبتمر 2008 .

وبالرغم من عدم توافر احصاءات شاملة ودقيقة عن الاستثمار الخارجى فى اسواق الولايات المتحدة الأمريكية بحكم الحركة السريعة للأموال عالميا وايضا بحكم الافتقار إلى الشفافية فى المعاملات وتعقيداتها وتشابكاتها وهو ما أكدت عليه نتائج الأزمة العالمية ووضعته فى صدارة الأسباب ووفقا لمؤشرات مجلس الاحتياط الفيدرالى [البنك المركزى الأمريكى] فإن خسائر الاستثمارت الأجنبية فى أسواق المال العالمية خلال 11 شهراً تمتد مع بداية الأزمة بانفجار الفقاعة العقارية فى اغسطس 2007 وحتى نهاية يونيو 2008 تبلغ نحو 400 مليار دولار وأن هذه الخسائر ارتفعت مع اندلاع الأزمة العالمية إلى أكثر من تريليون دولار [1000 مليار دولار] وأن خسائر الاستثمارات العربية المصدرة تبلغ 50 مليار دولار .

(2) ***الفوائض البترولية والسوق الأمريكية*** :

وتشير الاحصائيات إلى أن رصيد الفوائض لدول مجلس التعاون الخليجى ارتفع فى عام 2008 إلى أكثر من تريليونى دولار فى ظل الارتفاعات الدولية لأسعار النفط السابقة على الانخفاض الأخير للاسعار ووفقا لتقديرات معهد التمويل الدولى فإن السنوات الخمس الأخيرة شهدت تدفقات استثمارية جديدة من هذه الدول فى أسوق الاستثمار العالمية تبلغ 530 مليار دولار منها 300 مليار دولار توجهت للأسواق الأمريكية وكل ذلك بخلاف الاستثمارات السابقة على السنوات الخمس والتى تزامنت مع بداية

الفوائض النفطية بعد ارتفاع أسعاره نتيجة لحرب اكتوبر 1973 والتى قدرت بما يتراوح من تريليون دولار و 800 مليار دولار على الرغم من الخسائر العربية بالغة الضخامة فى مضاربات المعادن النفيسة والعملات الدولية وتقلباتها العنيفة وأزمة المديونية لدول أمريكا اللاتينية فى الثمانينات والتى تقدر خسائرهم فيها بنحو 300 مليار دولار، وتشير مؤشرات وزارة الخزانة الأمريكية إلى أن الاستثمارات العربية فى الأصول المالية الأمريكية تبلغ 322 مليار دولار غالبيتها العظمى بنحو 3.8 مليارات دولار استثمارات سعودية وخليجية منهااستثمارات مصرية تبلغ 11 مليار دولار واستثمارات المغرب قيمتها 1.3 مليار بخلاف استثمارات للأردن ولبنان وتونس .

وترصد المؤشرات الامريكية للتاريخ القريب الخسائر فى البورصة الأمريكية عام 2001 مع انهيار اسهم شركات البرمجيات المسماه بفقاعة "الدوت كوم" والتى ارتفع خسائرها الاجمالية إلى 7 تريليونات دولار من القيمة السوقية للأسهم، وفى ذلك الوقت قدرت خسائر الاستثمار الأجنبى بنسبة 18% من الخسائر الاجمالية بقيمة 314 مليار دولار وقدرت خسائر الاستثمارات العربية بمبلغ 3.2 مليار دولار حيث كانت تقديرات تعاملات العرب فى بورصة نيويورك عموما لا تزيد على 45مليار دولار، ويستوجب التحليل الاقتصادى والمالى الدقيق عند حساب الخسائر وتقديرها أن يؤخذ فى الاعتبار طبيعة أسواق المال المفتوحة عالميا وتداول الاسهم الامريكية فى العديد من بورصات العالم الكبرى وأن خسائر المعاملات تحسب فى نطاق تعاملات كل بورصة وفقا للدولة التى تنتمى إليها وبالتالى فإن خسائر المتعاملين على الأسهم الامريكية المفلسة تتيح المشاركة المباشرة فى رؤوس أموالها بنظام يعرف بالأسهم الممتازة وكذلك السندات الخاصة ولا يدخل ذلك في تقدير خسائر البورصات وما لحق بالمستثمرين الأجانب

عموما فى هذا الشأن بالغ الضخامة مع افلاس ليمان برازرز رابع أكبر بنك استثمارى امريكى وغيره ، ومع وضع البنوك الاستثمارية الاخرى العملاقة تحت الوصاية وتأميمها تأميما جزئيا بدخول مجلس الاحتياط الفيدرالى أو وزارة الخزانة كمساهم أكبر وما شملته هذه الأجراءات من ضمان جزئى لحقوق الملاك وأصحاب الأسهم الأصليين، وقد تضمنت خطة الانقاذ العاجل الأمريكية النص على عدم تعويض حقوق صناديق الاستثمار السيادية مما يجعل خسارتها لكامل استثماراتها وليس لجزء منها كما هو الحال للمستثمرين الأمريكيين وتوضح مشاورات وزارة الخزانة الأمريكية ضخامة قيمة الأوراق المالية الأمريكية بكثافة صدورها واشكالها التقليدية حيث تقدرها بنحو 10 تريليونات دولار ملك الحكومة الأمريكية منها 4.2 تريليون دولار ويملك المواطن الامريكى منها 3.1 تريليون دولار وتملك الصناديق الأجنبية السيادية والخاصة 2.7 تريليون دولار .

(3) الاحتياطات النقدية وتقلبات العملات:

وتتكشف جوانب بالغة الأهمية لتفهم الأزمة العالمية ترتبط بضخامة الاحتياطات المملوكة للدول من العملات الدولية الرئيسية وفى المقدمة وعلى العرش الدولار واليورو حيث تبلغ تقديراتها وفقا لاحصائيات صندوق النقد الدولى الأخيرة سبعة تريليونات دولار مع منتصف عام 2008 مرتفعة بمعدلات كبيرة نسبتها 22 % بما يساوى 1.3 تريليون دولار خلال 12 شهرا، مع الاشارة إلى امتلاك الدول النامية خارج نادى الدول الصناعية الكبرى الجزء الكبير من هذه الاحتياطيات بما قيمته 5.5 تريليون دولار ويقدر صندوق النقد أن 50% من هذه الاحتياطيات بالدولار الأمريكى مقابل 70% فى نهاية عام ألفين فى حين تقدر حصة اليورو بنحو 28.9 % مقابل 19% فى بداية العقد الحالى مع توزيع الاحتياطات الباقية على

عملات دولية رئيسية أخرى فى مقدمتها الجنيه الاسترلينى والـين اليابـانى والفرنك السويسرى ولكن نصيب الدولار فى احتياطات الـدول الـصناعية الكبرى مازال كبيرا وتبلغ حاليا 68.5% مقابل 72% فى سـنوات سـابقة وتحدد هذه الاحتياطات الضخمة والموظفة فى الأسواق المالية والدولية حجم خسائر ومكاسب الدول خاصة فيما يرتبط بتقلبات أسعار الصرف الدولية .

(4) الصناديق السيادية والاستثمارات المتعثرة :

وقد ارتفعت استثمارات الصنايدق الاستثمارية السيادية بشكل واضح وكبير فى الأسوق العالمية الكبرى خلال السنوات الأخيرة وتقـدر الخدمـة الاقتصادية لوكالة رويترز أن أصول هذه الصناديق بلغ نحو 3 تريليونـات دولار كان ينتظر أن تشهد ارتفاعا ملموسا خلال السنوات القليلـة القادمـة لتصل الى ما يتراوح بين 11.7 تريليون دولار مـع عـام 2013، ومـع ضخامة هذه الاستثمارات وما يثار حول نشاطها فى الأسوق العالمية الكبرى من تخوفات واعتراضات فقد اجتمعت تحت مظلة صندوق النقد الدولى فـى بداية سبتمبر 2008 واتفقت على مجموعة من المبادئ الطوعية للاسترشـاد بها فى ممارستها الاستثمارية بما يسهم فى تهدئة المخاوف العالميـة بـشأن دوافعها الاستثمارية وبلغ عدد هذه الصناديق حاليا نحو 40 صندوقا ورصدت المؤشرات العالمية ارتفاع استثماراتها خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008 "يناير / اغسطس أى قبل اندفاع الأزمة العالميـة لاسـتحواذ علـى حصص شركات ومؤسسات مالية كبرى بشكل ملحوظ.

والمثير للانتباه أن الصفقات الكبرى للصناديق الاستثمارية الـسيادية تركزت بالدرحة الأولى حول مؤسسات مالية وبنوك تعثرت أو أفلـست أو بيعت مع احتدام الأزمة المالية، حيث تشير تقديرات رويترز إلى استثمار هذه الصناديق ما قيمته 25.48 مليار دولار فى شراء أصول بمؤسسات عالمية

مثل سيتى جروب وميريل ليتش، وان هذه الاستثمارات تزيد بنسبة 66% بالمقارنة بنفس الفترة من عام 2007 والبالغة قيمتها 15.4 مليار دولار وقد تركزت صفقات هذه الصناديق على السوق الامريكية بنسبة 62% من اجمالى استثماراتها وبقيمة 15.8 مليار دولار فى ثمانى صفقات كبرى ويشكل ذلك نحو خمسة اضعاف استثماراتها الأمريكية فى عام 2007 والبالغ قيمتها 3.45 مليار دولار وجاءت روسيا فى المرتبة الثانية للعام 2008 باستثمارات قيمتها 5.3 مليار دولار استثمرتها دبى العالمية فى شركة .أو جى كيه ، أ . الروسية الاقليمية للكهرباء .

وتتصدر هذه الصناديق السيادية الاستثمارية صندوق تماسيك هولدينفز السنغافورى وهيئة أبو ظبى للاستثمار ودبى العالمية وقد تعمقت منذ عام 2007 فى الاستثمار فى المصارف الأمريكية والأوربية التى منيت بخسائر فى أزمة الرهن العقارى الأمريكية والأوربية قبل تصاعدها والاستثمارات المترتبة عليها وتضم هذه الصناديق أيضاً صناديق صينية لاستثمار الفوائض الضخمة المحققة والتى بلغت فى الصين أخيرا نحو 1.9 تريليون دولار تشكل احتياطات النقد الأجنبى للدولة كما تملكها أيضا الدول الأخرى صاحبة الفوائض البترولية مثل روسيا .

ولا تقتصر ضخامة الخسائر لدول الفوائض البترولية الخارجية على استثمارات الصناديق الاستثمارية السيادية ، فإن المشكلة التى برزت على السطح فى الفترة الأخيرة ومع تصاعد نيران الأزمة المالية العالمية ترتبط بالمخاوف الشديدة من القدرة على تسييل الأصول أو جانب منها فى الأجل القصير لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الضخمة التى تمولها الدولة، خاصة مشروعات البنية التحتية وهى مشكلة تعمقت كثيراً مع توجهات أسعار النفط للانخفاض المتوالى والكبير خلال الفترة الأخيرة

وتدنى السعر لأقل من 80 دولارا للبرميل، فى حين أن التوقعات السائدة قبل الأزمة العالمية كانت تراهن على حد أدنى لأسعار برميل النفط لا يقل عن 180 دولارا فى مواجهة توقعات مندفعة راهنت فى يوليو 2007 على ضرورة ارتفاع السعر إلى 150 دولارا للبرميل على الأقل ويعكس ذلك انخفاضات كبيرة فى ايرادات الدول النفطية وتعديلات جوهرية فى موازناتها العامة لتوفير التمويل للطموحات الاستثمارية تحت التنفيذ .

وقد تعرضت الحكومة الكويتية خلال الفترة الأخيرة لانتقادات فى البرلمان نتيجة الخسائر التى تعرضت لها الهيئة العامة للاستثمارات الكويتية نتيجة لقيامها باستثمار نحو خمسة مليارات دولار فى أصول بنك ميريل لينش وسيتى جروب ضمن صفقات الصناديق الاستثمارية السيادية الدولية وكانت أبوظبى قد عقدت صفقة لشراء حصة من سيتى جروب قيمتها 7.5 مليار دولار كما اشترت هيئة الاستثمار القطرية 20 % من بورصة لندن كشركة و 2 %من بنك كريدى سويس فى سبتمبر 2007 .

وفى ظل هذه الأوضاع العربية التى تفتقر لدرجة عالية من الشفافية يصعب معها رصد الحجم النهائى والتقدير الاجمالى للخسائر المباشرة فى أسواق المال الأمريكية والأوروبية وغيرها ، وعلى الرغم من كل ذلك فإن هناك مؤشرات على تصاعد المخاوف من أزمة سيولة دفعت المؤسسات النقدية المسئولة لزيادة السيولة بمعدلات مرتفعة خلال الفترة الأخيرة لدعم مواقف البنوك ومعاملاتها وتعاملاتها مع الجمهور حيث تم ضخ عشرات المليارات من الدولارات فى السعودية والأمارات العربية وغيرها.

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند حساب الخسائر الاجمالية أن الأزمة قد طالت أيضا الأسواق الأسيوية والتى يتركز بها جانب من

الاستثمارات العربية والخليجية، وكانت خلال السنوات الأخيـرة الماضـية تمثل الملاذ الآمن من تقلبات الأسواق الأمريكيـة والأوروبيـة وتوجيهها للتضييق على الاستثمارات العربية والخليجية فى أنشطتها وأعمالها، وقـد شهدت بورصة طوكيو التى تعد المركز والقلب للبورصـات الأسـيوية انخفاضات حادة ومتوالية لم تشهدها منذ عام 1987 وكـذلك الحـال فـى بورصات هونج كونج واضطرت إدارة بورصة جاكرتا الأندونيسية إلـى تعليق التعامل بعد تراجع المؤشر 10.28 % مما يعنى أن الخسائر متعددة الحلقات بغير انفصال أو انقطاع .

وفى الدول الخليجية تحديدا وعلى الرغم من كل أحاديـث الثـروة والفائض والعائدات النفطية الضخمة فإن خسائر السوق السعودية بلغت نحو 124 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى مـن عـام 2008 بنـسبة 18.25 % من القيمة الاجمالية لرأس مال البورصة وفى يـوم الثلاثـاء 7 أكتوبر 2008 بلغت قيمة خسائر البورصة السعودية فى يوم واحد 24 مليار دولار ولا يقل عن ذلك خطورة ما حدث للبورصة المصرية الـذى تـوالى نزيف الخسائر منذ يونيو 2007 وتراكمت قيمتها حتى نهاية أغسطس 2007 لتخسر البورصة نحو 30 % من رأسمالها وعندما عادت للعمل بعد أجـازة عيد الفطر يومى الأربعاء والخميس 8 و 9 أكتوبر خسرت أكثر من 20 % أضافية لتصل الخسائر الاجمالية فى رأسمالها إلى نحو 50% ممـا يعكـس مسلسل الخسائر الضخمة المتوالى الحلقات بـصورة غيـر مباشـرة علـى الأسواق العربية .

قدمت الأزمة المالية العالمية درسا مهما فى الاقتـصاد لكافـة دول العالم يؤكد أن التوسع فى الانفاق الاسـتهلاكى والتوسـع فـى القـروض الاستهلاكية بكافة صورها وأشكالها لابد وأن يدفع الجميع إلى الكارثة ومن

أهم ما كشفته أن الطموحات السياسية للفوز بالانتخابات قد تتسبب في تقويض دعائم اقتصاد أكبر قوة اقتصادية عالمية، حيث تشير التحليلات إلى أن برنامج بوش الابن الانتخابى عام 2004 والقائم على ما يسمى بمبدأ مجتمع التملك قد سمح للمؤسسات المالية وللبنوك أن تقدم قروضا بلا ضمانات للأمريكيين وبتسهيلات تخالف كافة الأعراف المصرفية مما تسبب بالضرورة فى انفجار الفقاعة العقارية وقيادتها للأزمة المالية وهيأ المناخ لصناعة التسيب والانحراف والفساد فى المؤسسات المالية والبنوك الأمريكية الكبرى تحت ظلال برنامج الرئيس الانتخابى العظيم .

وتشير الأرقام إلى أن جنون المجتمع الاستهلاكى وسيادة عقلية الاستهلاك التى تفوق امكانات وقدرات المواطنين اعتمادا على القروض وبطاقات الائتمان البلاستيكية نجم عنه أن انفاق الأمريكيين تعدى دخولهم سنويا بنحو 800 مليار دولار بما يعنيه أن الأمريكى ينفق ما لا يملكه وما لم يحصل عليه بعد، وكانت النتيجة مخيفة ومفزعة فى جانب الادخار وتضاءله وانخفاضه والإسراف والافراط فى الاقتراض من الخارج بكافة الأساليب والسبل الى حدود النصب والاحتيال من المؤسسات المالية والبنوك وكل ذلك يكاد يعصف بكل الشدة والعنف بالحلم الأمريكى ويكاد يقود التطلع العالمى للأحسن والأفضل إلى قيعان الاحباط والدمار ؟!

الفصل الثالث
مصر والأزمة العالمية

أولاً- الاقتصاد المصرى والأزمة :

أظن أن أزمة الثقة فى قدرة الاقتصاد الليبرالى على تصحيح نفسه اعتمادا على قوانين السوق، والإعتراف بحتمية تدخل الدولة ممثلة فى الحكومة الفيدرالية للقيام بمهمة التصحيح فتحت الأبواب على مصاريعها للتشكيك فى "روشتة الدواء الموحدة، التى أعتمدتها الإدارة الأمريكية طريقا أوحد لتصحيح مسارات الاقتصاديات الوطنية التى عرفت باسم "تفاهمات واشنطن" التى تجعل من تقزيم دور الدولة والحد من تدخلها فى الشأن الاقتصادى أحد المسلمات والشروط الأساسية لأصلاح مسيرة الاقتصاديات الوطنية .

ومع السقوط المدوى لمبادئ الليبرالية فى كارثة الولايات المتحدة المالية ضعفت مراكز قوى ونفوذ عديدة فى كثير من الاقتصاديات الوطنية اعتبرت التمسك بحذافير النموذج الأمريكى طوق النجاة الوحيد لأى اصلاح اقتصادى دون مراعاة لاختلاف الأمكنة والظروف ودرجات النمو والتطور الاقتصادى ، كما ضعفت قدرة الولايات المتحدة على اصدار الأوامر والنواهى المغلفة فى صورة ."نصائح ملزمة" تحت ذريعة استيفاء شروط العولمة والدخول فى اتفاقيات الجات أو استنادا إلى حقها فى مراقبة الأسواق الاقتصادية المحلية التى تسعى إلى الاندماج فى الاقتصاد العالمى باعتبارها القوة الاقتصادية الأكبر فى عالمنا الراهن .

وربما لا يتذكر كثيرون الأزمة الصعبة التى وقعت بين القاهرة وواشنطن عام 2006 عندما قرر البنك المركزى المصرى ادماج ثلاثة بنوك

وطنية ضعيفة بلغت خسائرها خمسة مليارات جنيه فى بنك واحد، ودخل البنك المركزى مشتريا للجانب الأكبر من أسهمه بكلفة بلغت أربعة مليارات جنيه انقاذا لودائع المواطنين فى البنوك الثلاثة التى وصل حجمها إلى حدود 15 مليار جنيه .. اعتبر الامريكيون مافعله البنك المركزى المصرى إثما عظيما لأنه ينطوى على تدخل مباشر من جانب الدولة ويتضمن نوعا من العودة إلى قرارات التأميم ، وأقاموا الدنيا وهددوا باستخدام المشروطية السياسية وتعليق جانب من المعونة الأمريكية لكن محافظ البنك المركزى المصرى فاروق العقدة أصر على موقفه بدعم من القيادة السياسية لأن البديل الوحيد لقراره هو تبديد ودائع عدد ضخم من المصريين .

الآن لم يعد فى وسع الولايات المتحدة ، وقد جاوز تدخل الحكومة الفيدرالية المباشر لانقاذ المصارف الأمريكية كل معايير الليبرالية الاقتصادية وضرب عرض الحائط بتفاهمات واشنطن ، أن تدعى أنها صاحبة النموذج الوحيد الصحيح القادر على تحقيق تنمية مستمرة وأنها تملك حق توجيه الاقتصادات الوطنية بحكم قيادة الاقتصاد الأمريكى للاقتصاد العالمى ، وهو أمر بات موضوع شكوك متزايدة من جانب معظم الاقتصاديين العالميين الذين يعتقدون أن حقبة الهيمنة الأمريكية على الاقتصادات العالمية قد قاربت على الانتهاء ، وأن الكارثة المالية الأخيرة سوف تعجل بهذه الانتكاسة لأسباب موضوعية عديدة أهمها ، أن الناتج المحلى الصينى الذى كان متوقعا أن يتفوق على الناتج المحلى عام2040 سوف يحقق هذا الهدف عام 2027 بسبب تنامى العجز الأمريكى وتضاعف حجم ديون الولايات المتحدة وانخفاض معدل الادخار الامريكى من خمسة فى المائة إلى حدود صفر فى المائة مع تزايد احتمالات هبوط معدل النمو الامريكى من 2 فى المائة إلى واحد فى المائة وربما أقل من ذلك، على

حين ينمو الاقتصاد الصينى بمعدل مستمر يتجاوز فى المتوسط 8 فى المائة ويزداد حجم المدخرات الصينية إلى حدود 40 فى المائة من معدل الدخل ، ويتسع حجم الطبقة الوسطى فى الصين وتتزايد قدرتها على الاستهلاك إلى حد لم تعد معه صادرات الصين إلى الولايات المتحدة المحرك الرئيسى لعملية النمو الاقتصادى فى الصين، فضلا عن هبوط الدولار عن عرشه الذى يتعرض الآن للتطورات نفسها التى تعرض لها الجنيه الاسترلينى فى ثلاثينيات القرن العشرين عندما لم يعد فى قدرته، بسبب كلفة الحرب التى دخلتها انجلترا ، أن يصبح المكون الرئيسى فى الاحتياطيات النقدية العالمية ولجوء عديد من الدول بينها مصر إلى تنويع سلة احتياطياتها النقدية .

وإذا كان الاقتصاد المصرى يسعى منذ فترة كى يكون جزءاً من الاقتصاد العالمى فى ظل ضغوط العولمة التى وحدت معايير التجارة الدولية وزادت من الاعتماد عل الاستثمارات الخارجية وأتاحت حرية انتقال الأشخاص والأموال والأفكار عبر حدود جغرافية تساقطت جدراتها العازلة وسماوات مفتوحة اختصرت المسافات والأزمنة وحولت العالم إلى قرية صغيرة متشابكة، فمن الطبيعى أن يتأثر الاقتصاد الوطنى بما حدث فى الولايات المتحدة ، ورغم أن المصارف المصرية تعرضت قبل عدة سنوات لمشكلة مماثلة بسبب تراكم حجم ضخم من الديون السيئة السمعة ، وتعثر عدد من أصحاب المديونيات الثقيلة عن السداد جميعهم من كبار رجال الأعمال ، ولكن أزمة المصارف المصرية مرت دون مضاعفات جسيمة بعد أن تدخل البنك المركزى لتصحيح الوضع فى إطار خطة متوسطة الأجل عالجت مشكلة الديون المتعثرة ، واعادت تنظيم المصارف المصرية بما زاد من مناعتها وجعلها أكثر قدرة على تحمل المخاطر المحسوبة لائتمان منظم تضبطه قواعد واضحة.

وعلى حين كانت مشكلة التمويل العقارى السيئ السمعة السبب الرئيسى فى الكارثة المالية الأمريكية بعد أن بلغ حجم الرهونات العقارية 6 تريليونات دولار مع انعدام الضمانات الحقيقية لسداد أقساط ثروة عقارية مهولة تفترش مساحة الولايات المتحدة وتغطى احتياجات كل فئاتها الاجتماعية وهبوط قيمتها السوقية بسبب عجز الكثيرين عن السداد، فإن حجم التمويل العقارى فى المصارف المصرية لا يكاد يصل إلى أكثر من 2 فى المائة من حجم ائتمان البنوك [350 مليار جنيه] نتيجة تعليمات صارمة من البنك المركزى فرضت على البنوك ألا يزيد حجم الائتمان العقارى على خمسة فى المائة ، وأوجبت ايقاع عقوبات وغرامات باهظة على أى بنك يخالف شرط الاقتراض العقارى ، تم تطبيقها بالفعل على اثنين من البنوك دفع كل منهما غرامة مليونى جنيه ضمانا لجدية الائتمان وتوجيهه إلى مشروعات عقارية يتم بناؤها بالفعل بما يمنع معظم صور التلاعب ويحد من امكانية المضاربة وقد يكون ضمن التأثيرات المباشرة المحدودة لجوء بعض البنوك المصرية إلى ايداع مبالغ من أموالها فى بعض المصارف الأمريكية التى اضيرت من الأزمة المالية الأخيرة . لكن ثمة ما يؤكد أن الأموال المصرية المودعة فى بنك ليمان برازرز الذى أشهر افلاسه مبالغ جد محدودة يملكها أحد فروع البنوك المصرية فى الخارج .

لكن ما من شك فى أن الآثار غير المباشرة أوسع كثيرا لعل أهمها الخروج الجماعى لرؤوس أموال أجنبية يتم تداولها فى البورصة المصرية لتعويض أصحابها عن نقص السيولة المالية بسبب الخسائر التى لحقت بهم فى الأزمة الأمريكية الأخيرة، غير أن الحساب النهائى لحجم الأموال التى دخلت مصر قياسا على حجم الأموال التى خرجت منها سواء بسبب البورصة أو الأرباح المحولة إلى الخارج أو الكف عن النشاط لا يتجاوز

ثلاثة مليارات دولار، فى حين بلغ حجم الاستثمار المباشر الذى دخل مصر 13 مليار دولار لكن خسائر البورصة المصرية تأثرا بالأزمة المالية أكلت 35 فى المائة من قيمة أسهم التداول مع أن هذه الأسهم تترجم الوضع المالى لمؤسسات اقتصادية قوية تمارس دورها الأنتاجى .

وثمة ما يشير أيضا إلى أن معدل النمو الاقتصادى فى مصر الذى كان قد جاوز 7 فى المائة عام 2008 يمكن أن يهبط إلى حدود 6 فى المائة أو أقل قليلا بسبب الأزمة المالية الأمريكية التى تفرض على المستثمرين فى العالم أجمع وقفة انتظار وترتقب حتى يتجلى الخيط الأبيض من الخيط الأسود وينكشف كل أبعاد الأزمة ، ومع الهبوط المتوقع فى معدل النمو يزداد خطر مشكلة التضخم الذى يبلغ فى المتوسط 23 فى المائة وربما يصل إلى 25 فى المائة لدى بعض شرائح المجتمع التى لا تستفيد من دعم التعليم ودعم الغذاء ، بما يرفع من احتمالات ارتفاع الأسعار على المستوى المحلى رغم هبوطها على المستوى العالمى .

غير أن أخطر الآثار التى يمكن أن تترتب على حدة الأزمة المالية الحالية ، كما يراها محافظ البنك المركزى السابق إسماعيل حسن ، هى الزيادات غير المبررة فى أسعار فائدة أذون الخزانة التى ارتفعت من حدود 6 فى المائة مع اعفاء كامل من الضريبة إلى9 فى المائة ثم 14 فى المائة مع فرض نسبة ضريبة محدودة ذرا للرماد ، الأمر الذى ترتب عليه زيادة أعباء ديون أذون الخزانة بما يتجاوز خمسة مليارات جنيه نتيجة رفع تكلفتها دون مسوغ ، لماذا تمت هذه الزيادات ولمصلحة من ؟ ومن المسئول عن ذلك أسئلة لايبدو أن احدا يريد الأجابة عنها .

وتبقى ملاحظتان أساسيتان تشكلان أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية.

أولاهما الخصائص الذاتية للاقتصادات الوطنية التى لا توفر ظروفا مماثلة تجعل من الممكن فرض " روشتة علاج . واحدة تخضع لمعايير الليبرالية الذين يتصورون أن النموذج الأمريكى هو وحده المثال الصحيح لأنه فى النهاية لامناص من تدخل الدولة الرشيد لاصلاح أخطاء السوق إن عجزت قوانينها عن القيام بهذه المهمة .

وثانيتها ضرورة إعادة النظر فى خريطة مصر الاقتصادية بما يضع حدودا واضحة بين السلطة والمال، تحقق توازن المصالح بين كل فئات المجتمع وتحمى حق الرأسمالية الوطنية فى استقرار أمنى وتمكنها من العمل فى جهود التنمية فى إطار مؤسسى متكامل لا يتطلب بالضرورة حكومة يتشكل غالبيتها من رجال الأعمال تتوه فيها الحدود بين الخاص والعام ، كما هو الحال الآن لكنه يتطب بالضرورة استكمالا صحيحا للبنية المؤسسية للنظام الاقتصادى الليبرالى التى توازن بين حقوق المنتج والمستهلك وتمنع الاحتكار، وتضمن وجود المنافسة فى الأسواق ، وتوفر ظروفا أفضل للشفافية وتقلل دائرة الفساد .

ثانيا - علاقة السلطة بالثروة :

(1)

استعيد المقدمة التقليدية التى حرص كل من تطرق إلى الموضوع على اثباتها ، وهى التى تسجل التقدير والاحترام سواء لدور القطاع الخاص أو لرجال الأعمال الحقيقيين الذين بنوا أنفسهم بكدهم وعرقهم وما برحوا يسعون إلى النهوض بقطاع الأعمال فى مختلف مجالات الأنتاج أو الخدمات.

وأكرر أن النقد أو التحفظ ليس موجها إلى رجال الأعمال على اطلاقهم بقدر ما ينصب على الذين يتطلعون منهم أو يستدعون للقيام بأدوار

سياسية من خلال المشاركة فى جهاز الإدارة أو المجالس المنتخبة ، فى حين أن مصالحهم ومشاريعهم مستمرة فى السوق .

لن نتوقف طويلا أمام ملاحظة الدكتور جلال أمين ، أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية، التى يدعو فيها إلى إعـادة تعريـف مـصطلح رجـال الأعمال، حيث يرى أن بعض هؤلاء ليسوا رجال أعمال حقيقيـين، شـقوا طريقهم بكفاحهم وشطارتهم حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه، لكنهم ضـمن أثرياء الصدف السعيدة الذين استفادوا من علاقاتهم الشخصية ومن ضـعف الضوابط القانونية وفازوا [بضربات] "فى سوق العقار أوالاستيراد أو غيـر ذلك حققت لهم ثروات هائلة رفعتهم إلى مصاف رجال الأعمال بـين يـوم وليلة، ومن ثم صاروا يبحثون عن دور لهم فى المجال السياسى.

الملاحظة مهمة لاريب وتسليط الضوء عليها يفيدنا فى فهم وتفسير سلوك هؤلاء الأشخاص على المستوى المهنى أو العام أو حتى الخاص ذلك أن خلفيتهم تلك تجعلهم مهتمين بالمضاربة أكثر من اهتمامهم بالانتاج باعتبار أنهم أبناء الفرصة وليسوا أبناء السوق كما أنها تحثهم على اثبات الحـضور فى المجال العام باستمرار، سواء فى ساحة الفعل السياسى أو مـن خـلال الاعلان عن الذات عبر وسائل الاعلام، حيث يتصدرون مواكب المهنئـين والمشيعين بالصوت العالى والمساحات الاعلانية الكبيرة .

كذلك فإن هذه الخلفية تفسر لنا نموذج البذخ الاستفزازى الذى يطلون منه على المجتمع، كما تفسر استسهالهم اهدار الملايين فى مظاهر الوجاهـة والمغامرات المختلفة، ذلك أن ما جنوه بسهولة لن يأسوا على تضييعه وانفاقه بالسهولة نفسها [فضيحة أو قضية هشام طلعت مصطفى على سبيل المثال].

(2)

حتى إذا كان الواحد منهم كامل الأوصاف ،فإن التحفظ على مشاركتهم في العمل السياسي فيه نظر، لسبب جوهرى هو أن رجل الأعمال هدفه تحقيق الربح فى حين أن السياسى يتوسل بالشرعية لتحقيق المصلحة العامة ولا يعيب رجل الأعمال بطبيعة الحال أن يسعى إلى زيادة أرباحه وأن يفكر دائما بمنطق المكسب و الخسارة لكن ذلك ينتقص من قدر السياسي ويسحب من شرعتيه وإذا رأى المستشار طارق البشرى الفقيه القانونى والمؤرخ حيث يقول أن هناك فرقا بين أن تشجع السياسة رجال الأعمال ، وبين أن يكون هؤلاء شركاء فى صنع السياسة . الأول وضع طبيعى مطلوب، أما الثانى فهو خط أحمر يذكرنا المستشار البشرى بأن مصر عرفت رجال أعمال كبارا، أجادوا فى مواقعهم فبنوا واضافوا ولكنهم ظلوا خارج دائرة التأثير فى القرار السياسى ، وهو ما ينسحب على أشخاص مثل طلعت حرب وأحمد عبود وسامح موسى وعبدالمقصود أحمد وعبد الرحمن حمادة إذ كانت غاية طموح بعضهم إذا ذهب بعيدا فى تطلعاته أن يحصل على لقب " باشا " كما فعل أحمد عبود لكن لم يحدث أن تم توزير أحد منهم رغم ما كانوا يتمتعون به من ثقة واحترام فى المجتمع .

ورغم أنهم فعلوا الكثير وأضافوا الكثير إلى اقتصاد البلد وعافيته ، فإن أحدا منهم لم يحتل عشر معشار المساحة التى يحتلها فى المجال العام بعض رجال الأعمال الذين انخرطوا فى اللعبة السياسية خلال السنوات الأخيرة وأصبحنا نراهم فى الصناعة والتجارة والبورصة والحزب الوطنى ومجلس الشعب والنشر الصحفى وبرامج التلفزيون .

وضع رجال الأعمال فى الدولة الديمقراطية يختلف عنه فى الدولة السلطانية، فى الأولى تظل القاعدة أن رجل الأعمال مكانه فى السوق ويظل

تحت رقابة السياسة والقانون، وإذا استعانت به السياسة تحت أى ظرف فإن ذلك يتم فى ظل شروط صارمة أهمها أن ينفصل عن عمله، الذى يسلم إلى جهة مختصة تديره بحيث لايعلم شيئا عنه إلا بعد أن يترك منصبه وكل ثروته عند الدخول أو الخروج تعلن على الناس لكىْ يعرفوا ويطمئنوا .

وفى بعض الأحيان ، فإن الواحد منهم قبل أن يتولى مسئولية فى ادارة السياسة يطالب بإثبات مصادر ممتلكاته أمام لجان الاستماع المختصة للتثبتُ من مشروعيتها . والتحقق منِ سلامة موقفه وحسن سيره وسلوكه قبل أن يلتحق بجهاز الدولة ومؤسسات الحكم فيها .

(3)

السلطة فى التاريخ المصرى لها وضعها المتميز منذ كان الفرعون يتحكم فى مياه النيل ، ومن ثم يتحكم فى مصير الزرع والخَلق، لذلك اعتبره المصريون القدماء واهب الحياة والموت . وللدكتور جمال حمدان بحث مفصل فى ذلك ، ضمنه كتابه حول " شخصية مصر" الذى حلل فيه دور السلطة المركزية وقوتها فى المجتمعات التى تعتمد على فيضان الأنهار، على العكس من المجتمعات التى تعتمد فى زراعتها على الأمطار. وبسبب ذلك التميز فإن الالتحاق بالسلطة أو الانتساب إليها يضفى على الشخص فى مصر مكانة خاصة فى الجاه والنفوذ ، وهو ما يوفر له وضعا استثنائيا يقدمه على غيره ويجعله مواطنا من الدرجة الممتازة بما يجعله يعلو فوق الرؤوس وقدْ يعلو فوق القانون ذاته ، ولئن درج البعض على القول بأن السلطة تكليف لا تشريف فإن ذلك لا ينطبق عليها فى مصر لأن السلطة فيها تشريف قبل أن تكون تكليفاً، وهى بالنسبة للكثيرين " ميلاد جديد " ينسخ ما قبله وينسلخ منه والشواهد على تلك لا تعد ولا تحصى، وفى غير

الحالات النادرة ، فإننى لا أعرف أحدا التحق بطبقاتها العليا إلا وخرج منها شخصا آخر غير الذى عرفناه داخلا فيها .

هذه الخلفية ذات الجذور الضاربة فى عمق التاريخ تمثل عنصرا شديد الجاذبية لرجال الأعمال لكى يلتحقوا بالسلطة ، لأن ذلك يوفر لهم فرصة ذهبية لمضاعفة النفوذ والتمتع بالميزات والاستثناءات الأمر الذى يضاعف من قوتهم ويوسع من آفاق أنشطتهم تساعد على ذلك عوامل ثلاثة هى :

* ضعف الحياة السياسية وهشاشة الأحزاب ، التى تحول معظمها إلى هياكل منصوبة فى الفضاء السياسى بلا شعبية تذكر ، ولولا الصحف التى تصدرها لما شعر بها أحد وحين يدخل رجال الأعمال إلى الساحة السياسية فى هذا الجدب أو الفراغ ، فإنهم بثقلهم المالى يصبحون العنصر الأقوى فى السلطة .

إن شئت فقل أن "السياسى" يستمد قوته من جلوسه على مقعد السلطة، فى حين أن رجل الأعمال يدخل مستمدا قوته من ثرائه ويضفى عليه المنصب قوة اضافية بحيث يصبح وزنه ضعف ثقله السياسى .

* تراجع قوة القانون وضعف رقابة المؤسسات الشعبية وهو ما عبر عنه الأستاذ أنيس منصور فى زاويته المنشورة فى " الأهرام " (يوم 2008/9/11) حين اختصر ما يحدث فى مصر فى عبارة قال فيها حيث لايوجد قانون ولأن قوة القانون وقوة مؤسسات الحساب والمساءلة فى الدولة يعصمان المجتمع من آثار تغول رجال الأعمال ويصححان أى عوج ينشأ عن ذلك، فإن غياب الأثنين يضعنا على أول مدارج طريق الندامة .

* غياب قواعد واضحة للسلوك فى الوظيفة العامة وعلـــى رأس تلــك القواعد مبدأ حظر تعارض المصالح المعمــول بهــا فــى الــدول العصرية وهو الذى يمنع أى مسئول فى الدولة أن يكون طرفا فــى أى نشاط اقتصادى أو تجارى له علاقة بمنصبه ، ونحن نعرف أن ثمة وزراء فى الحكومة الحالية لهم مشروعاتهم الاقتــصادية التـــى تعمل فى نفس المجالات التى يتحملون المــسئولية عنهــا ، وذلــك حاصل فى لجان مجلس الشعب أيــضا، وإذ لا نــستطيع ان نثيــر الشكوك حول أدائهم إلا أن هذا الوضع يعد من نماذج اهدار حظــر مبدأ تعارض المصالح فضلا عن أنه يفتح بابا واسعا للغط ، مــادام الأمر لا يخضع للضوابط القانونية والضمانات العملية المقررة التى تطمئن للجميع وتقطع الطريق على القيل والقال .

(4)

فى صحف الصباح أن المحكمة الدستورية فى تايلاند أمرت رئــيس الوزراء ساماك سوندرافيج وأعضاء حكومته بالاستقالة، لأنه قبل أموالا فى مقابل تقديم برامج طبخ فى التليفزيون، وذكرت المحكمة فــى قرارهــا أن رئيس الوزراء خالف الدستور بالتصرف الذى أقدم عليه حيث ما كــان لــه وهو فى منصبه الرسمى أن يقبل أموالا من شركة خاصة . الأمر الذى يعد تربحا لايجيزه القانون .

دعك من طرافة أو غرابة أن يكون رئيس الوزراء هاويــا للطــبخ وعاشقا له، علما بأنه أعلن حين تولى منصبه أنه لن يتخلى عن هوايته، لكنه يقع فى المحظور حين اتفق مع شركة انتاج خاصة أن يقدم برنامجين للطبخ هو النجم فيهما ، ورغم أنه تلقى عن كل تسجيل ما يعادل 58 دولارا فقط،

إلا أن المحكمة لم تغفر له فعلته ولم تقبل دفاعه الذى قال فيه أنه لم يتـربح من منصبه وإنما استخدم الأموال التى تلقاها فى شراء مـستلزمات الطـبخ ودفع ثمن سيارته التى أنجز بها المهمة .

إن تايلاند ليست دولة كبرى ولكنها واحدة من دول العالم الثالث التى تكثر فيها مظاهر الفساد وعدم الاستقرار، إلا أنها تعاملت بصرامة مـع مـا يلتزم بها شاغل الوظيفة العامة رغم تفاهة المبلغ الذى تلقاه وفى الوقت نفسه فإن احترام القانون هناك مكن المحكمة الدستورية من أن تصدر أمرها إلـى رئيس الوزراء بالاستقالة وهو ما امتثل له .

لا يستطيع المرء أن يمنع نفسه من المقارنة حين يقرأ هذا الكلام لأنه فى هذه الحالة لن يتساءل فقط عما جناه رجال الأعمال وحدهم من اشتغالهم بالعمل السياسى ومن ثم اقترابهم من دوائر النفوذ والقرار ، وإنما سـيتدفق أمامه سيل من الأسئلة حول جيش المسئولين الذين استفادوا مـن مـواقعهم بحيث تحصل الواحد منهم فوق راتبه القانونى على منافع وميزات تجاوزت الـ 58 دولارا إلى حدود لا تخطر على البال .

ان أزمة اشتغال رجال الأعمال بالسياسة تفتح الباب واسعا لمراجعة أمور كثيرة لا تخصهم وحدهم، ولكنها من ضـرورات الـشفافية والنزاهـة والاستقامة التى تعزز ثقة الناس فى السلطة، ومن ثم ثقـتهم فـى الحاضـر والمستقبل .

ثالثا - الفساد واستعادة الأموال المنهوبة :

عندى حساسية شديدية من البنك الدولى كلما ذكر اسـمه، وتتـدفق الدماء فى شراييني ثائرة غاضبة .

والحساسية ليست مصطنعة لكنها ناجمة عن تجارب البنك السوداء خصوصا مع الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة النامية فعبر أكثر من ثلاثين عاما على الأقل مارس البنك الدولى، وهو الذراع الطويلة للدول الرأسمالية الكبرى، وصايته وقدم توصياته لنا ولأمثالنا، انطلاقا من فكرة اساسية هى تطويع اقتصاد الدول الصغيرة والفقيرة لصالح اقتصاد الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

وهذا التطويع استدعى فرض روشتة شبه ثابتة علينا قوامها الخصخصة واقتصاد السوق وأعادة الهيكلة وبيع أصول الدولة بما فى ذلك البنوك الوطنية والصناعات الاستراتيجية والموانئ والمطارت والطرق وفى النهاية رفع يد الدولة تماما عن النشاط الاقتصادى بحجة الاندماج فى الاقتصاد الدولى .

وهذه روشتة سياسية أكثر مَنها اقتصادية، لم تثمر حتى الآن عن تخفيف الاحتقانات الاجتماعية، بل ما حدث هو العكس مرة أخرى حتى الآن على الأقل، برغم مضى السنوات وانقضاء العقود .

ما أصابنا من وصايا البنك الدولى ورفيقه صندوق النقد الدولى، ومن توصيات الدول الرأسمالية الكبرى هو المزيد من الفقر، بل هو الافقار المتزايد وهو البطالة والجوع والاحتقان الاقتصادى والاجتماعى. المولد للغضب والتمرد والتطرف. بل الحاضن الرسمى لتحالف الاستبداد والفساد.

لكن البنك الدولى، محميا بمظلة الأمم المتحدة، حاول تحسين سمعته وتلميع صورته السيئة لدى أمثالنا، حين أطلق مبادرة جديدة وجريئة، لاستعادة الأموال المنهوبة من الدول الفقيرة والتى سرقها الحكام الفاسدون والمهربون وأودعوها فى بنوك الدول الصناعية الغربية ، لتكون خصما من ثروة الفقراء، ورصيدا متزايدا للأغنياء ، وتكون للنهابين سندا آمنا فى ملاذ أمن ، عند إخراجهم من السلطة أو هروبهم أيهما أسرع .

تجاه هذه المبادرة لم أستطع إلا أن أهدء قليلاً وابتسم فى وجه خطوة البنك الدولى. وأوافق على قول رئيسه الأمريكى " روبرت زوليك " لا يجب أن يكون هناك أى ملاذ آمن لمن يسرقون الفقــراء ، ولا يجــب أن يفلــت الحكام الفاسدون من حكم القانون .

حسنا هذه بداية جيدة لمبادرة دولية نادرة ، نرجو ألا توظف سياسيا لصالح السياسات الكونية ، وألا تتراجع غدا أو بعد غد ، وفق بوصلة هذه السياسات وخصوصا الأمريكية كما تراجعت وتغيرت المبادرات الأمريكية للاصلاح الديمقراطى اياها ! .

بداية نذكر أن الأمم المتحدة اعتمدت المعاهــدة الدوليــة لمكافحــة الفساد، ودخلت حيز التطبيق منذ ديسمبر 2005، وقد سبق أن كتبنــا عنهــا وعن المسئولية الدولية لمكافحة الفساد المستشرى خصوصا فى دولنا الفقيرة [راجع الفصل الثالث من الباب الثاني]، المتحالف بالضرورة مــع الاســتبداد وبهما معا تقهر ارادة الشعوب وتكبت حرياتها وتسرق أموالها وتهرب لتودع فى بنوك الملاذات الآمنة فى الغرب السعيد ليزداد اقتصاده ازدهارا وسعادة.

ولذلك فإن لنا مصلحة مباشرة وحيوية فى مساندة معاهدة مكافحــة الفساد، ومبادرة استعادة الأموال المنهوبة من ثرواتنا، مثلما لنا مصلحة فــى تقويض السند المالى الذى يستغله الاستبداد لمزيد من التوحش .

يقول تقرير البنك الدولى على لسان رئيسه، إن الفساد فــى الــدول الأفريقية مثلا. يلتهم سنويا نحو 25 فى المائة، أى ربــع النــاتج المحلــى الاجمالى بما يساوى 148 مليار دولار، بينها عشرون إلى أربعــين مليــارا رشاوى للحكام والمسئولين ويضيف التقرير أن ما بين تريليون دولار إلــى 1.6 تريليون دولار يتم تهريبها عبر خارج الحدود سنويا من نشاطات مالية وتجارية غير مشروعة .

ولنا أن نتصور لو بقيت هذه الأموال لتستثمر فى صالح أصحابها من الشعوب الفقيرة المنهوبة، لما عانت من الفقر والمجاعات والأوبئة والتطرف والصراعات والحروب والهجرات غير الشرعية طلبا لحياة أفضل، مثلما لنا أن نتفهم لماذا لا يحدث النهب المنظم والسرقة غير المنظمة للثروات. إلا فى الدول التى على شاكلتنا، بينما لا يحدث هذا الحجم الهائل فى الدول الغربية. والإجابة أن فى الغرب ، وخصوصا فى الدول الديمقراطية ، هناك حرية رأى وصحافة وهناك آليات للمحاسبة والمساءلة والمراقبة لتصرفات الحكام والمسئولين، وهى أمور نفتقر إليها وفق القواعد السليمة .!

ولعل ذلك يعود أساسا إلى غياب مبدأ الشفافية والمصارحة والمكاشفة، خصوصا فيما يتعلق بمصادر الثروة الوطنية، سواء كانت طبيعية مثل النفط أو انتاجية مثل الصناعة والزراعة وكذلك غموض الأرقام الحقيقية لميزانيات الانفاق وبنوده، وخصوصا فى التعاملات الخارجية والنفقات الأمنية والصفقات الكبرى، التى تتم أحيانا بين رؤوس كبيرة، لكى توقعها الأيدى الصغيرة وفيما بين هذه وتلك تجرى العمولات التى تودع فى بنوك الملاذات الآمنة .

وفى غياب الشفافية والمصارحة ، والمساءلة والمحاسبة ، بمعنى غياب نظم ديمقراطية حقيقية تبرز نتيجتان، الأولى تتمثل فى توحش تحالف الفساد والاستبداد مسنودا بقوة المال وسلطة الحكم ، ومدعوما بجماعات المصالح ومراكز الضغط مثل رجال الأعمال الراغبين فى الكسب السريع وتهريب أرباحهم إلى بنوك الملاذات الآمنة أسوة بكبرائهم .

أما النتيجة الثانية فتتمثل فى تراجع الاقتصاد الوطنى والشرعى، لصالح ازدهار الاقتصاد الأسود الذى يعرفه الخبراء بأنه اقتصاد العمولات والصفقات السرية، وتجارة الأسلحة والمخدرات وغسيل الأموال والدعارة

والتهريب وتجارة البشر ونهب الديون من البنوك وهو اقتصاد هائل لا يستطيع أحد ولا حتى البنك الدولى تقدير حجم أمواله ولا رصد حركتها وسرعة انتقالها، لكن المؤكد أنها فى معظمها تبيت آخر المطاف بعد الغسل والتنظيف فى بنوك الملاذات الآمنة بالغرب .

ومن الغرب الذى ينعم بفوائض ثرواتنا وأرصدة أموالنا المنهوبة على أيدى تحالف الفساد والاستبداد، صدر (كما سبق ان ذكرنا) فى يوليو 2007 التقرير السنوى للشفافية، عن مؤسسة الشفافية الدولية، يفضح حجم الفساد والثروات المنهوبة من أفواه شعوبنا الفقيرة ويكفى أن نعرف موقع بعض بلادنا العربية من ترتيب جدول الفساد ومقياس الشفافية فى دول العالم كله خلال عام 2006 !

يقول التقرير الدولى، أن دولة الامارات العربية تظهر فى الترتيب كأول دول عربية برقم 31 ، ثم قطر 32 والبحرين 36 والأردن 40 وتونس 51 ومصر 70 والسعودية 70 ، وسوريا 93 والمغرب 79 والجزائر 84 وليبيا 105 واليمن 111 والسودان 156 والعراق 160 ، علما بأن آخر دولة فى هذا المقياس الدولى هى هايتى بترتيب 163 ، بينما احتلت فنلندا الربع الأول مع ايسلندا ونيويزيلنا فى الشفافية ومحاربة الفساد .(راجع ص193 – 201) .

ماذا يعنى هذا كله ؟

يعنى أن غياب الديمقراطية وآلياتها فى المحاسبة والشفافية والمصارحة والمساءلة ، قد تركت شعوبنا أسيرة لتحالف الفقر والقهر ، وتحالف الفساد والاستبداد ، بينما تسربت الثروات الوطنية عينيا وماليا ، إلى بنوك الغرب تستثمر فيه آمنة ، لا تستثمر فى أرضه ازدراء لشعوبها الفقيرة المقهورة .

ويعنى أن مبادرة البنك الدولى الجديدة الهادفة لاستعادة الأموال المنهوبة، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين من ملاذاتها الآمنة بالغرب، مبادرة مشجعة مبشرة بالأمل، ولو استمرت جادة مستقيمة متحررة من ضغط الحكومات الغربية ، ومن ضغوط الحكام المستبدين مهربى ثروات شعوبهم.

ويعنى أن تاريخ الكفاح الوطنى للشعوب المقهورة المسلوبة المنهوبة، لن ينسى مبادراتها الأولى فى استعادة ثرواتها وأموالها المنهوبة وخصوصا مبادرة محمد مصدق بتأمين بترول ايران فى بداية خمسينيات القرن العشرين ومبادرة جمال عبد النصر فى تأمين قناة السويس عام 1956 وأخيرا مبادرة روبرت موجابى فى تأميم المزارع الهائلة فى زامبيا واستعادتها من أيدى المستعمرين الأوربيين . وتمليكها للفقراء .

لقد هاجمت الدوائر الغربية وعملاؤها المحليون هذه المبادرات الوطنية الهادفة لوقف نهب الثروات الوطنية لكنها عادت اليوم تتحدث عن أساليب أخرى لاستعادة الأموال المسروقة والمنهوبة من الشعوب، فهل آفاق ضميرها من غفوته الاستغلالية الطويلة أم أنها تستخدم الحكاية كلها كما تعتقد لارهاب وإفزاع الحكام الجدد المتهمين بالفساد والاستبداد حتى ينضووا تحت جناحها ووفق شروطها إلى الأبد. ودون حتى تململ فى أى لحظة !

إنها كذلك .

رابعا - كلنا مهان :

اهتزت مصر كلها وهى تشاهد على شاشات التليفزيون مواكب الخنازير وهى تلتحم بالأطفال الصغار وتتزاحم حولهم تلال الزبالة وجدران الصفيح . كانت الصورة تطرح واقعاً شديد البشاعة والشراسة والتوحش إن المسافة قصيرة جدا بين جولف القطامية وفيلاتها الأنيقة وبين مقالب الزبالة والخنازير فى منشية ناصر والمسافة بين الدويقة أسفل جبل المقطم وبين حديقة الأزهر قصيرة للغاية .. ولكن شتان بين المئات الذين قتلوا تحت

صخور جبل المقطم والمئات الذين يتنزهون كل يوم بجوار البحيرات الصناعية والمطاعم الفاخرة في حديقة الأزهر .. المسافة بين حريق عزبة بلال في الشرابية وبين منطقة العمارات والفنادق الفارهة على ضفاف النيل في نفس المنطقة قصيرة أيضا ولكن النيران أكلت صناديق الأخشاب سكن الغلابة ولم تستطع الوصول الى العمارات الفارهة .

عندما كنت أشاهد آلاف الخنازير وهي تتسكع وسط أكوام الزبالة ووجوه الأطفال الصغار شاحبة ومريضة وحزينة دارت في رأسي هذه الأسئلة: كيف سمح هذا المجتمع المتوحش بهذه الحياة لهؤلاء البشر وعلى من تقع مسئولية ذلك، هل الحكومات المتعاقبة التي أنفقت البلايين على التليفون المحمول وفضائيات العرى ومواكب النفاق ونهب المال العام وتركت هؤلاء الناس يعيش وسط القاذورات وبين الخنازير وهياكل الصفيح . هل الطبقة المثقفة المتعلمة التي اختارت النفاق والرياء والفساد وباعت قضاياها ولحقت بالركب لتأخذ الفتات ؟! هل رجال الأعمال الذين أخذوا البلايين ولم يؤدوا شيئا لهذه الغالبية المطحونة من أبناء الشعب الفقير ؟!

إن مسئولية مقالب الزبالة والخنازير تقع على هؤلاء جميعا إن هذه الصور التي تناقلتها الشاشات العالمية عن خنازير مصر كانت وصمة عار في جبين كل مواطن مصرى خاصة هؤلاء الذين يتحدثون عن الدعم والفئات المهمشة؟! ونسبة الفقر والعولمة واقتصاديات السوق. لأن هذا الذى رأيناه هو الفقر نفسه .

كانت الخنازير تخفى أجسادها خجلا وسط أكوام الزبالة وكان الأطفال الصغار الذين كثيرا ما تغنى بهم ولأجلهم المجلس القومى للطفولة يأكلون ما بقى من زبالة الخنازير وتاهت ملامح الخنازير في وجوه الأطفال فلم تعد تفرق من منهم الانسان ومن منهم الحيوان .

وهنا نطرح هذا السؤال :

لو لم تظهر انفلونزا الخنازير فى العالم هل كان المصريون سيعرفون أين توجد هذه الكائنات الحيوانية والبشرية وهى تعيش فى مكان واحد وتأكل من زبالة واحدة .

أين كانت الحكومات المتعاقبة وهؤلاء الناس يعيشون حياة الكهوف مثل السلالات البشرية المنقرضة. أين ذهبت البلايين التى اقترضتها الحكومات وأين أنفقتها؟! أن ديون مصر تجاوزت 850 مليار جنيه وفى مقالة أخيرة اعترف د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء السابق بأن مصر حصلت على مساعدات لا ترد من دول العالم بلغت 92.6 مليار دولار أى 370 مليار جنيه مصرى ولم يقل لنا د. عبيد أين أنفقت حكومته هذه المليارات وأين نصيب سكان مقالب الزبالة والخنازير فى هذا كله؟! وإذا كانت الحكومات قادرة على انشاء جولف القطامية وجولف السليمانية وجولف المقطم وجولف الطريق الصحراوى وجولف التجمع الخامس والقاهرة الجديدة فأين هى من جولف الخنازير؟ وإذا كانت الحكومات قد انفقت ملايين الجنيهات لتقيم المنتجعات الأنيقة والقصور والفارهة. فلما لم تخصص ملاليم قليلة من هذه البلايين لتطهير مقالب الزبالة وسكانها من البشر والخنازير ؟

وسط مئات الفنادق ومئات الشواطى التى أقمناها للسياح الوافدين لماذا لم تخصص قروشا حتى لايسكن البشر بيوت الخنازير والقمامة. وكم يحتاج ذلك كله؟ مائة مليون جنيه. خمسمائة مليون جنيه.. مليار جنيه ؟! هذه المبالغ جميعها ينفقها السادة الوزراء فى أقامة مهرجانات أو أسفار لوفود لا تفعل شيئا كما أنه من الممكن أن نخصص مساحة من الاراضى التى حصل عليها الأكابر بلا مقابل وكسبوا منها البلايين لتكون مسكنا لهؤلاء الذين سكنوا مقالب الزبالة .

أين رجال الأعمال المصريون الذين يتحدثون كثيرا عن العدالة الاجتماعية والتكافل الاجماعى وحقوق الفقراء والمسئولية الانسانية، إن

المئات منهم لم يكونوا يملكون شيئا منذ سنوات قليلة واقاموا المصانع ونهبوا البنوك وهرب منهم من هرب وبقى منهم من بقى .. فى خطة اصلاح الجهاز المصرفى خسرت البنوك المصرية فى عمليات التسويات والديون المعدومة وقروض الهاربين 60 مليار جنيه .. من كان الأحق بها : سكان الدويقة واسطبل عنتر وأرض اللواء ومنشية ناصر أم بهوات القطامية ولصوص المال العام ومواكب الفساد ؟!

كيف وقف رجال الأعمال وشاهدوا بأنفسهم مواكب الخنازير السوداء وهى تتقلب مع الأطفال الصغار فى صناديق الزبالة فى أرض الحضارات والأديان .وكيف نام هؤلاء فى قصورهم وهم يعلمون أن الأموال التى ينامون عليها مال حرام لأنه حق مشروع لأصحاب الزبالة ؟!

كيف يقبل رجال الأعمال هذه الصورة المهينة للمواطن المصرى وهو يتقلب بين الخنازير فى أماكن ملوثة. حيث لا ماء ولا دورات مياه. ولا مدرسة ولا مستوصف، ولا طريق ولا جدران تحمى الأجسام المتهالكة من برد الشتاء! أين رجال الأعمال الذين يتحدثون عن صفقات الأراضى والسمسرة وتصدير الغاز والكويز ومزادات الأراضى ومزارع الكانتلوب والخيار وموائد الكافيار، اين حق هؤلاء الناس الذين يعيشون فى بيوت الخنازير من دخل قناة السويس وصادرات البترول ودخل السياحة والشواطئ الفيروزية التى وزعتها الحكومات المتعاقبة على الأكابر ؟!

أين حق هؤلاء فى مزادات الأراضى الى باعتها الحكومة ؟!

عندما أنشأت الحكومة التجمع الخامس ومنتجعات القطامية والسليمانية والمقطم وشرم الشيخ والغردقة لماذا لم تحاول اخراج هذه الفئران البرية من جحرها لتسكن شيئا يشبه البيوت على هذه الأرض .

اين النخبة التى باعت قضايا الانسان المصرى مقابل منصب أو صفقة أو سفرية أو عضوية فى حزب أو نقابة أو ناد ؟! أين النخبة صاحبة

الدور والرسالة .. هذه النخبة التى باعت كل شئ فى سبيل مكاسب هزيلة حصلت عليها من هنا أو هناك من سفارة أو جمعية أو سلطة فى صفقة مشبوهة.

أين مواكب اليسار المصرى الذى تغنى زمنا بحقوق الجائعين والمطحونين؟ أين فرسان الاشتراكية وتجار الشعارات وأين الأحزاب الورقية ، أين كوادر الحزب الوطنى الذى يدعى أنه يعرف كل شئ ويرى كل شئ ألا توجد دراسة فى كواليس حزب الأغلبية عن سكان أكوام الزبالة من الخنازير البشرية ألا توجد أبحاث عن عشوائيات القاهرة ومن يسكن فيها؟

إن الحكومة تتحدث كل يوم عن الدعم والعولمة واقتصاديات السوق فأين هذا الدعم الذى وصل إلى هذه الأكوام البشرية التى خرجت علينا فى ليلة سوداء مثل لون الخنازير تماما ؟ أين أعضاء الحزب الوطنى فى هذه المناطق ؟ وأين أعضاء مجلسى الشعب والشورى الذين أقاموا مقالب الزبالة وزرعوا فيها الخنازير ؟ أننى أطالب النائب العام بتحويل جميع أعضاء مجلسى الشعب والشورى فى هذه المناطق المنكوبة التى شاهدناها على شاشات التلفزيون إلى محاكمات سريعة وعاجلة ورفع الحصانة عنهم بل يجب فصلهم من مجلسى الشعب والشورى هؤلاء الأعضاء لا يستحقون أبدا شرف تمثيل هذا الشعب لأنهم شاهدوا كل هذه الجرائم وسكتوا عليها بل وتاجروا فى هموم هؤلاء الناس.

إن صورة الخنازير السوادء ووجوه الأطفال الملونة بالطين وسط أكوام الزبالة واجسامهم العارية وعيونهم الزائغة وثيقة إدانة لنا جميعا شعبا ونخبة وحكومة ورجال مال وأعمال ومثقفين .

أن أسوأ ما فى هذه الصورة أنها جريمة يتوافر فيها سبق الاصرار والترصد لأن الذى أقام ببراعة منتجعات القطامية للأكابر والذى أقام شبكات الانترنت والمحمول والقرية الذكية كان يستطيع أن يخرج بهؤلاء الناس من

جحور الزبالة والذى زرع آلاف الأفدنة من الجولف فكان يستطيع أن يطهر هذه المقالب التى تتجمع فيها زبالة الكبار كان من الممكن إقامة مصانع لتحويل الزبالة إلى سماد عضوى والاستفادة منها. كان من الممكن انشاء مساكن متواضعة بدلا من جدران الصفيح .

كان من الممكن أن يكون لكل طفل من هؤلاء الأطفال مدرسة ودواء وجدران تحميه ولكن حين يفتقد المجتمع مشاعر العدل والرحمة والمسئولية ينام الأطفال فى أحضان الخنازير ويسكن البشر صنادق الزبالة .

لابد أن نعترف أن الجميع مدان فى هذه الجريمة أعضاء مجلس الشعب فى هذه المناطق .. الأعلام الذى شغل نفسه بزواج الفنانات وطلاق الفنانين الصحافة التى لم تكشف هذه العورات وهى تتحدث عن أرضاع الكبير وزواج المسيار والحزب الوطنى الذى يدعى أنه يعرف كل شىء ابتداء بقوانين العولمة واستراتيجية زراعة الموز والكانتلوب . وأعضاء الروتارى والليبز ومجالس الطفولة وحقوق الانسان والمجتمع المدنى وأحزاب الغفلة وزعاماتها الكاذبة .

ما شهدناه فى مقالب الزبالة من البشر والخنازير كابوس أسود ثقيل لا ادرى متى يفيق المصريون منه قبل أن تخرج عليهم وتحاصرهم مواكب الخنازير.

خامسا - أصول المسئولية المجتمعية لرجال الأعمال :

لا خلاف أن رجل الأعمال يسعى وينبغى أن يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، لأن هذا ما يميز مشروع الأعمال عن العمل الخيرى ولأن تعظيم الربح يوفر حافز رجل الأعمال المبادر والمنظم والمخاطر والمبتكر ، ليكون فاعلا لا غنى عنه فى قيادة التنمية والتصنيع والتقدم. لكن هدف الربح، وهو منطقى وتاريخى ومشروع لا يتعارض مع التزام رجل الأعمال بواجبات المسئولية الاجتماعية التى تعنى تحقيق ربحية

المجتمع جنبا إلى جنب مع الربح الفردى . وقد كان صعود الدعوة إلى تفعيل المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص رد فعل استهدف تقليص العواقب الاجتماعية السلبية التى نجمت عن تقليص الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة، فى سياق الردة عن دولة الرفاهية المعنية بالمصلحة العامة وربحية المجتمع إلى نظام [السوق الحرة] المعنى أساسا وأحيانا حصرا بالمصلحة الخاصة والربح الفردى فى البلدان الصناعية المتقدمة، ثم انتقلت هذه الدعوة إلى البلدان النامية في سياق سيادة نزعة التراكم الريعى على التراكم الانتاجى من جانب العديد من الفئات الرأسمالية الصاعدة فى ظل سياسات العولمة الاقتصادية المتوحشة والانفتاح الاقتصادى "المنفلت".

وفى البحث عن أصول المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال ينبغى توضيح أنها تمثل تعميقا لمفهوم المسئولية الاجتماعية، التى لم تعد تعنى مجرد عمل الخير وتقديم الأحسان، فقد تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية بحيث صار يعنى الموازنة الحكيمة فى مراعاة مصالح جميع الأفراد المتأثرة بأنشطة الشركات والمستفيدين منها بتعظيم العائد الايجابى وتقليص التأثير السلبى لنشاط الشركات على مصالحهم، اقصد احترام رجال الأعمال لحقوق ومصالح المالكين والمشتغلين والمستهلكين والمستوردين والموردين والمتعاقدين والمنافسين .. الخ بمراعاة ما يمليه القانون والعرف والأخلاق فى السعى إلى تعظيم ربحية المشروع .

ولا يمكن انكار نزعة عمل الخير فى دوافع بعض رجال الأعمال فى هذا المجال، لكن أعمالهم الخيرية الهادفة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى والسياسى غالبا ما تتم فى سياق فردى وعفوى، ولا ننفى الانطلاق من الوعى بواجب المسئولية الاجتماعية من جانب نشطاء العمل الأهلى، ولكنهم غالبا ما يقلصون مطالبهم المشروعة بأساليب استجداء أعمال الخير ؟ وفى أفضل الأحوال لا يتعدى الأمر من جانب المانحين

والمتطوعين فى تأسيس مشروعات تنموية وخدمات اجتماعية محلية ، تعكس رغم أهميتها قصور مفهوم وممارسة المسئولية الاجتماعية وفى الممارسة كما تبين العديد من الدراسات كثيرا من استهداف المانحون للتبرعات مجرد الترويج والتسويق والدعاية والشهرة والتظاهر والتباهى، بل وأحيانا إخفاء الوجه القبيح لأصل رأس المال المتراكم بأساليب غير شرعية وغير اخلاقية وضارة، ومن جنى الريع وليس تحقيق الربح ، ومن الربح الاحتكارى بدلا من الربح المبرر فى سوق المنافسة وأحيانا ما تنشد مشروعات المسئولية الاجتماعية جلب المنفعة بالنفاق السياسى والاجتماعى للمسئولين والتقرب منهم لنيل الأعفاءات الضريبية وغيرها من التيسيرات والتسهيلات لمانحى التبرعات .

وقد تعددت وتنوعت الكتابات والدراسات والمؤلفات القيمة التى بحثت وعرفت وقيمت وطورت مفهوم وممارسة [المسئولية الاجتماعية] للشركات وهكذا .

وكما تسجل دراسة غربية هامة فقد أضاف بروكر Druker (1977) أن المسئولية الاجتماعية [تعنى الالتزام تجاه المجتمع الذى يعمل فيه مشروع الأعمال الخاص] وأضاف ستريز (1977) Strier أن المسئولية الاجتماعية تمثل توقعات المجتمع من المشروع والتى تتجاوز الحد الأدنى من إذعانه للقانون دون اضرار بوظيفته الأساسية وهى الحصول على عائد مناسب من استثماراته، وأوضح هولمز Holmes (1985) أن المسئولية الاجتماعية هى التزام مشروع الأعمال تجاه المجتمع الذى تعمل فيه بالمساهمة فى خلق فرص عمل ومحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وحل مشكلة الاسكان والمواصلات وغيرها . ولكن حتى هذاالمفهوم الواسع للمسئولية الاجتماعية يظل ضيقاً فى ظروف مصر وغيرها من البلدان النامية. حيث يفرض نفسه مفهوم المسئولية المجتمعية الذى أقصد به تضمين

المصلحة العامة بابعادها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية والأخلاقية . الخ فى مشروع الأعمال الخاص والعام . وبوجه خاص، ويفرض هذا المفهوم نفسه بعد أن تحولت مسئولية تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية بل والكثير من مشروعات التنمية الاجتماعية من قطاع الأعمال العام والدولة إلى قطاع الأعمال الخاص والسوق، وفى هذا السياق فإن المسئولية المجتمعية لرجل الأعمال تعنى أن تكون الأسبقية فى الاستثمار فى الخاص للمشروعات التى تحقق الأهداف الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزز الأمن الاقتصادى القومى والإنسانى للوطن والمواطنين، وخاصة بتسريع التقدم الصناعى والتكنولوجى والمعرفى. والأهم أنه على الرغم من أن هذا الموضوع، فى سياقه التاريخى وأساسه النظرى يفرض استخدام منهج الاقتصاد السياسى فى دراسته، فإن سيل الأعمال المذكورة يكاد يتجنب استخدام هذا المنهج إلا استثناء وفى تقديرى أن تهميش منهج الاقتصاد السياسى يعزى بالأساس إلى صعود ثم هيمنة [الليبرالية الاقتصادية الجديدة] فى الواقع الاجتماعى والفكر الاقتصادى خلال العقود الأخيرة ، وهى مدرسة فى الفكر الاقتصادى تفصل الاقتصاد بشكل متعسف عن سياقه الاجتماعى والسياسى والثقافى .

وفى تقديرى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التى بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية رائدة الأصولية الرأسمالية وصانعة الأزمة العالمية [كما أوضحنا فى الباب الثاني]، سوف يعيد الاعتبار لدراسة [الاقتصاد السياسى للمسئولية الاجتماعية] للشركات ورجال الأعمال ورأس المال، وتكفى الإشارة هنا من الناحية النظرية إلى أن دراسات المسئولية الاجتماعية كانت تتجاهل التركيز الواجب على تحديد وتصفية أسباب اهدار هذه المسئولية والتى تكمن فى طبيعة النظام الاقتصادى الأساسى النظرى لأفكار الليبرالية الاقتصادية وأصولية السوق الحرة، بيد أنه يجدر أن نسجل

هنا أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة جاءت كاشفة لاخفاق السوق الحرة، وعنوانا لسقوط الأصولية الرأسمالية، وتأكيدا لمخاطر اهدار المسئولية المجتمعية .

ومن الناحية العملية ، فإن المساهمات النظرية للمفهوم والدراسات التطبيقية للممارسة، والتى تطورت أساسا فى مجتمعات رأسمالية صناعية متقدمة وتبنت رؤاها غالبية اسهامات المفكرين والباحثين فى البلدان النامية ، تكاد تكون قد أغفلت المهام التنموية المتصلة بالمسئولية المجتمعية لقطاع الأعمال الخاص، وهو قصور على الدارسين من البلدان النامية تخطيه نظريا. وعلى الرغم من الضرورات الموضوعية للإصلاح الاقتصادى فإن قصور الالتزام بواجبات المسئولية المجتمعية ، وخاصة المسئولية التنموية من جانب قطاع الأعمال الخاص الذى تلقى كل التشجيع باعتباره بديل لقطاع الأعمال العام، يرجع إلى تنفيذ برامج اصلاح اقتصادى فى سياق اهمال الغايات النهائية للتنمية الاقتصادية والمقتضيات الضرورية للعدالة الاجتماعية، وكما يؤكد المنطق وتثبت التجربة ، فإن صياغة سلة الحوافز الايجابية أو السلبية للسياسات الاقتصادية للدولة فضلا عن التشريعات، يجب أن تكون محابية للاستثمار فى المشروعات التى تحقق فى الممارسة الأهداف التنموية للمسئولية المجتمعية، ببساطة لأنه إذا ما بقيت فرص الربح ولا أقول فرص الريع ، أعلى فى استثمارات ونشاطات أخرى فإن رجال الأعمال سوف يحجمون منطقيا عن النهوض بهذه المسئولية ويبقى القول بأن " الفشخرة " ألتى حذر الرئيس مبارك رجال الأعمال من عواقبها ، ليست سوى جريمة بمنطق الدنيا لأن أموال رجل الأعمال ليست سوى جزء من ثروة الأمة منوط بمالكها تحقيق المصلحة العامة للمجتمع ، وبحكم الدين لأن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه ووظيفته إعمار الأرض .

سادسا - ثلاثة تقارير فى الشأن الداخلى وتساؤلات عاجلة :

صدرت ثلاثة تقارير عن حالة البلاد فى الشأن الداخلى، تمثل تصويرا واقعيا ومحايدا لما آلت إليه البلاد فى كل ما يخص الناس والمجتمع سواء فى مجال حقوق الإنسان المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو الحريات العامة أو عن التنمية البشرية بما فى ذلك النمو والبطالة والفقر وغيرها من العناصر المؤثرة فى التنمية البشرية وفى تنمية المجتمع، والتقرير الثالث عن حالة السكان فى البلاد من حيث تعدادهم ومعيشتهم وأحوالهم وسكنهم وغيرذلك من الأمور المجتمعية ومن قبل أطلق الجهاز المركزى للمحاسبات عدة طلقات هادفة كما أعلن جهاز الكسب غير المشروع عن إحالة الف من أصحاب الثروات غير المشروعة وفحص ممتلكات آخرين من المسئولين الكبار، وقد تزامن صدور هذه التقارير الثلاثة فى وقت واحد . صدرت عن أجهزة قومية تتمتع بالاستقلال والمسئولية. فالتقرير الأول صدر عن المجلس القومى لحقوق الانسان .. والتقرير الثانى صدر عن المعهد القومى للتخطيط برعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائى. أما التقرير الثالث فقد أصدره الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء.

هذه التقارير الثلاث تكشف لنا الحقائق .. وربما الخبايا والأسرار بالأوصاف والأرقام فضلا عما يمكن أن يقدمه لنا الخبراء، وما تحمله هذه الأرقام، وما تخبئه السطور بالاستنباط والاستقراء والتحليل وبما يستوجب نقاشا وحوارا بشأنها وصولا إلى معرفة حقيقة أحوالنا وأحوال البلاد وما آلت إليه بالحق والإنصاف والأسباب التى أدت إليها، واستفادة من الأخطاء والسلبيات ومناقشة المستقل ورسم الطريق تفاديا لأى تشوهات وهى مسئولية وطنية كبرى بحيث لاتجرى الحوارات فى الغرف المغلقة ، أو تقف عند نشر المقالات أو اجراء الدراسات وإنما يستدعى الأمر مسئولية الاعلام . والصحافة لاجراء الحوار والتنوير والاستجوابات والأسئلة علنا

وأمام الناس لمعرفة أحوال المجتمع كل الناس باعتبارهم أصحاب الحق فى المعرفة ، بل هم أصحاب الحقوق كلها التى تدور حولها التقارير لمعرفة أسبابها ومواجهتها .. والوقوف على السلبيات فى العلن وأمام الرأى العام .. وبغير هذا فإن هذه التقارير وجهد خبرائها والملايين التى أنفقت عليها تعتبر جهدا مبددا ومالا ضائعا وحرمانا لنا من الفرص والمناسبات العظيمة.

وحتى لا يكون الكلام على اطلاقه أو عبارات فى الهواء أو ارهاصات هامسة . تعالوا بنا أيها السادة ننقل المعرفة لرءوس هذه الموضوعات والمواد التى طرحتها التقارير الثلاث والبيانات التى كشفت عنها .. لبيان أهميتها البالغة وما تثيره من تساؤلات عاجلة .

التقرير الأول الصادر عن المجلس القومى لحقوق الإنسان :

وهو التقرير الرابع المعبر عن ضمير المجتمع فى الشأن الحقوقى على حد تعبير المجلس نفسه أشار التقرير فى مقدمته عن حالة حقوق الانسان وخطورة وقائع التعذيب والأفعال المنافية للكرامة التى تعرض لها بعض المواطنين، وعن حرية الصحافة ووثيقة حرية البث الفضائى المزمع صدورها وعن حالة الطوارى ومكافحة الارهاب ومشروع القانون الذى يجرى اعداده ، ومازال غائبا وعن حالة الحقوق والحريات المدنية والسياسية فى البلاد والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والعمل النقابى وظاهرة الفساد وكيفية مكافحته وعن المساواة وتكافؤ الفرص واتاحة المعلومات وتداولها وعن حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والحاجة إلى حمايتها فى ظل تزايد المعاناة المعيشية للطبقات الاجتماعية الأكثر فقرا وحرمانا . وهو ما أشار إليه التقرير إلى أن الأمر يستوجب اضطلاع الدولة بمسئوليتها الاجتماعية فى محاصرة الفقر ، وتوفير العدالة الاجتماعية لاقامة التكافل الاجتماعى وقد عبر المجلس عن بعض الظواهر المرتبطة بالمعاناة الاقتصادية والاجتماعية بقلق شديد وأشار التقرير أنه يضع أمام الرأى العام

مشهد حقوق وحريات الإنسان فى مصر عن عام 2007 وهو مشهد عرضه التقرر بشجاعة عظيمة وبحياد عال يؤكد مايتمتع به المجلس من استقلالية وحرية على عكس ما وجه إليه من انتقادات ؟!.

ويحتاج منا هذا التقرير إلى وقفة ومناقشة وتحليل وتساؤل ومساءلة فى ذات الوقت فى ضوء اقرار الدولة بمسئوليتها الاجتماعية وما أشار إليه التقرير ذاته عن تشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار فى الأشخاص بتاريخ 15 يونيو 2007 وقرار تشكيل لجنة أخرى للشفافية والنزاهة ومواجهة الفساد بتاريخ 3 أكتوبر 2007 لتبحث ما كتبه التقرير .. وماذا نحن فاعلون !!.

التقرير الثاني الصادر عن المعهد القومى للتخطيط :

أما تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2008 عن المعهد القومى للتخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فلقد كشف لنا التقرير عن أن معدلات الفقر مازالت مرتفعة بشكل عام فى مصر، حيث تبلغ 19.6% وأن معدل محاصرته أو انخفاضه بطئ للغاية ، بل كشفت الأرقام عن زيادة التجمعات العشوائية وزيادة معدل الفقر المتوقعة فى بعض المحافظات مثل محافظة القاهرة من 4.6 % عام 2005 إلى 7.6% فى عام 2015 وأن الفقر يتركز فى محافظات الصعيد .. كما قال لنا التقرير كلاما خطيرا عن حالة التعليم أن هناك 14.7 % من الأطفال من 6 سنوات إلى 15 عاما لم يلتحقوا اصلا بالتعليم الأساسى أو تسربوا منه وأن نحو ثلاثة ملايين طفل لم يحصلوا على شهادة القراءة ومبادئ الحساب الأساسى، فأين نحن من برنامج محو الأمية وأين نحن من حق التعليم كحق دستورى؟ ثم قال لنا التقرير عن تراجع نسبة المساواة وتمثيل المرأة فى المجالس المحلية والمجالس النيابية وسوق العمل وأن نسبة البطالة لعام 2006 تبلغ 9.3% وأن عدد الأسر التى لا تصل إليها مياه الشرب النظيفة 394 ألفا يشربون من

الطلمبات وأن 32 ألفا يشربون من الآبار ، وأن 160 ألف أسرة يعنى نحو ثمانمائة ألف أسرة لايعرف لهم مصدر معلوم لمياه الشرب !!.

وأشار التقرير إلى حتمية النمو مع العدالة وأن على الدولة أن تلتزم فى صنع القرار والسياسات بالطرح والشفافية والمساءلة لصالح التطور وان مسئولية المجتمع ورجال الأعمال عن تحسين صورة الفقر والمعاونة على إنجاح أهداف الخطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مسئولية اجتماعية كبرى

وكل ما أورده التقرير بشأن النمو والتنمية والعدالة والاجتماعية يجب مناقشته فى ضوء ما أعلنت عنه الدولة من قبل وما كتبه الخبراء وعبرت عنه الصحافة، بما يكاد يصل إلى حد الاجماع عن زيادة النمو زيادة كبيرة وفى ذلك الوقت زيادة الفوارق بين الطبقات واتساع الهوة بين الدخول والثروات بين أفراد المجتمع لم تشهدها مصر من قبل وهو ما تكشفت عنه اعلانات عرض القصور والمنتجعات وملكية اليخوت والطائرات الخاصة لأصحاب الثروات ولرجال الأعمال فى مصر بصورة لم يشهدها المجتمع من قبل، كل ذلك عن تلك السياسات والآليات التى أفرزت تلك المجتمعات العشوائية والثروات الطفيلية التى أفرزت اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع ، واحتدام الصراع .. حتى تسابق رجال الأعمال فى اللحاق بطابور السياسة وابواب البرلمان ، وترأسوا بعض اللجان ، كما تقلد بعض رجال الأعمال والمستثمرين مقاعد الوزارة ، وهو ما يستوجب النقاش والحوار وإعادة النظر والتقويم عن نتائج تلك الأعمال .

التقرير الثالث الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء :

فلقد أصدره الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء وقال لنا أن عدد السكان بلغ حتى أول مايو2008 ، 78 مليون و 732 ألفا و 641 نسمة منهم عدد 3 ملايين و 901 ألف و 396 بالخارج وان الزيادة فى عدد السكان فى عام واحد 2007 وحتى 30 ابريل 2008 بلغت مليون و

83.474 نسمة أى بمعدل 3071 مولود يوميا ! أى مولود كل 30 ثانيــة، وأن عدد الأسر 17 مليونا و289 ألفا و 299 وأن متوسط عدد افراد الأسرة 4.18 فرداً فأين نحن من تنظيم النسل والسكان منذ زمن بعيد ، قــال لنــا التقرير أيضا أن عدد السكان فى سن الزواج 46.407.849 مليون مــنهم 51 % ذكور ومنهم من لم يسبق لهم الزواج 13 مليــون و 392 ألــف و 212 مواطنا، وأن حالات الطلاق 363.582 ألف وهى تزيد عن حــالات الزواج التى تصل إلى 231 ألفا و و 725 وأن قوة العمل 21.98 مليون وأن معدل البطالة يتراوح بين 9% و 10.9 على اختلاف رؤى المحللين . وهوشكل اجتماعى ينذر بالخطر ويوجب التساؤل والمساءلة والحساب عــن حال الأسرة المصرية وهى أساس المجتمع وعن رعاية الأمومة والطفولــة والنشئ فى الدستور.

وتثير هذه التقارير الثلاثة تساؤلات حاسمة حول مــسئولية الدولــة عن هذا التغيير الذى أصاب البلاد فى الأشكال الاجتماعية غيــر المتناســقة وعن التضخم العشوائى فى الثروات، بحثا عن عدالة توزيع الدخول وثمــار التنمية بعد أن تركزت الثروة فى أيدى قلة قليلة خــلال ســنوات معــدودة بسبب بعض رجال الأعمال الذين لاذوا بالسلطة وبسطوا نفــوذهن بهــا . واقحام بعض رجال الأعمال مقاعــد الــوزارة والــسلطة ممــن يمتلكــون المشروعات ويؤمنون بفلسفة الرأسمالية واقتصايات السوق مهما أحدث مــن تشوهات، فهل تعكس هذه التقارير شهادة بالواقع وتعرض للمناقشة والحوار الذى قد يدعو رجال الأعمال إلى العودة إلى اماكنهم فى الانتاج والاستثمار والابداع يتحملون مسئوليتهم الاجتماعية قبل المجتمع . وإلى البحــث عــن رجال دولة وسياسة وعلماء أقوياء، أشداء بعيدا عن الأعمــال والاســتثمار يحملون أمانة التنمية والاستقرار فى المجتمع وتحقيق العدالة والتنميــة .. ويجمع كل هؤلاء من أبناء الوطن الحكم القوى وهو سيف القــانون الــذى

يسرى على الجميع ولا يعرف النفوذ ولا المال لضبط حركة المجتمع نحو النمو المتزايد والتوزيع العادل لثمار التنمية والارتقاع بأحوال المعيشة والتنمية والعدالة الاجتماعية والاحتكام فى ذات الوقت إلى عدالة القانون الذى لايعرف الوساطة أو التمييز لكى ينعم الجميع بوطن آمن يزداد نموا وعدالة ويقهر الفقر والظلم والحرمان .

سابعا - درس من الجزائر :

الشجاعة أنواع هناك شجاعة القرار .. وهناك ايضاً شجاعة المراجعة ليس من الضرورى أن نصيب فى كل قرار .. ولكن الخطأ الأكبر ألا نراجع أنفسنا ونصحح أخطاءنا. وقف الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقه أمام حكومته ومحلياته ورجال حكمه وأعلن بشجاعة نادرة أن برنامج الخصخصة فى الجزائر قد فشل وأننا حلمنا معه بالجنة وعلينا أن نراجع الآن أنفسينا لأن هذا الطريق لايوصل إلى الجنة ..وأدان الرئيس الجزائرى القطاع الخاص فى مشروعاته واستثماراته التى اتجهت إلى إنشاء دور السينما والمطاعم والمياه الغازية دون أن تضيف شيئا إلى جموع الشعب فى صورة استثمارات حقيقية .

ولقد توقفت كثيرا عند خطاب الرئيس بوتفليقه ومراجعاته الصريحة أمام رؤساء البلديات هو يقدم كشف حساب عن برنامج الخصخصة وتساءلت مع نفسى هل جاء الوقت لكى تراجع مصر برنامجها مع الخصخصة .. وهذا يمكن أن نقف مع أنفسنا وقفة جادة وموضوعية ولماذا نتهم كل من يقترب من برامج الخصخصة عندنا بأنه معارض ومشاكس وضد مصالح الوطن .. لماذا يقال أننا دائما أن ما نحن فيه هو الأفضل وأن من يقول غير ذلك يفتقد الأمانة والموضوعية.

وفى تقديرى أن مصر فى حاجة الآن ليس غدا لأن تراجع برنامجها مع الخصخصة وأن توكل بهذه المهمة إلى فريق من الخبراء بعيداً عن هيمنة الحكومة والحزب الوطنى حتى يقول لنا هذا الفريق إلى أين نمضى وما الذى تحقق .. وما هى صورة المستقبل .. أن الاعتماد فى تقييم برنامج الخصخصة فى مصر على الحكومة وحدها أمر غير منطقى. كما أن مؤسسات الدولة كلها تقريباً إذا لم تكن متورطة فى هذا البرنامج فهى شريكة فى أخطائه ، أن هناك أموالا كثيرة ضاعت ومشروعات ضخمة خسرت ..وأعباء كثيرة تحملها الوطن والمواطن طوال الأعوام السابقة وقد جاء الوقت لكى نراجع أنفسنا .. وأمامى هنا بعض الملاحظات التى يمكن أن تكون بداية هذه المراجعة:

أولى هذه الملاحظات ما ترتب على برنامج الخصخصة من الديون التى اقتربت من 700 مليار جنيه ما بين الدين الداخلى والدين الخارجى يضاف لذلك أعباء خدمة الدين وهى تقترب من 50 مليار جنيه سنويا .. وأن الزيادة الرهيبة فى حجم الديون تحتاج إلى مراجعة سريعة حتى نوقف هذا النزيف الدامى الذى يهدد مستقبل مصر وأجيالها القادمة .

كان من آثار برنامج الخصخصة فى مصر الدمار الذى لحق بالجهاز المصرفى ممثلا فى القروض التى ضاعت مع الهاربين والمتعثرين ورجال الأعمال المقيمين فى الخارج وكان آخرها رجل الأعمال الهارب من مطار برج العرب وهو مدين للبنوك بمبلغ 2 مليار جنيه، وهذه القروض التى قدمتها البنوك المصرية لم تكن ملكاً لها بل هى ودائع للمواطنين ومدخرات لأشخاص بسطاء ... لقد استطاعت الدولة أن تخرج من هذه الأزمة ببعض القرارات التى تمثلت فى البيع أو الضم أوتبعية البنك المركزى لرئاسة الجمهورية ولكن لم يقل لنا أحد ماذا خسرت مصر فى هذه الكارثة وإن كانت الأرقام مخيفة للغاية أن ما حدث فى مسلسل الهاربين بأموال الشعب أو

المقيمين من أبناء الطبقة الجديدة يحتاج إلى وقفة أمينة مع النفس قبل أن يجئ وقت الحساب .

فى برنامج الخصخصة باعت مصر مشروعات كثيرة كانت تقدم انتاجاً وسلعًا وتوفر فرص عمل وكانت لها أسواق خارجية تسعى إليها وللأسف الشديد أن الكثير من هذه المشروعات الانتاجية تحول فى ظل الخصخصة إلى أراضى بناء .. بل أن الآلاف من رجال الأعمال سطوا على هذه المشروعات. وأصبحت لديهم احتكارات ضخمة فى مشروعات وسلع أساسية لا ينبغى التلاعب فيها، يضاف لذلك مشروعات كبيرة اقيمت لا تعرف حتى الآن حجم الأموال التى أنفقتها الدولة عليها ومنها على سبيل المثال مشروع توشكى وهو من أسرار الحكومة الغامضة .

كان من أهم ضحايا برنامج الخصخصة ايضا ما حدث فى ثروة مصر العقارية فى السنوات الماضية سواء فى توزيع الأراضى على بعض العائلات والأشخاص والمسئولين وأقاربهم، وأصحاب الحظوة أو فى تدمير جزء كبير من الأراضى الزراعية الخصبة التى تحولت إلى أراضى بناء .

ولا أحد يعرف حجم الثروات التى تجمعت لدى بعض الأشخاص الذين استفادوا من هوجة توزيع الأراضى بقرارات تخصيص افتقدت الشرعية، وقد ترتب على ظهور هذه الطبقة التى حصلت على مساحات ضخمة من الأراضى وباعتها فى صورة عقارات أو فيلات أو قصور اختلال منظومة العدل الاجتماعى فى مصر وكان من نتائجها سقوط منظومة تكافؤ الفرص فى مجتمع أعطى حقوقا غير مشروعة لبعض مواطنيه وحرم المجتمع كله من هذه الحقوق .

إذا كانت الحكومة تعترف بأن توزيع عائد برنامج الخصخصة قد افتقد العدالة او أنه لم يصل إلى كل طبقات الشعب فهذا اعتراف بأن هناك فئة قليلة قد جنت الثمار ولم تترك لغيرها شيئاً .. ولا أحد يعرف متى

تصل هذه الثمار إلى طبقات شديدة الفقر تعانى ظروفا صعبة خاصة مع بيانات دولية ومحلية تؤكد زيادة نسبة الفقر فى المجتمع المصرى [على النحو السابق بيانه].

لابد أن نعترف أن برنامج الخصخصة قد أدى إلى أضرار كثيرة لحقت ببعض فئات المجتمع أمام ظروف الحياة الصعبة وأدى ذلك إلى تهميش دورها فى واقعنا الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، ومن هذه الفئات العمال والفلاحون والمهنيون والمثقفون وشباب الخريجين الباحثين عن مستقبل فى ظل اختلال منظومة تكافؤ الفرص على كل المستويات يضاف لذلك أن الحكومة لم تستطع حتى الآن أن تواجه أزمة البطالة مأساة كل بيت فى مصر .

أن استخدام سيف الضرائب فى ظل برنامج الخصخصة كان خطأ انسانيا قبل أن يكون جريمة سياسية قد تكون الحكومة قد وفرت بهذه الاجراءات بعض الموارد لسد العجز فى الميزانية وتمويل نفقاتها الباهظة. ولكن نتائج هذه السياسة التى اعتمدت على منطق الجباية قد تركت آثارا غاية فى السوء بين طبقات المجتمع المصرى خاصة الطبقات الأكثر احتياجاً وفقراً.

لاشك أن مشكلة الاسعار بكل ابعادها كانت نتاجا طبيعيا لبرنامج الخصخصة وقد تمثل ذلك فى هبوط سعر الجنيه المصرى وارتفاع أسعار كل شئ ومايمثله ذلك من أعباء على المواطنين .

والغريب فى الأمر أن الزيادة فى الأسعار لم يواكبها زيادة معقولة فى مستويات الدخل مما جعل المواطن المصرى يعانى في كل الحالات .

ليس من الخطأ أن نعدل مسار سياسة بدأناها واكتشفنا فى منتصف الطريق أنها لم تحقق كل اهدافها فقد فعلت ذلك دول وحكومات كثيرة .

هذه بعض الملاحظات التى ينبغى أن نتوقف عندها ونناقشها بصدق مع أنفسنا. وليكن لنا فى موقف الرئيس بوتفليقة درس وعظـة لأن بـرامج الخصخصة ليست تنزيلا من السماء فهى جهـد بـشرى قابـل للخطـا أو الصواب.

ثامنا - اساسيات ادارة الازمات فى مصر :

اتضح من العرض السابق، ان أضحى العالم فى الأونـة الأخيـر يزخر بعدد متنام من الأزمات المتلاحقة التى تعدت تداعياتها النطاق المحلى ، بحيث امتدت آثارها لتشمل العالم بأسره وذلك فى ظل تلاشـى الحـدود والفواصل بين الدول ومايفرضه الفكر العولمى من تداعيات تبدت تجلياتهـا فى عولمة الأزمات والمشكلات الدولية فقـد أصـبح جليـا أن التطـورات المعاصرة لم تؤد فقط إلى ظهور سوق مـشتركة تناسـب خلالهـا الـسلع والخدمات والاستثمارات ولكنها أفرزت أيضا مـشكلات وأزمـات دوليـة مشتركة عابرة الحدود وقادرة على التأثير فى مستقبل العديد من دول العالم .

فلا يخفى عن الأنظار ما شهدته الساحة الدوليـة خـلال العقـدين الأخيرين من الأزمات ومشكلات عالمية حادة ومعقدة باتت تهدد فى مقتـل الأمن والاستقرار الدولى على غرار مشكلة ارتفاع درجة حـرارة الأرض ومشكلة ارتفاع منسوب المياه ناهيك عن أزمة الطاقـة وأزمـة الغـذاء .. وجاءت الأزمة المالية الأخيرة التى تعد أكبر أزمة اقتصادية يشهدها العـالم منذ أزمة الكساد الكبيرة التى حدثت فى منتصف الثلاثينيـات مـن القـرن العشرين [على النحو السابق ايضاحه في الباب الثاني] لتتوج قائمة الأزمات بحيث بات من الملح ضرورة اعادة فتح ملف إدارة الأزمات فى مصر وهو الملف الذى يشهد عددا من الثغرات .

ففى خضم تلك الأزمات الدولية الحادة التى قد تـؤثر – بـشكل أو بآخر – على العديد من دول العالم بما فيها مصر ، كان لابـد مـن وقفـة لاستجلاء واقع ادارة الأزمات فى بلدنا .

واجمالاً يمكن القول أنه إذا كان هناك فارق بين الكارثـة والأزمـة وإذا كان هناك اختلاف بين طبيعة ما تشهده الساحة الدولية من أزمات وبين ما تشهده الساحة المصرية، إلا أنه ليس ثمة خلاف أنه ليس هناك من سبيل لمواجهة الازمات الدولية فى الوقت الذى نعجز فيه عـن ادارة الأزمـات والكوارث الداخلية .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أننا أصبحنا فى أمس الحاجة لاعطـاء المزيد من الأهمية لادارة الأزمات والكوارث ولاسيما قـد أصـبحت مـن المجالات والعلوم الحيوية والمهمة فى كل التطورات المتلاحقة والمتغيرات المفاجئة التى نشهدها الآن على الصعيدين العالمى والقومى .

وإذا ما نظرنا إلى العديد من الدول المتقدمـة نجـد أن علـم ادارة الأزمات يعتبر من العلوم التى تحظى بأهمية كبيرة فى هذه الـدول، فهنـاك العديد من البرامج الدراسية التى تهتم بهذا المجال فضلاًعن وجود العديد من مراكز التدريب العملى المتقدمة لتدريب وأعداد الكوادر البـشرية للتعامـل الناجح والسريع مع الأزمات والكوارث وأيضا تتوافر الأجهزة والمعـدات الحديثة للتعامل معها .

وبالتالى أصبحت هناك ضرورة لإعداد برامج متقدمة فـى مـصر للتعامل السليم والناجح مع الأزمات والكوارث ، تركز على التدريب العملى المستمر لصقل مهارات الكوادر البشرية وتنمية ادائهـا ، بالإضـافة إلـى ضرورة توسيع التعاون بين مصر والدول الأخرى للتخفيـف مـن آثـار الأزمات والكوارث .

كما تبرز أهمية تأسيس مراكز تدريبية متخصصة فى هذا المجال مع التدريب والتطوير المستمر لمهارات الكوادر العاملة فيه وضرورة التعاون مع المراكز التدريبية والبرامج الجامعية المهتمة بمجال الأزمات والكوارث فى الدول المتقدمة .

من ناحية أخرى أصبح هناك ضرورة للاستفادة الجادة من تقلبات أجهزة الكمبيوتر والواقع الافتراضى فى تصميم وإعداد برامج تدريبية لمواجهة أزمات وكوارث افتراضية وتدريب المسئولين والعاملين عليها للاستعداد لمواجهة الأزمات والكوارث الحقيقية بكفاءة تحت الظروف المختلفة .

فمما لا شك فيه أن الاستعداد المبكر يعتبر من أهم عناصر التعامل مع الأزمات والكوارث فإذا كانت الكوارث او الأزمات تحل بالدول من حيث لا تحتسب إلا أن الدول التى تحتاط وتستعد للكوارث والأزمات قبل وقوعها يمكن أن تخفف من آثار تلك الكوارث .

وبالتالى تبرز أهمية توفير نظم انذار مبكر تتسم بالكفاءة والدقة والقدرة على رصد علامات الخطر وتفسيرها وتوصيل هذه الأشارة إلى متخذ ى القرار فى أسرع وقت ممكن .

صفوة القول أن التطورات الأخيرة على الساحتين الدولية والقومية أصبحت تلقى بظلال كثيفة حول ملف ادارة الأزمات فى مصر فى الوقت الذى تتعالى فيه الأصوات المنادية بضرورة بلورة رؤية عالمية لادارة الأزمات الدولية، وقد تبدى هذا جليا من خلال دعوة بان كى مون الأمين العام للأمم المتحدة لتشكيل قيادة عالمية لادارة الأزمات الدولية فى ضوء الأزمات الأخيرة التى شهدتها الساحة الدولية وخاصة الأزمة المالية ألراهنة.

وفى ضوء ما تقدم، يمكن لنا أن نعرض لعدد من توجهات عامة وتوصيات يمكن بها مواجهة الأزمة المالية العالمية الحالية على المستوى الوطني في مصر:

القطاعات	توجيهات عامة			توصيات			
	(1)	(2)	(3)	(1)	(2)	(3)	(4)
الجهاز المصرفى	استمرار سياسات البنك المركزى فى الرقابة والمتابعة والسقوف الانتقائية .	استمرار وتطوير سياسات اصلاح الجهاز المركزى.	استمرار سياسة رفع سعر الفائدة مع مراعاة توازنات الحد من التضخم.	تأكيد أعلان ضمان كافة الودائع فى جميع البنوك العاملة فى مصر وعوائدها.	العمل على جذب مزيد من الودائع من الدول العربية لاعتبارات الأمان فى مصر.	جذب مزيد من مدخرات وودائع المصريين فى الخارج (عنصر الأمان) .	حوافز (بما فيها رفع سعر الفائدة) لجذب مزيد من المدخرات المصرية بما يتيح ائتمانا أكبر للاستثمارات).
البورصة المصرية	الأنضباط والمتابعة	الاستمرار فى خطط التطوير وتوسيع العمليات	التركيز على الشفافية والاعلام عن المراكز الحقيقية.	متابعة ضوابط العمل وتحديد سقوف التعامل .	قواعد لضمان بقاء البورصة " مصرية الهوية" وزيادة الثقة فيها.	التعامل مع الأموال الساخنة فى إطار : (1) سقوف التعامل . (2) مدة البقاء للاعفاء من الضرائب. (3) سقوف المضاربة وفق نوعيات الأسهم والسندات .	
قناة السويس	تقليل حجم الخسائر المحتملة	استمرار خطط تطوير القناة وخدمة السفن العابرة		تطوير خدمات الملاحة والصيانة والتموين لاجتذاب مزيد مر البواخر .	سياسات لتأمين الملاحة المتجهة من وإلى القناة .		

السياحة	حماية الاستثمارات السياحية.	رفع مستويات الخدمات السياحية بما فى ذلك برامج مكثفة للتدريب الملاحى .		تكثيف الترويج السياحى شرقا وغربا وعلى الأخص فى الدول العربية.	تنويع البرامج السياحية ذات القدرة التنافسية الأكبر : 1) السياحة البيئية والمحميات 2) السياحة الدينية (الاسلامية والمسيحية). 3) تنويع الحوافز مع الابتعاد عن خفض الأسعار.	تنشيط السياحة الداخلية بكل نوعياتها .	الحد من السياحة المصرية إلى الخارج .
التصدير	الارتفاع بجودة المنتجات المصرية والعمل على زيادة قدرتها التنافسية.	العمل على تعويض نقص الطلب المحتمل فى أسواق الغرب من ذات الأسواق (فرص جديدة) أو من أسواق جديدة .	استمرار سياسة دعم الصادرات والتوسع فيها .	تكثيف الجهود لفتح أسواق جديدة مع التركيز على الأسواق العربية والافريقية والروسية وأمريكا اللاتينية.	تنويع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية وفق متطلبات الأسواق التقليدية والجديدة .	العناية بالتسويق من حيث : 1) الترويج (بما فى ذلك المعارض) . 2) التعبئة 3) مواصفات وأنواق كل سوق .	

الزراعة	تكثيف برامج التوسع الأفقى والرأسى مع تنظيم العائد من الزراعة : 1) التوجيه والأرشاد إلى أمثل تركيب محصولى . 2) تحديد أسعار مناسبة للمحاصيل. 3) خفض التكلفة 4) الحد من الفاقد .	الاستخدام الأمثل للبحوث العلمية والهندسة الوراثية والاستفادة من التجارب الزراعية فى دول أخرى .	استكمال خطة تطوير بنك التنمية والائتمان الزراعى وتطوير الائتمان الزراعى لتعظيم العائد من الاستثمار الزراعى .	الاسراع فى تنفيذ بعض المشروعات : 1) سيناء 2) الصعيد 3)الوادى الجديد 4) توشكى 5)العوينات 6) بحيرة ناصر 7) استخدام مياه البحر فى إقامة مراع وبعض الزراعات .	برامج فورية لزيادة الثروة السمكية مع التركيز على : 1) المزارع السمكية 2) الصيد فيما وراء البحار . 3) بحيرة ناصر والبردويل 4) تصنيع الأسماك .	تكثيف برامج تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، وعلى الأخص، 1) استخدام الهندسة الوراثية 2) الألبان واللحوم . 3) الثروة الداجنة. 4) العلف وتنويعه.	دعم الاستثمارات فى مجال التصنيع الزراعى للاستهلاك المحلى للتصدير.
الصناعة	الاسراع فى تنفيذ البرنامج الصناعى الطموح كما ورد فى البرنامج الانتخابى . للسيد رئيس الجمهورية	تيسير التوسع فى الاستثمار الصناعى مع العناية بالجودة والقدرة التنافسية بما فى ذلك خفض أسعار الأراضى والتركيز على استخدامها فى إطار " حق الانتفاع "	تكثيف برامج تأهيل وإعداد العمالة الفنية والمهارة اللازمة بم يسهم فى زيادة الطلب على العمالة المصرية: 1) خفض معدل البطالة . 2) توسيع أسواق العمل فى الخارج.	تشجيع الاستثمارات فى الصناعة : مصرية ، عربية، أجنبية، وذلك وفق أولويات محددة تخدم : 1) الاستهلاك المحلى . 2) التصدير (البلاد العربية، افريقيا، الأسواق التقليدية). 3) خفض معدل البطالة .	تكثيف برامج الارتقاء بالجودة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات مع تنظيم الرقابة وتطبيق المواصفات القياسية .	إعداد برامج وحملات واسعة وعاجلة للارتقاء بنظم تسويق المنتجات المصرية، ودقة توفير هذه المنتجات فى التوقيتات المطلوبة.	الدعم الفورى القوى لنشر وتوزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويجب أن يساند ذلك : 1) الصندوق الاجتماعى للتنمية. 2) بنك التنمية الصناعية وبنك العمال . وعلى البنك المركزى المصرى أن يؤدى دورا كبيرا فى هذا
الأنتاج	تكثيف برامج	برامج متنوعة	خطط فورية	تكثيف برامج	إعداد برامج	تنظيم وتنسيق	تكثيف محاولات

الثروة البشرية	اصلاح وتطوير النظام التعليمي، مع التركيز على التعليم العلمي والفني .	لتوسيع دائرة الطبقة الوسطى	لتطوير القطاع غير المنظم .	تدريب متنوعة لرفع المستويات الفنية ومهارة العمالة المصرية وفق متطلبات اسواق العمل في الداخل والخارج .	فورية لإعداد العمالة المطلوبة في بعض الأسواق المستهدفة : 1) الأسواق التقليدية . 2) افريقيا . 3) بعض الدول الأوربية .	برامج وحملات تسويق العمالة المصرية .	فتح اسواق جديدة للعمالة المصرية وزيادة قدرتها التنافسية وخاصة فنيا ومهارياً .
التضخم وارتفاع الأسعار	الاستمرار في سياسات الزيادة التدريجية في الأجور	الاستفادة من انخفاض الأسعار عالميا لبعض المنتجات ، وفي مقدمتها ، القمح ، الذرة ، السكر، الزيت .	تفعيل الرقابة على الأسواق حكوميا وشعبيا.	التعاون والتنسيق مع التجار(الغرف التجارية) والمستورين للاتفاق على اسعار تتمشى مع : 1) قدرات المستهلكين . 2) التكلفة الفعلية.	تطوير التعبئة وأحجام العبوات مع التوسع في منافذ التوزيع ، وعلى الأخص : 1) الجمعيات الاستهلاكية . 2) التعاونيات الاستهلاكية	قيام الجمعيات الأهلية وجهاز حماية المستهلك بدورها في الرقابة والإعلام	تثبيت الأسعار لمدة 3-6أشهر إذا اقتضى الأمر، مع مراعاة 1) موازنة عومل العرض والطلب خلال المهلة . 2) تغليظ عقوبات السوق السوداء لتصبح مانعة .
الخصخصة	النظر إلى الخصخصة على أنها وسيلة وليست غاية .			فترة ثلاثة أشهر لمراجعة البرامج الحالية .	تطبيق مفهوم جديد يرتكز على: 1) مبدأ المشاركة بين العام والخاص . 2) البعد الإنساني .		

الفصل الرابع
الإسلام والأزمة العالمية الراهنة

أولاً- الاقتصاد الإسلامى لمواجهة الازمة :

بسم الله الرحمن الرحيم :

(يمحَقُ اللهُ الربّا ويُرْبى الصدقات والله لا يحب كلّ كفار أثيم)

البقرة 276

فى هذه الآية الكريمة من جوانب الإعجاز التشريعى فى القرآن الكريم ، يمكن ايجازها فيما يلى :

1) التأكيد على قيمة المال فى الإسلام كوسيلة من وسائل تقييم كل من جهود الناس وأقدار ممتلكاتهم، ووسيلة التقييم لابد أن تبقى ثابتة القيمة والا فقدت قدرتها على القياس ومن هنا يأمر الاسلام العظيم بأن المال لايزيد إلا بإنتاجية حقيقية ، ولا يتناقص إلا بخسارة فعلية حتى يبقى ثابت القيمة ، فالمال لا يلد مالا بذاته والنقود لا تلد نقودا بذاتها، إنما ينمو المال بالعمل المنتج وببذل الجهد والإسلام لا يحرم امتلاك المال ولا الاستكثار منه ، ما دام يطلب بالحلال وينمو بالحلال وينفق فى الحلال .

والمال ينمو فى الاسلام بالعمل الجاد النافع، المشروع الذى يقوم به المرء بنفسه أو بمشاركة غيره (بالمضاربة أو المشاركة أو المرابحة) والاسلام شرع تعاون رأس المال والعمل لمصلحة الطرفين ولمصلحة المجتمع كله، لأن المال إذا لم ينم بالاستثمار تأكله الصدقة والعامل إذا لم يجد مالا حلالا يوظفه فى عمله عجز عن العمل، والمجتمع الذى يعانى عجز

قطاع كبير من أفراده عن العمل مجتمع مريض. والاسـلام فـى علاجـه لامراض المجتمعات نهى عن اكتناز المال وتركه دون تدويره فى المجتمـع كى يتم الانتفاع بتدويره ويتم نماؤه بالطرق المـشروعة وبمقتـضى هـذه المشاركة يتحمل الطرفان رب المال والمضارب نتيجة العمل، فـإن ربحـا بفضل الله اقتسما الربح حسب ما اتفقا عليه وأن خسرا أصابت الخسارة رب المال فى ماله والمضارب فى جهده تحقيقا للقاعدة الشرعية التى تقول الغرم بالغنم .

ومن هنا فإن الإسلام يُحرم اتخاذ المال سلعة فى ذاته تبـاع بمثلـه، لاجتناء مكاسب مادية من وراء ذلك البيع والشراء لأن ذلـك يـؤدى إلـى التضخم الذى يؤدى بدوره إلى استعار الأسعار فيكتوى بنيرانهـا أصـحاب الدخول المحدودة فى كل مجتمع من المجتمعات، وهم يمثلون الغالبية الساحقة من أبنائه وذلك من أمثال العمال، والموظفين، والمتقاعدين عن العمل والأيتام والأرامل، والعجزة. والمقعدين من أصحاب الاحتياجات الخاصة والأسـلام جاء ليحقق عدل الله فى الأرض، ومن ذلك عدالة توزيع الثروة .

ومن هنا أيضا – نزه الاسلام جمع المال عن كل كسب حرام كمـا فرض الله حقا فيه ، ونزهه كذلك عن الانفاق إلا فى الحلال .

2) التأكيد على حرمة الربا تقرر الآية الكريمة خطر الوقوع فى جريمة الربا لأن نهايته المحق (وهو الإفناء أو ذهاب الخيـر والبركـة) ومن هنا حرّم الاسلام العظيم الربا بجميع أشكاله وألوانه وصـوره ويشمل جميع صور الكسب الحرام من مثل بيع النقـد بمثلـه مـع اضافة فائدة فى مقابل الأجل (ويعرف باسم ربا النـسيئة) وهـو

قرض مؤجل بزيادة مشروطة ، وهو حرام كله سواء كان للاستهلاك أو اللإنتاج ، وسواء ارتفعت قيمة الزيادة أو قلت .

3) وهناك "ربا الفضل" (أو ربا البيوع أو ربا الزيادة أو ربا التجارة) الذى حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم – سدا للذرائع ومن الربا كل كسب حرام من مثل الرشوة والغش والاكتناز، والاحتكار، والتلاعب بالأسعار (النجش) وأكل أموال الناس بالباطل، وأكل مال اليتيم وأكل المال العام عن طريق التحايل أو التزوير أو الخداع، أو السمسرة، أو استغلال النفوذ، أو تطفيف المكيال والميزان، وكثرة الحلف بالباطل لترويج السلعة وغير ذلك من أسباب الكسب الحرام ، وما أكثرها فى أيامنا الراهنة.

و "ربا النسيئة" ينطبق على جميع فوائد القروض سواء كان ذلك بعائد ثابت أو بنسبة مئوية من قيمة القرض ، أو على هيئة مبلغ مقطوع يدفع مقدما، أو عند حلول الأجل أو فى صورة هدية مشروطة أومنفعة مفروضة أو خدمة لايتم القرض إلا بأدائها .

أما "ربا الفضل" فيحدث فى شراء وبيع السلع يدا بيد فى غير تكافؤ كامل وعادل، وأى زيادة فى ذلك هى من "ربا الفضل" لأنها زيادة لم يقابلها عوض مكافئ والربا بمختلف أشكاله وصوره هو سبب خراب الدنيا وانتزاع البركة من كل شئ .

4) التأكيد على أن الإصرار على التعامل بالربا دون توبة صادقة يخرج صاحب الربا من ملة الأسلام ويستدل على ذلك من ختم هذه الآية الكريمة بقول الحق – تبارك وتعالى –

(والله لا يحب كل كفار أثيم) أى كل فائق الكفر شديد الإثم، وفى ذلك تغليظ لجريمة الوقوع فى الربا وتأكيد على أنه من فعل الذين بالغوا فى الكفر، وتجاوزوا الحد فى الإثم .

ويؤكد ذلك أن الربا كان محرما فى جميع الشرائع السماوية التى انحرف عنها اتباعها فأباحوه وجاء الاسلام العظيم ليؤكد حرمته تأكيدا جازما يجعله من أكبر الكبائر التى تخلد بصاحبها فى النار بنص القرآن الكريم وذلك جعل رسول الله –صلى الله عليه وسلم –الربا أحد السبع الموبقات المهلكات .

لقد انتشر التعامل بالربا فى العالم كله انتشار النار فى الهشيم حتى أصبح القاعدة الاساسية للتعاملات المالية والتجارية والصناعية والزراعية فى زمن عولمة الاقتصاد الذى نعيشه، والذى يحاول النظام الرأسمالى فرض وجوده على مختلف دول العالم تحت مظلة البنك الدولى وغيره من المنظمات الأممية .

5) الأزمة المالية العالمية الراهنة تؤكد على ومضة الإعجاز التشريعى الذى ينص على تحريم الربا (يمحق الله الربا) من الثابت تاريخيا أن أى خروج على منهج الله تعالى ينتهى بصاحبه إلى الدمار التام فى الدنيا قبل الآخرة –ولذلك قال الحق –تبارك اسمه– (**يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم**) – البقرة 276 – .

وقد انهارت النظم الشيوعية والاشتراكية بنهاية القرن العشرين لثبات فشلها بعد أن حملت الأنسانية ثمنا باهظا / وحين بات فشلها ظاهرا للعيان ثم سقوطها بالكامل .

ولقد ظن كثير من البسطاء أن فى سقوط النظم الشيوعية والاشتراكية إثبات لنجاح النظام الرأسمالى ، وهو نظام وضعى لا يقل فسادا . ولا وحشية عن النظم اليسارية، وظل النظام الرأسمالى يتعثر ويترنح ، والحكومات تحاول ستر ذلك التعثر والترنح حتى جاءت الأزمة المالية العالمية الراهنة فكشفت عن عوار هذا النظام الوضعى وفضحته بأيدى ابنائه وأعادت إلى الأذهان روعة نظام الاقتصاد الإسلامى، وضرورة العودة إلى شرع الله – تعالى – الذى هو أعلم بمن خلق .

فقد دعت كبريات الصحف الاقتصادية الأوروبية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فى المجالات الاقتصادية كحل أمثل للتخلص من براثن النظام الرأسمالى المتوحش الذى يقف وراء الكارثة الاقتصادية التى تخيم على العالم اليوم بأسره وتهدده بالخراب ، ففى افتتاحية العدد المؤرخ فى 2008/9/11 م من المجلة الاقتصادية الفرنسية التى تحمل اسم (Challenges) كتب رئيس تحريرها بوفيس فنسنت مقالا أثار موجة عارمة من الجدل وردود الفعل فى الأوساط الاقتصادية . قائلا : " أظن أننا بحاجة أكثر فى هذه الأزمة إلى قراءة القرآن ، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا ، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد فى القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا من الكوارث والأزمات ما حل ، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزرى، لأن النقود لا تلد نقودا " .

كذلك طالب رولان لاسكن رئيس تحرير صحيفة المال الفرنسية فى افتتاحية العدد المؤرخ فى 2008/9/25م بـ " ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية فى المجال المالى والاقتصادى لوضع حد لهذه الأزمة التى تهز أسواق العالم جراء التلاعب بقواعد التعامل ، والافراط فى المضاربات الوهمية غير المشروعة " .

وعرض لاسكن قناعته بفشل النظام الرأسمالى فشلا ذريعا وبضرورة البحث عن البديل ، فكتب افتتاحيته تحت عوان : " هل تأهلت سوق المال الأمريكية المعروفة باسم (Wall Stret) لاعتناق مبادئ الشريعة الأسلامية ، ولخص فى هذه الافتتاحية المخاطر المحدقة بالنظم الرأسمالية وضرورة الإسراع فى البحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الأوضاع المالية المتردية ، وقدم عددا من المقترحات كان فى مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على الرغم من تعارضها مع تقاليد الغربيين ومعتقداتهم الدينية (والحق ما شهدت به الأعداء) .

وكانت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية قد أصدرت قرارا يقضى بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التى يبيحها النظام الرأسمالى واشترطت التقابض فى أجل محدد بثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ ابرام العقد . وهو ما يتطابق مع أحكام الفقه الإسلامى ، كما أصدرت قرارا يسمح للمؤسسات والمتعاملين فى الأسواق المالية بتداول الصكوك الاسلامية فى سوق المال الفرنسية ، وهى صكوك مرتبطة بأصول ضامنة بطرق متعددة تتلائم مع نصوص الشريعة الاسلامية .

وفى مؤلف صدر أخيرا للباحثة الايطالية" لوريتا نابليونى "بعنوان" اقتصاد ابن آوى "أشارت المؤلفة إلى أهمية تطبيق نظام التمويل الاسلامى ودوره فى انقاذ الاقتصاد الغربى واعتبرت انهيار الاقتصاد العالمى الذى نعيشه اليوم ناتجا عن الفساد المستشرى فى النظام الرأسمالى والمضاربات الوهمية التى تملأ الأسواق وأدى تراكمها إلى الكارثة التى يعيشها عالم اليوم .

وأضافت الكاتبة أن اصلاح الأسواق المالية يمكن تحقيقه بفضل تطبيق نظام التمويل الاسلامى لأنه هو النظام الأكثر عدلا وديناميكية فى

عالم المال الدولى وأوضحت أن المصارف الاسلامية هى البديل المناسب للبنوك الغربية، وقد أكد ذلك الاستنتاج انهيار البورصات فى هذه الأيام، وأزمة فوضى القروض فى الولايات المتحدة وتصدع النظام المصرفى التقليدى بحيث أصبح محتاجا إلى حلول جذرية عميقة .

6) الاعجاز التشريعى فى قوله تعالى: (ويربى الصدقات ..) بعد أن قرر الله تعالى أنه يمحق الربا "أى يفنيه ويذهب بركته بالكامل، كما ترى فى الأزمة المالية العالمية الراهنة، وكما رأينا فى جميع المجتمات التى تتعامل بالربا، وما تعانيه من مختلف ضروب الشقاء، والتعاسة، والقلق النفسى والاضطراب الاجتماعى، والجشع، والأنانية، والمقامرة، ومحاولة الحصول على المكاسب المادية بأى وسيلة ممكنة قرر –سبحانه وتعالى– أنه فى المقابل يبارك فى الصدقات أى فى المال الذى تدفع زكاته، ويتصدق منه تطوعا، فينميه، ويوفق صاحبه فى كل اتجاه يقصده ويتحقق ذلك فى كل مجتمع يقوم على التكافل والتعاون بين أفراده فتسوده روح المحبة والمودة والسماحة. والرضى والطمأنينة، وينتزع منه كل مشاعر الحسد والضغائن والكراهية، وتمنى زوال النعم، ويسوده التطلع باستمرار إلى فضل الله وثوابه، وإلى عونه وبركته واخلافه، فيبارك الله –تعالى– فى هذا المجتمع الصالح القائم على كفالة الغنى للفقير بدفعه حق الله فى المال، وإلى حمد الفقير لله الذى شرع الصدقات، ثم للأغنياء فى مجتمعه الذين أطاعوا الله –تعالى– فيه وفى أمثاله من المحتاجين، وهذه البركة ليست مقصورة على الجانب المادى الذى تعهد الله –تعالى– بأنه يخلفه أضعافا كثيرة، وإنما يمتد إلى نواحى أخرى عديدة قد تكون أكثر أهمية والحاحا فى حياة الناس،

فيمتد ارباءالصدقات إلى المحافظة على الصحة والعافية والمباركة في الذرية والتوفيق في جميع الاعمال، والطمأنينة في القلب، والراحة في البال، والاحساس بمعية الله -تعالى- ما أروعه من احساس !!

وشتان ما بين المجتمعين ؛ مجتمع الأنانية والتوحش والمقاومة والجشع ، ومجتمع الأخوة الانسانية والمحبة ، والتراحم بين الناس ، واليقين بأن الله هو الرزاق ذو القوة المتين . وقد لخص القرآن الكريم الموقفين في الآية الكريمة التى بدأنا بها في الفصل.

وواقع العالم عبر تاريخ البشرية الطويل والأزمة المالية الطاحنة التى تجتاح عالم اليوم ، الذى حاد عن منهج الله -تعالى- فشرع للربا في دساتيره، وغرق إلى آذانه في أوحاله لأكثر من قرنين كاملين من الزمان ، كل ذلك يبرز خطورة الخروج على أوامر الله في كل منحى من مناحى الحياة، ويلجم كل متطاول على النظام الاقتصادى الإسلامى (*) بلجام من حديد، ويبرز ومضة الاعجاز التشريعى في تحريم التعامل بالربا بمختلف اشكاله وصوره القديمة والمستحدثة، كما يجسده الانهيار المالى الحالى لكل أسواق العالم وذلك في قول ربنا -تبارك وتعالى - (يمحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفارأثيم) البقرة 276.

فالحمد الله على نعمة الاسلام والحمد لله على نعمة القرآن والحمد لله على بعثة خير الأنام سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين -صلى الله وسلم وبارك عليه وعليهم أجمعين - وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(*) لمزيد من التفاصيل عن النظام الاقتصادى الاسلامى و العولمة انظر المراجع الآتية :-

- Amo Tausch : Quantitative World System Sudies Contradict Current Islamophobia :

- Cycles world political, Global Terrorism, and world Development. Attenatives: Turkish Journal of International Ralations, Vol. 6, No. 1 & 2 . Spring & Surmmer 2007 .

- MOHAMMAD KARIM: Globalization and Post – Sovite Reivival of Islam in Central Asia and the Caucasus , Journal of Musilim Minority Affairs, Vol. 25, No. 3. December 2005 .

- HASAN KOSEBALABAN : The Impact of Globalization on Islamic Political identity: The Case of Turkey, World Affairs , Vol. 168 No. 1 Summer 2005.

- Fauzi Naijar . THE ARABS ISLAM AND Gl. OBALIZATION. MIDDLE EAST POLICY. VOL. XII, NO. 3, FaLL 2005.

-AHMET T. KURU: Globalization and Diversifiation Islamic Movements : Three Turkish Cases.

- Political Science Quarterty Volume 120 Number 2 2005.

- Alexander HORSTMANN : Eqnohistorical perspectives on Buddhist – Muslim Relations and Coexistence in Southern Thailand: From Shared Cosmos to the Emergence of Hatred?

SOJOUPN Vol. 19. Nc. 1 (1004) . PP. 76-99.

- Suzaina Kadir : Mapping Muslim Politics in Southeast Asia after Spetember. The Pacific Review. Vol. 17 No. 2 June 2004 : 199-222 .

- SINDRE BANGSTAD : The Changed Circumstances for the performance of Religious Authority in A CAPe Muslim Community , Journal of Religion in Africa. 34.1-2.

- LEONARD A. StoNE : The Islam Crescent : Islam, Culture and Globalization, Innovation, Vol. 15. No. 2, 2002.

ثانيا- قراءة فى خطاب الرئيس أوباما فى يونيو 2009 :

منذ زمان بعيد لم يتحدث إلينا حاكم أو زعيم قادم من الغرب بهذا الحديث الأخلاقى الذى يتسم بالموضوعية والأمانة التاريخية .. فقد اعتدنا دائما أن يتحدث القادمون إلينا من رؤساء الدول الأجنبية بلهجة فيها الكثير من التعالى والإحساس بالفوارق الحضارية والتفوق الاقتصادى واستعراض القوة .. هكذا فعل معظم رؤساء امريكا السابقين وهم يتحدثون للشعوب الاسلامية .. ولهذا كانت المفاجأة كبيرة للآلاف الذين استقبلوا الرئيس باراك حسن أوباما بحفاوة بالغة وهو يوجه خطابه إلى المسلمين فى أنحاء العالم .

كان الرجل واثقا .. واعياً قارئا جيدا للتاريخ مدركا للدور الحضارى والفكرى للحضارة الإسلامية وعندما اقترب من القضايا ذات الحساسية الخاصة كان موضوعيا بدرجة غير مسبوقة وعلى علم بتفاصيل كثيرة تعلمنا فى قاموس السياسة أنه لاتوجد علاقة وطيدة بين الأخلاق والسياسة لأن السياسة والسياسيين فى كثير من الأحيان لا تعترف بمنطق الأخلاق فكرا وسلوكاً ومواقفا .. وقد شدنى كثيرا فى خطاب الرئيس أوباما نغمة اخلاقية جميلة قليلا ما نراها أو نسمعها فى خطب الساسة والزعماء .. لا شك أن للزعيم الأمريكى الشاب حضورا طاغيا أكده من البداية وعى ثقافى وفكرى واضح جدا فى أسلوبه وشخصيته وطريقته فى تناول القضايا..

كانت اللغة الأولى فى خطاب أوباما وهو يؤكد أنه يخاطب العالم الإسلامى من القاهرة حيث اجتمعت أقدم جامعة إسلامية فى تاريخ المسلمين وهو الأزهر الشريف بدوره العظيم وجامعة القاهرة صاحبة المائة عام وهذا يؤكد التلاقى بين التقاليد الأسلامية العريقة ممثلة فى الأزهر والتقدم وروح العصر ممثلة فى جامعة القاهرة .

وجه أوباما تحية حارة للمسلمين فى كل بلاد الدنيا وتحـــدث بأمانـــة وصدق عن عهود الاستعمار الغربى للدول الأسلامية بكل مظاهر العـــدوان فيها، وكيف كان الغرب دائما يضع هذه الدول ما بين الاستغلال والتبعية ثم انتقل وهو يدين الغرب أدانة واضحة فى عهود الاستعمار إلى دور الأســـلام الحضارى والفكرى وقدم عرضا تاريخيا للحضارة الاســـلامية فـــى الطـــب والعلوم والفلك والجبر والعمارة وحتى خلوات الصوفية، وأكـــد أوبامـــا أن الغرب لابد أن يعترف بدور الأسلام والعقيدة والشعوب والتاريخ فى صـــنع الحضارة الإنسانية فى عصورها المختلفة وأن الشعوب الاسلامية قادرة على أن تشارك بدور فعال فى صياغة حاضر افضل لشعوبها .

واعترف الرئيس أوباما أن المجتمع الأمريكى يحمل حساسيات كثيرة تجاه الإسلام والمسلمين رغم وجود 7 ملايـــين مـــسلم يحملـــون الجنـــسية الأمريكية ويتمتعون بكل حقوقهم وأن فى الولايات الأمريكية أكثر من 1300 مسجدا هنا أكد الرئيس الأمريكى أنه لن يسمح بأى هجوم على الإسلام فـــى امريكا بعد الآن .

وقال أن القوة لن تحل مشاكل العالم وأن الحوار هو السبيل الوحيـــد للمشاركة وفتح مجالات التعاون بين الشعوب ولا يوجد انسان عاقـــل يقبـــل مذابح المسلمين فى البوسنة أو عمليات التعذيب فى المعتقلات والسجون وأن ذلك كله يتعارض مع ثوابت المجتمع الأمريكى وقوانينه وأخلاقياته .

وطالب الرئيس أوباما المسلمين بفتح صفحة جديدة من العلاقات حتى لا نعيش أسرى الماضى القريب أو البعيد ، خاصة أن الدول الأسلامية كانت دائما تشعر بالظلم من أشياء كثيرة تعرض لها عبر التاريخ القديم والحديث وأن المطلوب الآن وضع نهاية للصراع والتوتر بين الغرب والمـــسلمين ،

ولم ينس الرئيس الأمريكى أن يتحدث عن طفولته ونشأته فى أسرة مسلمة سواء فى كينيا أو اندونسيا وأنه مازال يذكر آذان الفجر وصلاة الغروب على حد تعبيره .

وكان الجزء الأول من الخطاب قراءة عميقة للحاضر والماضى معا أكد من خلالها الرئيس اوباما أنه على وعى كامل بحركة التاريخ وأنه يعلم ما قدمه المسلمون للبشرية وطالب المسلمين بتقديم الصورة الحقيقية للاسلام.وهنا بدأ الحديث عن قضايا شائكة تقف وراء التوتر بين الغرب والمسلمين . هنا استعرض الرئيس الأمريكى ما حدث فى 11سبتمبر 2001 وكيف كانت هذه المأساة نقطة تحول مريرة فى حياة الشعب الأمريكى . وقال أن الاسلام يحرم القتل وأن رسول الاسلام عليه الصلاة والسلام يرفض العنف فكيف يسمح المسلمون للقاعدة وطالبان أن تعتدى على أرواح أبرياء من النساء والأطفال والشيوخ . وكيف يقبل العالم الاسلامى أن تشوه هذه الفئة من المتطرفين صورة الأسلام أمام العالم كله . وأكد أوباما أن ما يحدث فى افغانستان وباكستان من أعمال ارهابية يتنافى مع أبسط تعاليم الاسلام وأن العنف ضد المدنيين فى أى مكان فى العالم يخالف الإسلام ويتعارض مع حقوق الانسان وأن الجميع مطالب بمواجهة العنف الشديد.

أما العراق فاعترف الرئيس الأمريكى بأن القوة ليست هى الحل الأمثل وإن القوات الأمريكية سوف تنسحب من العراق تماما فليس لأمريكا أى اطماع فى ثروات العراق ولا أرضه .

وتوقف الرئيس أوباما كثيراً عند القضية الفلسطينية وأسهب فى الحديث عن المآسى التى تعرض لها اليهود فى الغرب فى السجون والمعتقلات وعمليات القتل الجماعية وأن نسى الرئيس الأمريكى أن يقول أن

المسلمين لم يشاركوا فى هده المذابح وأن الجريمة كانت غربية فى كل فصولها ولا ذنب للعرب والمسلمين فيها .

ثم تناول الظروف اللانسانية التى يعيش فيها الشباب الفلسطينى مؤكدا أن الحل الذى تسعى إليه الإدارة الأمريكية هو حل الدولتين دولة اسرائيل ودولة فلسطينية وأن هذا الحل هو الطريق الوحيد لضمان استقرار الشرق الأوسط .. وأن ذلك يحقق مصالح الشعبين الفلسطينى والاسرائيلى ويحقق أيضا مصالح أمريكا وطالب اسرائيل بوضع ضمانات لحقوق الفلسطينيين وطالب الفلسطينيين بالتخلى عن العنف .

ولم ينس الرئيس أوباما أن يدين بشدة عمليات التعذيب فى السجون الأمريكية معلنا اغلاق معتقل جوانتانامو لأن ما حدث فى هذه الفترة يتعارض تماما مع ثوابت المجتمع الأمريكى فى قضايا الحريات وحقوق الإنسان واحترام البشر. وفى اشارات واضحة وصريحة تحدث اوباما عن الأسلحة النووية وأنه حتى الآن يفضل الحوار حول برنامج ايران النووى لأن ذلك هو الطريق الأفضل .

وأعلن صراحة عن ايمانه العميق بأن الديمقراطية لا بديل عنها بكل ما يحمله ذلك من مسئوليات تجاه الانتخابات الحرة وحقوق المرأة والطوائف المختلفة مع حق الجميع فى حرية العقيدة والفكر .

وطالب الرئيس أوباما المسلمين بفتح صفحة جديدة من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة مؤكدا أنه لا توجد منافسة بين أمريكا والمسلمين ولا يوجد صراع بيننا ولا بد أن نتعاون فى كل المجالات فى التعليم والصحة وحقوق الانسان .

بقيت عندى بعض الملاحظات حول خطاب الرئيس أوباما .

* أن الرجل حاول أن يقدم صــورة مختلفــة تمامــا عــن الأدارة الأمريكية السابقة فى عهد الرئيس بوش وأن يقنع العالم الإسلامى أن وجــه امريكا طوال ثمانى سنوات قد تغير .

* أن الرجل كان حاسماً وهو يتحدث عن أخطر القضايا التى تهــم العالم الاسلامى ابتداء بالــصراع العربــى الاســرائيلى وانتهــاء بــالعراق وافغانستان وأنه سيعطى الوقت والجهد لمواجهة هذه القضايا .

* إن من حق المسلمين أن يختاروا حياتهم وافكارهم وثقــافتهم وأن دول العالم لابد وأن تحترم ثوابت الشعوب وتقاليدها وأكد على ذلك بأن حرية المسلمين فى أمريكا مكفولة فى كل شئ ابتداء بالــشعائر الدينيــة وانتهــاء بارتداء المرأة الحجاب .

* أنه لايوجد عداء أو صراع بين أمريكا والإســلام وأنــه يحمــل ذكريات جميلة عن حياته وأسرته المسلمة فى مراحل حياتــه المختلفــة وأن على الجميع أن يبدأ صفحات جديدة. لا شك أن خطاب أوباما فــى جامعــة القاهرة ميلاد جديد لزعيم شاب وعد بأن يغير العالم ويبدو أنه وضع أقدامه على أول الطريق .

ثالثا: الرئيس أوباما بين الرغبة والقدرة :

صعد أوباما إلى منصب الرئيس فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حملة انتخابية قادها بمنتهى الاقتدار تحت شعار التغيير، وكان لهذه الكلمة وقع السحر لدى ملايين الناخبين الديمقراطيين والجمهوريين بعد أن طفح بهم الكيل من أخطاء وخطايا ثمانى سنوات عجاف، من حكم الجمهوريين برئاسة الرئيس السابق جورج بوش .

هذا الرئيس الذى استطاعت اختطافه جماعة المحافظين الجدد الذين شكلوا جماعة ايديولوجية وسياسية شديدة التعصب، أعلنت فى منشوراتها المعلنة ثقتها المطلقة فى أحقية الولايات المتحدة الأمريكية فى أن تحكم العالم منفردة وبإراداتها المطلقة إلى الأبد .

جماعة لها نزعات امبريالية وهوى صهيونى فى نفس الوقت، انطلقت من توجهات فلسفة سياسية عدمية لا ترى فى الكذب لو استخدم لتحقيق الأهداف السياسية نقيصة اخلاقية ، بل تعده وسيلة ناجحة .

وتلاقت اتجاهات المحافظين الجدد الذين سبق لهم فى عهد الرئيس كلينتون أن رفعوا له مذكرة مطالبين بالغزو العسكرى للعراق مع شخصية جورج بوش الذى نجح فى انتخابات مشكوك فى اجراءاتها ضد آل جور، ليصبح رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية بضرب من ضروب الصدفة، وهو – كما أثبتت ممارساته، محدود الثقافة قليل الخبرة السياسية متعصب دينيا ويؤمن بافكار خرافية مستمدة من تأويلاته الشخصية للدين التى لا تقوم على أساس، ويكفى تدليلا على ذلك تصريحاته التى ذكر فيها أنه يستوحى قراراته السياسية من الله سبحانه وتعالى مباشرة . كما أنه فى مقابلة شهيرة مع "جاك شيراك" الرئيس السابق لفرنسا ذكر له أن غزو العراق تحقيق

لقصة وردت فى التوراة، مما دفع شيراك بعد عودته إلى باريس أن يلجأ لبعض المتفقهين فى الدين لكى يشرحوا له دلالة هذه القصة الدينية لكى يعرف الرجل كيف ربطها الرئيس بوش بحربه المدمرة بالعراق !.

جاء الرئيس أوباما إذن حاملا راية التغيير لأن النخبة السياسية الأمريكية جمهورية وديمقراطية أحست أن جورج بوش، أضر بسمعة أمريكا ضررا بالغا بمعاملاته العسكرية التى أدخلها فيها ، بعد أن رفع شعار "الحرب ضد الارهاب" والتى بدأها بالغزو العسكرى لأفغانستان، ثم ثنى على ذلك بالغزو العسكرى للعراق، وقد انتقل الشعور بالسخط لدى النخبة السياسية الأمريكية إلى ملايين الأمريكيين بعد أن تزايدت أعداد الضحايا بين صفوف الجيش الأمريكى، وبروز صور نعوش القتلى التى ترد تباعا إلى واشنطن من العراق لدرجة أن " بوش " منع اذاعة هذه الصور بالاضافة إلى زيادة معدلات الانتحار والهرب من الخدمة العسكرية ، بعد أن أحس الجنود أنهم زج بهم فى حرب عبثية غامضة الأهداف وغير محددة الوسائل .

وإذا أضفنا إلى ذلك استنزاف الخزانة الأمريكية ، وتأثير ذلك على الانفاق على البرامج الاجتماعية ، لأدركنا أن الشعور بالسخط على الإدارة الجمهورية كان عنيفا ، مما أدى بالجماهير إلى اختيار " أوباما " الذى اكتسح الانتخابات لأنه رفع شعار التغيير .

غير أن السؤال الرئيسى هو هل الرئيس الشاب الجديد الذى تبنى شعارات بالغة الايجابية، أهمها الاحترام الحقيقى لحقوق الانسان وتطبيق حكم القانون واعتماد لغة الحوار بدلا من لغة المدافع ، قادر على إحداث التغيير ، أم أن هناك عقبات كامنة فى صميم بنية النظام السياسى الأمريكى .، قد تحد من طموحه ولا تسمح له بالتغيير إلا قليلا؟

هذا سؤال مهم لأن الاجابة الموضوعية عليه هى التى ستحدد مدى واقعية الآمال التى علقتها على أوباما ملايين البشر سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أم فى خارجها ممن جذبتهم القصة الأسطورية لصعوده من اللامكان، لكى يتصدر كرسى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكة بالرغم من أصوله العرقية المختلفة التى يكشف عنها اسمه الغريب "باراك حسين اوباما" وظروف نشأته الصعبة التى خاضعها بإرادة من حديد لكى يتخرج فى جامعة هارفارد العريقة ويصبح قانونيا لامعا ، ثم لكى يكون من بعد أصغر أعضاء الكونجرس سنا .

ما هى فرصة أوباما التاريخية فى تغيير توجهات السياسة الخارجية الامريكية؟

فلنتعرف منذ البداية أن ادراكات النخبة السياسية الحاكمة فى الولايات المتحدة الأمريكية للمصالح القومية الأمريكية من شأنها أن تحد قدرة أى رئيس امريكى جمهوريا كان أو ديمقراطيا، من امكانية التغيير المطلقة مهما كانت شخصيته واتجاهاته السياسية ؟

بعبارة أخرى هناك " أجندة- تحدد المصالح القومية الأمريكية التى تبلورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وبعد بداية الصراع الذى نشب [بعد تحقيق انتصار الحلفاء على دول المحور "المانيا – وايطاليا- واليابان]، بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى .

وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها مبكرا فى هذا الصراع فى ضوء مذهب الاحتواء CONTAINMENt الذى صاغ معالمه الدبلوماسى الأمريكى الشهير " جورج كينان " ويعنى ببساطة محاصرة الاتحاد السوفيتى عسكريا بالأحلاف ، وفى مقدمتها حلف " الناتو"

وسياسيا بمحاربة امتداد الشيوعية إلى مختلف دول العالم وثقافيا بشن حرب ايديولوجية ضد الماركسية فيما أطلق عليها من بعد [الحرب الباردة الثقافية] التى قامت على أساس تفنيد دعاوى الماركسية وتشويه التجربة الشيوعية . وتمجيد المبادئ الرأسمالية . وتقديم صور جذابة لأسلوب الحياة الأمريكى .

ومعنى ذلك أن محاربة الشيوعية كانت البند الأول في بنود أجندة المصالح القوية الأمريكية .

أما البند الثانى فهو التأييد المطلق للدولة الاسرائيلية سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وقد ظهر التأييد السياسى الأمريكي جليا بعد أن أعلنت اعترافها بالدولة الاسرائيلية عام 1948 بعد دقائق من اعلان قيامها ، وهناك قصة تاريخية موثقة تقول : أن الرئيس " هارى ترومان" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد خضع فى ذلك لتأثير أحد أصدقائه اليهود المقربين الذى زاره سرا فى البيت الأبيض يشجعه للسير قدما فى طريق التأييد الكامل لاسرائيل بعد الاعتراف الأمريكى بها.

وقد تطور هذا التأييد السياسى لأسرائيل ليصبح عقيدة امريكية رسمية تتمثل فى توجهات مستديمة لممثلى الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن باستخدام الفيتو لمنع استصدار مجلس الأمن أى قرار بادانة اسرائيل ، حتى لو كانت ارتكبت مذبحة ضد الشعب الفلسطينى المناضل ، ولو كان ذلك بمعارضة كل حلفائها الذين يميلون أحيانا – تحت ضغوط الرأى العام إلى مجرد الأدانة اللفظية لجرائم اسرائيل .

وامتد التأييد السياسى الأمريكى لاسرائيل وتمثل فى عدم معارضتها للتوسع الاستعمارى الاسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ، بالاضافة

إلى تعويقها لأى محاولات دولية لحل الصراع ، على أساس صياغة اتفاق عادل يعطى الشعب الفلسطينى الحد الأدنى من حقوقه المشروعة .

بل أن التأييد السياسى لاسرائيل وصل إلى اقصى مداه فى عهد الرئيس جونسون الذى أعطى الضوء الأخضر لاسرائيل لمهاجمة مصر فى 5 يونيو 1967 للخلاص من نظام الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان يعتبره مناهضا للسياسة الأمريكية، ليس ذلك فحسب، بل وامداد اسرائيل بالطائرات الكفيلة بالحصول على نصر سريع .

وقد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية التأييد السياسى المطلق لأسرائيل باعطائها مئات الملايين من الدولارات سنويا كمنح بالاضافة إلى مئات الملايين من الدولارات باعتبارها قروضا بشروط ميسرة كانت تتحول عملا ، كما يقرر أحد الكتب الموثقة- إلى منح لأنها لم تكن تسدد اطلاقا !

معنى هذا أن التأييد السياسى الأمريكى المطلق لاسرائيل من ثوابت أجندة المصلحة القومية الأمريكية، وقد أكد ذلك بوضوح نادر الرئيس أوباما فى خطابه الذى القاه من منبر جامعة القاهرة، حين قرر أن العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ستبقى وتستمر، بالاضافة إلى مغازلة الدولة الاسرائيلة العنصرية بالاعتراف بالهولوكوست وتأييد المزاعم الصهيونية التى أكدت أنه راح ضحيتها ستة ملايين يهودى ، وهورقم كذبته الدراسات التاريخية والديموجرافية الموثقة .

ومما لا شك فيك فيه أن ضمان تدفق النفط العربى اساسا بسعر معقول ، وهو أحد ثوابت أجندة المصالح القومية الأمريكية وينبغى ألا ننسى أن الولايات المتحد الامرريكية أقامت نهضتها الصناعية ومبادراتها التكنولوجية العملاقة وخصوصاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام

1945 على أساس النفط العربى الرخيص الذى لم يكن يزيد سعر البرميل منه عن بضعة دولارات فى الخمسينيات ، ولم يشهد العالم ارتفاعا فى السعر إلا بعد حرب اكتوبر 1973 حين وقف امداد امريكا بالنفط السعودى ومما يؤكد أهمية النفط العربى أن ضمان تدفقه من العراق كان أحد أهداف الغزو العسكرى له.

ويضاف إلى أجندة المصالح القومية الأمريكية مناهضة الدول التى قد تمثل –فى ادراكات النخبة السياسية الأمريكية– تهديدا محتملا للأمن القومى الأمريكى، ولذلك ابتكرت ادارة الرئيس بوش مصطلح "محور الشر" الذى يتمثل اساسا فى ثلاث دول هى العراق بحكم امتلاكه اسلحة دمار شامل كما زعمت المصادر الأمريكية قبل غزوه عسكريا وايران وكوريا الشمالية.

حذفت العراق الآن من القائمة بعد غزوها وتبقى بعد ذلك ايران على أساس اتهامها بالسعى لصنع اسلحة ذرية ، وكوريا الشمالية التى تمارس سياسة استفزازية بتجارب اطلاق الصواريخ بعيدة المدى .

وتبقى آخيراً وقد يكون ذلك أولا الحفاظ على المصالح الاقتصادية للمؤسسات والبنوك الرأسمالية الأمريكية الكبرى باعتبار ذلك فى قمة أولوياته المصلحة القومية .

والدليل على ذلك أنه بعد انهيار هذه المؤسسات فى الأزمة المالية لم تتورع الأدارة الأمريكية ، خلافا لكل العقائد المقدسة للرأسمالية فى عدم تدخل الدولة – بضخ 750 مليون دولار لانقاذ هذه المؤسسات .

والخلاصة أن هناك أجندة محددة للمصالح القومية الأمريكية لايستطيع أى رئيس امريكى جمهوريا أكان أو ديمقراطيا، أن يغير فيها إلا

قليلا وبقدر محسوب، لأن مراكز القوة الأمريكيه هى التـــى حـــددت أجنـــدة المصالح القومية.

والسؤال الذى يستحق الإجابة عليه هو ما هى هذه المراكـــز التـــى تتحكم فى صياغة وتنفيذ السياسة الخارجيـــة الأمريكيـــة ، بالاضـــافة إلـــى السياسات الداخلية ؟

بعبارة أخرى من يحكم أمريكا :

الأجابة ستحدد قدرة أوباما أو أى رئيس أمريكى آخر على التغييـــر الجذرى لتوجهات السياسة الأمريكية .

مراجع البابين الثاني والثالث

اعتمدنا فى كتابة البابين الثاني والثالث على بعض وسائل الإعــلام المختلفة سواء منها المرئية او المسموعة أو المقروءة، خلال أعوام 2007، 2008، 2009 نذكر منها ما يلى :

1- صحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية.
2- صحيفة الأهرام.
3- مجلة الأهرام الاقتصادي.
4- قناة الجزيرة الفضائية.
5- قناة الجزيرة الوثائقية.
6- قناة BBC Arabic الفضائية.
7- مجلة الايكونوميست البريطانية.
8- قناة BBCW الفضائية .
9- قناة Nile News الفضائية.
10- قناة CNN الفضائية.
11- صحيفة واشنطن بوست .
12- مجلة النيوزويك الامريكية.

خاتمة الكتاب

أوضحت الدراسة فى الأبواب الثلاثة السابقة، أن الأزمة العالميـة التـى تفجرت على نطاق واسع فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ، وامتدت آثارها إلى الكثير من الأسواق فى مختلف دول العالم خاصة الأسواق النائية فـى الـدول النامية اثارت تساؤلات عديدة، لعل من أهمها علاقة هذه الأزمة بطبيعـة النظـام الرأسمالى ولفهم هذه العلاقة على نحو موضوعى، بعيدا عن تـأثير الاعتبـارات الأيديولوجية وتلك المرتبطة بالمصالح الذاتية فإنه يتعين التفرقة بين أمرين :

الأول : أن جميع المؤيدين للنظام الرأسمالى، على اختلاف مدارسهم واتجاهـاتهم، ومنذ أن تشكل هذا النظام على يد التجاريين فى القرن السابع عشر، يرون أن النظام الرأسمالى يقوم على أساس اقتصاديات الـسوق حيـث يلعـب الطلب والعرض الدور الأساسى فى تحديد الأسعار "جهاز الثمن" وحيـث يلعب جهاز الثمن الدور الأساسى لتحقيق الاسـتخدام الأمثـل للمـوارد ، وتحديد الفن الانتاجى الأفضل الذى يتعين استخدامه فى الانتـاج ، فـضلا عن تحديد من يحصل على الانتاج، ويرون أن القطاع الخاص هو اللاعب الرئيسى فى الانتاج والتوزيع فالسوق وجهاز الثمن فـضلا عـن ريـادة القطاع الخاص تمثل العمود الفقرى للنظام الرأسمالى .

الثانى : أن هذه المدارس والاتجاهات المؤيدة للنظام الرأسمالى وأن اتفقـت علـى أهمية السوق وجهاز الثمن ، وريادة القطاع الخاص فإنها تختلـف حـول علاقة السوق بالدولة وفى هذا الإطار نجد اختلافات عديـدة نـستطيع أن نجمله فى اتجاهين رئيسيين :

أ) الاتجاه الأول : ويرى أن السوق منفردة وبدون تدخل الدولة مـن خـلال حرية الطلب والعرض واطلاق فاعلية جهاز الثمن كفيلة بأن تحقق افضل النتائج للنشاط الاقتصادى، وان تصحح ما قـد يحـدث مـن أخطـاء أو انحرافات تصحيحا ذاتيا فاليد الخفية للسوق الحـرة كفيلـة بـأن تحقـق مصلحة الاقتصاد ككل من خلال سعى الأفراد إلى تحقيـق مـصالحهم

الاقتصادية الذاتية . ويعد آدم سميث رائد هذا الاتجاه حيث رفع شعار " دعه يعمل .. دعه يمر " وتبناه من بعده العديد من الاقتصاديين ورجال الحكم .

ب) الاتجاه الثانى: وإن كان يتفق مع الاتجاه الأول حول أهمية السوق وجهاز الثمن وريادة القطاع الخاص، إلا أنه يرى أن هناك العديد من العوامل والأسباب التى قد تحد من قدرة السوق، إذا ما تركت حرة، على تحقيق أفضل النتائج الاقتصادية المرجوة، خاصة تلك النتائج المرتبطة بعدالة التوزيع، وفى مقدمة هذه العوامل والأسباب الممارسات الاحتكارية، وتحركات مجموعات الضغط التى كثيرا ما تتسم بعدم المشروعية والشفافية لتوجيه السوق لخدمة مصالحها الذاتية، ووجود المعوقات الاجتماعية والسياسية، خاصة فى الدول النامية، التى تحد من قدرات السوق على تحقيق أهداف النمو العدالة بالكفاءة المرجوة، وعدم قدرة الصناعات الوليدة على النمو والمنافسة فى ظل حرية السوق المطلقة فضلا عن عدم تنفيذ المشروعات ذات الجدوى الاجتماعية الواضحة لعدم جدواها تجاريا كل هذه العوامل والأسباب توجب تدخل الدولة لوضع القواعد والنظم بل والقوانين التى تضبط حركة السوق ، وتضمن عمله بكفاءة ، ولكى تقوم بما لا يستطيع القطاع الخاص القيام به ويكون ضروريا لنمو كثير من الدول التى تعد الآن من الدول المتقدمة وتلك التى حققت تقدما واضحا فى الفترة الأخيرة مثل الصين والهند والبرازيل .. الخ.

ويعد كينز أشهر الاقتصاديين المنتمين لهذه المدرسة. وبمراجعة التاريخ الاقتصادى للعديد من الدول والتطور الفكرى الاقتصادى، فإننا نجد أن هناك العديد من الأمثلة التى تدخلت فيها الدولة لضبط حركة السوق وحققت بذلك نجاحاً واضحاً .. وفى العصر الحديث يكفى، أن نشير إلى كوريا الجنوبية والهند وسنغافورة، وجميعها دول رأسمالية تؤمن بأهمية وضرورة السوق، ولكن مع تدخل واع ورشيد

من جانب الدولة، أما الصين فإنها تعد تجربة فريدة، فقد أدخلت تعديلات جوهرية على نظامها الاشتراكى بما يسمح بالاستفادة من ايجابيات السوق دون سلبياتها، ولعل أفضل تعبير عن تطور طبيعة النظام الصينى هو ما جاء على لسان رئيس الوزراء الحالى Wen Jibao فى حديثه إلى مجلة نيوزويك الأمريكية بتاريخ 2008/10/6 لقد سئل عن السبب الرئيسى لنجاح التجربة الصينية، فكانت الأجابة، أن ذلك يرجع إلى أمرين الأول إطلاق العنان للارتفاع المستمر لمعدل الانتاجية والثانى الإيمان بأن الاشتراكية يمكن أن تمارس لتحقيق أهدافها فى ظل اقتصاديات السوق وعندما سئل ألا يعد ذلك تناقضاً. إذ كيف يتم تطبيق الاشتراكية فى ظل الأخذ باقتصاديات السوق، فكانت الاجابة على النحو التالى. لقد قمنا بتأكيد الدور الأساسى للسوق فى تخصيص الموارد على أن يتم ذلك بتوجيه من السياسات الاقتصادية الكلية "نقدية ومالية" وبتنظيم من جانب الدولة والأن نأتى إلى السؤال المهم، وهو ما علاقة الأزمة المالية التى يمر بها العالم حاليا بطبيعة النظام الرأسمالى ..؟ إن الازمة الحالية، وفى حدود البيانات المتاحة حتى الآن قد تجاوزت فى ضخامتها كل الأزمات التى مر بها النظام الرأسمالى منذ أزمة الثلاثينيات فى القرن العشرين، بل أن حجمها فى تزايد مستمر إذ لم تستقر بعد ، وقد تفوق أزمة الثلاثينات فى الحجم وفى سرعة انتقالها إلى مختلف دول العالم . أن المتتبع لتاريخ النظام الرأسمالى سرعان ما يتبين أن هذا النظام كثيرا ما يتعرض فى التقلبات الاقتصادية بصفة دورية حيث تتابع فترات الانتعاش والانكماش ، وحيث تختلف هذه الدورات من حيث حدتها وانتشارها فالدورات والتقلبات الاقتصادية ظاهرة تكمن فى الكيان البنيوى للنظام الرأسمالى .

وبالتركيز على الأزمة الحالية ، فإن هناك اجماعا على أن الأسباب الرئيسية لوقوعها ترجع إلى ممارسات سادت فى أسواق المال ، خاصة فى الولايات المتحدة والكثير من دول أوروبا الرئيسية لا تتسم بالحكمة والرشادة وتتجاوز الأصول المتفق عليها لأدارة مخاطر الائتمان لقد تم التوسع فى منح الائتمان خاصة فى القطاع العقارى وكروت الائتمان ، وتمليك السلع الاستهلاكية

المعمرة ، خاصة السيارات ، يضاف إلى ذلك ابتكار أدوات جديدة تتسم بالتعقيد المتزايد لخلق المزيد من فرص منح الائتمان ، فى مقدمة ذلك التوسع فى نظام التوريق ، وتحويل البنوك وما تمنحه من ائتمان إلى أسهم تباع فى الأسواق ، وتتابع عمليات البيع والشراء لايجاد المزيد من الأسهم والسندات بضمانات الأصل .. كل هذه الممارسات أدت إلى تجاوز قيمة الثروة المالية من الأسهم وسندات متداولة فى السوق لقيمة الأصول العينية التى تضمنها عشرات المرات ومن الطبيعى أن تؤدى هذه الممارسات وما نجم عنها من توسع فى الائتمان إلى تزايد المخاطرة ، إلا أن السوق فى ظل نهم وجشع المؤسسات المالية الكبيرة وسعيها لتحقيق مزيد من الربح ، وفى ظل سيادة ايديولوجية ترك السوق حرة وعدم تدخل الدولة لتنظيمها ، استمرت فى تجاوزها وتحمل المزيد من المخاطرة بحيث أصبح كالفقاعة ما إن عجز قطاع الاسكان عن سداد التزاماته الائتمانية ، حتى انفرجت الفقاعة وانهارت سلسلة الائتمان ، وامتد التعثر من مؤسسة مالية إلى أخرى فى قطاع البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية وشركات التأمين .. الخ . كما انتقل التعثر من سوق مال دولة إلى دول أخرى مع زيادة مخاطر أن تتحول الأزمة المالية إلى أزمة ركود وربما كساد .

ومن الحقائق التى لا خلاف حولها أن كثيرا من الأبحاث والدراسات الأكاديمية ، وكثيرا من التقارير التى كتبها العديد من خبراء المال والاقتصاد ، بل وكثيرا من دراسات وتقارير صندوق النقد الدولى ، قد نبهت إلى هذه المخاطر . ودعت إلى ضرورة تدخل الدولة لعلاجها قبل أن تنفجر ، ولكن دون استجابة وذلك لسببين :

الأول: أن القوة السياسية وسلطة اتخاذ القرار الاقتصادى فى الولايات المتحدة وغيرها من دول أوروبا، فى يد المؤمنين بأيديولوجية حرية السوق وعدم تدخل الدولة لتنظيمها، ومقدرة اليد الخفية على تحقيق المصلحة العامة الخ، حيث ساد شعار أن ما يصلح لشارع وول ستريت يصلح للشارع الرئيسى، كما تبنى البنك الفيدرلى الأمريكى "البنك المركزى الأمريكى" ورئيسه

الشهير greenspan ضرورة ترك السوق حرة لتصحح نفسها بنفسها، واكتفى بالاستمرار فى تخفيض سعر الفائدة لخلق المزيد من السيولة فى السوق .

الثانى: أن المستفيد الأول من التوسع فى الائتمان وتعدد أداته المعقدة، هو الشركات المالية الضخمة العاملة فى أسواق المال الكبرى فى أمريكا وأوروبا ومديروها التنفيذيون الذين تبلغ مرتباتهم ومكافآتهم السنوية عشرات الملايين من الدولارات ، هؤلاء المديرون يمثلون جماعة ضغط قوية على متخذى القرار الاقتصادى والسياسى، المؤمن أساسا بحرية السوق، وتربطهم بهم صلات قوية تتيح لهم فرصة لتجاوز القانون .

والآن وقد تفجرت الأزمة، وتأكدت ضخامتها واحتمالاتها أن تصبح أكبر أزمة فى تاريخ النظام الرأسمالى، ارتفعت الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة لتنظيم أسواق المال، ودعم المؤسسات المالية المهددة بالانهيار، لتفادى المزيد من الانهيار على أرض الواقع والحفاظ على النظام الاقتصادى الرأسمالى من السقوط وبالفعل وجدنا الولايات المتحدة والدول الكبيرة فى أوروبا تسارع إلى تخصيص مبالغ ضخمة كما ذكرنا لتوفير السيولة لسوق المال، ولضمان استمرار منح الائتمان للجمهور، والحفاظ على ودائعهم. وضمان استمرار التعامل والاقراض بين البنوك بل وشراء أسهم هذه البنوك والمؤسسات المالية الكبرى والسيطرة التامة والتأمين للبعض الآخر، كما وجدنا العديد من رجال السياسة وفى مقدمتهم ساركوزى رئيس فرنسا والعديد من الخبراء والأكاديميين ينادون بضرورة تغيير وتطوير النظام المالى والنقدى الدولى الحالى ، وتغيير اختصاصات ودور صندوق النقد الدولى ، بما يسمح بنظام دولى جديد يخضع لضوابط تحول دون جموحه وتجاوزه .

وبعبارة واضحة فإن الأزمة الحالية قد أكدت عدم صلاحية ايديولوجية الاتجاه الأول للفكر الرأسمالى، القائم على حرية السوق وعدم تدخل الدولة، وأن الوسيلة لعلاج الأزمة الحالية، كما هو حادث فعلا، تستند إلى ضرورة تدخل

الدولة، وأن ضمان عدم تكرارها، على الأقل بهـذه الحـدة والانتـشار، يتطلـب ضرورة أن يكون للدولة دور واضح لتنظيم وضبط السوق وذلك مع تحذير مهـم وضرورى ، وهو أن تدخل الدولة يهدف زيادة فاعلية السوق القائم على أساس من المنافسة والشفافية، وتشجيع القطاع الخاص الخلاق المبتكر الملتزم بقوانين الدولـة وأهدافها الاجتماعية، وتأكيد توزيع العائد بين عناصر الانتاج المختلفة بمـا يحقـق العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع، وهذا أمر ممكن، والأمثلة كثيرة وواضحة فـى الصين والهند الخ .

وقبل أن اختم هذا الكتاب لابد أن أشير إلى بعض كتابات وحجج المؤيدين لأيديولوجية حرية السوق وعدم تدخل الدولة .. إنهم يسلمون بأن الأزمة قد وقعـت فى ظل شيوع وسيادة ايدلوجية حرية السوق وعدم تدخل الدولة بالتنظيم، إلا أنهـم يؤكدون أن النظام الرأسمالى لن ينهار، إذ أنه قادر على تصحيح أوضاعه وتجاوز الأزمة الحالية. إن القول بأن النظام الرأسمالى لن ينهار، قد يكون صحيحا، إلا أن هؤلاء يخدعون أنفسهم وقراءهم لتجاهلهم أن الوسيلة الرئيسية لمنع انهيار النظـام الرأسمالى هى فى تدخل الدولة لانقاذه .. هذا ما حدث وأن السوق بمفرده لم تكـن قادرة على تصحيح اوضاعها ذاتيا، كما أنهم يتجاهلون أن انقاذ النظام الرأسـمالى من الانهيار بسبب الأزمة الحالية، التى تسبب فيها انتشار ايدولوجية حرية الـسوق دون تدخل من الدولة، قد تم بثمن باهظ للغاية وباجراءات تتنافى مع مبدأ العدالة إذ تحمل دافعوا الضرائب عبء توفير السيولة اللازمة لانقاذ هذه المؤسسات الماليـة، بينما فاز أباطرة الأسواق المالية وكبار المضاربين بعائد ضخم فى صورة اربـاح ومكافآت غير عادية. فلنتبعه إلى نظام اقتصادى يتفق مـع الظـروف التاريخيـة للاقتصاد المصرى وحقائقه الموضوعية والقائم علـى اقتـصاديات الـسوق دون تجاوز، والذى يسمح فيه للدولة بأن تمارس دورها الرشيد فى تنظيم هذه الـسوق وضمان فاعليتها على أساس من المنافسة والشفافية. وعلى نحو يحقق أكبر قـدر من النمو والعدالة الاجتماعية .

– تم بحمد الله تعالى –

محتويات الكتاب

الباب الثالث 197

الأزمة الراهنة والدول النامية



المكتب الجامعي الحديث

مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا

عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية

تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707

E-Mail : modernoffice25@yahoo.com